الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
رئاسة الجمهورية

المجلس الأعلى للغة العربية

جامعة 8 ماي 1945
قالمة

الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي

"الانتظارات والرهانات"

أعمال الملتقى الدولي

الجزء الأول

منشورات المجلس 2018

الجُمْهُورِيَّة الجَزَائِرِيَّة الدِّيمُقْرَاطِيَّة الشَّعْبِيَّة

رِئَـــاسَةُ الجُمهُـورِيَّـةِ

المجلس الأعلى للغة العربية

جامعة 8 ماي 1945
قالمة

الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي

"الانتظارات والرهانات"

أعمال المُلتقى الدّوليّ

الجزء الأوّل

منشورات المجلس 2018

كـتاب: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي
الانتظارات والرهانات (الجزء الأول)

- **إعداد : المجلس الأعلى للّغة العربيّة**
- **قياس الصفحة:** 23/15.5
- **عدد الصفحات: 416**

الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2018
ردمك: 978-9931-681-21-2

المجلس الأعلى للّغة العربيّة
العنوان: 52، شارع فرانكلين روزفلت
ص.ب 525، ديدوش مراد، الجزائر.
الهاتف: 16/17 07 23 21 213+
النّاسوخ: 07 07 23 21 213+
الموقع الإلكتروني: www.hcla.dz

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة..... **أ.د صالح بلعيد**	**7**
كلمة السيد رئيس اللجنة التنظيمية..... **الدكتور حملاوي حميد**	**17**
كلمة السيد مدير جامعة 8ماي1945قالمة ..... **الأستاذ الدكتور: صالح العقون**	**19**
الذّاكرة والهويّة بين تماسك المجتمع – المواطنة اللّغوية نموذجا ..... **أ.د صالح بلعيد**	**23**
الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهـــانات"..... أ.د.اسماعيل قيرة / د.حميدشة نبيل ج 20 اوت 1956، الجزائر	**31**
كفاءات ومهارات الأستاذ الجـــامعي وعلاقتهـــا التفاعليـــة مـــع المحـــيط الاجتماعي..... أ.د. يوسف قاسمي جامعة 8 ماي 1945 قالمة، االجزائر.	**53**

الجامعـــة و الانفـتـــاح علـى المحيـــط الخـارجي الإنتظـــارات و الرهـــانات"..... 63

الدكتور حملاوي حميد/ الدكتور بوعزيز ناصر

ج. 8 ماي 1945 قالمة

دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي..... 83

د.برباوي كمال د.سليماني إلياس أ. نشاشدة سارة

ج طاهري محمد بشار، الجزائر ج الجزائر-3

الجامعة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر..... 93

د. توفيق بن الشيخ /د. لعفيفي الدراجي

ج 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

إدارة الجودة الشاملة كإستراتيجية للتعليم الجامعي في الجزائـــر (الواقـــع وتحديات التحول)..... 115

د .بن حمزة حورية /د.بوحنيكة نذير

ج. الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر

التسيير الاستراتيجي في قطاع التعليم العالي بين النظري والممارسة - مع الإشارة إلى حالة الجامعة الجزائرية-..... 139

د. منصف بن خديجـــة/ د. عبد الرحمان أولاد زاوي د. شراف عقون

ج. سوق أهراس / الجزائر ج. ميلة / الجزائر

الجامعة والتنمية المحلية: التحديات السوسيو-اقتصادية..... 169

أ.د بوقرة كمال/ط.دكتوراة: بايع راسو خلدون

ج.باتنة 1. الجزائر

معوقات وظيفة الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع..... 193

د. حنان بولبازين/ أ. مفيدة لعيادة

ج. قالمة، الجزائر

البحث الاجتماعي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول..... 217

خالد بوشارب بولوداني/عبد الحليم بلواهم/فوزية بدة

ج. 08 ماي 1945- قالمة

واقع الوظيفة الثالثة في الجامعات الجزائرية..... 229

بونقيب أحمد هباش سامي

ج. محمد البشير الإبراهيمي ب. بوعريريج ج.سطيف 1

دور الجامعة في تفعيل المعارف الزراعية من اجل تنمية زراعية مستدامة..... 255

شاهد إلياس /مخزومي لطفي/عبد النعيم دفرور

ج. الوادي، الجزائر

الأهمية الاقتصادية للتعليم ومتطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاقتصادي..... 275

د. دهان محمد

ج .قسنطينة 2، الجزائر

وظائف الجامعة بين الثلاثية تعليم، بحث علمي، وخدمة المجتمع..... 299
د.العافري مليكة أ.د.خباب عقيلة
ج. 8 ماي 1945قالمة الجزائر ج. باجي مختار عنابة، الجزائر

الجامعة والمجتمع؛ دراسة في قضية الذات ومقتضيات الآخر..... 317
د. أيمن فتحي الحجاوي
الجامعة الأردنية/ الأردن

واقع الجامعة الجزائرية وآفاق دفعها نحو مسارات التنمية والاصلاح -تجربة سنغافورة أنموذجا-..... 339
غلاب صليحة عين سوية ليليا
ج 08 ماي 1945- قالمة ج. سوق أهراس

" **التعليم العالي في الجزائر: الواقع والتحديات** "..... **369**
د. لخضر غول/د. غزالة بن فرحات
ج. 8 ماي 1945-الجزائر

تمثلات طلبة الماستر للفرص المتاحة من طرف المؤسسات المرافقة لهم في المحيط الخارجي، الواقع والمأمول..... 391
د.عمر حمداوي/د. مليكة جابر
ج. قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المجلس الأعلى للغة العربية

انفتاح الجامعة♥

أ.د صالح بلعيد

ـ ديباجة: ليس من السّهولة أن نتحدّث الآن عن انفتاح الجامعة على محيطها الخارجيّ وما ينتظرها من رهانات لكسب الانفتاح الذي تتفعل به ومن خلالها للعيش التّكامليّ، ولولا المحيطُ لما كانت الجامعة، وإذا لم تكن الجامعة تعمل مع محيطها لما أُطلق عليها مصطلح الجامعة الذي يجمع الفئات والمؤسّسات، بقدر ما نقول: إنّ الجامعات في العالم فرضت عليها وسائل التّواصل الاجتماعيّ أن تندمج مع مُحيطها وتتفاعل معها لتكونَ مُؤسّسة يُطلب ودُّها، وإلاّ سوف يغزوها الآخر، ويضمّها ويعمل على تسييرها. وما نُشاهده من فُتوحات في الشّابكة وما تُديره الآلةُ من تنافس، وما تقترحه الجامعات المَفتوحة دون أبواب ودون مقاعد الدراسة؛ تجعلنا ننتبه إلى تغيّير في منهجيّة التّعامل مع المحيط، بل على الجامعة أن تكون مُستعدّة للتنافس لتضمن البقاءَ وديمومةَ التواصلِ، كي لا يحكم عليها الزمانُ بضرورة غلقها إذا لم تكن في مستوى خدمة مجتمعها، وهذه إحدى المُتغيّرات المُعاصرة، إن لم نقل إنّها الرّهان الذي يجب أن تلعبه الجامعاتُ الوطنيّةُ والجامعاتُ العربيّة من أجل البقاء.

ـ مقدّمة: تعتبر الجامعات فسائل من النباتات المثمرة التي تحتاج إلى محيط تتوفّر فيه عوامل الإنبات التي تمكّنها من النّمو والازدهار والإثمار، وتلك الأرضيّة هي المجتمع. وكلّ جامعة متميّزة تنطلق من البيئة والمحيط التي تتفاعل معها وتتعاطى مع

♥- أعدّت المداخلة للملتقى الدّوليّ حول: الجامعة وانفتاحها على المحيط الخارجي: الانتظارات والرّهانات. جامعة قالمة 29-30 أفريل 2018م.

مشكلاتها وتعالج قضاياها وتمدّها بما يحتاج من العقول والكفاءات والأطروحات التي يحتاج إليها. كما أنّ الجامعة تحتاج إلى بناء علاقات قويّة وشراكات مُستمرّة مع مُؤسّسات المُجتمع؛ بهدف خلق نوع من الشّراكات المُثمرة المُحقّقة للأهداف محليّة كانت أم جهويّة أم عالميّة.

تعدّ الجامعةُ العمودَ الأساسَ لتكوين النّخب الوطنية، لما لها من أثرٍ من المُحيط وتأثير على المُحيط، وهي رابطة عضوة وفاعلة مؤثّرة ومتأثّرة بما يحيط بها، ولها صورة القيادة الجمعيّة بما لها من مُؤطّرين وبَحَثَة ومخابر وطاقات بشرية خلاّقة حيث تعرف تفاعلاتِ المُحيط وتترجم فعاليات المشاريع في استراتيجيات وطنيّة وعالميّة، ولها قوّة اقتراح وهيبة التّخطيط؛ باعتبارها مؤسّسة اقتراح أفكار، وتقديم مشاريع، ومشتلة النُّخب. ومن هنا، فإنّ الأمرَ المُسلّمَ به أنّ الجامعة القاطرة من الضّروري أن تُفيد من مُحيطها وتتفاعل معه في انفتاح على **العرض والطلب**، وعلى التّخصّص الذي يفيد استراتيجيّة الوطن ومشاريع الحكومات بما لها من تخطيط لدولة لا تزول بزوال الرجال؛ بمعنى أن تكون تخطيطاتُها على الآماد الثلاث، وهذا في ما تعدّه من أطر سوف تكون مسيّرة وعالمة ومديرة للشّأن العام. وفيها تعمل الجامعةُ على العيش ضمن عضوية المجتمع في كلّ ما يمكن أن يكون عليه الوضْع آنياً أو زمانياً، وتلك سمّة العُضوية للجامعة، وإلاّ فهي خارج السِّرب.

وبذا نقول: تعتبر العلاقةُ مع المحيط الاقتصاديّ والاجتماعيّ ومع المِهنيين مساراً أساسياً وحتمياً بالنّسبة إلى الجامعة؛ تحقيقاً للأهداف العلميّة والبيداغوجيّة والثقافيّة لمنظريها، وإنّ الشّراكة مع المؤسّسات الاقتصاديّة تهدف إلى تسهيل عملية إدماج خريجي الجامعة وانخراطهم في الدورة التّنموية للبلاد؛ باعتبار أنّ هذه المؤسّسات الاقتصاديّة تمثّل فرصاً طبيعيّة للتّشغيل ومتابعة المُكوّنين والمُتكوّنين، والمُشاركة في المُناقشات الوطنيّة، وإعداد برامج جديدة في كلّ زمان وبحسب طبيعة المكان.

ــ **دور الجامعة بالنّسبة للمحيط:** يتعلّق دورها في أنّها تعمل على سدّ النقائص التي تظهر في عمليات الاقتراح، وهذا طريق الرصد العامّ لمجريات الأحداث ومنها

تستخلص الأفكار التي تُقْتَرَح على صاحب القرار، وهذا من خلال جمع ونشر البيانات+ اقتراح المبادرات+ إقامة النّدوات+ معالجة سياق التّطوّرات+ تشجيع على بعث المؤسّسات+ تثمين ثقافة المبادرات+ اقتراح الصِّيَغ الإيجابيّة للتعاون+ التّشارك بين الجامعة وباقي الفاعلين... وهذا كلّه يدخل في باب التّكامل والانسجام بين مختلف التّكوينات العلمية بالجامعة والواقع المجتمعيّ. ونروم من الجامعة أن تكون لها صفةُ المركزية العلميّة في إنتاج الأفكار لبناء الدولة العصرية والمتعلّمة والقائمة على الفكر المتطوّر الجديد، وعلى المشاركة المجتمعيّة في إطار الإيمان المُتزايد بأنّ التّنميّة البشريّة هي إحدى الدعائم الرئيسة للتنميّة الشّاملة بأبعادها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهو ما يتيح مزيداً من الاندماج، ويعزّز عملية الانفتاح الجامعيّ المجتمعيّ.

ــ **الجامعة وإشكالية العلاقة مع المحيط:** كما قلنا، إنّ الجامعة حقلٌ أساسُ في إنتاج الرأسمال المَعرفيّ للمجتمعات، وهي البنية الأساسية والمُهمّة في أيّ نسق مُجتمعيّ كان، نظراً للدور المَنوط بها كفاعل ينتج شروط التّحوّل والتّغيّر المعرفيّ والسّلوكيّ والقيميّ والماديّ والمجتمعيّ بصفة عامّة غير أنّه يمكن للجامعة أن تُؤثّر ايجابياً كما تُؤثّر سلباً، وهو ما يعكس جزءاً هاماً من واقع هذه المؤسّسة الجامعة كمؤسّسة تعرف الأزمات والخلل بين المحيط وواقعها البعيد عن المجتمع. وبذلك تطرح إشكاليّة التفكّك الداخلي الذي يؤدّي إلى النّخر المُجتمعيّ بأنّ مُؤسّساته لا تخدمه فما الفائدة من مؤسّسة تتغذّى من ضريبة المواطن ولا تخدمه؟ تلكم إشكاليّة وعلى المُختصّين أن يقدّموا الحلول الإجرائيّة التي تجعل الجامعةَ عُضوةً في مجتمعها، ومن هنا، نحتاج إلى مُقاربات ضمن حيثيات عدم حدوث التأزّم بين المُحيط بالجامعة، أو قطيعة بين مؤسّسة تنتج الفكر، ومُؤسّسات تعمل على تجسيد مَنتوج الفكر. ولهذا إخواني العلماء والباحثون يدفعنا واقعُ الحال أن نقاربَ البحثَ العلميّ في بنية وعي الجامعة بمُحيطها وإمكانات تأثيرها في صناعة وتنمية النُّظم المُحيطة بها، وتغييرها نحو الأحسن وهذا يكون عبر تقديم وَصْفات عدم حدوث الأزمات، مع إمكانيّة تقديم

الأنماط المُمكنة في العلاقة الإيجابيّة بين الجامعة وحاجيات محيطها المجتمعيّ ببناها المختلفة.

ـ **الجامعة الجزائريّة ومُتغيّرات الرّاهن:** بنظرة عددية يمكن القول بأنّ الجامعة الجزائرية عرفت نقلةً نوعيّةً من حيث الهياكلُ القاعدية، 120 مؤسّسة جامعية+ مركز جامعي+ ملحقات+ مدارس عليا، ومليون وسبعمئة (1700000) طالب وسبعون ألف (70000) أستاذ، ومجانية التّعليم ومنح وسكن وأكل... لا شكّ أنّ الاستثمار الوطنيّ في قطاع التّعليم العاليّ عظيم جداً ولم يتحقّق كلّ هذا إلاّ عن طريق تلك التّطلّعات والتّأثير الايجابيّ للجامعة الجزائريّة في محيطها عبر تطوير التّعليم بعمومه. ولم يكن يأتي إلاّ في علاقة نسقية صنعت التّقدّم والإبداع وهذه دلالة التّلقّي والتّأثير، عبر سنوات الاستقلال، وفي خضم معالجة هيكلة الاقتصاد ومعالجة التّحدّيات الجديدة التي أدّت بسياسة البلد إلى مواكبة التّغيّرات المحيطة. وهذا ما عرفته الجامعة عبر مراحلها التّاريخيّة: إصلاح التّعليم العاليّ سنة 1971+ ديمقراطية التعليم+ تعميم المدرسة الأساسيّة+ إصلاحات التّسعينيات+ جزأرة الإطارات والمناهج والبرامج+ طغيان الكمّ+ إصلاح منظومة التّربيّة والتّعليم 2003-2004+ الإصلاحات القطاعيّة للمؤسّسات المُلحقة+ استمراريّة الدولة في المجانيّة التّعليميّة... ومع ما يمكن أن نقول بأنّ الاستثمار في البشر كان العمودَ الفقريَّ في كلّ معالم الإصلاحات، فإنّنا من حين لآخر نشهد بعض الهزّات في المستوى العلميّ والتّصنيفات الضعيفة لجامعاتنا. وعموماً إنّ ما يُعاب على الاصلاحات أنّها "كانت مرحليّة ولم تكن بالمستوى الذي كان مَطلوباً، حيث أصبحت الجامعةُ تسيّر فقط الأعداد الضّخمة للطلبة المُلتحقين بها وتستجيب للمشاكل الظرفيّة بدون تفكير في وضع سياسة جامعيّة موضوعيّة وبعيدة المدى". وهذا ما يكشف لنا أنّ مواجهة الهزّات الارتداديّة يجب أن تبقى قائمة بدل حرْق المراحل التي لا تؤتى أكلها. فلا بدّ من انتهاج سياسة نموذجيّة بعقلية الحاضر وبإمكانيات المرحلة، وبمنهج يُعتمد فيه على التّجارب الغربيّة أو الآسيويّة الناجحة واستخلاص ما يتعلّق بخصوصياتنا الحضاريّة واللغويّة والتّراثيّة والدينيّة والتّاريخيّة.

أيّها الباحثون، ما جئت لأحدّثكم في موضوع تعرفونه جيّداً، بقدر ما أريد إثارة الوعيّ العلميّ والثّقافيّ الذي يجب أن تحمله الجامعةُ مَشعلاً للوعي الجمعيّ فالمَشعل سيكون عميقاً ومُؤثّراً لو تتمكّن الجامعةُ الجزائرية من التّأثير في التّنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع الجزائريّ في كلّ ما يخصّ مشاكله ومطامحه وتوجّهه السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ. فالجامعة كانت دوماً مؤسّسة للتّكوين، تتلقى أهدافها من المجتمع الذي يمدّها بالمدلول الواقعيّ، وفي الحالة الجزائريّة كان تضارباً بين التّصوّرات التّنمويّة للسلطة والجامعة التي كانت لها نظرياتها الخاصّة، وهنا طُرحت أزمةُ العلاقة بين الجامعة والسّلطة ومن ثمّة المجتمع، ألا يمكن الآن تجاوز هذه القلاقل وتقيم الجامعة رابطةً بين الدولة ومشاريع الدولة، بين الجامعة وتخطيطات الدولة، بين الأبحاث الجامعيّة والمشروعات ذات العلاقة بالمحيط. إذاً، على الجامعة إعادةُ اللحمة بينها وواقعها ولا تعيش كما يُقال في البرج العاجيّ، ولا تنعزل عن حركيّة المجتمع وتنظر إلى حركيّتها ضمن مُحيطها العالميّ، والنّظر في مُخرجاتها ونوعية مَنتوجها وفي كيفية خوض المنافسة، وفكّ المُضايقات المُعاصرة بتقديم الحلول التي تعمل على السّير بالجامعة الجزائريّة إلى جامعة معياريّة ضمن مشروع مُجتمعيّ مُستقبليّ شُموليّ.

زميلاتي زملائي الأساتذة البَحَثَة، لا نكسب رهان التّحدّي دون كسب معركة البحث العلميّ وتوطينه باللغات الوطنيّة، فلا تنميّة دون لغات وطنيّة، ولا تقدّمَ دون الاعتماد على الكفاءات الوطنيّة، وربط الرأس المُدبّر بالرّجُل المناسب الذي يُسيِّر، ولا سوقَ عمل دون مؤسّسات وطنية مُنتجة تغرق السّوقَ بمُنتجاتها، ولا تحسّنَ إلاّ بالمنافسة الداخليّة والخارجيّة، ولا تقدّمَ باستيراد التكنولوجيات دون الإفادة منها وتجاوزها. هي أمور يقع العِوَل على البحث العلميّ في الجامعة الجزائريّة كي تكسبه بإطاراتها وبسوقها وبعقول أبنائها، **فهل نكسب الرّهان؟**

نعم، يمكن أن نكسبَ الرّهان إنْ أنتجنا البحوثَ العلميةَ الجادةَ في التّركيب وفي التّكنولوجيّة وفي الزّراعة، وفي الاقتصاد، وفي الطّاقات المتجدّدة، وفي ميدان الطبّ

الآلي، وفي العلاج اللغويّ لهندسة لغاتنا، وفي بناء مخابر اللغات والصناعات التّحويليّة. علماً بأنّ الجامعة هي حاضنة ومنتجة هذه المعرفة ومعيار تقدّم ورقيّ أيّ مجتمع، إلاّ أنّها تتفاعل مع محيطها المجتمعيّ بما ينطوي عليه من مُتغيّرات اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة؛ أي أنّ المعرفة تأخذ مفهوماً تسويقياً بين من يعرضها (الجامعة) (ومن يطلبها) المجتمع. وإذا استطعنا تهيئة الظروف المناسبة لأداء الجامعة العضويّ نُبْعِد عن الجامعة إخفاقاتِ المستقبل، ونجعل المحيطَ يتفاعل معها ويمدّها بما يخدم بنياتها البحثيّة، بل ويغدق عليها ويقبل على مشاريعها وأفكارها، ويكون سَنَداً لها في النّوع وفي الكمّ.

ــ ما هي الخطوات الإجرائية لجعل الجامعة الجزائرية تكسب التّحدّي؟ يبدو لي بأنّ الحلّ/ المخرج العلميّ للجامعة هو توفير مناخ مجتمعيّ يكفل ممارسة حرية الرأيّ والتّعبير، مما يمكن من الكشف عن واقع المجتمع وقضاياه ومشكلاته بكلّ حرية وشفافية ويجعلها حقلاً للبحث العلميّ. وهذا ما تخطّط له وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ. ويقول رئيس المجلس الوطنيّ لتقييم البحث العلميّ (مصطفى خياطي) "إنّ القانون الجديد الذي سينطلق العمل به خلال الأيام المقبلة سيُعطي دفْعاً جديداً للبحث العلميّ لارتباطه الوثيق مع الفضاء الاقتصاديّ... ويؤكّد ذاتُ الرئيس أنّه يربط بين التّكوين والبحث العلميّ داخل المؤسّسات الاقتصاديّة التي سيكون عليها إنشاء فرع للبحث داخل المنشآت الصّناعيّة والاقتصاديّة، وستكون الوزارةُ سنداً مرافقاً لهذه الفروع". ويُضاف إلى ذلك ما بَصُرنا به من اقتراحات:

1ــ ضرورة تبنّي سياسة تطبيقيّة في مجال البحث العلميّ تُحفّز وتُثمّن وتُقيّم الإنتاج العلميّ.

2ــ سنّ سياسة وطنيّة لتمكين النّخب الوطنيّة من ممارسة البحث العلميّ في مخابرنا الوطنيّة.

3ــ إكساب المجتمع معرفةً وثقافةً تُمكّنه بناء شخصيته، وتساعده في التّفاعل مع المجتمعات الأخرى بوسائل مُتطوّرة، وأدوات مَعرفيّة راقيّة.

4ــ إكساب المجتمع مهاراتٍ متنوّعةً تُمكّنهم من المُمارسات المِهْنيّــة ذات الجــودة العاليّة التي تُيسّر لهم فُرَصاً اقتصاديّة ووظيفيّة ينافسون بها الآخرين في سوق العمل.

5ــ جلْب استثمارات خارجيّة لتمويل المشاريع وبــراءات الاختــراع فــي إطــار الشّراكة بين القطاعيْن العامّ والخاصّ.

6ــ تحسين نوعية التّعليم العاليّ وجودته.

7ــ جعْل التّعليم العاليّ قطاعاً عُضوياً في المجتمع.

8ــ إعطاء الحرية الأكاديميّة لسلطة البحث العلميّ.

ــ كيف تنفتح الآداب والعلوم الإنسانيّة على المحيط؟ يبــدو لــي بــأنّ هــذا الموضوع مُهمّ باعتبار أن هذا الملتقى من تنظيم كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة فما هــي الوصفة التي يمكن تقديمها لتكون الكليّة مُتعلّقة بالمحيط، بل ويَعْلِق بها المحيطُ؟ وقبــل اقتراح الوصفة يمكن القول ما يلي:

1ــ لا يجب التّمييز بين العلوم، فكلّها تُكمّل بعضَها البعض.

2ــ أفضلية علم على علم في الاختصاص الفعليّ فقط، وليس في محتوى العلــم: العلوم للمواد العلميّة/ الآداب للمواد الأدبيّة/ علم النّفس للعلوم النّفسيّة...

3ــ تصنيف بعض المواد أحسن من بعض من وضــع المحــيط، ومــن بعــض صانعي المحيط أو من حاملي مادة دون مادة، لا من المادة نفسها.

وأما الوصفة فقد بَصُرْنا بما يلي:

1ــ تنفتح المواد الأدبيّة والإنسانيّة على المحيط في إطار التّكوين بصــفّة عامّــة: التّكوين للمحيط+ التّكوين في التّعليم+ التّكوين في التّمهين+ التّكــوين فــي الإعــلام+ التّكوين في الفنّون...

2ــ تنفتح المواد الأدبيّة والإنسانيّة على حركية التّنميّة المحليّة، وبما يُحيط بها من مُضايقات في مجال البيطرة+ الفلاحة+ التّسيير المَحليّ+ اقتراح أفكار فــي الحركيّــة الثّقافيّة+ التّعبئة الجمعيّة.

3ــ تنفتح المواد الأدبيّة والإنسانيّة بما لها من باحثين في الخَرْجات العلميــة فــي فرق البحث في المحيط: جمع المادة العلميّة+ الكتابة في الطوبينيميّة+ كتابة التّــاريخ+ البحث عن المعالم الآثارية+ جمع الشّعر الشّعبيّ+ تدوين الممارسات الكلاميّة+ البحث في التّكلّمات.

4ــ تنفتح مخابر الآداب والعلوم الإنسانيّة باقتراح مخطّط يعمل على تحريك الفعل اللغويّ/ الثّقافيّ/ العلميّ في إطار اقتراح الموضوعات ذات العلاقة باحتياجات الدولــة والمحيط من مثل:

1/4ـــ مرافقة برامج الحكومة الخماسيّة فــي ميــادين البحــث التاليّــة: الصّناعات التّحويليّةــ المقاولاتيّةــ البيئــة والطّاقــات المتجــدّدة ــ علــوم التّربيــة والتّكوين.

2/4ــ بناء المشاريع على الآماد الثلاث:

1/2/4ــ المدى السّريع، ونقترح فيه ما يلي: مشاريع الازدهــار اللغــويّ فــي الماضيّ ــ منهجيات الازدهار وآليات البحوث التّطبيقيّة فــي المجــال ــ مشــاريع الانغماس اللغويّ ــ المواطنة اللغويّة في الماضي وفي الحاضر وفــي المســتقبل ــ مشاريع الانسجام والتّكامل اللغويّ بين اللغات الوطنيّة ــ مشاريع تطــوير البحــوث التّربويّة ــ مشاريع في ترقية الدوارج إلى لغة وسطى ــ مشاريع في محاربــة آفــة التّلوّث اللغويّ/ الهجين اللغويّ ــ مشاريع في المختصرات اللغويّة العلميّة ــ مشاريع في تطوير لغة الإعلام ــ استكناه المشاريع الناجحة: تجربة البلدان المفتوحة- تجربــة الأندلس ــ التّواصل الحضاريّ بين اللغات: تكامل لا تصــادم ــ البحــوث اللســانيّة البرمجيّة ــ مشروع الحضارة العربيّة في موضع النّقد ــ اللغة والمجتمــع وآليــات النّموّ اللغويّ ــ التّعدّد اللغويّ والتّنمية البشريّة ــ التّكامل اللغويّ بين اللغات الوطنيّــة والرسميّة ــ الخطط المرحليّة في البحث اللسانيّ ـــ إنجاز معاجم وأدلّة مُتخصّصة.

مشاريع في التّصويب اللغويّ مع الــوزارات: وزارة الداخليّــة والجماعــات المحلية والتهيئــة العمرانيــة / وزارة البريــد والمواصــلات السّــلكية واللاســلكية

والتكنولوجيا والرّقمنة/ وزارة السّياحة والصناعة التّقليديّة/ وزارة الأشغال العمومية والنّقل/ وزارة الصناعة والمناجم / وزارة التكوين والتعليم المهنيين / وزارة الشؤون الخارجية / وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات/ وزارة العدل / وزارة الاتّصال / وزارة البيئة والطّاقات / وزارة الثقافة/ وزارة السكن والعمرانية والمدينة ... ولا بدّ من الإشارة بأنّ هذه المَشاريع لا يمكن أن تقف في المدى السّريع/ المُستعجل، بقدر ما تفرض نفسها حتى على المَدَيَيْن الآخريْن حيث يتجدّد فيهما البحث بصورة تلقائيّة.

2/2/4ــ المدى المتوسّط: يقع التّركيز بقوّة على الجوانب التّقنية، ولا نعدم مُواصلة المَشاريع المَفتوحة في المَدى السّريع. ثمّ العمل بالمشاريع الشبه كبيرة من مثل: مشاريع في الصناعة المُعجميّة ــ مشاريع في اللسانيات الحاسوبيّة ــ مشاريع في التّهيئة اللغويّة ــ مشاريع في التّنوّع اللغويّ وآليات التّعدّد اللغويّ ــ مشاريع في المعاجم المُوحّدة: الطاقات المُتجدّدة– العلوم القانونيّة– السّياحة– الصّناعة التّقليديّة – لغة الفلاحة– الصّناعات الميكانيكيّةــ مشاريع في بناء المناهج التّربويّة المعاصرة ــ مشاريع في اللغات المُتخصّصة ــ مشاريع في حسن استعمال لغات الإعلام: العربيّة+ المازيغيّة ــ مشاريع في إنجاز المدوّنات الصّغيرة ــ مشاريع في الأطالس اللغويّة في الجزائر ــ مشاريع في الحوسبة اللغويّة ــ مشاريع في البرمجيات العربيّة الذكيّة ــ آليات تطوير المدوّنات ــ وضع أرضيات لرقمنة المكتبات والمشاريع الخاصّة ــ اقتراح رقمنة بوابات الوزارات مسايرة للبيومترية ــ التّشبيك الرقميّ بين المؤسّسات.

3/2/4ــ المدى الطّويل: يقع التّركيز فيها على المشاريع الطويلة، وقد وقع التّفريق بين مسألتين:

ــ المسألة الأولى: تتعلّق بالمشاريع الكبرى؛ وحدّدْناها كما يلي: البرامج الحاسوبيّة الشّاملة ــ مشاريع أمراض الكلامــ مشاريع الذخيرة اللغويّة ــ مشروع المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة ــ مشاريع في علم الاجتماع اللغويّ ــ مشاريع في موسوعة الجزائر ــ مشاريع في علم النّفس الإلكنيكي ــ مشاريع في حوسبة

النّصوص بالعربية بدءاً من عصر النّقائش ــ مشاريع بخصوص حلّ المُضايقات التّقنية في الكتابة العربيّة ــ مشروع مَعْلَمَة الجزائر في المخطوطات ــ مشروع وحدات المعجماتيّة النّمطية الموحّدة.

ــ **المسألة الثانيّة:** ويمكن تخصيصها للتّرجمة، وهذا وفق المشاريع التاليّة: جمع المُدوّنات اللغويّة: الفصيحة القديمة+ الشّعبية+ الحكايات الخُرافيّة+ الأقوال والأمثال+ حكايات الجدّات... بكلّ من اللغتين: **العربيّة والمازيغيّة**ــ الترجمة البينية: العربية والمازيغيّة/ المازيغية والعربيّة ــ ترجمات مُدوّنات الروائع الشّعرية والأدبيّة ــ ترجمات الكتب من وإلى العربية وفي التّكنولوجيا ــ مشاريع التّرجمة الفرديّة والجماعيّة ــ مشاريع ترجمات المواقع الشّبكية التّرجميّة: Google – المِسْبَار – التّراث – ترجِمْ لي... التّرجمة الآليّة.

ــ **مقترحات:** نروم من المَعنيّين الباحثين الاهتمام باللغات الوطنيّة، وبالبحث العلميّ في العلوم الإنسانيّة؛ لأنّها عُمدة تكوين الموارد البشريّة، ونقترح التّسويةَ بين المشاريع العلميّة ومشاريع العلوم الإنسانيّة. والمُهمّ أن يقع التّقييم والتّقويم في النّتائج وفي المشاريع العاملة على تطوير نوعيّ في البحث العلميّ. وقضية **التّساويّ** فالمقصود منها ألاّ تكون مشاريع العلوم اللسانيّة/ الإنسانيّة في الرّتبة الثانية.

ــ **خاتمة:** لا نريد من جامعاتنا أن تمارس فِعْل العُزلة، والمحيط يفرض عليها التفتّح وممارسة وظيفتها التّطويريّة والابداعيّة والمعرفيّة في المحيط، ولهذا تحتّم الضرورة توجيه اهتمام المؤسّسات الجامعيّة إلى ربط التّكوين وفق طلب المجتمع في مختلف التّخصّصات، والتكيّف مع التّحوّلات والتّغيّرات الاجتماعيّة في الجزائر من أجل الوصول إلى جامعات مِعياريّة فعّالة تتمشّى ومُتطلّبات المجتمع الجزائريّ، فتصبحَ بذلك مَرجعاً ومَخبراً لحلّ مشاكله، ومُسهِمة فاعلة في تغيّره نحو الأحسن.

كلمة السيد رئيس اللجنة التنظيمية:
الدكتور حملاوي حميد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

مرحبا بالجميع :

تعتبر العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومع المهنيين مسارا أساسيا وحتميا بالنسبة إلى الجامعة وذلك تحقيقا للأهداف العلمية والبيداغوجية والثقافية لمنظورها .

إن الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية تهدف لتسهيل عملية إدماج خريجي الجامعة وانخراطهم في الدورة التنموية للبلاد باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل فرصا طبيعية للتشغيل .

في هذا الإطار تسعى جامعة 8 ماي 1945 قالمة إلى إشراك المهنيين في الأنشطة ذات العلاقة وذلك عن طريق الوعاء العلمي والمعرفي والمساهمة في مشاريع البحث وإمضاء اتفاقيات إطار وشراكة مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وهذا ما سيجسد في ملتقانا هذا لإمضاء اتفاقيات إطار بين الجامعة وبعض المؤسسات الفعالة في المجتمع اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا .

و في هذا السياق إن جامعة 8 ماي 1945 قالمة والمجلس الأعلى للغة العربية ينظمان الملتقى الدولي الموسوم بعنوان :

****الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي ، الإنتظارات والرهانات يومي 29 و30 أفريل 2018 ****

بمساهمة مجموعة من المؤسسات والمتعاملين :

1-مديرية السياحة والصناعة التقليدية

2-مديرية الصناعة والمناجم

3-مجمع الاخوة بن مساهل

4-مجمع عبيدي

5-شركة بلعابد لنقل المسافرين

الشكر موصول للجميع، انه الانفتاح على المحيط السوسيو اقتصادي وسنعمل على نشر ثقافة المساهمة والشراكة في تنظيم الملتقيات والندوات والبحث العلمي ..

نرحب بالمشاركين في ملتقانا من :

1-جمهورية مصر العربية

2-المملكة الهاشمية الاردنية

3-جمهورية تونس

و كوكبة من أساتذة الجامعات الجزائرية أكثر من 20 جامعة .

أهلا بكم وإقامة طيبة في رحاب جامعة الثامن ماي 1945 قالمة ولاية الشهداء،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

رئيس الملتقى الدكتور حملاوي حميد

كلمة السيد مدير جامعة 8ماي1945قالمة

الأستاذ الدكتور: صالح العقون

السيد : رئيس دائرة قالمة ممثلا للسيدة والي الولاية

السيد : نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي

السيد : رئيس المجلس الأعلى للغة العربية

السادة : أعضاء المجلس الشعبي الوطني

السادة : المدعوين من السلطات العسكرية والمدنية.

السيدة : مدير السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة

السيد: مدير الصناعة والمناجم لولاية قالمة

السيدات والسادة الضيوف.

السيدات والسادة ممثلي الأسرة الإعلامية.

الأسرة الجامعية.

السيدات والسادة

بداية أتقدم بالترحيب الكامل بكل الضيوف، وجميع الحاضرين، وأود أن أشـــير بكل التقدير والعرفان إلى الأستاذ بلعيد صالح رئيس المجلس الأعلى للغة العربيـــة على حضوره الشخصي، والمساهمة المقدمة من أجل إنجاح هذه التظاهرة، كما لا يفوتني أن أشكر كل الذين سهروا على تنظيمها.

السيدات والسادة

تعتبر العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومع المهنيين، مسارا أساســيا وحتميا بالنسبة إلى الجامعة، وذلك تحقيقا للأهداف العلمية والبيداغوجية والثقافية.

إن الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية تهدف لتسهيل عملية إدماج خريجي الجامعة من مهندسين وتقنيين وفنانين و انخراطهم في الدورة التنموية للبلاد باعتبار أن هذه المؤسسات الاقتصادية تمثل فرصا طبيعية للتشغيل.

السيدات والسادة

الجامعة كانت ولا تزال مصدرا للمعرفة الإبداعية، فهي أهم المؤسسات الاجتماعية، والأداة الأساسية في أي استثمار فاعل في الموارد البشرية، التي يمكنها أن تقود البلاد مستقبلا إلى التغير الايجابي لمواكبة العصر وتكنولوجياته ومن هذا تتعاظم اليوم أهمية الجامعة ودورها في كل المجتمعات، والجزائر في هذا السياق بذلت جهودا منذ الاستقلال للربط بين الجامعة ومحيطها نظير ما تمثله من قاطرة لأي تحول ايجابي نحو التنمية المستدامة والتقدم في جميع المجالات، ولأجل ذلك وحتى تصبح الجامعة منتجة، عليها أن تربط بين البحث العلمي في إطارها وخدمة المجتمع الذي تنتمي إليه، وتؤمن لنفسها قدرا من الحرية الأكاديمية بما يمكنها من تنفيذ أهدافها، فالجامعة المنتجة هي التي تنتج المعارف من خلال البحث العلمي وتطبقها في المجتمع، ومن هنا فإن جامعتنا مطالبة بتحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية.

السيدات والسادة

إن جامعة 8ماي 1945 لم تتأخر يوما عن مواكبة الجديد، ومنذ نشأتها سعت إلى تعبيد الطريق نحو الشراكة، ومد الجسور مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي وذلك بفضل المنتمين إليها، ومن بين لإجراءات والأنشطة التي سطرتها:

أ- إمضاء العديد من اتفاقيات الشراكة الهدف منها تحسيس الخريجين الشباب وإعلامهم وتأطيرهم، ومرافقتهم، ومساندتهم في بعث مشاريعهم. وسنوقع في ذات الملتقى اتفاقيات مع كل من :

* المجلس الأعلى للغة العربية
* مخبر الأشغال العمومية للشرق . المديرية الجهوية . عنابة

* مؤسسة البناء والعمارة للشرق Epelec سابقا . قالمة

– إنشاء دار للمقاولاتية باعتبارها صلة وصل بين الطلبة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، والتحسيس والتشجيع على بعث المؤسسات: ثقافة المؤسسة وثقافة المبادرة.

– إنشاء مرصد للجامعة الذي يهدف إلى جمع وتحليل ونشر البيانات عن الخريجين وإدماجهم في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وقد تمت بنجاح باهر منذ أيام قليلة مضت مسابقة ابتكار المدينة innovilleالتي نظمتها دار المقاولاتية لجامعة قالمة، والمسابقة التي دامت 72 ساعة متواصلة كانت تهدف إلى احتضان روح المقاولاتية ، والابتكار التكنولوجي عند الطلبة ، وكذلك مرافقة أصحاب المشاريع التي تساهم في التطوير المستمر للاستعمالات الجديدة اليوم وغدا بتقديم حلول مبتكرة .

لقد كانت هذه المسابقة مفتوحة لكل الطلبة الهدف من ورائها اقتراح حلول من طرف البحث العلمي لوضع أفضل للمدينة .

السيدات والسادة

لا شك أن ملتقاكم سيسمح لكثير من الأوراق البحثية أن تكون محل نقاش مثمر ايجابي، ولعل الإقامة بولاية قالمة ستطيب لكم حيث الطبيعة الجميلة والإمكانات السياحية المتوفرة .

أترككم داعيا الله لكم التوفيق والسداد، وأجدد ترحيبي بكم .

دمتم في خدمة الجامعة والمجتمع، والسلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

وأعلن عن الافتتاح الرسمي .

الذّاكرة والهَويّة في تماسك المجتمع♥

ـالمواطنة اللغويّة نموذجاـ

أ.د صالح بلعيد

ــ ديباجة: أصالةً عن نفسي، ونيابةً عن زملائي في المجلس الأعلى للغة العربية، أُعرِب لكم عن افتخار المجلس بدعوته لحضور فعاليات هذا المَحْفَل التاريخي الهامّ الذي يُمجّد فِعْل الشهداء –رحمهم الله–وكذلك الشهداء الذين أخطأتهم الموت وهم ينتظرون وما بدّلوا تبديلاً، فللأموات الرحمة، وللأحياء العَظَمة والتقدير فأَنْعِمْ بهم جميعاً من أُناس قدّموا الدماء الزاكيات الطاهرات للوطن المفدّى في أحلك الفترات!

أيّها الحضور الكرام، نحن في الملتقى التاسع حول حياة الرئيس الراحل (هواري بومدين) الرئيس الصقر الشامخ الذي قرأنا عنه الشهامة والعلوّ، وكان من الرؤساء الذين سجّلوا مآثر الجزائر. ونشكر والي ولاية گالمة المجاهدة، وكلّ المجاهدين والفاعلين في الميدان بما يقومون به من خدمة الشأن العامّ. فماذا عساني أقول: وتخونني العبارات، بل تتعطّل لغةُ الكلام في الحديث عن الشهداء والمجاهدين، فهم الذين صنعوا مجد الجزائر، فأيّة عبارات تفيهم جزءاً من تضحياتهم، وبأيّة تضحية تُقاس، فهم الأموات الأحياء وسيعودون يوماً لمساءلتنا عن الوديعة، إن لم يكونوا يشهدون علينا من قريب، فيصعب عليَ وصف الممدوح، فمَهْما أقول لا يكون في

♥ ــالمقال قد نشر في كتاب صالح بلعيد. مناسبة وكلمة.

– وألقيت المداخلة في الملتقى الوطني التاسع حول حياة الرئيس الراحل هواري بومدين، في مدينة گالمة، وهذا يومي: 27– 28 ديسمبر 2017 في موضوع : **الذاكرة والهُوية في تماسك المجتمع.**

– وهو ذاته الذي ارتجله الأستاذ صالح بلعيد في أشغال الملتقى الدولي (الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي، الانتظارات و الرهانات) يومي 29 و 30 أفريل 2018

مستوى عظمة التضحية والوفاء. ويمتدّ الشكر إلى منظّمي هذا اللقاء من حيث اختيارُ العنوان، فهو حسّاس ومهمّ في وقتنا؛ لما نشهده أو نسمعه من الدعوة بأنّ الأجداد لم يكونوا في حرية في اختياراتهم في الهُويات، وما يلحق ذلك من الطعن في الانتماء... كلام لغو كثير، لا يحتاج إلى تعليق، بل نريد التذكير بأنّ الأجداد عملوا على اختيارات واعية، وأزعم أنّهم كانوا على صواب ولولا ذلك ما وجدنا الانسجام الجمعي الذي حفظ البلاد والعباد من شرّ الحُسّاد، وكيد الفُسّاد، ومن حيف الاستحمار، وظلمة الاستعمار. وكان ذلك ما يوجب تبليغه لشباب العصر، بأنّ خريطة الأجداد نقيّة واضحة، أنتجت مجتمعاً في غاية التماسك، وهذا ما يجب علينا ترسيخه عبْر هذه الملتقيات والندوات وعبْر تدريس القيَم الأخلاقية، ومفاهيم المواطنة، وتبليغ التاريخ الوطني، وما يحمله من ذاكرة أعطت للهُوية كلّ آيات التكامل، مهما اختلفت الأفكار.

وفي الحقيقة لا تكفي الملتقيات ولا الندوات؛ لأنّ البطولات أعظم فداء قدّمه هؤلاء عبْر قرون من التكامل، ولولا تلك البطولات ما استطعنا اليوم أن نلتئم في هذا المكان، احتفاءً برجال خالدين، رغم أنّه لم يبق من صُوَرهم إلاّ الرموس ونحن بحاجة إلى استلهام شعورهم بالهُوية الجماعية التي كانت عندهم وسيلة عمل خلقت الشعورَ بالهُوية الانسجامية، بأن امتدّت إلى التصاهر الكلّي، دون تَفَكُّك ذاكرةِ الأنساب. وهذا ما نجده في المجتمعات الراقية التي عملت على صياغة الذاكرة التاريخية لتكون حافزاً للتشجيع على الاندماج الاجتماعي والثقافي والتكامل السياسي فلم يعُد الكلامُ يُجدي في الخيارات السالفة فهي من خيارات الأجداد ونِعْمَ الخيار ولا نعود القهقرى لنسأل من نحن؟ وما هي هُويتنا؟ ولأيّة أمّة ننتمي؟

أيّها الجمع الكريم، إذا أتيت إلى تشريح الموضوع يمكن تجزئته إلى ثلاثة عناصر ممثّلة في:

1ــ الذاكرة: هي تراكم ذهني لذكريات متنوّعة تُغذي التصوّرات والتخيّلات المختلفة، وتلعب دور الإسمنت الذي يجمع بين الأفراد في مجموعة بشرية قد تتّسع

إلى درجة تُحدث هذا التماسك دون التعارف أو الاحتكاك المباشر، وتُسهم هذه التراكمات في توجيه النشاط البشري فردياً كان أم جماعياً.
وكما تعني الموروث القديم المحفوظ في الوعي الفردي/ الجماعي، وفي وعي التاريخ، ويمتدّ هذا الموروث عبر أجيال صنعته مرحلةً مرحلةً، مثل النهضة التي تتنامى وتتكامل عبْر بناء تصاعديٍّ لا يكتمل، بل كلّ جيل يُضيف قيمةً مستنداً إلى مواصفات متّفق عليها، وبمنهجية مختلفة. فالذاكرة التاريخية للمجتمع الجزائري قديمة جداً، تواصلت منذ الدولة المازيغية الأولى، إلى الفتح الإسلامي والملوك الثلاثة عشر (13) الذين حكموا البلاد، إلى مرحلة الاستعمار الإسباني فالحيْف التركي والاستعمار الفرنسي الغاشم. وعبر هذه الحِقَب التاريخية تكوّنت صُوَر البطولات والتكامل الانصهاري، وأفضت إلى مجموعة الوقائع المشتركة للهُوية الجمعية المُستوحاة من ثقافات ومُكوّنات المجتمع الجزائري المُوحّد بل تحدّدت الغايات التي يُراد تحقيقها، والسبل المؤدّية الى تلك الغايات، وتحديد الأولويات ومُتطلّبات المجتمع والدولة، فكان ذلك من الروافد في بناء المُواطن الصالح والمجتمع المانح، والدولة الفالح.

أيّها الجمع الكريم، نحن في مدينة گالمة، مدينة الأبطال والشهداء، وبلاد الأمازيغ الأحرار؛ الذين قبلوا بالإسلام ديناً، وبالعربية لغةً، وهم الذين أعلَوْا مقام العربية لحمولتها الدينية، فنالت العربية مقامَ اليد التي تُعطي، فبقيت راسخةً في شخصية الأمازيغي الذي عرّبه الإسلام، وعاش بعزّة النفس بمازيغيته فنال من هُويته الجوهر القائم ضمن الظروف المتعدّدة التي صارع فيها الحياة من أجل البقاء. وامتدّت هُويته في الزمان وفي المكان، ولم تتقلّص حجم الذكريات المشتركة، وعبْر العلاقة مع الآخر. وأعتقد بأنّ الإسلام كان الملجأ الوحيدَ في تسيير الأمور التصاهرية التكاملية وفي تفاعل منظومة التواصل البيني رغم اختلاف اللسان. ومن ثمّ، فإنّ الإسلام سلسلة من التداخلات تُفضي كلّها إلى هُوية إنمازية والهُوية تجمعها لغة مُشتركة وهي العربية الفصحى التي كانت **اللغة الجامعة**.

2ــ الهُوية: ولها مجالات تشمل: الأرض والتاريخ واللغة، فلا أريد الخوض في

النقطتين الأوليتين فالمسألة محسومة، كما لا أريد فتح باب الهُوية على عواهنه بقدر ما يقع التركيز على دور اللغة العربية بما لها من صلات مادية وروحية ومشاعر الانتماء والمصير المشترك؛ باعتبارها **لغة الأمّة** وهي مصداق هُويتها ونسغ حياتها ووعاء ثقافتها، ومُجتلى حضارتها، ومرآة نهضتها وحاضنة تراثها وهي ذاكرة الأمّة وتاريخها، ووجود الأمّة مرتبط بوجود لغتها والأُمم التي انقرضت لغاتها زالت من الوجود، ولا بقاء لأمّة يتخلّى أهلُها عن لغتها. **فما هي اللغة التي نالت هذا المقام؟**

إخواني، كلّكم تعرفون بأنّه وقع الخيار في المسلّمات، بتبنّي استراتيجية الهُوية الممثّلة في: الإسلام والعُروبة والمُزوغة من حيث عدم التلاشي بينها إلاّ في إطار التفاضل المقدّس، أو بما للشيء من وظيفة وهذه هي الهُوية الوطنية الجزائرية التي لها امتداد زماني عملت على صهرها الصعاب والمحَن المشتركة كما تفاعلت مع الأفراح والمصالح المُرْسَلَة. وكلّها مشروع مفتوح للتكامل، إن لم نقلْ إنّها السمّة الجوهرية العامّة للثقافة الجزائرية الجماعية البعيدة عن التعرية والذوبان، وهي التعبير عن الذاكرة والهُوية. ولسنا هنا في موقع المُفاضلة بين اللغات الوطنية، بقدر ما نقول: إنّ **العربية** تتماز بأنّها لغة العبادة، ولهذا انتشرت مع الإسلام في كلّ شبر وَصَلَهُ الإسلام، واستطاعت في سنوات معدودات أن تضمّ اللغات المحلية، التي كانت تتكلّم بها شعوب كثيرة، فتدنصرت؛ لأنّها ليست من أحدكم بأبيه ولا بأمّه، وإنّما العربيةُ لسان، فمن تكلّم العربية فهو عربي. فأثمرَ هذا على أنّ سيبويه صاحب قواعد العربية فارسي، وأعظم شيوخ الحديث البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من أصول غير عربية ومن بلاد شديدة البُعد عن شبه الجزيرة العربية وصاحب المنظومة النّحوية (ألفية ابن معطي) أمازيغي ومبدع الأجرومية أفريقي. وتمضي عجلة الزمان بأنّ المواطنة اللغوية تأخذ بُعدَها الشامل في وطننا من خلال دستور 2016، حيث اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية إلى جانب شقيقتها العربية. وليس من باب الصُدف بأنّ هؤلاء الشهداء الذين أخطأتهم الرصاصات كانوا وراء صُنع المواطنة اللغوية في هوية انسجامية بالإقرار بمواطنة التمزيغت التي لا تصارعَ بينها

وبين العربية، بل تتكاملان في صورة إعطاء المقام الوطني والرسمي، وهذا ما تجسّد في برنامج **فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة** من إنزال اللغتين منزلتهما الأصلية والطبيعية.

ومن خلال كلّ هذا، يجب أن يعلمَ هذا الجيلُ، بأنّ اللغة ليست أداة تواصل فقط بل هي عُمق وشخصية ووطن وهُوية وميزة، وهي وسيلة الحفاظ على الهُوية. ومن المفيد أن نشير إلى ثلاث تجارب ناجحة في الوقت المعاصر، وقد تمّ الاعتماد فيها على اللغة لإنقاذ الهُوية وحمايتها من التداعي والتلاشي؛ وهي اللغات: **العبرية واليابانية والكورية**، من خلال إحياء العبرية من الموت وأصبحت لغة الماضي والحاضر والمستقبل وهي لغة المجتمع العبري دون غيرها. واليابانية التي تقتبس من اللغات الأخرى دون أن تذوب في خصوصياتها، بل تخرج بنظرية يابانية بحتة. والكورية في الجنوب التي لها أكثر من لغة وطنية، وفيها أكثر من 100 قناة، ولكن هناك لغة جامعة، وهي اللغة الكورية المُوَحِّدَة.

3ــ تماسك المجتمع: إنّ الذاكرة تعني الماضي والتاريخ، فنحن في هُويتنا اللغوية لا نتنكّر لفعل السلف الصالح الذين أرسوا قواعد التبادل المصلحي بين العربية والمازيغيات، فهم الذين أعلَوْا العربية وأبدعوا فيها ومن خلالها، بل تواصلوا بها عبْر الزمان، بواقع مُشترك تبنّى بالطواعية الهُوية المشتركة، وهو الواقع نفسه الذي أدّى إلى الانتماء وإلى هُوية أمّة عربية؛ وتحدّدت معالمُها عبْر السنين الطوال من التعايش بين البربر والعرب، وما كان ذلك مشكلة بتاتاً، وهذا المكان يكون أحد المواقع الذي يشهد على ذلك، دون صراع أو ردّ فعل مضاد. ولكن لا ننكر أنّ هناك بعض مخاطر التصدّع التي ظهرت بعد ذلك، فلا بدّ من سدّ كلّ الفجوات قبل اتّساع الرتق، وهذا بتعميق الانتماء، وتأصيل الهُوية، ومُواجهة التحدّيات.

ومن هنا، فإنّ مخاطر التصدّع يجب أن نُوليها الأهميةَ من خلال أمثال هذه اللقاءات، ونتدارس أسبابَها ونعمل على اقتراح سدّ الذرائع قبل استفحالها، وبخاصّة مع امتداد العولمة التي لها بعض الأبعاد المُلغية للهُوية وللغة وللتاريخ، وكلّ ذلك

يعمل على ضعف الانتماء، وهو الذي زيّن للبعض القول بأن نقل أفراد الأسرة نحو الآفاق الجديدة والتفتح والنموّ لا يحصل ولا يكون قوياً إلاّ إذا تجاوزت الأسرة الجزائرية لغاتها الأصلية، وسارت في الانجذاب اللغوي نحو مصلحة فِقْه الواقع اللغوي، وهو تبنّي خيار اللغات الأجنبية بدعوى الانفتاح. وهكذا ترون في وقتنا المعاصر ظهور بعض المضايقات المؤدّية إلى شرخ في الانسجام ولكن أُريد به باطل. وهي في الحقيقة ليست مضايقات، بقدر ما نقول إنّها صراعات بالمعنى الفكري، بل هي تحدّيات ويجب أن تُعالج قبل أوانها، وتوضَع لها سلسلةٌ من الحدود وينبغي عدمُ تجاوزها.

ولماذا كلّ هذا التركيز على اللغة؟ لأنّ اللغة هي التي تجرّنا إلى تأكيد تأصيل الهُوية، وفي ذات الوقت قد تؤدّي إلى تعليق الانتماء، ونبقى نعيش شذر مذر نعيش أزمات فكرية هُوياتية، نبقى نسأل من نكون؟ وعلى هذا الأساس نريد من شبابنا استلهام فعلَ الأجداد في صيرورتهم وسيرورتهم التاريخية، وقد تجسّدت متضامنة مع ثورة نوفمبر الخالدة التي عملت على تمتين الوَحْدة الوطنية في أبهى وأبقى صور الانصهار وكيف كان المجاهد ينتصر لبلده؛ دون أن يسأل عن دوّاره ولغته العادية الله أكبر، والجهاد في سبيل الله. وإنّه يجب الوعي بخطورة المسألة اللغوية التي نخاف أن تُدْخِلَنا في أزمة الهُوية. ومع ذلك ولتأصيل الهُوية وتعميق الانتماء ومواجهة التحدّيات الآنية والمستقبلية، لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة تفجير الطاقات الكامنة في الشباب، وتحريك دوافعهم الداخلية بما يقيهم وعْي الذات في الاعتزاز بالمواطنة اللغوية. وكان لا بدّ كذلك من الأخذ بأسباب التطوير اللغوي بالعمل على تفجير الطاقة الكامنة في العربية؛ باعتبارها لغةً جامعةً، والعمل على ترقية المازيغية باعتبارها مُكمّلة شقيقة، ورافداً تصبّ في نهر واحد، وضرورة الإفادة من الثورة العلمية التي تشهدها اللسانيات، وما أفرزته المناهجُ العلمية التي يمكن بها تناول الكثير من جوانب إشكالية اللغة العربية التي استعصت على الحلّ في ما مضى وكذلك الإفادة من التطوّر التقني الهائل في هندسة اللغة، ومما تزخر به الشابكة من

مواقع عديدة لتعليم وتعلّم اللغات وتشجيع الباحثين في بناء الموسوعات والقواميس والمعاجم، والعمل على بناء قواعد المحتوى الرقمي لمعالجة لغاتنا التي تعيش فقراً في هذا المجال.

ـ **العبرة من هذا اللقاء:** أيّها الجمع الموقّر، إنّ السلف الصالح عاشوا في وئام وما شكّل لهم قضيّة بقدر ما كان إسمنتاً طبيعياً زادهم قوةً وأثرًا ؛

– إنّ شهداءَنا عبْر الحركات الوطنيّة كوّنوا لنا مرجعيّات إذا حافظنا عليها لا نحيد عن الصواب ؛

– إنّ شهداءَ ثورة نوفمبر بما جسّدوه من معايير الذّاكرة عملت على تماسك المجتمع الجزائري ؛

– إنّ دولتَنا الحديثة بما سطّرته في خريطة الطريق الوطنيّة زادت من اللّحمة الوطنيّة في تماسك مجتمعنا بما له من خصوصيّات لسانيّة، أعطت لكلّ لغة مقامها ؛

– إنّ الرّبطَ بين الماضي والحاضر؛ هو ربط بين الأمّة وتاريخها، فلا أمّة بلا تاريخ، وتاريخنا عميق يشهد على أصالتنا وتماسكنا ؛

– إنّ هويتَنا ظاهرة في مقوّماتها الحضاريّة والتّاريخية واللّغويّة، وهي الشهادة على الاستمرارية والفاعليّة، فأنعِم بهذه المعالم الدّالّة على الإضافة النوعيّة!

ويسعدني كباحث الإلحاح على تبليغ الشّباب مهمّة الشهداء، ورسالة المسؤولين لشبابنا بأنّ يكونوا في مستوى عظمة أوائلنا. ونكون كما كانوا ينتظرون منّا، خير خلفٍ لأفضلِ سلفٍ، ونكون كما كانت أوائلُنا تبني، ونضيف إلى بنيانهم بناءً يعمل على **الانسجام الجمعي؛ وهو الإسمنت للأمن الثّقافي واللّغوي.**

ـ **الخاتمة:** من الحقائق المسلّم بها أنّ الاهتمام بالذاكرة والهُوية يؤدّيان إلى بناء مجتمع مُتماسك ويخلقان الانسجامَ الجمعيَّ في أفضل صُوَره، وتكون المواطنةُ هي الحَكَم الفيْصل، ولهذا كان علينا العمل على أن نستودع القيَم الثقافية والاجتماعية المحاضن التي تعمل على تفريخها بصورة سليمة، ونوجدَ آلياتِ حماية اللغات الوطنية من هَجْمات العولمة؛ لأنّها السياج للهُوية الوطنية الذي بناه الأجداد من قبْل

الإسلام إلى دحْر الاستعمار، وعبْر هذا التراكم الزماني أدّت الذاكرةُ الجماعيةُ والهُويةُ اللغوية وظائفَهما التواصلية في صورة تكامل وطني دون نشاز. فالأجدر بنا مُواصلة العمل بالجوانب المُضيئة في حضارتنا التي تجمع الثلاثي: **الإسلام+ العُرُوبة+ المُزُوغة**، في وظيفة شعورية مرتبطة بالحاضر وتوظيف الماضي من أجل الحاضر والمستقبل أيضاً. وعليه، فإنّ الذاكرة لا تنسى، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاعر والأحاسيس وتُسْهِم في خلق جوّ من الفخر والاعتزاز، وكذلك التكريم والتمجيد وحمل الأجيال اللاحقة على تقدير جهود الأجيال السابقة، أليس في هذا دعوة إلى تلك الرنّة التي كنّا نسمعها ونحن صغار: **إخْوَنِي لا تَنْسَاوْ شُهَدَاكُمْ**. وكنتُ آنذاك لا أعرف مَدْلُولَها، ولكنّها نالت رنّةً في سمعي؛ فحفظتُها من أوّل سماع وأُردّدها باستمرار. هي عبرةٌ لمن يعتبرُ، عبرةٌ لهذا الجيل، بأنْ يزيد في عقد الملتقيات وإقامة الندوات، وتصوير الأفلام والمسلسلات. ويحتاج المدرّس أن يضمّ دروس البطولات، ويعمل المؤرّخون على تدوين المفاخر، وبهؤلاء الرجال نفاخر ونقيم لهم التماثيل المخلّدة، ونحفل بهم في المآثر المُمَجِّدة.

الله نسأل للأحياء منهم طولَ العمر، ونورَ البدر، ويا ربّ احفظْ بلدَنا، وزِدْها بسطةً في حرمتنا والمجد والخلود لشهدائنا. والسلام عليكم إخواننا.

"الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي
الانتظارات والرهـانات"

أ.د.اسماعيل قيرة
د.حميدشة نبيل
ج 20 اوت 1956، الجزائر

مقدمة: لعـل من أهم التساؤلات المطروحة حول تسارع وتائر تغيـر الأبنيـة التنظيمية، هي تلك المتصلة بالنماذج والاستراتيجيات الجديدة التي قلبـت أسـاليب التسيير القديمة رأسا على عقب، وطرحت بدائل جديدة أكثر فعالية ومرغوبية.

وبدرجة أكثر تحديدا، يثور دوما التساؤل حول اعتبـار التحـولات التنظيميـة الراهنة كنتيجة للتطور التنظيمي، وليست خاصية للابتكار الكلي: هل حقيقة نحـن الآن نعيش مرحلة انقطاع مع النماذج البيروقراطية التقليدية، ونلج مرحلـة جديـدة يطلق عليها " ما بعد البيروقراطية" أو " ما بعد الحداثة".

ضمن هذا السياق، يقر الباحثون بأن الهياكل التنظيمية الجديدة قد قلبـت أسـس البيروقراطية التي تستند إلى مبادئ ثلاثة: هرمية الكفاءة كأسلوب للتنظيم، التحديـد العقلاني للوظائف القائمة على التخصص، ضمان الرقابـة الصـارمة والتنسـيق الضيق النطاق. وهذا ما دفعهم إلى التركيز على قضايا أخرى تـرتبط باسـتخدام الهياكل المسطحة*.

يذهب بعض المتخصصين إلى إبراز أهمية إحلال مبدأ السوق، محـل النظـام البيروقراطي. ويستند هؤلاء المتخصصون في ذلك إلـى تقسـيم المؤسسـة إلـى مجموعة من مراكز الربحية التي تتصرف مثل المؤسسات المستقلة، حيـث تقـيم علاقات مع متعامليها، إلى جانب إقامة العلاقات التجارية وإدارة البنيـة التحتيـة- الاتصال وترقية العقلية المقاولاتية.

ويتعين علينا الإشارة هنا إلى أهمية الطروحات الجديدة المتمحورة حول إمكانية ظهور –يوما ما– مرحلة ثالثة من التطور التنظيمي. وتبدو أهمية هذه المرحلة إذا ما أدركنا المحاولات التي تبذل الآن في مختلف الدوائر الأكاديمية، بغرض تبيان أن كلا من البيروقراطية والسوق الداخلي لا يشكلان أفضل المبادئ لإدارة وتنظيم المؤسسة الأمر الذي يتطلب إحلال القيم والمعايير (الثقافة التنظيمية) محلهما.

وفي المقابل، نجد باحثين آخرين يرون أن المسألة لا تطرح بين السوق والهرمية ولكن بين السوق والقبيلة (العشيرة). فهذه الأخيرة، تعبر عن جماعة اجتماعية تتقاسم القيم، اللغة، الأهداف المشتركة، النظرة الموحدة للعالم. أما السوق فلا يمكنه القيام بوظيفته بطريقة فعالة، إلا في حالة إمكانية تقدير وقياس قيمة الأداء المطلوب.

وتأسيسا عما سبق، يجمع الكثير من المهتمين بالدراسات التنظيمية على وجود ثلاثة حلول لمشكلات التنظيم، وهي: الحل البيروقراطي، الحل بواسطة السوق حل القبيلة المستند إلى وجود ارتباط قوي بين الأفراد. وقد نستشهد على ذلك بحالة مؤسسات ما بعد الحداثة التي تتعايش فيها– بدرجات متفاوتة– هذه الإمكانات الثلاث من التنظيم، وذلك تبعا لخصائص البيئة، التكنولوجيا المستخدمة، تطور الذهنيات...الخ.

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه التحولات في البنية التنظيمية للمؤسسة إلى بروز ما يسمى بخصائص التنظيمات الجديدة، مثل: العولمة، المرونة العالية، القدرة التكيفية الابتكار، التنظيم الذاتي، قابلية الحدود للاختراق، غياب الحدود الداخلية تداخل الحدود الخارجية، تكامل تكنولوجيا الاتصال، مسؤولية الفرد والجماعة، التكوين المتواصل، التسيير بالكفاءات، القيادة بدون رقابة، الثقة في الفرد...الخ.

من هنا نستطيع فهم ما يذهب إليه البعض بأن التغيرات المستمرة والتعديلات المتلاحقة للأبنية التنظيمية قد أفضت إلى مزيد من الإبداع والابتكار، تحسن في النوعية وفي تنوع المنتوجات المعروضة...الخ.

بيد أن حقائق واقع مؤسستنا، تقدم صورة قاتمة عن تخلف وتناقض عناصر ومكونات بنيتها التنظيمة التي مازالت ترزح تحت وطأة الفساد وسوء التسيير وتعاني من الاستغلال وعدم المساواة. ناهيك عن عدم ولوجها مرحلة " ما بعد البيروقراطية" حيث ما زالت في بداية المتصل التنظيمي الذي يتدرج من الهرمية إلى المصفوفة إلى السوق الداخلي، ثم القرن الحادي والعشرين، قرن القيم المشتركة.

إن قبوع مؤسساتنا في بداية المتصل التنظيمي يعبر عن اختلال معايير الصواب والخطأ، وكذا معايير التقييم والمثل العليا...الخ. وإذا كانت هذه الاختلالات متجذرة في البنية الاجتماعية والتنظيمية، فإن الآفاق المنظورة للمؤسسة الجزائرية تبقى حبيسة بنى مجتمعها: الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والجيو-إستراتيجية.

من هذا المنطلق، تؤكد الشواهد الواقعية أن المؤسسة الجامعية لا تختلف في مجمل خصائصها عن باقي المؤسسات الاقتصادية والخدمية، من حيث زيادة درجة البيروقراطية وانتشار الروتين واللامبالاة. ناهيك عن تخلف الجوانب السلوكية* التي ما زالت تنتج الفساد والرشوة، وتوسع من نطاق ثقافة التحايل والخبث الاجتماعي.

ولا غرو أن تشكل هذه الخصائص وغيرها، معوقات بنيوية لولوج العوالم المنتجة القائمة على الإبداع والابتكار، فضلا عن صعوبة تحولها إلى نواة للعمل والإنجاز في ضوء تركيبتها التنظيمية الراهنة، غير المهيأة للتعامل مع الكفاءات والمكرسة للولاءات الجزئية التي تعيد إنتاج الواقع بكل تضاريسه المأساوية.

وفي المقابل، تؤكد تجارب وخبرات المؤسسات العلمية، أن المفردات التي غذت تطورها واكتشافاتها العلمية، شكلت نواة مركزية قادرة على إنتاج المعرفة، وجعل الإبداع أسلوب حياة الجميع.

وتتكون هذه النواة من وصفة طبية ملائمة "لعلاج" التخلف، وضمان استمرار التقدم. ومن أهم مكوناتها، احترام قيم العمل، الابتكار، الصرامة العلمية، الانتقائية الموضوعية للكفاءات المتميزة التي تقود مسيرة البحث العلمي، وتتولى مهمة تحويل الجامعة إلى ورشة لإنتاج المعرفة، ومواكبة التحولات العاصفة في مختلف المجالات التكنولوجية والمعرفية.

ولئن كانت هذه المفردات ترتبط بسياق معين له دلالاته وأبعاده التاريخية المعرفية، التحفيزية والتنظيمية؛ فإن تناقض عناصر ومكونات البناء التنظيمي لمجتمع الجامعة يكشف عن اختلالات بنيوية، ناتجة في أساسها عن السياسات والممارسات من ناحية، ومعبرة عن قصور واضح في أداء الجامعة لمهامها العلمية والبيداغوجية من ناحية أخرى.

ولا غرو أن يعكس هذا الواقع المتردي، صورة قاتمة عن مؤسساتنا الجامعية المنهكة بفعل تحويلها إلى مؤسسات استقبال واسترزاق لكثير من الفئات التي لفظها المجتمع، أو تلك التي تكونت بطريقة "الفاست فود"، وتعمل على تكريس مبدأ "الالتزام بالتقنية" في إلقاء الدروس، والابتعاد كلية عما يمس مجتمع الجامعة، وعدم الانشغال بمشكلاته وقضاياه. ناهيك عن تزايد منحنى البيروقراطية وتدني مستوى الكفاءات، فضلا عن عدم نجاعة الإجراءات الناظمة لعمليات الإشراف، التأهيل مناقشة الرسائل الجامعية، فتح التخصصات، الترقيات، الملتقيات والتربصات...إلخ.

كذلك، يجب أن يكون واضحا أن انصرافنا وراء تحقيق بعض المنافع قد صرف نظرنا عن رؤية تناقضات البناء الاجتماعي لمجتمع الجامعة، ولم يعد بمقدورنا مواجهة هذه التناقضات بكل جرأة وشجاعة. وبهذا فلسنا بحاجة إلى الكشف عن انخراطنا في تكريس سياسة الأمر الواقع لضمان رزقنا والمحافظة على حياتنا.

إن قبولنا للمعايير والظروف التي نعمل في ظلها، وقبولنا أيضا لمصالح الفئات "الجديدة – الحاكمة" باسم العلم والثقافة، كحقائق لا يمكن تجاوزها وعدم قدرتنا

على تجسيد نتائج أبحاثنا، وتزايد تبعيتنا لجهاز إداري "مريض"، وجرينا وراء مصالح بسيطة أفقدنا القدرة على قيادة قاطرة التنمية وزاد من صعوبة إدراك وفهم حقيقة جامعتنا، ولهذا فإن ما لحق بنا من إهانات للحصول على رسالة استقبال وإمضاء تقرير التربص، ما هو إلا تعبير صادق عن غياب نخبة جامعية تدافع عن مكانة الجامعة وهيبتها، واندراجنا ضمن خانة الانتهازيين المستفيدين من توزيع الريع.

ومن المؤكد أن كل جامعي على دراية تامة بالسلبيات المصاحبة لعملية التربص. فمتى إذن نشعر بما يحس به الآخر تجاهنا ونحن نقف أمام بابه نستجدي ومتى نكف عن نشر غسيلنا لدى الآخر. إلى أي مدى نتحمل تسكعنا في شوارع وأزقة دول أجنبية باحثين عن عطار أو بائع على الرصيف ليضع ختمه على تقرير التربص كمقدمة لتبرير تحايلنا وإعطاء الشرعية لمثل هذه السلوكيات المنافية لأخلاقيات أي كائن يحافظ على آدميته وآدمية مؤسسته. فحتى أولئك الذين خلقوا شبكة من العلاقات لتبادل المصالح، ساهموا بقسط كبير في إعطاء صورة قاتمة عن الجامعة الجزائرية التي وفرت لها الدولة الإمكانيات التي قد لا تجدها في كثير من الجامعات الغربية.

وعلى أية حال، ومهما يكن من أمر الاختلاف بين عناصر ومكونات الأسرة الجامعية حول انجازات ومشكلات الجامعة الجزائرية، إلاّ أن أنينها مازال يقلقني بفعل تفشي مختلف "الأمراض" التي تنبئ بمزيد من الانكسارات، في ظل تزايد منحنى شعور الأستاذ بالإحباط واللامبالاة، تدني إنتاجيته، الانفصام بين إنتاجه العلمي وبين المطالب الملحة للمجتمع، انسحابه من المشاركة في الأنشطة التي تتعدى حدود مهامه التدريسية فحسب، فضلا عن الروتين الإداري، وتدني قيمة النسق الجامعي وتصدع العملية التربوية والعلمية.[1]

وفي هذا السياق، لا نستطيع أن نغفل المعوقات الأساسية لقيام الجامعة بدورها التنموي والريادي في المجتمع. ومن أهم هذه المعوقات: التزايد السريع في عدد

الطلبة، واكتظاظ الأقسام، التسيير البيروقراطي للجامعة* وتحول الأستاذ إلى موظف يمارس مهامه كأي موظف آخر**، "مما فتح المجال على مصراعيه أمام الانتهازيين والوصوليين للسيطرة على إدارة الجامعة"[2] بدءًا من الأقسام وانتهاء بهرم الكليات والبناء التنظيمي للجامعة. ولا غرو، إذن، أن تصدر عنهم سلوكيات وتصرفات تتنافى وفلسفة إدارة وتسيير الجامعات في عصر العولمة. فهم ما زالوا يصرون على استخدام أساليب العقاب والتخويف والترهيب، مقابل انغماس بعض جامعاتنا "المحترمة" في التسيب اللا محدود.

ومن هنا تتضح الأسباب التي دعت الكثير من المعنيين بالشأن الجامعي إلى المطالبة بضرورة مراجعة المنظومة التعليمية ومجمل الإصلاحات بصورة جذرية. ومعنى ذلك أن الجامعة مازالت تئن تحت وطأة البيروقراطية والإهمال والفساد.*** في سياق يتميز "بغياب إستراتيجية واضحة للتكوين تراعى متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية"[2]، وضعف البحث العلمي، وصعود حثالة الجامعيين وانخفاض مستوى أداء الأستاذ، وتوظيف أعداد كبيرة من حملة درجة الماجستير دون مراعاة لمدى "تمكنهم من مهارات التفكير والبحث العلمي والقدرات النقدية والإبداعية"[3]، فضلا عن اعتراء عملية الاختيار جملة من الاختلالات المرتبطة بالوساطة والمصلحة الشخصية. وتضخيم وزن الملف الإداري الذي ألتقطت محتويات من كل حدب وصوب. ومن هذه الزاوية يمكننا فهم سبب تراكم الرداءة وتكريس تخلف الجامعة.

أولا- مكانة الجامعة في المجتمع: لعل من أهم المسلمات التي أصبحت شائعة في أدبيات التنمية، هي مسلمة"الاستمرارية" أو"الحياة"، والتي مفادها أنه إذا أردت أن تبني لسنة ابن مصنعا، وإذا أردت أن تبني للحياة فابن جامعة.

هذه إشارة واضحة إلى أهمية المكانة التي تحتلها الجامعة في حياة الأمم والشعوب، وذلك بالنظر إلى رسالتها التعليمية والعلمية، والاجتماعية والروحية والسياسية والحضارية، فضلا عن قيادتها عملية التغيير الاجتماعي، باعتبارها

العمود الفقري للتقدم، وقمة الهرم الأكاديمي المنتج للمعرفة.

وكلنا يدرك أن الجامعة كانت ولا زالت تشكل ركنا أساسيا في بناء الدولة العصرية، وولوج مجتمع المعرفة بكل تحدياته. ولذا، قد يكون من غير المبالغ فيه القول بأن الجامعة كمنارة علم، وحقل استثمار لمد المجتمع بما يحتاجه من متخصصين وخبرات؛ صارت قاطرة أمل في التنمية وسور الأمة الحصين.[3]

وبهذا الخصوص، نكاد نلمح إجماعا بين الدارسين، على أن التعليم العالي يشكل ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، وأن المؤهل للقيادة والأقدر على الاختيار واتخاذ القرار هو من ينتج ويمتلك المعرفة التي صارت المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية.

إن الجامعة الجزائرية مدعوة اليوم لرفع التحدي، والحرص على إنتاج النخبة العلمية والاستثمار أكثر في المعرفة، وتكوين أجيال تتميز بالكفاءة والصرامة العلمية والولاء للوطن، أجيال تدرك قيمة العلم والمعرفة، ودورهما في ازدهار الشعوب وتحقيق التنمية المستدامة. وغير خاف أن ترقية وتطوير المؤسسة الجامعية، هو واجب يخص كل من يهتم بمستقبل شعبه، ومصير أمته، كما أن تحويل الجامعة إلى ورشة بحث، صارت مطلبا ضروريا لمواكبة ثورة المعلوماتية التي تتدفق كأمواج هادرة. وعليه، تكاد تتفق معظم التحليلات حول طبيعة العلاقة الجدلية بين الجامعة والمجتمع، على أن علاقات التأثير المتبادلة بينهما، هي علاقات مشاركة وتفاعل.

وفي هذا الإطار، تؤكد الشواهد الواقعية أن نجاح الجامعة* في أي مجتمع يتوقف على مدى تفاعلها معه والاقتراب منه. والحقيقة، أن جانبا لا يستهان به من التراث العلمي المرتبط بهذه المسألة، قد استوعب عددا من المحاولات التي بذلت لتحديد مسؤولية الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومساهمتها بفعالية وإيجابية في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الفورية والمستقبلية.[4]

وتتأكد أهمية انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، في ربط التعليم الجامعي بحياة الناس ومشكلاتهم، وحاجاتهم وتطلعاتهم، دون إغفال أهمية دورها في بناء القدرات والمهارات، وتطوير وتحسين أداء الأفراد في المجتمع. ومن ثم تتحول الجامعة – إذا فقدت قدرتها على التنافس وقيادة التغيير الاجتماعي– إلى مؤسسة للاسترزاق وخلق الصراع حول قضايا تافهة بغرض تحسين الظروف المعيشية أو الارتقاء في السلم المهني والتباهي".

وبالنظر إلى التشكيلة البشرية المتحكمة في مسار الجامعة الجزائرية، وتحولها إلى قوة بيروقراطية متسلطة همها الوحيد بناء العلاقات "للبقاء والاستفادة"، فإن آفاق تطورها بات محدودا رغم ما تبذله الدولة من مجهودات جبارة لجعل جامعاتنا قلاعا علمية، ومصانع تصنع العقول، لمواكبة التحولات التي يشهدها مجتمع المعرفة.

وإذا كانت الدراسات الاجتماعية، تؤكد أن الجامعة مرتبطة أيما ارتباط بالمجتمع، تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتأثر به، فإن الشواهد الواقعية تقدم صورة قاتمة عن ممارسات التعتيم والتضليل والتجهيل من ناحية، وبقاء مؤسساتنا استاتيكية* لا تراوح طروحات التايلورية والمحسوبية. فهي غارقة في الصراعات والفساد وهدر المال العام، فضلا عن السلبية واللامبالاة التي أصبحت طاعونا ينخر جسم مؤسساتنا المتعبة من ويلات الزمان وتآمر ذويها على تخريبها.

فإذا كان التقدم هو الغاية من تلك العلاقة الجدلية بين المجتمع والجامعة، فإن درجة التقدم الاجتماعي تتوقف على مقدار المعرفة المتوافر لدى المجتمع. ولا غضاضة أن نقر بهزالة هذا "المقدار" عندنا، وبهزالة الجامعة ومؤسسات المجتمع الأخرى الغارقة في الترقيع وإعادة إنتاج واقعها المأساوي. وإذا كان كذلك، فليس بمقدورنا سوى العودة إلى طروحات منظري التنمية، والقائلة بأن التعليم عندنا وظف لإعادة إنتاج التخلف، لأن نوع الفرد يتوقف على ما تقدمه له المؤسسة التعليمية. وليس من المستغرب إذن تأكيد الأطروحة القائلة بأن الفرق بين

المجتمعات هو فرق الإنسان بما يحمله من علم وفكر وثقافة، وقدرة على الإبداع والإنتاج والتطور.

وهذا ما يؤكده الكثير من الباحثين الذين ميزوا بين خصائص المؤسسة الرشيدة (مركز الضبط والإشراف، الكفاءة، الفنية، تقسيم العمل) والسلوكية (الموضوعية، الدقة والاتساق، حرية التصرف). ومن الواضح أن هذه الأخيرة تتصل بالفرد وتصرفاته وتجعل المؤسسات تختلف فيما بينها. ومن ثم لم يكن من قبيل المبالغة قولنا أن الخصائص السلوكية كانت دائما نتاجا لطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة. زد على ذلك أن الجامعة أصبحت مثل بقية المؤسسات الأخرى التي يحكمها – على حد تعبير كروزيي– الروتين، وتسودها المنافسة المشبعة بثقافة المصلحة والأنانية.

واتساقا مع هذا التصور، أشير إلى أن جامعاتنا، مازالت تعنى بنشر المعرفة المستوردة دون إنتاجها، والأدهى والأمر من هذا، أنها تعد طلبتها بطريقة سريعة (الضحالة، وضمور العام الدراسي بسرعة: كثرة الأعياد والعطل والمهرجانات) ودونما اعتبار لحاجات التنمية وحركية البيئة الخارجية المدفوعة برياح العولمة واقتصاد المعرفة. وثمة أدلة وافية تؤكد أن هذا النمط من التعليم العالي يشكل عبئا على التنمية وعائقا لها، ويؤدي إلى خلق الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يرتبط، في مجملها ببطالة الجامعيين، وضعف العائد من التعليم العالي. ومن هذه الزاوية يمكننا فهم مصداقية الأطروحة القائلة بأن الدولة التي لا تدرك أن المعرفة هي اليوم العامل الحاسم الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور، ستجد نفسها على هامش مسيرة التقدم. وما يخيفني هنا أكثر، وبحكم الحقائق المتوفرة عن مستوى المورد البشري، وتحويل الجامعات إلى مدارس عليا هو تحقق أطروحة سمير أمين عن بقاء مهمشي اليوم هم مهمشو الغد، وبقاء المراكز الأساسية المهيمنة اليوم في موقع المتحكم والمحدد لمسارات المستقبل.

وكنتيجة لذلك، صار التعليم المستمر مطلبا أساسيا، وضرورة من ضرورات البقاء، كما أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية في كافة مراحله ومستوياته. وهذا ما يفرض علينا تحويل المخزون المعرفي في الجامعة إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية، إلى جانب تحويل مخرجات البحث إلى واقع ملموس، وتحويل الجامعة إلى مخبر للبحث المتواصل.[5]

وفي المقابل لابد من الإشارة إلى ضرورة تحرير الجامعة من الروتين وتحديث الإدارة، دعم المناخ الأكاديمي، تشجيع البحث العلمي، استثمار طاقة الأستاذ والإفادة من تخصصه ومن انجازاته العلمية، فضلا عن تشجيع الابتكار والإبداع ووضع برامج بحثية طموحة، والاستثمار في التعليم وتحويله إلى تعليم منتج وجعل الابتكار أسلوب حياة الجميع من ناحية، والإنتاج العلمي السلاح الأول لولوج سوق المعرفة والمنافسة العلمية من ناحية أخرى.

هذه الآمال، تقابلها إحباطات تردي التعليم الجامعي، واعتماده على التلقين والوعظ، ونقل المعرفة التي تساعد الفرد على كسب عيشه. هذا التردي، جعل الجامعة عندنا تتخلى عن دورها في قيادة المجتمع، وأصبحت خاضعة لهيمنته، ولا تتحمل مسؤولياتها في دفع عجلة التغيير نحو الأمام. ومما يزيد الطين بلة، هو أن أغلب القائمين على العملية التعليمية هم من ذوي الكفاءات والخبرات البسيطة والتكوين المضطرب، فضلا عن تشكلهم ضمن قوالب تقوم على ثقافة التسيب والبريكولاج والاسترزاق. وحتى ذوي الكفاءات والخبرات العالية*، دجنوا بسبب قبولهم المعايير والظروف التي يعملون في ظلها لضمان رزقهم وحفظ الذات.

وفي هذا السياق، أقر بأن ذوي الخبرة، وبحكم مختلف الضغوط التي تفرض عليهم من خارج نطاقهم، لا يستطيعون التطلع إلى فعل الكثير لتغيير واقع البحث العلمي. فالأطروحات التي نشرف عليها تنجز بصورة ميكانيكية، بسبب قبولنا المفاهيم السائدة حول تشجيع الإنتاج السريع الخالي من مواصفات الجودة. ورغم أن هذه المفاهيم خاطئة ومضللة، إلا أنه ليس لنا اختيار إلا قبولها، بسبب تمييع

عملية الإشراف، وتحويلها إلى وسيلة فنية. ولا غرو أن تقترن هذه العملية المهتزة بنظيراتها على مستوى لجان المناقشة والتأهيل، حوافز إنهاء البحث في مدته القانونية، وتردي مستوى الأبحاث التي تقدم على مستوى الدراسات العليا. وتبدو خطورة هذه القضية إذا ما أدركنا ذلك التململ والتعتيم وسياسة "عقب، عقب" في إنجاز مختلف القضايا البيداغوجية والعلمية. ومن شأن هذا الوضع أن يسهم في إحداث فراغ بيداغوجي وعلمي لأنه يستند إلى حلقة مفرغة لا تنتهي.

وإزاء هذا الموقف تتزايد المشاهد والصور القاتمة التي زادت من تدهور صورة النسق الجامعي لدى الآخر:

* اختراق الجامعة من طرف العوام وتحولها إلى مؤسسة تتداخل فيها الأنساق الريفية والحضرية أحيانا، وتتناقض أحيانا أخرى.

* عدم قيام الجامعة بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع، الأمر الذي زاد من تبعيتها له، التحكم في حركيتها المضطربة، وأدائها الباهت.

* إدارة الجامعة بالطرق التقليدية البيروقراطية، فضلا عن تضخم الجهاز الإداري وترسيخ تبعية الأساتذة له وضحالة خبرات العاملين الذين يحملون ثقافات شعبية وعامة تزرع الشك والريبة وعدم الاكتراث إلى جانب تراجع مستويات الحضرية في مقابل تزايد معدلات التريف.

* انكشاف الجامعة لدى الآخر من خلال عدد من الآليات، خاصة عملية تربص الأساتذة والموظفين في جامعات أجنبية. ورغم ما يعتري هذه العملية من سلبيات إلا أنها مازالت مستمرة وهي محملة بمزيد من الانتكاسات والتجريح و"خيبات" الأمل. ولذا أتجرأ وأقول هل من عاقل أخاطبه ومستعد لإدراك مترتبات وقوافل المتربصين الذين يقفون في طوابير لإمضاء تقارير التربص، استجابة لبيروقراطية جامعاتنا التي لم تأخذ بعين الاعتبار أن هؤلاء الذين نذهب عندهم ليسوا موظفين لخدمتنا، وليسوا مستعدين للتعامل مع مسالة التقارير التي لا تهمهم، ولا تعنيهم في شيء، كما أنهم لا يفهمون كنهها، ومستائين منها أيما استياء.

وهناك بالإضافة إلى ذلك مشكلة أخرى، شكلت اختراقا للجامعة وإهانة للأستاذ. وتتعلق هذه المشكلة بضرورة حصول المتربص على رسالة استقبال من جامعة أجنبية. ولست أدري، ما هي الجامعات الأجنبية التي هي على استعداد لتزويدنا بآلاف الرسائل. وكلنا يدرك مهزلة الحصول على مثل هذه الرسائل: تجاوزات صفقات، إهانات. وهذا موقف يدفعنا إلى التساؤل عن استمرار تدفقنا على الجامعات الأجنبية، رغم ما يواجهنا من صعوبات وإهانات. وصدقوني أن ما تملكه الجامعات الجزائرية من كتب ومخابر وإمكانيات أفضل بعشرات المرات مما تملكه الجامعات التي نذهب لزيارتها بغرض تجديد المعلومات (وأية معلومات!!!). إنه سيناريو لابد أن يتوقف لأنه استمر طويلا وجلب الإهانات، وليس له نظير في العالم.

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين أفراد الأسرة الجامعية حول قضايا التربصات والملتقيات الوطنية والأجنبية، إلا أن الشيء الذي يبعث على القلق هو ذلك الانحدار المخيف في مستوى الأبحاث التي تقدم على مستوى الماجستير والدكتوراه، فضلا على أن الضغوط القانونية وعدم المتابعة العلمية لمثل هذه الأبحاث قد زاد من مستوى هذا التردي.

ولكي نضع هذه الحقائق في سياقها الملائم، يتعين علينا الإشارة إلى هزالة المردود البيداغوجي والعلمي، وتحول بعض عمداء الكليات ورؤساء الأقسام إلى أدوات بيروقراطية تنفذ القانون معزولا عن سياقه وعن العملية التربوية، همهم الوحيد المحافظة على المركز وترسيخ الأوضاع الراهنة المثبطة للعزائم والابتكار والمشجعة للسلبية وعدم الاكتراث. وليس من الغريب بعد ذلك أن نرى هؤلاء "الديكة" ينفشون ريشهم في المناسبات التي جعلوها منبرا للتبجح بتطوير العلم الذي دفنوه في أدراج مكاتبهم المملوءة بالسنابل العجاف.

هذا الواقع الكئيب يفرض علينا تحويل التعليم الجامعي إلى تعليم منتج وفعال يتماشى والتحولات السريعة التي يشهدها عالمنا، فضلا عن نشر ثقافة الجودة

التميز والمنافسة العالمية، لتغيير أساليب العمل التقليدية والارتقاء بالتعليم الجامعي إلى مستوى المواصفات العالمية، حتى تتمكن الجامعة الجزائرية من تقديم الخدمات التعليمية الأفضل، والتأهيل الكافي لإكساب المتعلمين مهارات إنتاج المعرفة ليتمكنوا من التعايش مع تحديات العولمة.

ويرتبط هذا التغيير بضرورة توفير الشروط الملائمة لعمل الأستاذ، وتعزيز القدرات الابتكارية و الإفادة العلمية من المنجزات العلمية للباحثين، والعمل على تجميعها للمساهمة في مسيرة التطور العلمي للجامعة الجزائرية، وبلورة تصور معين حول المجتمع الجزائري في خصوصيته السوسيو- تاريخية، وحركيته السرمدية.

ثانيا- الجامعة في عالم متغير: تؤكد الشواهد الواقعية أن الدول المتطورة أصبحت في قلب ما يسمى مرحلة ما بعد الصناعة (مجتمع المعرفة) الذي يقوم في أساسه على اقتصاد المعرفة المعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. على أن القضية التي تبدو الآن أكثر أهمية وإلحاحا تتصل بحركية اقتصاديات المعرفة التي تركز على عناصر الإبداع والابتكار والمهارات البشرية وتقنية المعلومات من ناحية. وبطء نمو الاقتصاديات التقليدية التي مازالت محكومة بعوامل الإنتاج المرتبطة بالأرض، العمل ورأس المال من ناحية أخرى.

وهناك شواهد عديدة تشير إلى أن جل البلدان المتقدمة هي في حالة تحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، ومن إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات، في حين نجد شعوب البلاد النامية لا تزال في موقع المتلقي السلبي، لا المنتج لثمار

* شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية. ويتمثل هذا التغيير في ما يسمى بالتحول الثالث أو الموجة الثالثة: أي الانتقال من مجتمع الزراعة إلى مجتمع الصناعة ثم إلى مجتمع المعرفة.وإنجازات الثورة العلمية

والتكنولوجية، كما أن أغلب هذه الشعوب ما يزال في بداية الدخول إلى حقبة المرحلة الصناعية.

والمحقق أن هذا التحول يرتبط بالموجة الثالثة * المرتبطة بمجتمع المعرفة الذي يبنى بشكل أساسي على جودة التعليم وإنتاج المعرفة التي أصبحت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

في هذا الإطار، تؤكد الشواهد الإحصائية أن 50٪ من نمو الإنتاجية في الإتحاد الأوربي يعود إلى إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن اقتصادات المعرفة تستأثر على أكثر من 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي نفس الوقت تنمو بمعدل 10٪ سنويا، وأن أكثر من 70٪ من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات. وهذا ما جعل الكثير من البلدان تزيد من استثمارها في المعلومات التي أصبحت أحد عوامل الإنتاج.[6]

والجدير بالذكر أن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، هي أكثر الأصول قيمة على الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة. وهذا ما تقوم به الجامعات في إكساب المتعلمين مهارات إنتاج المعرفة. وتقوم هذه الجامعات على جودة التعليم المنتج الذي أصبح القوة الأكثر تأثيرا في منظومة الإنتاج الاجتماعي.

وفي المقابل نجد جامعاتنا مازالت تعنى بنشر المعرفة المستوردة دون إنتاجها فضلا عن أنها تعد طلبتها دونها اعتبار لحاجات التنمية، فهي تخرج باحثين عن فرص عمل، وليس منتجين للمعرفة. ومما يزيد في تردي أوضاع جامعاتنا هو تدفق أعداد كبيرة من الطلبة، في مقابل قلة التأطير وضعفه. في سباق يتميز بالتسيب المصحوب بالانقطاعات، التربصات، الانقضاء السريع للعام الدراسي كثرة العطل والمناسبات.

وما يخيفني أكثر هو التحول التدريجي للجامعة إلى مؤسسة بيروقراطية، يتحكم فيها جهاز إداري متخلف من حيث الأساليب والأشخاص. ولا غرو أن يشهد هذا الجهاز نموا متفاقما وجمودا وتعقدا في الإجراءات، فضلا عن انخفاض الروح

المعنوية وزيادة معدلات الشكاوي من كمية العمل "الغائب الوحيد من أجندة الموظف" المغرق في الروتين وعدم الاكتراث وترويج الإشاعات، خاصة وأن أغلب العمال يقعون في أول المتصل "الريفي الحضري"، مما يؤثر سلبا على حركية الجامعة و تطورها.

إن الجامعة الجزائرية من هذا المنطلق مدعوة، وعلى نطاق واسع إلى ضرورة الاهتمام بضمان جودة التعليم والتكوين والارتقاء به إلى مستوى المواصفات العالمية من خلال الاستغلال الأمثل والمكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتوظيفها لرفع مستوى الأداء.

إننا أصبحنا نعيش في عصر تحولت فيه الجامعات إلى مراكز للإبداع والابتكار وتحقيق الجودة الشاملة،[7] كما تحولت فيه الثروة من الأشياء إلى الأفكار ومن الموجودات المادية إلى الخبرة والابتكار، ولذلك فإن الجامعة الجزائرية ملزمة بضمان جودة التعليم، والتأهيل والتكوين الفعال، لكي تصبح مؤسسة تتميز بالتنافسية التي تمكنها بعد ذلك من البقاء والاستمرار.

ثالثا– أبعاد و دلالات المعطيات الواقعية: أوضحت الشواهد الكمية أن هناك علاقة ارتباطية بين اقتصار دور الأستاذ على التدريس دون البحث، عدم توفر ظروف العمل الملائمة ونقص الخدمات، وبين انحسار وعدم فعالية النسق الجامعي. وهناك بعد ذلك ظرف تنظيمي هام عاون على تشكيل هذه العلاقة هو حجم الطلبة وتخلف الجهاز الإداري الذي يزداد تفاقما.

ولا نستطيع أن نعزل هذه الأوضاع عن الظروف التنظيمية السائدة في الجامعة والتي تحولت فيها المناصب البيداغوجية والعلمية إلى مناصب إدارية مرسخة للروتين والتبعية من أجل المحافظة على المنصب وما يجنيه من فوائد. ولسنا بحاجة هنا إلى توضيح الإيديولوجية الآلية الرسمية التي تحكم تصرفاتهم فيكفي القول بأنها إيديولوجية ظهرت لتحجيم دور العلم والثقافة. إنها إيديولوجية تفرض على الذي يهتدي بها أن يؤيد الأوضاع السائدة ويبرر وجودها من خلال معاقبة

الأستاذ وتهميشه، والمبالغة في الولاء لدوائر القرار البعيدة عن أماكن الفعل. ومن هنا يمكن القول أن هذه الفئة أصبحت حجر عثرة لأي تحرك نحو نشر ثقافة التغيير والإبداع. الأمثلة على هذا الوضع المأسوي كثيرة وخير ما يمثله هرم الكليات الذي تحول إلى أداة قهرية تراقب التحركات وترصد الأفعال والسلوكات وتستقي الأخبار. إنه تحول خطير يمس بهيبة الجامعة، ويعوقها على الحركة والتحول نحو غد أفضل.

وليس من الغريب بعد ذلك أن تسود الرداءة والصراع للاستفادة من تربصات "العار" التي أساءت إلينا كثيرا. ولقد بدا بوضوح حينما وجهت لعدد من الأساتذة سؤالا طلبت إليهم فيه أن يذكروا سهولة أو صعوبة الحصول على رسالة استقبال وإمضاء تقرير التربص، ثم اتضح بعد ذلك بأن هذه العملية برمتها، هي عملية "مخجلة" تحمل في طياتها "الإهانات".

ولدينا بعد ذلك كل ما سبق شواهد كمية وكيفية إضافية تقر بضرورة الاستفادة من توزيع الريع دون الاهتمام بتمثلات وتصورات الآخر لنا ولواقعنا. ولعل ذلك يعكس لنا بوضوح حقيقة أساسية هي تفشي روح الفردية والأنانية وانهيار سلم المكانات والقيم واحترام الذات.

ولم تكن طريقة عقد الكثير من الملتقيات ببعيدة تماما عن هذا التسيب وهدر المال العام، بفعل تحولها عن مسارها العلمي التثقيفي وسد ثغرات في البرامج وخلق الاحتكاك وتجسيد قنوات التواصل، إلى لقاءات احتفالية تثري سجل المنظم. ففي حدود المقابلات الفردية والجماعية التي عقدتها مع المشاركين في هذه الملتقيات تجمعت لدي شواهد عديدة تشير إلى أن الهدف الأسمى من مشاركتهم هو الحصول على "شهادة مشاركة" وإثراء السيرة الذاتية.*

على أن الأمر يقتضي منا بعد ذلك التحول إلى مسالة محورية لا يمكن تجنبها وهي عملية التوظيف الواسعة النطاق لحملة الماجستير غير الحاصلين على أية تجربة وخبرة، في سياق يتميز بتفريخ الفروع والتخصصات، وتدفق أعداد كبيرة

من الطلبة، وسهولة الوصول لتقلد مناصب بيداغوجية وعلمية تتطلب مهارات وخبرات.

وفي ضوء هذه الظروف يمكننا أن نرسم توقعا محددا، هو أن الجامعة لن تؤدي وظيفتها بكفاية وفعالية، ما لم تتغير الخريطة التنظيمية والبيداغوجية والعلمية.

ولقد انعكست هذه الظروف جميعها على تعطيل عملية الإصلاح وجعل نظام ل م د** يؤدى بالطريقة التقليدية. ولدينا بعد ذلك شواهد كمية تكشف بجلاء عن ضخامة التعقيدات وضحالة الاستفادة من هذا النظام الذي ينأى تحت وطأة عوامل ضاغطة تتعلق بأعداد الطلبة، المناخ التنظيمي، الإمكانيات المتاحة، التأطير، وجو العمل، سرعة انتهاء العام الجامعي. وفي ظل هذه الاعتبارات، يمكننا القول أن مستقبل الجامعة يتوقف على كيفية استثمارنا لطاقاتنا ومدى قدراتنا على الاستفادة منها ومن تجارب الآخرين، فضلا عن ضرورة إعادة النظر في نظام ل م د وكيفيات تطبيقه، وتعايشه أو تناقضه مع النظام القديم.

رابعا- فجوة الأداء: تؤكد الشواهد الواقعية والأرقام الإحصائية أن الدولة الجزائرية قد أولت عناية فائقة لقطاع التعليم العالي، في ضوء زيادة معدلات الاستثمار، والأجور، خلق المخابر ومراكز البحث والجامعات...الخ. ومن الأمور التي تستحق الذكر هنا أن هذه المجهودات لم تحقق ما هو مطلوب بفعل التخاذل والبيروقراطية وغياب الكفاءة، فضلا عن تكوّن مناخ غيّب فيه العمل والقيم النبيلة. ومن أهم ملامح هذا المناخ:

1- التهرب من المسؤولية وتزعزع مكانة كل من الأستاذ والجامعة في مقابل تنامي قوة الاتحادات الطلابية، وسعيها وراء مصالح آنية، وأحيانا ذاتية.

2- غياب الدقة والانسياق في أداء المهام، وعدم احترام الوقت الحقيقي المدرِّس فعلا في كل مادة.

3- عدم الاكتراث وكثرة الشكاوي من أعباء وهمية، والتخلي عن التزامات الدور.

4-أداء الواجبات بطريقة تحايلية (انتشار ثقافة التحايل).

5-البحث الدؤوب عن تحقيق المصالح الآنية دون الاهتمام بقيم العمل وآداب المواطنة، الأمر الذي جعل جامعاتنا تتذيل الترتيب العالمي.

6-ضمور القيم الجامعية: عدم احترام العلم والمعرفة والخبرة. والطريف هنا ليس تحكم بعض الصاعدين الجدد في ذوي الخبرة والمعرفة، وإنما في عرقلة أي تحول نحو التميز، الجودة، الابتكار، وتكريس مقولة عدم الاهتمام بتخصص وأداء الأستاذ، تحميله أعباء فوق طاقته، وتركه "يجول" دون هدف في أروقة الجامعة. والغريب في الأمر أن هؤلاء المتسلقين قد تحولوا إلى أجهزة رقابة وتسلط لتتبع حركات الأستاذ.

7-تدني مكانة وهيبة الأستاذ وضعف إنتاجيته: ولقد دهشت كثيرا حينما تبين لي أن كثيرا من الزملاء أقروا أن ما ينتجونه يندرج ضمن سياقين لا غير: أحدهما يرتبط بكتابة مقال لمناقشة الدكتوراه، والآخر يغوص في سرا ديب الترقيات والتأهيل*. ولاغرو أن تزداد دهشتي أكثر، حينما أدركت أن المسألة ترقيعية واصطناعية لتحقيق بعض الغايات، ولنا أن نتوقع بعد ذلك مصير البحث العلمي ومستقبل الجامعة الجزائرية. والشيء الذي يستحق التسجيل هنا هو تآمرنا وسكوتنا على واقع متردي خلقناه ونعمل على تكريسه. وكنتيجة لذلك كله هو مزيد من التعتيم ومن تراكم التخلف.

8- اللامبالاة والإهمال، المنافسة غير السليمة بين الأساتذة.

9- الشعور بالإحباط، وغياب فرص اللقاء والتلاحم بين الأساتذة.

10-ساهم الاختيار غير الملائم لبعض الأساتذة الدائمين وغير الدائمين في تزايد معدلات التعتيم والتناقض.

11-تزايد شكوك البيئة المحيطة في قدرة الجامعة على الوفاء بالتزاماتها والنتيجة المخيفة التي رسخت في الأذهان هي أن قوائم المسابقات وغيرها معدة مسبقا.

هذه الصورة المشوهة التي علقت بأذهان الناس رسخت تلك الشكوك المتنامية لدى الفئات التي تريد الصيد في الماء العكر، ولا ترى أي شيء إلا من خلال مصالحها ومصالح أبنائها.

12- ولّد تضخم الجهاز الإداري وتكدس العاملين في مهن النظافة والحراسة وغيرها، مناخا تنظيميا تتقاذفه الثقافات الشعبية والريفية، الإشاعات والفراغ القاتل والهروب من العمل.

13- صعوبة الحديث عن الابتكار والجودة في ظل بيروقراطية متنامية وضعف الكفاءات، والانشغال بالجزئيات.

14- غياب دافعية المشاركة في الأنشطة العلمية.

15- عدم تشجيع وتكريم الكفاءات العلمية الآخذة في الذبول بفعل التهميش وعدم الاهتمام الذي يجعل الكل في علبة واحدة.

16- الاستمرار في ترسيخ الأساليب التقليدية في التعليم الجامعي، والاعتناء بنشر المعرفة والبرامج التي انتهت صلاحيتها عند منتجيها.

17- عدم توفير البيئة المناخية للإبداع والابتكار والتطور.

18- ضرورة إيجاد آليات التكيف والمنافسة والتفوق، خاصة تلك التي تجعل من صوت العلم والمعرفة أساسا رئيسيا لتحقيق الذات، فضلا عن الاهتمام بجودة التكوين والارتقاء به إلى مستوى المواصفات العالمية.

والمشكلة على هذا النحو تدعو إلى إعادة النظر في التركيبة التنظيمية والبشرية. وهذا يتطلب بطبيعة الحال تفعيل الدراسات العليا وجعلها في خدمة العلم وتطور الجامعة والمجتمع على حد سواء، كما يتطلب تقويما شاملا للوضع والذات. وهنا أصدقكم القول إنني لست راضيا على حال الأبحاث التي أشرفت عليها، كما أنني لست راضيا على مجمل الأبحاث التي ناقشتها والواقع أن هناك مشكلات بيداغوجية، علمية وتنظيمية تثير الاستياء ولا نستطيع عمل شيء في ظل ابتعادنا عن الواقع وقبولنا لمعايير الاسترزاق والكف عن محاولة اللحاق بالآخر الذي يبدع

ويبتكر.

في ظل هذه الملابسات ألا يحق لنا أن نقر أننا لسنا الأفراد الملائمين لهذه المرحلة بخصائصها وأبعادها العالمية. ولكي أدلل على ما ذهبت إليه، يمكنني إيراد العديد من الشواهد المخجلة التي تعيق تطور الجامعة الجزائرية.

وفي مقابل هذه الصورة السوداوية، أشير إلى أن ضمان جودة التعليم العالي أصبح ضرورة من ضرورات البقاء في عالم متغير، سريع ومبدع، يقوم على إعداد رأس المال البشري المؤهل للإنتاج والبحث والتطوير، ورفع المستوى الفكري والثقافي العام للعملية التعليمية في ظل التطورات المعرفية والتكنولوجية التي تشكل بوابة الدخول إلى اقتصاد المعرفة.

ومن المؤكد أن تحقيق مستوى متميز لجودة التعليم الجامعي، مرتبط بتضافر جهود الأسرة الجامعية التي ما فتئت تعمل على تطوير وتحسين نوعية التعليم ورفع الكفاءات المعرفية والمهارية، طالما أن التعليم ضرورة ملحة لترشيد الانفاق وتحقيق مردود وعائد اجتماعي تنموي يمكن أن يسهم في دفع عجلة التطور والتنمية المستدامة.

ومن المنطقي أن نعمل سويا لتحقيق هذه المتطلبات الكفيلة للإقلاع ودخول الجامعة عالم إنتاج المعرفة التي أصبحت القوة الأكثر تأثيرا في منظومة الإنتاج الاجتماعي.

الهوامش

* تحول أغلبية أعضاء التدريس في قسم من الأقسام إلى مسؤولين: مسؤولو التخصصات والفروع والميادين، رئيس القسم، نوابه، رئيس اللجنة العلمية...الخ. وتزداد مناصب المسؤولية كلما تدرجنا نحو هرم العمادة. يقود هذا النمط من التسيير إلى زيادة الروتين، هدر الطاقات، تداخل وتنافض الأدوار، زيادة الهيراركية والتكاليف، وتغييب المعرفة والكفاءات العلمية.

[1]- أحمد النكلاوي، **الإنسان والمجتمع في العالم الثالث: دراسة ميدانية برؤية ماكروسوسيولوجية في مصر**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990، ص76-82.

* حرروا الجامعة من الإدارة. إنها تعاني من البطالة المقنعة وتضخم جهازها الإداري "التقليدي – المريض".

** يقوم الأستاذ بإلقاء دروس بصورة تقنية مبالغ فيها (إلقاء الدرس ثم الانصراف مباشرة) دون تفاعل مع محيطه ومواكبة تحولاته (تحت شتى الذّرائع).

[1]- تومي حسين، "**الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر- بين النجاح الكمي والإخفاق الكيفي**" دراسات إجتماعية، العدد 05، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر 2010، ص 40.

*** ملامح الهدر كثيرة: التربصات، التجهيزات الباهظة الثمن لبعض المخابر وعدم استغلالها مصاريف الملتقيات غير المعقلنة...إلخ.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 410 .

[3]- خالدي مسعودة، **الإشكاليات والعوامل المحددة لإعادة تخطيط سياسة التعليم العالي في الجزائر**،المرجع نفسه ، ص 50 .

[3]- جاسم محمد زكريا، **دور التعليم الجامعي في تكوين التفكير العلمي، دراسة تحليلية ناقدة في جدالية الدور والأداء واستحقاقات التنمية**، جامعة دمشق، 2010، 04.

*ألم يحن الوقت بعد لإعادة النظر في تصنيف الجامعات القلئم على أساس مكافأة المنطقة، و كذا مراجعة مصداقية الوظيفة المزدوجة (أستاذ ومحامي في نفس الوقت) و تداعياتها.

[2]- عبد الرحمن العيسوي، **تطوير التعليم الجامعي العربي**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص 10.

- أنظر أيضا: محمد منير مرسي، **التعليم الجامعي المعاصر: قضاياه واتجاهاته**، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1977، ص27.

[5]– للتوسع في هذا الموضوع، أنظر: قيرة اسماعيل ," الميكانيكية و طقوس المرور", مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية العدد 01,2009

– محمد مراياتي، **اقتصاد المعرفة: تكنولوجيا المعلومات والتعريب**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاسكوا، بيروت، 2010، ص 7–11.

* في ظل الظروف السائدة لا فرق بين ذوي الخبرات العالية وبين مفتقديها !!!

[6]– ويكيبيديا، **الموسوعة الحرة، مفهوم اقتصاد المعرفة**، عدل، 2011، ص1.

* تشير الشواهد الإحصائية إلى أن صادرات الدول المتقدمة المبنية على المعلومات قد ازدادت بشكل ملحوظ، حيث وصلت هذه الزيادة إلى 36% في اليابان، 37% في الولايات المتحدة، 43% في إيرلندا، 32% في بريطانيا. للتوسع في هذا الموضوع، أنظر:

– حسانة محي الدين، "**اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات**" مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 9، ع 2، 2004، ص 85–101.

[7]– مهدي محمد القصاص، **التعليم العالي والبحث العلمي: الأزمة وسبل تجاوزها**، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 26–27 نوفمبر 2007، ص 67.

كفاءات ومهارات الأستاذ الجامعي وعلاقتها التفاعلية مع المحيط الاجتماعي

أ.د. يوسف قاسمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة، االجزائر

المقدمة: إن وظيفة وأدوار الأستاذ الجامعي تغيرت كثيرا من مجرد مقدم للمعلومات إلى موجّه ومرشد، بل مرافق للطلبة في سبل الحصول على المعرفة العلمية القابلة للبحث والمداولة والتصديق... وكيفيات وآليات التحليل والتطوير والابتكار ضمن سياقات معرفية ومهارية جادة وجديدة؛ تمكن من التوظيف لتلك المعارف والخبرات في المواقف المهنية والحياتية المختلفة. من هنا بدت أهمية اتباع أسلوب التدريب وتحليل المهارات الأساسية المكونة لمهنة المعلم–الأستاذ وتفاعلاته الوظيفية والاجتماعية.

فضرورة تطوير أداء وفعالية التدريس والتعليم الجامعي، وجعله مشروعا استثمارا علميا وطنيا وإنسانيا. عبر التركيز على نوعية المدخلات والمخرجات الوظيفية والمنهجية لكل الفاعلين في المنظومة الجامعية، وبحث سبل ضمان التمويل الكافي ضمن أفقي البحث والاستثمار معا. من هذا المنظور فإننا نجد الأستاذ الجامعي يقع في صلب الرهانات والوظائف التي تعمل المنظومة الجامعية على تحقيقها؛ عبر التكوين الرفيع والمستمر–المستدام الذي يسهم في امتلاك وتخزين رصيد الكفايات والمقومات الكفيلة بالرفع من جودة عملية التدريس والتكوين والإبداع لدى الطالب ومحيط العمل المحفز.

هنا نطرح الإشكالية حول: فعالية كفاءات وكفايات الأستاذ الجامعي بين الجودة المهنية–البحثية والدور أو الرسالة المجتمعية المطلوب انجازها؟

فما المقصود بالكفاءات والكفايات، تطورا وخصائص ومصادر...؟ أهم المهارات والقدرات اللازمة لمهنة التدريس ورسالة الأستاذ الجامعي؟ أنواع الكفاءات المطلوب الاشتغال عليها مع الطلاب؛ تحقيقها وقياسها في واقع الممارسة اليومية والمهارات البحثية الواجب تحققها؟

وأخيرا وليس آخرا: جدوى تطبيق اتجاهات التنظير للتدريس في الجامعة بين: الاتجاه النظري الأكاديمي، النفسي –السوسيولوجي، والاتجاه النظري النفعي... وعلاقتهما بالمحيطين المهني والاجتماعي؟

أهداف البحث: تبدو الأهداف المنشودة للبحث من خلال بعدين بارزين:

1- نظريًا: التركيز على الضبط المفاهيمي لعناصر المعرفة البيداغوجية والديدكتيكية؛ علميا ومنهجيا، مع تشخيص مستوى الفهم والتداول والفعالية لدى هيئة التدريس بالجامعة مهنيا وبحثيا.

2- عمليًا أو تطبيقيًا: الاجتهاد في تقديم مدخلات وتتبع المخرجات التعليمية تحسين الأداء الوظيفي والبحثي لدى الأستاذ الجامعي، والمساعدة في الترفيع من مستوى الجودة التعليمية وقياساتها، مع الوقوف على الصعوبات الموضوعية وإمكانية تذليلها.

الكلمات المفتاحية: الكفاءات والكفايات، الأنواع، الاتجاهات التنظيرية، البيئة التعليمية والمجتمعية.

1- ضبط وتحديد المفاهيم: يؤكد المناطقة بأن: "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" لذا من الواجب ضبط المصطلحات والمفاهيم كمستلزمة علمية ومنهجية؛ لتأمين القدرة على ضمان مدخلات واضحة وبناء تصور وأفق رؤية تمكننا من مقاربة الإشكالية المطروحة بدقة. ومن مفاهيم البحث المثارة التي تحتاج للتحديد والضبط:

أ- **الكفاءة:** الكفاءة من المكافأة، أي المجازاة، أو المناظرة والمساواة.... نقول عن الشخص أنه كفء إذا كانت صفة الكفاءة ثابتة ودائمة عنده، ومن هنا فإن الكفاءة تتصف بالثبات والاستمرارية عند صاحبها[1].

[1] المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية 2000، ص: 538

ب-الكفاية: تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الكفاية، لكن تقاربت معظمها في نظرتها للمصطلح، وللوصول إلى المفهوم الاصطلاحي لابد أولا من إيضاح المعنى المعجمي:

لغة: مجموعة من الدلالات تختلف باختلاف السياقات التي ترد فيها، فهي تعني النظير والمثيل. كما في قوله تعالى: ﴿.... ولم يكن له كفؤا أحد ﴾ سورة الإخلاص الآية 4 . والكفاية مشتقة من فعل كفى" يكفي، كفاية؛ أي سد الحاجة وكاف لا ينقصه شيء، وكفاية مقدرة هو ذو مقدرة في عمله، وهي أيضا: "الاستغناء عن الغير، فكفى الشيء يكفيه كفاية فهو كاف، إذا حصل به الاستغناء عن غيره. والكفاف مقدر حاجته عن حاجاته زيادة أو نقصانا.

اصطلاحا: ابتداء يمكن القول أن الكفاية كمجموعة من القدرات وما يرتبط بها من مهارات فكرية وحركية-تقنية وسلوكية.... تأسيس على المهارة **(موقف معين يتسم بالسهولة والدقة والمواءمة، مع الاقتصاد في الجهد والوقت....)** ولا تتحقق هذه الأخيرة كذلك بمعزل عن الكفاية؛ بل إن المهارة من قبل المختصين التربويين على أنها: "أعلى مستوى من الكفاية في انجاز عمل معين."

وقد عرف الكفاية الاستاذ (طعيمة رشدي) بأنها: "مجموع الاتجاهات وأشكال الفهم والمهارات التي من شانها أن تيسر للعملية التعليمية تحقيق أهدافها العقلية والوجدانية والنفس حركية"[2]. كما عرفها Pierre Gillet بأنها: "نظام من المعارف المفاهيمية الذهنية والمهارية التي تنظم في خطاطات إجرائية يمكن في إطار وضعيات من التعرف على المهمة الإشكالية وحلها بنشاط وفعالية."[3]

[2] طعيمة أحمد رشدي، المعلم، كفاياته، إعداده، تدريبه، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، السنة 1999، ص25

[3] http://geahist.3oloum.com/t1271-topic

إجمالا: فالكفاية هي: " قدرات مكتسبة تسمح بالسلوك والعمل في سياق معين يتكون محتواها من معارف ومهارات ممكن استثمارها في اتخاذ القرار المناسب في كل وضعية تعترضنا."

أو هي: "التمكن من أداء عمل معقد ومتشابك، يعتمد على استحضار واستعمال مجموعة من الطاقات والمهارات والمعارف.... وتوظيفها بفعالية في سياقات معينة؛ لمواجهة وضعيات ومواقف معينة."

2- **أنواع الكفاءات والكفايات:** يجمع خبراء السيكولوجيا وعلم التربية على أنواع منها:[4]

أ – الكفاءات التدريسية أو المهنية (الوظيفية)؛

ب– الكفاءات التكنولوجية أو الحركية (المهارية)؛

ت– الكفاءات التقويمية والقياسية (المؤشرات)؛

ث– الكفاءات المجتمعية والحضارية (المنظومية)؛

ج– الكفاءات الإنسانية والأخلاقية (القيمية).

3- **التنمية الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس:** ونعني بها زيادة الخبرات وتطوير الكفاءات والمهارات المتنوعة لدى فريق التدريس الجامعي؛ حتى يتمكن من ممارسة وأداء مهامه بكفاءة وكفاية عالية، والتأثير الإيجابي في محيطه ومجتمعه. يتمّ ذلك من خلال:

- اكتساب وتنمية معارف مهنية تتعلق بمجال وظيفته؛
- اكتساب وتنمية مهارات مهنية في نفس المجال؛
- تأكيد وتنمية قيم واتجاهات إيجابية ساندة لسلوكه المهني وسط الطلاب خاصة.

ومن المظاهر التي تتجلي فيه هذه الكفايات:

[4] بواب رضوان، الكفايات المهنية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي من وجهة نظر الطلبة، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف أ.د بلعيورالطاهر، جامعة سطيف 2 – الجزائر 14/2013م، ص ص233-283

1- **هندام هيئة التدريس:** إن امتلاك الأساتذة للمهارات والمعارف أمر لابد منه، إلا أنه من جهة أخرى يجب أن يبرز الأستاذ ليس فقط بهذه المهارات التي لا يمكن اكتشافها إلا بعد أن يبدأ عملية التعليم، بل أيضا من خلال هيئته وهندامه ومظهره الخارجي الذي يدل عليه وعلى موقعه ومكانته، وأن يتعرف الطالب على الأستاذ بمجرد النظر إليه....[5]

2- **الكفاءات الموقفية:** بالإضافة إلى الكفاءات المعرفية والشخصية، يجب أن تتوافر لدى عضو هيئة التدريس القدرة على المهارة وتقديم خدمة ذات جودة؛ وذلك بالانتباه إلى سلوكه ومواقفه أمام واتجاه والطلبة.

3- **تشجيع الطالب على الحوار والنقد:** يتم ذلك في الحصص وفي حلقات البحث الجماعية والندوات المفتوحة... وتحفيز الطالب على المشاركة والفعالية وضرورة تبني أسلوب المقاربة بالكفاءات...

4- **تبني منهج التغذية الراجعة:** وهومن بين السلوكيات الايجابية نحو الطلبة بتمكينهم وإعطائهم تغذية راجعة تظهر لهم صواب أرائهم كما تحثهم على المحاولة مرات عدة.

5- **معادلة البحث العلمي والإسهام الفكري-الثقافي في الوسط الجامعي:** يمثل البحث العلمي عنصرًا أساسيًا من تقويم نشاطات "الاستاذ الجامعي"؛ إذ أن البحث العلمي الأصيل يمكنه من الرقي بممارساته المهنية في ميدان اختصاصه ومجال تفاعله.... كما أن التدريس الجامعي وثيق الصلة بالبحث العلمي، حيث تشكل الأفكار الجديدة والاكتشافات والاختراعات، عاملا هاما في بناء ثقة الطلبة وتحفيزهم لحب المادة العلمية والتعلق بروح البحث والتساؤل.

وتشكل الاسهامات العلمية "للأستاذ الجامعي" التي يضيفها إلى قاعدة معارفه التكوينية المتخصصة وتطبيقاته العملية الميدانية؛ تمثل رافدا حيويا لانجاز الأبحاث والنشر العلمي الرصين. فالمذكرات العلمية المؤطرة، وأوراق العمل التي يُسهم بها في الندوات

[5] نفس المرجع، ص 162-168.

والمؤتمرات المحكمة، والاهتمام بالنشر في الدوريات والمجلات المحلية والعالمية المتخصصة، يجب أن تمثل الجزء الأكبر من اهتمامه وإنتاجه البحثي طيلة المسار المهني والخاص. لذا لابد لعضو هيئة التدريس الجامعي من امتلاك القدرة على إعداد وتقديم أبحاث علمية تطبيقية لخدمة الجامعة والتكفل بقضايا المجتمع والتحكم في استخدام التكنولوجيات الحديثة المادية والتقنية... بل القدرة على التأليف والإبداع الفكري والتطوير.

وعليه فإن من مهام ووظائف الأستاذ الجامعي خدمة الجامعة وأسرتها ومحيطها؛ فإلى جانب واجباته كعضو هيئة التدريس يجب عليه الانخراط بقناعة وفعالية في مجمل الأنشطة الإدارية على مستوى الأقسام والكلية أو الجامعة والإسهام في أعمال اللجان العلمية المشتركة والمختصة، والاستعداد لتولي وظائف إدارية أو فنية في دوائر ومصالح الكلية أو الجامعة؛ كرئاسة أو عضوية اللجان، ولجان التقويم والمناقشة وتقديم الخبرة... على مستوى الجامعة وخارجها والاستعداد للقيام بالأنشطة الأخرى الموكلة اليه.

كل ذلك يبرز أهمية وأدوار وفاعليته في مجتمع الجامعة والمعرفة عامة.

ومن جهتها فإن الجامعة مطلوب منها أن تسعى جاهدة – من خلال مسؤوليها ومسيريها– إلى الإيفاء برسالتها العلمية والخدمية على أكمل وجه؛ بتوفير المناخ والظروف والهياكل المناسبة والمحفزة لذلك، وأن تقدم أعلى مستويات الخدمة لمنتسبيها بمستويات متعددة من مواقع: المسؤولية التنفيذية، الإدارية والإشرافية والاستشارية... وأن يعمل نظامها التقويمي على مجازاة وتقدير الجهود المبذولة في أداء هذه المهام كل بحسب عمله وتضحيته، ودرجة الاضطلاع بالواجب والمسؤولية والمبادرات...[6]

[6] غالب، ردمان محمد سعيد، عالم، توفيق علي.، مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي... التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،، العدد 01 المجلد الأول، ، 2008 ، صص 180-181.

5- **الأستاذ الجامعي وتفاعله مع المجتمع وخدمة التنمية:** إن التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة يعد من أهم ركائز التنمية البشرية وتطوير الاقتصاد والمجتمع عامة... ودخول مجتمع المعرفة؛ حيث تضطلع مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثا واستخداما وتطبيقا. وتعد الجامعة المكان الأفضل للتحصيل الخلاق للمعرفة في مجالاتها النظرية والتطبيقية وتهيئة الظروف الموضوعية لقيام تنمية مجتمعية ووطنية حقيقية. ويعد الأستاذ الجامعي الثروة العظيمة للأمة وصفوة النخبة في المجتمع والقائد الأول لمسارات التغيير نحو الأفضل.

وعليه ففي الثقافة المعاصرة لم يعد الاهتمام مقتصرا على التعليم فحسب، بل تعداه إلى ضمان جودة الخدمة التعليمية والاجتهاد في ربط جسر التواصل بين المؤسسات البحثية الجامعية ومؤسسات المجتمع الخدمية والإستراتيجية... لأجل المساهمة في بناء وعي المجتمع وبحث وتقديم الحلول المناسبة لمشكلاته المتنوعة. فمنظومة التعليم عامة والجامعية خاصة، والاستاذ الجامعي هما قائدا حركة التنوير والتثقيف الاجتماعي، وربان سفينة نموه وتطوره ورقيه.

للأسف فإن بعض أساتذة الجامعات يتهمون مؤسسات التعليم العالي التي ينتمون إليها – لتبرير تخليهم ومواقفهم السلبية- كونها لم تهيئ الظروف المناسبة لهم ليقوموا بدورهم التعليمي- التكويني والبحثي على الوجه الأكمل... ؟ يعود السبب – في اعتقادهم- إلى وجود عوائق متعددة المصادر: كنقص الدعم المادي والمعنوي العوائق التنظيمية الإدارية، والعبء التدريسي الكثيف، ضعف الأجر وقلة الحوافز المالية والمعنوية... وغيرها.

فهويتهم الكل بمسؤولية عدم قدرته على تحقيق الدور العلمي المنوط به كاملا والقيام بالرسالة المجتمعية المطلوبة منه؛ ومن ثم لجوئه للانكفاء على نفسه وهمومه الخاصة...؟ فالمجتمع – من وجهة نظره- لم يتح له الفرصة كاملة ليسمعه ويتعلم منه، بل ويؤثر فيه ناهيك عن منحه الفرصة ليمارس دوره الرسالي كاملاً في الإصلاح والتوجيه والقيادة... وتخريج كوادر قادرة على المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية من مواقعها في القطاعات

المختلفة، كما لم يشعره يوما أنه متميز، ويمنح القدر والقيمة التي ينتظرها من المجتمع. من هنا يمكن القول: إن المجتمع متهم أساسا بتعطيل وتحجيم بل تهميش دور العقول والكفاءات العلمية في تأطير ومرافقة المجتمع؛ وفي مقدمة المهمشين الأستاذ الجامعي... وجعلته غير قادر على إعداد وتأهيل الكوادر البشرية ذات الوعي الثقافي والاجتماعي ومن ثم تمكينه من الإسهام من موقعه "كنخبة النخب " ليرتقي بمجتمعه نحو مراتب العلو والرقي والدفع بعجلة التقدم إلى الأمام تطورا ومواكبة.[7]

الحقيقة الموضوعية أن سبب ومسؤولية تلك العوائق الموضوعية المذكورة، وواجب تذليلها وتجاوزها؛ هي "مسؤولية مشتركة" تتحملها: سياسة ومنظومة التعليم المعتمدة والأستاذ الجامعي نفسه، وأطراف المجتمع برمته. وعليه فإن ما ذكر من مشاكل وعوائق لا يعفي الاستاذ الجامعي – في كل الأحوال– من واجب القيام بالدور الاجتماعي الموكل له والمأمول منه تحقيه.

فمن واجب الأستاذ الجامعي أن يُسهم في تأطير وتأهيل وخدمة مجتمعه كان ذلك تطوعا منه، أو تكليفا ملزما... سواء في مجال تخصصه العلمي بحسب إمكاناته المتاحة وخبراته الممكنة، وكذا المساهمة في نشر ثقافة الوعي الصحيح والمرافقة التربوية والأخلاقية؛ من خلال المساعدة على اقتراح الحلول وصياغة البدائل الممكنة للمشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع، وضرورة علاج كل الأمراض والآفات المنتشرة فيه. ولا يمكن لأستاذ الجامعة أن يحقق ذاته ويثبت وجوده، ما لم يكن ملتزما بقضايا مجتمعه ومتطلبات نموه وازدهاره؛ يعيش مشاكله ويجتهد لتوفير الحلول المناسبة لها، وتقديم الاستشارات العلمية للجهات الحكومية والخاصة... مع نشر المعرفة عن طريق تقديم المحاضرات وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية العامة؛ فضلا عن إجراء وتقديم نتائج البحوث العلمية لصالح مؤسسات المجتمع الخدمية والاقتصادية

[7] د. خالد محمد الصغير، أدوار الأستاذ الجامعي المعطلة (مقال) جريدة الجزيرة (السعودية) عدد15144، يوم الأحد 15 جمادى الأول1435/الموافق لـ 16-03-2014
alseghayer@yahoo.com

وتطوير الاستثمار، بل وتوجيه الانتقادات البناءة للمجتمع والجامعة معا وتقويم مسـاراتهما المستقبلية.

وتتجلى أدوار الأستاذ الجامعي في جانب خدمة المجتمع والتنمية في جانبين:

1- داخل الجامعة: بالمشاركة في الأنشطة الطلابية غير الدراسية، من قبيـل تفعيـل الأنشطة الطلابيـة الثقافية والفنية والرياضية، وإلقاء المحاضرات الثقافيـة العامـة فـي موضوعات علمية متنوعة فـي مجـالات التخصـص والعلـوم المشـتركة وإحيـاء المناسبات... الخ.

2- **خارج الجامعة، من خلال:**

- القيام بالبحوث التي تعالج المشكلات الشبابية والمجتمعية والإسهام في حلها؛
- تقديم الخبرة والمشورة لصالح المؤسسات والجمعيات المدنية ذات الخدمة والنفـع العام؛
- تأليف الكتب وتحرير المقالات في ميدان التخصص تكون موجهة للتثقيف العام
- المشاركة في الندوات العلمية التي تنظم في القطاعات غير الجامعية وتقديم أعمال علميّة تساعد على التصحيح والتوجيه والإرشاد.[8]

فواجب الأستاذ الجامعي مهني أولا وأخلاقي ثانيا، ومن الضـروري أن يهـتم بقـيم المجتمع وقيم الفرد وصيانة كرامتهم والدفاع عن الحقوق العامة، كمـا عليـه أن يحـافظ على ضمان الانسجام بين العلاقات الشخصية والاجتماعية المتداخلة، ويسعى إلى احتـرام ذوات الطلبة والمنتسبين للأسرة الجامعية... كل ذلك لأجل تعزيز روح الثقـة والسـعي لبناء مجتمع متضامن متماسك أصيل ومتطور. هذا فضلا عن إفشاء وتعزيز مبادئ وقيم الاحترام المتبادل بينه وبين طلبته من جهة، وبينه وبين أفراد أسرته الجامعيـة ومجتمعـه

[8] قمبر محمود، دراسات في التعليم الجامعي، جدار للكتاب الجامعي، الأردن، 2006 ص202 ومـا بعدها.

من جهة أخرى... بإعطاء القدوة الحسنة في تبني السلوكيات والمواقف الاجتماعية المقبولة لدى جميع الفاعلين في الجامعة والمجتمع.

الخاتمة: يؤكد الأستاذ القدير (أمحمد المالكي) أن:"مهنة الأستاذ الجامعي ليست وظيفة فحسب، بل هي رسالة تربوية وأخلاقية، وأن الشهادة أو الدرجة العلمية وحدها لا تكفي بل تحتاج إلى كفاءات وكفايات ومهارات معززة لها .إن توفر الأستاذ على رصيد كبير من المعلومات، أو مخزون وافر من الأفكار والمعطيات في مجال تخصصه أو اهتمامه لا يعني بالضرورة أنه قادر على إنجاز رسالته بنجاح، بل يحتاج، علاوة على ذلك، إلى كفاءات وكفايات تحول أرصدة علمه ومعرفته إلى مؤثرات فاعلة في تكوين المتلقي؛ أي الطالب، وتسمح له ببناء شخصيته وذاتيته على أسس متينة وقويّة."[9].

وعليه، ومن أجل التفاعل الايجابي والخلاق للأستاذ الجامعي مع بيئته التعليمية ومحيطه الاجتماعي؛ يجب على القائمين على المؤسسات الجامعية عامة والجامعات خاصة توفير بيئة مطمئنة ومناخ جاذب لاستقرار الكفاءات وتوطينها وظيفيا، بحثا وتفاعلا... وإعطاء قيمة مضافة للأستاذ ماديا ومعنويا... باختصار لأن رسالة الأستاذ سامية ونبيلة تتعلق بتكوين الإنسان تنويرا، وصقلا لمهاراته، وإعداد وبناء شخصيته المجتمعية والحضارية والإنسانية الجامعة؛ للقيام بأدوار حيوية واستراتيجية في المواقع التي قد تُسند إليه... في الحاضر والمستقبل.

[9] أمحمد المالكي، سمات الأستاذ الجامعي الناجح (مقال)، جريدة اليوم 2، بتاريخ: 02-02-2018م

"الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات و الرهانات"

الدكتور حملاوي حميد
الدكتور بوعزيز ناصر
ج. 8 ماي 1945 قالمة

ملخص :تهدف هذه الورقة البحثية بشكل أساسي إلى تحديد طبيعة وأهمية وأشكال العلاقة بين الجامعة و المحيط الاقتصادي، وكيف يمكن تعزيز وتطوير هذه العلاقة لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي والارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي وتقديم برامج ومخرجات مميزة تواكب تطورات العصر وتلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل .

ان الوضع الاقتصادي الراهن يحتم على المؤسسات الاقتصادية أن تولي اهتمامًا كبيرًا للعلاقة مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، خاصة في هذه الظرف الذي يتسم بتراجع مدا خيل المحروقات وإرادة السلطات العمومية في إرساء قواعد اقتصاد وطني متنوع وتنافسي.

الكلمات المفتاحية: الجامعة ، المحيط الاقتصادي ، جودة التعليم العالي، القطاع الخاص.

Abstract: The purpose of this research paper is to determine the nature, importance and forms of the relationship between the university and the economic environment, and how to enhance and develop this relationship to contribute effectively to the quality of higher education, improve the performance of higher education institutions, and provide distinctive programs and outputs that keep abreast of contemporary developments and meet the needs of society and labor market requirements.

The current economic situation requires economic institutions to pay close attention to the relationship with the higher education sector and scientific research, especially in this situation characterized by the

decline of fuel markets and the will of the public authorities to establish the rules of a diverse and competitive national economy.

University, economic environment, quality of higher education private sector

تمهيد: إن التوجه الحالي للجامعة على الصعيد العالمي اليوم يتمحور حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطوير الصناعي ودفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي في المجتمع إلى الأمام ، وقد أثبتت تجارب الأمم المتقدمة اقتصاديا وصناعياً أهمية توظيف نتائج البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا فإن أهمية الموضوع تأتي من أهمية بناء وتعزيز علاقة شراكة فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص مفيدة للطرفين وداعمة للتقدم والنهوض الاقتصادي للمجتمع .

إن توضيح طبيعة وأهمية ومجالات العلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص وفوائدها للطرفين , يؤدي إلى زيادة وعي وحرص المسئولين في كلا القطاعين على دعم وتعزيز هذه العلاقة وتوفير كافة الظروف والإمكانات اللازمة لتفعيلها كما ان حاجة الجامعة اليوم إلي تنمية مصادر تمويل أخرى لتعزيز أدائها الأكاديمي وتطوير بنيتها التحتية وتفعيل نشاط البحث العلمي يحتم عليها تعزيز وتطوير علاقة شراكة فعالة مع القطاع الخاص .

ولمعالجة إشكالية هذه الورقة البحثية تم طرح التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم الجامعة والمجتمع؟
- ما طبيعة وإشكال العلاقة بين الجامعات ومنظمات الأعمال؟
- ما هي ابرز معوقات أو تحديات تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص؟ وكيف يمكن كسب رهانات هذه العلاقة؟

أولا: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات

1. مفهوم الجامعة والمجتمع :تعددت وجهات النظر حول مفهوم الجامعة نظرا لتعدد الأهداف والواجبات الموكلة إليها واتساع الآفاق المنتظرة منها بحكم كونها إحدى مؤسسات التعليم العالي، فيُنظر إلى الجامعة فى الوقت الحاضر على أنها رمز لنهضة الأمم وتقدمها.

1.1 مفهوم الجامعة: الجامعة هي المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية لتوفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة من النضج ويتصفون بالقدرة الفعلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة[1] إن الجامعة عبارة عن مجموعة من العلماء وهبوا أنفسهم لحب العلم والمعرفة يسعون إليها ويبحثون عنها وينظرون إلى الحياة ومشكلاتها نظرة شمولية متكاملة. (الجامعة هي مكان يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة المجتمع والحاجة الى الخريجين).

يتضح من التعريفات السابقة أنها تتشابه في بعض النقاط وتتباين في نقاط أخرى ومن نقاط التشابه أنها مكان لتوفير العلم وتنمية المعرفة ، وتتباين من حيث التدريس وان تكون لصيقة بمجتمعها وثيقة العلاقة وتنمية خدمته، لذلك عملت الباحثة إلى الجمع بينها جميعا فى تعريف شامل ومتكامل فالجامعة هي منظمة تقوم بإعداد الفرد مهنياً وثقافياً بالإضافة الى قيامها بالأبحاث العلمية التي تخدم خطط التنمية الشاملة وإعداد الأطر المدربة من باحثين وخدمة المجتمع وتوثيق علاقتها عن طريق مراكز الخدمة[2].

1.1.1 وظائف الجامعة: كان التدريس والبحث العلمي هما الوظيفتان الرئيسيتان للجامعة ثم أضيفت وظيفة ثالثة هي خدمة المجتمع على اعتبار أن الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية عالية لابد أن يكون لها صلة قوية بالمجتمع وبالتالي أصبحت الوظائف التي تمارسها الجامعة التي نالت موافقة اجتماعية من المختصين فى مجال التعليم هي:

– **التدريس:** تعد هذه العملية إحدى الوظائف الرئيسية والمهمة التي تؤديها الجامعة فى تنمية القوى البشرية المؤهلة والمدربة للاستفادة منها فى النهوض بالمجتمع وتطويره وتوثيق العلاقة، يمكن أن ينظر إلى الجامعة من زاوية إنتاجها للقوى البشرية المدربة على أنها مؤسسة إنتاجية لذلك أصبح من مسئوليات الجامعة أن تأخذ على عاتقها مسئولية التدريب بعد الإعداد لان التدريب من خلاله يستطيع نشر الاتجاهات الحديثة فى مجالات التخصصات المختلفة [3].

– **البحث العلمي:** يعتبر القيام بالبحوث في الجامعات سبباً رئيسياً ومهماً في رفع المستوى التعليمي وحتى تكون هذه البحوث ناجحة يجب أن تركز على المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع ومتطلباته وهذا جانب التعزيز فى تعميق الصلة وتوثيقها في المجتمع. أيضاً قلة البحوث العلمية التي تمولها هيئات القطاع الخاص في المجتمع وذلك لعدم وجود علاقة وطيدة بين الجامعة وهيئات المجتمع ولابد للجامعة ان تنزل إلى المجتمع وتركز البحوث على المشكلات العاجلة والملحة، على اعتبار أن البحث العلمي ركناً أساسيا ورئيسياً من أركان الجامعة بالمعنى الحقيقى اذ أهملت البحث العلمي بهذا يصبح للجامعة دور هام في التعرف على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بحيث نجد في هذه الجامعات الرأي والمشورة بل الحلول للتغلب على مشكلاتها وقضاياها التي كانت سببا في عدم التقدم والإبطاء في تقدم المجتمع.[4]

2.1 مفهوم المجتمع: إن المجتمع هو المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويتعايش مع أفراده ويواكب تقدمه ويحقق فيه رغباته وبذلك تشكل الفردية الذاتية للإنسان وتتكون هويته ويحدد اتجاهاته كذلك لا يمكن للمجتمع التطور والازدهار إلا إذا قام الفرد بدور فاعل في تطوره والمشاركة الايجابية والمجتمع هو المكان الذي يحمل تراث الأمة وثقافتها، لذا فالفرد يتحتم عليه أن يشارك مجتمعه في تاريخه وتراثه ومستقبله لهذه الأسباب مجتمعه يجب التأكيد على التفاعل الايجابي بين الجامعة

والمجتمع، بين الجماعات والمؤسسات بعضها البعض حتى يتجه المجتمع نحو التقدم والتطور .

1.21. أساسيات المجتمع: هنالك أساسيات يقوم عليها المجتمع و تتمحور في النقاط التالية [5].

– الأساس الأول – المجتمع ليس كياناً مجرداً يتصف بالركود بل هو كيان عضوي يتميز بالحركة والتطور الدائم وإذا غرق المجتمع في ظلام التخلف و الأمية هنا تتضاعف مسؤولية الجامعة في المجتمع وتصبح من أهم أدوارها في إعداد القوة البشرية العاملة التي يحتاج إليها المجتمع فالديناميكية تتطلب أن تتحرك الجامعة لتستجيب لمتطلبات المجتمع وإعداد القوة البشرية له.

– الأساس الثاني التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات ليس مجرد تفاعل نفسي سلوكي فحسب ، بل أيضا تفاعل حيوي يتضمن عوامل المصالح المشتركة والاهتمامات المتباينة.

– الأساس الثالث أن المجتمع يقوم على جهد الأفراد والجماعات لتحقيق اكبر قدر من الكفاية والازدهار عن طريق التعاون والتفاهم والارتباط المشترك ويلاحظ أن المجتمعات ينقصها الكثير فى مجال حرية الفكر والتعبير علاوة على تقاعس الأفراد والحكومات لتحقيق أكبر قدر من التنمية بالإضافة الى مدى درجة التعاون والترابط بين المؤسسات الحكومية والأهلية لخدمة المجتمع، والمجتمع يتمتع بثروات طبيعية وبشرية وخامات، كل هذه المحاور تبين لنا المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق الجامعة في المجتمع ولابد للمجتمع أن يدرك أن الجامعة لها دور كبير وعلى جانب من الأهمية والفاعلية لإعداد مواطن يحرص على معاونة مجتمعه ليكون أكثر كفاية وازدهارًا.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين الجامعات ومنظمات الأعمال وإشكالها: مما لا شك فيه أن هناك نوعاً من الاختلاف بين الجامعات والقطاع الخاص في الأهداف والاتجاهات والتوجهات والقيم، مما يتطلب السعي نحو تحقيق التقارب بينهما لخدمة

المجتمع والتنمية الاقتصادية فيه. فتحقيق درجة عالية من الارتباط بينهما يستدعي بناء آليات مناسبة من أجل تحقيق علاقة بنّاءة منتجة تصب في مصلحة المجتمع في المقام الأول والأخير.

1.1.1 طبيعة العلاقة بين الجامعات ومنظمات الأعمال: ان الجامعات تمثل مصانع للمعرفة، بينما تهتم منظمات الأعمال في القطاع الخاص بالتطبيق التجاري والصناعي للمعرفة لتحقيق الربح، وفي هذا الإطار يحتاج كلا الطرفين الى توفير استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرها، لتقوية العلاقة بينهما. فإجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم. كما وتسهم العلاقة بين كل من الجامعات والقطاع الخاص في رفد البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، وتعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، وتوظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمادية في الجامعات التوظيف الصحيح في حل مشكلات القطاع الخاص بدلاً من دراسة مشكلات نظرية مطروحة في الكتب أو الأبحاث المنشورة. كما وتسهم العلاقة الفاعلة بينهما في تنمية الخبرات الوطنية في الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، من خلال التبادل المعرفي بينهما. أضف الى ذلك أهمية نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة تستهدف تنمية القطاع الخاص[6].

وقد زاد من أهمية تعزيز وتفعيل هذه العلاقة في العصر الحديث تنامي الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات القطاع الخاص في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع في إطار مسؤولياتها الاجتماعية , وتزايد أعداد هذه المنظمات وتنوعها وما تشهده هذه المنظمات من تطور وتواجهه من تحديات نتيجة العديد من التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المحلية

والعالمية وزيادة حاجة هذه المنظمات إلى أساليب وطرق عمل حديثة ومبتكرة وكوادر بشرية مؤهلة تمتلك مهارات ومعارف وقدرات متنوعة تمكنها من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق وهو ما دفع العديد من منظمات الأعمال إلى الدخول والاستثمار في قطاع التعليم العالي أو فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها للتأهيل والتدريب والحصول على ما يلائم احتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة بعد أن وجدت هذه المؤسسات أن مخرجات العديد من مؤسسات التعليم العالي لا ترقى إلى مستوى تطلعاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية من البحوث والاستشارات والكوادر البشرية [7].

من جانب آخر تبرز أهمية هذه العلاقة من كون الجامعات في العصر الحديث أصبحت أكثر احتياجاً لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها في ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه الجامعات في العصر الحديث نتيجة حركة التوسع الكبير في التعليم العالي وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع وداخل قطاع التعليم ذاته في العديد من الدول ومنها الجمهورية اليمنية .

الجدول رقم (1): اختلاف الأهداف بين الجامعة والقطاع الخاص

الجامعة	القطاع الخاص
اكتشافات جديدة	تطبيقات جديدة
معرفة جديدة	قيمة مضافة
طرق مالية جديدة لأبحاث إضافية	أرباح مالية
أبحاث أساسية	أبحاث تطبيقية

طويلة الأجل	قصيرة الأجل
معرفة كيف؟ ماذا ؟ لماذا؟	سير الإنتاج
النشر	السرية
الحرية والصالح العام	حماية براءات الاختراع
الحرية الأكاديمية	النهج التجاري

Source : Fassin, Y. (1991)" Academic Ethos Versus Business Ethics" International Journal of Technology Management, Vol. 6, Nos. 5/6, pp. 533-546.

وهناك تحليل مماثل يعطى نوعا من الاختلاف في التوجه أو الميول بين الجامعات والقطاع الخاص في عدة مجالات تشمل :

- الاتجاهات والقيم الأساسية لكل من الجامعات والقطاع الخاص
- أهدف الجامعات والقطاع الخاص
- مخرجات كل من الجامعات والقطاع الخاص للمجتمع
- المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم سير الأداء في كل من الجامعات والقطاع الخاص
- طرق ووسائل التحفيز والمكافآت الممنوحة للعاملين في كلا القطاعين
- وأخير دور الجامعة والقطاع الخاص في مجالي التعليم والمعرفة

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2) : الاختلاف في الميول بين الشركات الخاصة والجامعات

أوجه الاختلاف	الجامعات	الشركات الخاصة
الاتجاهات والقيم	• اتجاهات علمية • اعتبارات فنية خاصة • عمل أبحاث جيدة	اتجاهات أعمال اعتبارات اقتصادية رضا العملاء
الأهداف	• إجراء أبحاث • التدريس	– الفاعلية التنظيمية – نتائج قصير الأجل
المخرجات	• نتائج الأبحاث • نظريات • درجات أكاديمية	منتجات وخدمات
المعايير والقواعد	• الأخلاقيات المهنية • معايير علمية	العقلية التنظيمية القواعد التنظيمية
منح التقدير والمكافآت	• للإنجازات العلمية	للمساهمة في إنجاز أهداف الشركة
المعرفة والتعلم	• المساهمة في المعرفة • التعليم المستمر	–تطبيق المعرفة – التعليم عند الحاجة فقط

2.1.1 أشكال العلاقة بين الجامعات ومنظمات الأعمال: تتنوع وسائل أو أشكال العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، ومن أهم هذه الوسائل.. الاستشارات، التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية، ويتضمن ذلك

مشاركة منظمات القطاع الخاص في ورش عمل أو مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات, والسماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات، والزيارات العلمية للشركات, وإقامة الدورات المشتركة, والتعليم المستمر, وعقد دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتبادل الخبراء والموظفين وغيرها. كما تحتاج العلاقة بينهما الى إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال. أضف الى ذلك إنشاء حاضنات الأعمال ودورها في تجسيد هذه العلاقة بين كلا الطرفين[8]. ويمكن لهذه العلاقة أن تأخذ أشكالاً بسيطة لكنها مثمرة على المدى البعيد، ومن ذلك: الزيارات العادية المتبادلة، والاشتراك في رعاية وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل والمعارض والأسواق التجارية والصناعية، والاشتراك في المنشورات والمطبوعات، ودعم المجهودات البحثية للطلاب، وتمثيل منظمات الأعمال في مجالس الجامعة، إضافة الى قيام منظمات الأعمال بتمويل بعض الأنشطة والفعاليات العلمية والطلابية والمجتمعية في الجامعات. وعليه تحتاج الجامعات السعودية اليوم الى الانتقال من النموذج القديم في علاقتها مع القطاع الخاص والذي يقوم على فكرة قيام الجامعات بتزويد منظمات القطاع الخاص بالأفراد الخريجين في مختلف التخصصات، واستفادة بعض منظمات القطاع الخاص من نتائج بعض البحوث التطبيقية المنشورة في الجامعات دون وجود أية قنوات أو تواصل فعال بينهما، والسعي الى تبني النموذج الحديث والمطبق حالياً في مختلف دول العالم المتقدمة في ترسيخ أركان العلاقة الفاعلة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، حيث يستند هذا النموذج الى النظرة التكاملية القائمة على الشراكة بدلاً من التعاون بين طرفي العلاقة وتحقيق المصالح المتبادلة، وذلك في إطار إجراء البحوث والمشاريع المشتركة بين الطرفين, والاستفادة القصوى من

الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة في الجامعات لتعزيز جوانب الإبداع والابتكار في منظمات القطاع[9].

– **الاستشارات:** تعد الاستشارات من أكثر أشكال العلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص وتأخذ هذه العلاقة طابعين هما الطابع الرسمي مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها بين مراكز الاستشارات في الجامعات والشركات الصناعية , والطابع غير الرسمي للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات الصناعية .

و أكثر العلاقات الاستشارية غير متكافئة بين الطرفين حيث أن الشركات الصناعية هي التي تقوم بتحديد نوع الخبرات والاستشارات المطلوبة وتحال هذه الطلبات إلى المختصين في مراكز الاستشارات بالجامعات للقيام بها مقابل اجر محدد.

– **التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية:** ويشمل هذا الشكل من العلاقات عدة جوانب منها: (مشاركة منظمات القطاع الخاص في ورش عمل او مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات ,السماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات .الزيارات العلمية للشركات , اقامة الدورات المشتركة , التعليم المستمر , دورات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تبادل الخبراء والموظفين ، الخ....) .

– **الشراكة البحثية و مراكز الأبحاث:** ويتم من خلال هذا الشكل من العلاقات بين الجامعة ومنظمات الأعمال إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال .

– منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع .

حيث تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة.

- **الحاضنات التكنولوجية: Technology Incubator** وهي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص. ويستفيد من هذه الحاضنات: حاملو أفكار مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات (tic).وخريجو الجامعات ذات الاختصاصات المناسبة. أصحاب المشاريع والأفكار التي تصب في هذا المجال. ومن هنا كان تعبير الحاضنة , وتهدف الحاضنة إلى "تبني" المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق[10] .

و هناك أشكال أخرى للعلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص منها :

- الزيارات المتبادلة العادية.
- الاشتراك في رعاية وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل
- المنشورات والمطبوعات المشتركة
- الاشتراك في المعارض والأسواق التجارية والصناعية
- دعم الطلاب والباحثين فرادى أو اتحادات..

ثالثا: تحديات تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص: عند تناول سبل تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية، علينا أولاً دراسة المعوقات التي تحد من تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لمحاولة إزالتها،فهناك مجموعة من المعوقات الاقتصادية العامة في الدولة مثل المشكلات

الاقتصادية المتعلقة بتراجع معدلات الناتج الإجمالي وتراجع مستوى دخل الفرد ومعوقات التحرير والمنافسة، وتراجع مساهمة القطاع الخاص، ومعوقات الاستفادة من التقنيات المعاصرة، والمعوقات النظامية مثل تقادم الأنظمة وعدم مواكبة النظم القانونية والمالية والمحاسبية للوضع المستهدف من الشراكة، ومعوقات جذب الاستثمارات وإعادة رؤوس الأموال المهاجرة، وزيادة تكاليف إنتاج السلع والخدمات العامة والمخاطر السياسية، وضعف مستوى المراقبة والمساءلة، ضعف مستوى التنافس[11].

-1.1.1 المعوقات أو التحديات: يمكن تلخيص أهم التحديات من وجهة نظر رجال التعليم العالي و الاكاديميين في:

- عدم وجود قنوات اتصال فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص ؛

-عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي و التوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها و خدماتها و تخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات منظمات الأعمال؛

- ضعف ثقة القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من المهارات البشرية والبرامج و الأبحاث و الدراسات العلمية ؛

- ضعف الثقة في الإمكانات و القدرات الوطنية ، حيث تتعاقد منظمات الأعمال مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على استشارات تقنية وفنية ؛

- وجود انطباعات سلبية لدى العديد من مؤسسات القطاع الخاص بان الجامعة بعيدة عن الانشغالات التي تسعى إلى تحقيقها منظمات الأعمال.

- صعوبة الحصول على معلومات البحث باعتبارها أسرار منظمات الأعمال.

أما من وجهة نظر رجال الأعمال فان أهم التحديات و الرهانات التي تواجه هذه العلاقة[12] :

- اهتمام الجامعات بالجوانب الأكاديمية بعيدا عن الأبحاث الميدانية التي يسعى إليها القطاع الخاص؛

- ضرورة ربط البرامج و التخصصات التي تقدمها الجامعة باحتياجات المؤسسات الاقتصادية؛

- توجيه الجهود البحثية للجامعة لخدمة المجتمع وحل مشاكله بدلا من توجيهها إلى الأبحاث الأكاديمية؛

2.1.1 متطلبات نجاح العلاقة بين الجامعة القطاع الخاص:

أ- ضرورة توافر الدعم السياسي القوي على المستوى الوطني و إصرار الدولة على تنويع مصادر اقتصادها مع وجود تصور مشترك للشراكة بين الطرفين.

ب- المواءمة بين أصحاب المصالح ، لان عدم التوافق في المشروع سوف يؤدي إلى فشله ؛

ج- تبنى العلاقة وفق مراحل مضبوطة و محددة و تنفذ تدريجيا من التهيئة والأعداد الى التنظيم و التنفيذ ثم المتابعة و التقييم.

د- أن يتم إعداد جدوى للقطاعات التى تظهر فيها العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي لضمان تحقيق منافع مشتركة بمستوى عال من الجودة والكفاءة.

ه- ضرورة أن يدرك القائمون على قطاع التعليم العالي والقيادات والمختصّون في الجامعات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص بأهمية وفوائد بناء وتعزيز علاقة شراكة فعالة بينهما وانعكاساتها على أداء ومخرجات كلا الطرفين , وأن يقوم كل طرف بأداء دوره بفاعلية في تفعيل هذه العلاقة'[13].

و- ان تقوم الجامعات بدورها في تفعيل وتطوير علاقتها بمنظمات القطاع الخاص من خلال:

- التسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعات على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة ؛

- أن تقوم الجامعات بدراسة وتحديد متطلبات واحتياجات ورغبات سوق العمل من مخرجات الجامعات ؛

- أن تصمم الجامعات رؤيتها وأهدافها وإستراتيجيتها وبرامجها الأكاديمية وفق احتياجات ومتطلبات سوق العمل ؛

- الاهتمام بالتطبيق العملي والربط بين الجانب النظري والتطبيق العملي للطالب الجامعي في كل الجوانب التخصصية التي تحتاجها منظمات الأعمال

- الإشراك الفعال وليس الشكلي لممثلي القطاع الخاص (منظمات الأعمال) في مجالس الجامعة ومجالس الكليات الأقسام العلمية بالجامعات.

- تفعيل دور مراكز الاستشارات والبحوث في الجامعات وتوجيهها تسويقياً وفق متطلبات منظمات الأعمال من البحوث والبرامج التدريبية والاستشارات والخبرات .

ز- على منظمات الأعمال -القطاع الخاص- القيام بدورها في تعزيزعلاقتها بالجامعات من خلال:

- تزويد الجامعات بالمعلومات المطلوبة عن احتياجات هذه المنظمات من الكوادر البشرية المتخصصة والمعارف والمهارات المطلوبة فيها بالإضافة إلى ما تحتاجه من الاستشارات والبحوث العلمية والمتخصصة ؛

- الإسهام في تمويل البحث العلمي في الجامعات ؛

- الإسهام في تجهيز المعامل والورش والمراكز البحثية بالأجهزة والمعدات والبرامج والإمكانات اللازمة لتفعيل أدائها ؛

- دعم وتمويل مشاريع التخرج لطلاب الجامعات ؛
- دعم ورعاية بعض الأنشطة الطلابية والمبدعين في الجامعات ؛
- المشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقام في الجامعات ورعايتها.

خلاصة: إن تنمية العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص سوف يؤدي إلى توفير المناخ الصحي للتطور الاقتصادي والتقني ، حيث أن غياب هذه العلاقة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققة لـدورها الفعال في نمو المجتمع بالإضافة إلى استمرار توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- يعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم جوانب التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال وذلك من خلال الأعمال إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال.
- تحقق الجامعات من جراء تعاونها مع القطاع الخاص العديد من المزايا أبرزها تنمية مصادر تمويل جديد للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات , وتحقيق ارتباط فعال بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي من خلال إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.
- إن الواقع المعيش يظهراختلاف الأهداف والتوجهات بين الجامعات ومنظمات الأعمال (القطاع الخاص) في العصر الحديث إلا أن كلا الطرفين بحاجة إلى تعزيز علاقتهما ببعض لما تحققه هذه العلاقة من فوائد متعددة لكلا الطرفين فالتعليم العالي يصنع المعرفة ، والمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف، التخطيط، والتصميم) وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي بينما تعنى منظمات الأعمال بالتطبيق التجاري والصناعي للمعرفة والرغبة في

تحقيق الربح ، ويتطلب ذلك استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرهـــا، لتقوية العلاقـــــة بين الجامعات والقطاع الخاص.

- بالمقابل سوف تحقق منظمات الأعمال من جراء تعاونها مـــع الجامعـــات فوائد جمة أهمها الحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصـــة مـــن مخرجات الجامعة والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة فـــي الجامعـــات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص. ونقل المعرفـــة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة.

الاحالات والمراجع:

1- لمياء محمد احمد السيد ، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية ،الناشر الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، الطبعة الأولى 2002.

2- محمد الهادي عفيفي، الاتجاهات المعاصرة فى التعليم الجامعي، مجلة الثقافة العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ص ص129،128،1974 .

3- محمد منير مرسى، التعليم الجامعي المعاصر قضاياه واتجاهاته، دار الثقافة قطر، الدوحة الطبعة المنقحة،2007.

4- رشدى احمد طلحة : التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ،الناشر دار الفكر العربي، القاهرة، ص179، الطبعة الاولى 2004.

5- أحمد كمال وآخرون، طريقة تنظيم وتنمية المجتمع، مصر، دار الجيل لطباعة ص8 1970.

6- عبدالله بن عطية الزهراني ، الجامعات والقطاع الخاص: من التعاون إلى الشراكة الجزيرة/العدد :14777 الموقع http://www.al-jazirah.com/2013 ، تاريخ التصفح 2018/03/22.

7- Alan Hughes (2006) " UNIVERSITY-INDUSTRY LINKAGES AND UK . SCIENCE AND INNOVATION POLICY" Working Paper No. 326.

8- . الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، " سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية" مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات2008.

9- يوسف بن عبد العزيز التركي ، سعيد محمد أبو العلا " آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير " جامعة الملك عبد العزيز 2007.

10- أمير تركماني " دور المؤسسات الوسيطة والدا عمة في البحث العلمي "ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني دمشق 24-26 مايو 2006.

11- سامي مراد، تفعيل الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص جامعات والقطاع الخاص ، جامعة الملك فيصل ، المملكة العربية السعودية2007 .

12- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دور الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، القاهرة 2011.

13- زكي إيمان عبد المحسن ، نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية السعودية ، نوفمبر 2009.

دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي

د.برباوي كمال د.سليماني إلياس أ. نشاشدة سارة

ج طاهري محمد بشار، الجزائر ج الجزائر-3

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تقوم به الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي، باعتبار الجامعة ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة العصرية المنفتحة القائمة على الفكر المتطور، كما يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته محليا وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التنمية المستدامة، خدمة المجتمع، المجتمع المحلي.

Abstract: This paper aims to highlight the role played by the university in achieving the university in achieving sustainable development and serving the local community, considering that the university is a cornerstone of building an open modern state based on developed thought. Through the contribution of its institutions in the graduation of human cadres trained to work in all fields and disciplines.
Keywords: university, sustainable development, community service, community.

تمهيد: تعتبر الجامعة المؤسسة العلمية و الأكاديمية التي تزود سوق العمل بالتخصصات و الموارد البشرية لمتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع، فهي من وجهة نظر "تالكوت بارسونز" التنظيم الأم لكل التنظيمات الأخرى.

كما يتوفر لدى الجامعات الكثير من التخصصات التي تستطيع عبرها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فهي في الغالب مؤسسات مستقرة ومتعودة على التخطيط من أجل رؤى طويلة الأجل، فهي فضاءات مثالية للانطلاق في الممارسات المستدامة وتطوير المشاريع على نطاق واسع.

كما تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفى المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته.

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها ، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها[1]

أولا: الإطار المفاهمي

1- تعريف الجامعة: يعود أصل مصطلح "جامعة" (University) إلى اللغة اللاتينية، وهو مشتق من مصطلح (Universitas)، الذي يعني الاتحاد والتجمع وقد تم استعماله ابتداء من القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي، ، أما قبل ذلك فتشير الكتابات إلى أن هذا المصطلح استعمل لأول مرة في القرن الثالث عشر، نحو سنة 1218م وكان يعني الاتحاد (Communauté)، أي كل مجموعة منظمة، ، فأساس فكرة الجامعة هو الاتحاد، الذي يعني التنظيم في جماعة معينة؛ وفي العربية يعد المصطلح ترجمة حقيقية لمصطلح (University).[2]

ولقد تعددت تعاريف الجامعة نظرا لاختلاف الأهداف المنشودة من وراء انشائها من دولة إلى أخرى ومن بين التعاريف نذكر: تعرّف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى ليسانس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.[3]

كما تعرف أيضا "الجامعة عبارة عن جماعة من الناس، يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة، والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات"[4]

وتعرف كذلك على أنها "نظام اجتماعي، إداري، مفتوح، فريد من نوعه " فهي[5]:

أولا: نظام، بمعنى مجموعة أجهزة، وهياكل تعمل معا في تنسيق، من أجل تحقيق هدف مشترك.

ثانيا: اجتماعي، كونه نظام يتكون من مجموعة أفراد (أساتذة، طلبة، عمال) ذووا خلفيات، وثقافات وقيم وأعراف متباينة، تتفاعل فيما بينها، من جهة، وتسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية، من جهة أخرى.

ثالثا: إداري، كونه يحتوي على هيكل إداري، يوضح اختصاصات، وصلاحيات متخذي القرارات فيه.

رابعا: مفتوح، كون الجامعة تتفاعل مع البيئة التي توجد فيها ، إذ تستقبل مدخلاتها من البيئة (الأهداف، القيم، الطاقات)، لتخضعها للمعالجة، ينتج عنها مخرجات، تقدم إلى البيئة مرة أخرى (إنجازات علمية، خدمات، إطارات).

خامسا: فريد من نوعه، بمعنى أنه نظام يختلف عن الأجهزة البيروقراطية الأخرى، نظرا لطبيعة هدفه ومكوناته.

2- تعريف التنمية المستدامة: لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماما كبيرا بعد ظهورالتقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 ، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية Brudtland لجنة برودتلاند المستدامة على أنها ": التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم."[6]

عرفت التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[7]

عَرفت بأنها : " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي " [8]

كما يعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي.[9]

2-1 معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:

✓ أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

✓ أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها

✓ آن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها .

✓ أن تكون ذات قيم حدية متاحة

✓ أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

✓ النواحي الخاصة : ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها .

✓ الحساسية للزمن :بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم إرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد[10].

2-2 متطلبات التنمية المستدامة لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية[11]: :

- ❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- ❖ نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- ❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.

- نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .
- نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة.

2-3 أهداف التنمية المستدامة: تسعى جهود التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة أهداف، نذكر أهمها فيما يلي[12]:

- بناء اقتصاد سوق فعال يعتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.
- الربط بين النمو الاقتصادي الصناعي ومدخلات الطاقة والمواد الخام.
- زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كمًّا ونوعا للأفراد؛
- الاسهام الفعّال لقطاعات السياحة والنقل وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في دفع الاقتصاد القومي مع تخفيف تأثيراتها السلبية على البيئة.
- حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، من خلال اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة.
- التوزيع العادل للثروات، مما قد يحقق خفض معدلات الفقر والبطالة.
- إتاحة التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية، بما يحقق رضا المواطنين.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، عن طريق محاولة التنمية المستدامة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع.

3- مفهوم خدمة المجتمع :تعرف خدمة المجتمع بأنها " الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أشخاص من المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.[13]

كما تعرف أيضا خدمة المجتمع بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.[14]

4- تعريف المجتمع المحلي :المجتمع المحلي هو تنظيم اجتماعي يتكون من مجموعة من الأسر و الوحدات الاجتماعية الأخرى المتفاعلة فيما بينها و المعتمدة على بعضها البعض اعتمادا تبادليا بغرض إشباع حاجاتها اليومية و تختلف هذه المجتمعات فيما بينها من حيث الكم و الكيف فبعضها صغير نسبيا ويحتوي عددا محدودا من الأسر و الوحدات الاجتماعية كمجتمع القرية أو البادية وبعضها يحتوي ألافا من الأسر وعددا كبيرا من الوحدات الاجتماعية كمجتمع المدن الكبرى و العواصم.[15]

ثانيا :أهمية توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة: تعد الجامعة أكبر ممون للمؤسسات العلمية البحثة برأس المال البشري المؤهل القادر على العمل العلمي ولن تستطيع الجامعة تلبية حاجات المؤسسات العلمية بذلك، إن لم تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات، وهذا ما يتطلب سياسة علمية تجعل الجامعة على بينة من احتياجات قطاع الانتاج و الخدمات، كما تجعل تلك القطاعات على بينة من إمكانات الجامعة في خدمتها، ولعل تجارب جامعة التكوين المتواصل الجزائرية خير دليل على ذلك.

فتساعد البحوث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال[16]:

- إجراء البحوث التي من شأنها حفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية لوضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد.

- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحا على الصعيد المحلي و الدولي وذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

- طرح التكوين في برامج الماجستير والماستر و الدكتوراه في مواضيع التنمية المستدامة و التنمية البيئية.

- إجراء أبحاث حول استراتجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل أثر المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.

- انجاز بحوث في مجالات توليد الكهرباء و الطاقة ومواد البناء و التشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ.

- انجاز البحوث التي تقدم حلولا لمخاطر التغير المناخي.

- إنشاء مراكز بحث تعنى بالتنمية المستدامة.

- البحث عن مواد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغيرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة و طرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.

ثالثا: علاقة الجامعة بالمجتمع: تعد العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة ، وهى علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان ، وتضعف وتهن في أحيان أخرى ، وهى في كلتي الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم ، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة ، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه.

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع ، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل ، فلا توجد الجامعة أبدا من فراغ ، بل لكل إقليم خاص بها ، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أم بحثية أم إرشادية ، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل

عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.[17]

رابعا: دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي[18]: يمكن إبراز أهم الأدوار الأساسية للجامعة في خدمة المجتمع المحلي في النقاط الآتية:

1- إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر .

2- إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة لتستفيد بهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات .

3- القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع .

4- تعليم الكبار من جميع الأعمار (التعليم المستمر) والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة .

5- نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلى من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم .

6- عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.

7- تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم.

ونجد أن كل ذلك ينعكس بالطبع على تحقيق التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي المنشود وتقوية روح المبادرة والمشاركة وتوثيق العلاقات الإنسانية ومعرفة الأساليب الفنية المستحدثة وملاحقتهم لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

الاحالات والمراجع:

[2] رفيق زراولة، **دور الجامعة في انتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة** الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، نوفمبر2005، ص385.

[3] إبراهيم عبد الرافع السماد وني , سهام ياسين أحمد، **تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع** , مجلة التربية , كلية التربية , جامعة الأزهر , ع127 جزء أول أكتوبر 2005.

[4] رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1990، ص73.

[5] حسين محمد علي العلوي، ***الوصف الوظيفي كمدخل للبناء التنظيمي*، جامعة الدول العربية** المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1991، ص ص 5-6.

[6] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع و التحديات**، مجلة الباحث ورقلة العدد 16، 2016، ص299.

[7] WCED, 1987, (World Commission on Environment and Development), *Our Common Future*, Oxford: Oxford University Press.

[8] فيانا ، ميلو فانيا ، **التنمية المتواصلة ، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة** الجمعية المصرية للنشر والمعرفة – القاهرة، 1994

[9] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 جامعة سطيف، ص 4.

[10] بوزبان الرحماني هاجر، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**

[11] اسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية المجال العربي والمتوسطي التحديات التوجهات ، الافاق، باجة (تونس) 26-27 افريل 2012

[12] اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، **نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة** وثيقة اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية اعداد المؤشرات لها مصر، ص:5.

[13] مجدي محمد مصطفى، **تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين** ، مجلة التربية جامعة الأزهر ، 2002 ، ص7

[14] وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي ، **توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع ، دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** ، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 20 – 23 2000 ص79 –80 .

[15] دهيمي زينب، **مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية**، يوم دراسي جامعة بسكرة، 2012، ص6.

[16] الأخضر غزي، **دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص414.

[17] سعود بن سهل القوس، **دور الكليات الجامعية في التنمية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بمحافظة عفيف**، مجلة دراسات التنمية و المجتمع، جامعة الشلف، العدد06، 2016، ص5.

[18] طارق عدالرؤف محمد عامر، **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة** ، من الموقع **https://faculty.mu.edu.sa** تاريخ التصفح 2018/03/20.

الجامعة وإسهامها في التنمية الاقتصادية في الجزائر

د. توفيق بن الشيخ
د. لعفيفي الدراجي
ج 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

ملخص: بلغة البحث

يتناول هذا البحث مساهمة الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية من خلال تلبية حاجات المجتمع، ومدى قدرتها على مواجهة التطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة ورغم الضغوط الملقاة عليها كي يكون لها دور في عملية التنمية كالجامعات المتقدمة، إلا أن الأمل يظل معقودًا على الجامعة الجزائرية في بناء قوة عمل مؤهلة تشارك في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التعليم العالي، بحث علمي، خدمة المجتمع، التنمية الاقتصادية.

Abstract: باللغة الإنجليزية

This research deals with the contribution of the Algerian University to economic development by meeting the needs of the society, its ability to cope with the current scientific and technological developments, and despite the pressures exerted on it to play a role in the development process such as the advanced universities. Eligible involved in economic development

Key Words: University, higher education, scientific research, community service, economic development.

تمهيد: يعرف العالم اليوم تطورات سريعة، بفضل التدفق العلمي والمعلوماتي حيث أصبح العلم أداة فعالة لدى الدول لتحقيق تطورها، وبلوغها مرحلة الاقتصاد المعرفي فضلا على أن الدول اليوم أصبحت تركز أكثر على رأس المال البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل اتجاه الاستراتيجيات الحديثة للتنمية إلى التركيز على الانسان كمورد بشري، باعتباره المحرك الحقيقي لكل عملية تنموية على خلاف النظريات الكلاسيكية التي ركزت على تراكم رأس المال المادي.

يتناول هذا البحث دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية في تلبية حاجات المجتمع، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات الراهنة، ورغم الضغوط الملقاة عليها كي يكون لها دور في عملية التنمية كالجامعات المتقدمة، إلا أن الأمل يظل معقودًا على الجامعة الجزائرية في بناء قوة عمل مؤهلة تشارك في التنمية الاقتصادية.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة؟

وللاجابة عن هذه الإشكالية قسمنا البحث الى مايلي:

أولا: مفهوم الجامعة والتنمية الاقتصادية والبحث العلمي.

ثانيا: دور الجامعة: نقل المعرفة، البحث العلمي وخدمة المجتمع.

ثالثا: التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

رابعا: تحديات الجامعة الجزائرية في الإسهام في التنمية الاقتصادية

خامسا : تفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في الجزائر.

أولا: مفهوم الجامعة والتنمية الاقتصادية والبحث العلمي:

1. 1. مفهوم الجامعة: تعرف الجامعة بأنها " مؤسسة للتعليم العالي حيث ينتظر أن يتم فيها شكل من البحث وهي تمنح درجاتها مثل الدرجة الأولى والدرجات العليا بعض المؤسسات التي في مكانتها الجامعية ، وتعرف بالكليات أو المعاهد " وتعرف كذلك بأنها "مؤسسة للتعليم العالي ، تضم عادة كليات تقدم دراسات في مجالات العلوم والإنسانيات وكليات ومعاهد مهنية وأخرى للدراسات العليا وتمنح درجات جامعية في مختلف المجالات."

تعتبر الجامعة كذلك خدمة عامة، فهي تشارك في بناء المجتمع، الاجتماعي والاقتصادي؛ ويقع على عاتقها تكوين الإطارات التي تحتاجها الدولة. ولابد لتكوين الجامعة أن يأخذ في عين الاعتبار حاجات المجتمع ومتطلباته وانشغالاته[1].

يرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الجامعة نظرا لارتباطها بالأهداف التي أنشئت لأجلها، والتي تختلف من دولة لأخرى فكل مجتمع يؤسس "جامعته بناء على مشاكله الخاصة وتطلعاته السياسية الاقتصادية، والاجتماعية، ومن ثمة تصبح الجامعة مؤسسة تكوين، لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من داخل جهازها فقط، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع، الذي تقوم على أساسه والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجودا"[2]، وقد أسهمت التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الدولية، التي شهدها العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين في تطور مفهوم الجامعة، فبعد أن كانت نظاما اجتماعيا وإداريا أصبحت منشأة (نظام اقتصادي)، تعرض التعليم العالي في فروع علمية متشعبة وتخصصات مختلفة، وتساهم في تحقيق التنمية الشاملة، وتبحث عن المردودية الاقتصادية، وذلك من خلال تبنيها العمل وفق مبدأ المتاجرة. لقد أصبحت الجامعة اليوم "منظومة ديناميكية، تحقق التوازن والتكامل مع المجتمع للتنمية"[3]. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(01): الجامعة كمنظومة متكاملة.

الموردون	مدخلات الجامعة	الجامعة كمنظومة	نتائج ومخرجات	المستفيدون
- الحكومة - قطاع العمال - الشركات - رجال الأعمال - المستثمرون - المتطوعون - المنح - الهبات	- الأساتذة و الباحثون - الطلاب -المعامل والمراكز - الإداريون - التمويل -المكتبات -الأصول الثابتة -المزارع والأرضي	المقارنات الرقابية	- الخريجون - الأبحاث - المشروعات - الاختراعات - المطبوعات - الكتب - الاستشارات - التدريب	- السوق العالمي - السوق المحلي - الأفراد - الشركات - الحكومة - المجتمع ككل -الإنسانية جمعاء

المصدر: فريد النجار1999، /2000، ص 120

2-1. مفهوم التنمية الاقتصادية :عادة ما تكون التنمية الاقتصادية محطة انشغال واهتمام مختلف دول العالم من اجل تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع وذلك من خلال خلق فرص العمل، ودعم الابتكار والابداع والأفكار الجديدة، وخلق الثروة، وتحسين جودة الحياة. وغالبا ما يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتي تشمل بناء أو تحسين البنى التحتية؛ تحفيز الاستثمارات الجديدة؛ تحسين نظام التعليم من خلال إنشاء مدارس جديدة وتحسين نوعية التكوين فيها[4] .

3.1. البحث العلمي اللازم لعملية التنمية: يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول، فهو المعيار الذي يمكن من خلاله تصنيف هذه الاخيرة فمما لا شك فيه أن الجامعات في الوقت الحاضر قد أسهمت في تنمية كثير من الدول المتقدمة من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها لإيجاد الحلول للمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، ولقد بدأ هذا الدور في الجامعات البريطانية وألمانية واليابانية في نهاية القرن التاسع عشر[5]، فالجامعة هي المكان الامثل للبحث العلمي الاكاديمي، لاستخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية[6].

وقد كان لظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي أن زاد من فعالية الجامعة وإخراجها من عزلتها، ومن هنا نجد أن الأهداف الرئيسية للجامعات هي:[7]

* تبنى الجامعات لفلسفة حب الاستطلاع من أجل المعرفة.

* كرست الجامعات من خلال اهتمامها بالبحث العلمي لمفهوم التخصص وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة.

* تكوين منظور اجتماعي وسياسي للجامعة، بحيث يوجهها في أدائها البحثي ودورها في خدمة المجتمع.

* تصميم برامج تعليمية، تقدم تعليما عاليا أقل صعوبة وأقصر زمنا وأكثر مرونة من البرامج التقليدية.وعلى الرغم من أن تصنيف أولويات الأبحاث الحالية يختلف من بلد لآخر، فإن الأبحاث التي تقوم بها الجامعات وبخاصة في الدول المتقدمة أسهمت إسهاما فاعلا في التصدي للعديد من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات. وقد تحدث.David,D.Henry في كتابه (New priorities in Research) عن هذه الإنجازات بقوله تقوم الجامعات بثلاثة إنجازات في مجال الأبحاث الرامية لخدمة البلد[8]:

أولها: تدريب الرجال والنساء وإعدادهم ليكونوا روادا للقطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة، والطب.

ثانيها: تطوير الجامعة أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث التي تتوصل إليها.

ثالثها: الاستفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة في القطاعات المختلفة ذلك أن المدرسين الذين يمتلكون قدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والإحصائيين لدى هذه القطاعات. وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم إلى إعداد الخريجين و تأهيلهم، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها. وانتشرت هذه الأفكار في كل من الجامعات الأوربية والأمريكية، واحتلالها الأولوية في العمل الأكاديمي من أجل التنمية الاقتصادية[9]. ففي الدول النامية بما فيها الدول العربية يعهد بمهمة القيام بالأبحاث العلمية في المجالات المختلفة إلى المؤسسة الجامعية وذلك لسببين:[10]

أولهما: تتوافر للجامعة الموارد الفكرية والبشرية القادرة على استغلالها في التنمية الاقتصادية.

ثانيهما: الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكنها القيام بنشاط الأبحاث بصورة انضباطية، كما يمكنها أن تقدم الخدمات الاستشارية للهيئات والأفراد في مختلف القطاعات، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(1): علاقة التعليم العالي في المجتمع بالاقتصاد

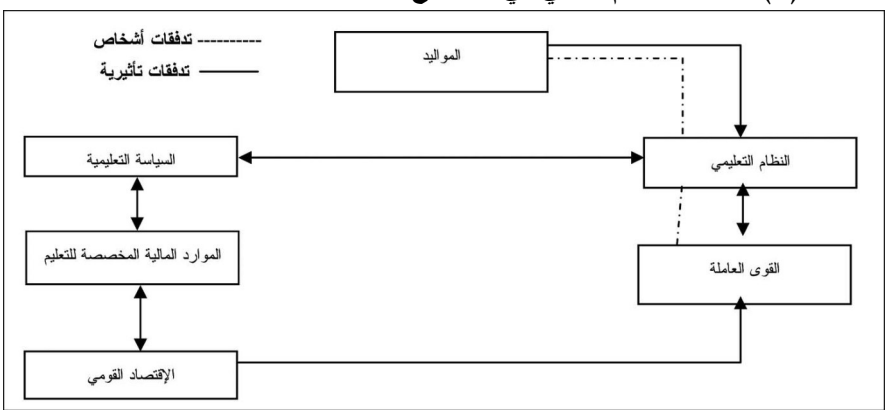

Source : Methods and Statistical Needs Education Planning .Paris Economic Co-Operation and Development. 1967. P60.

يضم هذا الشكل نوعين من التدفقات:

الأول: التدفقات في صورة موارد بشرية

الثاني: التدفقات التأثيرية، وجود علاقة تأثيرية متبادلة بين الاقتصاد والنظام التعليمي ككل، وذلك من خلال التأثير المتبادل بين النظام التعليمي واليد العاملة في المجتمع كما ان التعليم نفسه يعتبر المدخل الطبيعي الى الاستفادة من الموارد البشرية في المجتمع ويظهر ذلك في وجود تدفق للمواليد الى النظام التعليمي وهذا التدفق يؤثر في الوقت نفسه، في كفاءة وقدرة النظام التعليمي في استيعابه بما يحقق الاستفادة القصوى والمثلى من الموارد البشرية.

ثانيا: دور الجامعة: نقل المعرفة، البحث العلمي وخدمة المجتمع: انحصر دور الجامعات الأولى في عرض التعليم، من أجل إعداد الطلبة لمهن القانون اللاهوت والتدريس الجامعي، وهي بالتالي اتسمت بعدم حملها لفكرة الجامعة المبنية على مبدأ البحث العلمي وإعداد الباحثين.،[11]

مرت الجامعات في أوروبا، خلال فترة النهضة إلى العصر الحديث، بأزمة تمثلت في ابتعادها عن المجتمع، وانحصارها في وظيفة التدريس، وعدم تكيفها بسهولة مع المتغيرات الفكرية والاجتماعية، التي ميزت العصور الوسطى في أوروبا، من جهة أخرى، لكن في الأخير، أدت هذه التغيرات بالجامعة إلى تغيير فلسفتها، وتوجهت بذلك إلى أداء دورين جديدين، هما: البحث العلمي وخدمة المجتمع.

يمكن القول أن الجامعة استقرت في بداية القرن العشرين على أداء ثلاثة أدوار رئيسية، هي:

التعليم أو نقل المعرفة، البحث العلمي وانتاج المعرفة، وخدمة المجتمع.

1.2. التعليم العالي ونقل المعرفة: يعتبر التعليم الطريق الأمثل لنشر المعرفة ونقلها من جيل لآخر، ويؤدي ذلك إلى إعداد طلاب الجامعة وتهيئتهم لأعمال ونشاطات متعددة لمجالات العمل المختلفة، ولقد أشار(HARBISON et

MAYER) إلى أهمية هذه الوظيفة وخصوصا من جانب الجامعة بقولهما: أن المجتمع الذي لا يكون قادرا على تنمية موارده البشرية لا يكون قادرا بالتالي على بناء أي شئ[12] ".

2.2. البحث العلمي وانتاج المعرفة: يعتبر البحث العلمي الأداة الرئيسية لإنتاج المعرفة، والتعمق فيها؛ وتعد الجامعات المؤسسات الأكثر قدرة على تحقيق ذلك بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة، فهي تولي له عناية خاصة.

" إن الأبحاث التي قامت بها الجامعات عبر التاريخ كان لها بالغ الأثر في مجالات الصناعة والزراعة ومختلف جوانب الحياة، وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من مراكز الأبحاث قد أنشئ بصفة مستقلة عن الجامعة، لكن أبحاث الجامعة مازالت إلى حد كبير أكثر أهمية وأكثر دقة من غيرها من الأبحاث[13]".

3.2. خدمة المجتمع وفكرة الجامعة المنتجة: تعمل الجامعة في الوقت الحالي على خدمة المجتمع، كتزويده بالموارد البشرية المؤهلة على قيادته. وعليه برزت الجامعة المنتجة والتي تحمل فلسفة تختلف عن فلسفة الجامعة بمفهومها التقليدي، إذ أن هدفها"هو التأثير الإيجابي في حركة المجتمع، وتحقيق الاستيعاب الكامل لمنجزات التطور التقني الحديثة، من خلال تحسين استغلالها للموارد المتاحة لها وتحقيق انتاجية عالية[14] ".

الجامعة المنتجة هي المؤسسة التعليمية التي تعمل على الاقتراب أكثر من المجتمع الذي تنشط فيه، وعلى أن تكون المؤثر الإيجابي، وهي من أجل ذلك تمارس جملة من الأدوار، نذكر منها، ما يأتي:

1. المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار.
2. توسيع برنامج التعليم المستمر والتدريب.
3. الاستفادة من وسائل الدراسات العليا في معالجة مشاكل العمل، واقتراح الحلول المناسبة لها.

مما سبق، يمكن ان نخلص إلى أن عمل الجامعة المنتجة يرتبط، إضافة إلى التعليم والبحث، بالدور المحدد الذي تؤديه في المجتمع، زيادة على ذلك، تعتمد الجامعة المنتجة في عملها على فكرة المتاجرة، حيث يتكون سوق عرضها من التكوين المتخصص، البحوث، والاستشارات التي تقدمها، وتحصل على أموال، مما جعلها كالمنشأة، تسعى إلى تحقيق الربح، والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (03): نموذج الجامعة المنتجة

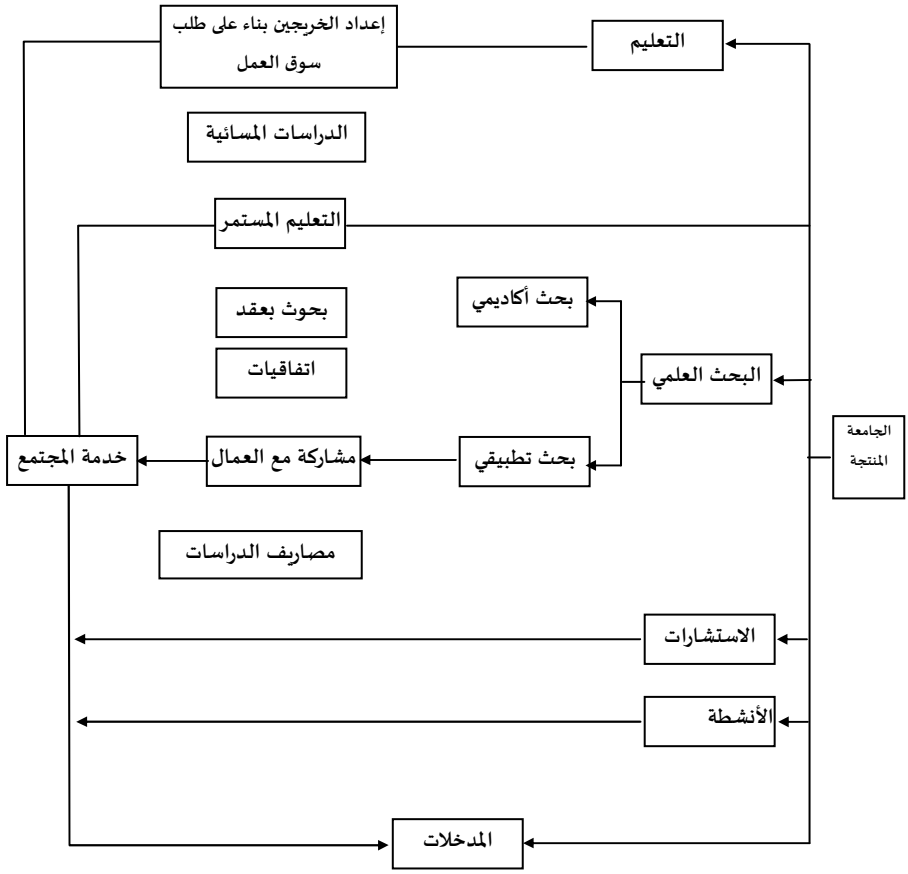

المصدر : أوقاسي لونيس، 2001، ص 251.

ثالثا: التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر: تعتمد التنمية الاقتصادية على عدة عوامل، على غرار رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والتكنولوجي، فضلا عن الظروف والاجتماعية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى افراد المجتمع[15]. فالتنمية لا تحتاج فقط إلى متطلبات مادية بالدرجة الأولى، بل تنصرف إلى وجود رأس مال بشري مؤهل في إطار تقوية مجتمع المعرفة، وبناء ما يعرف باقتصاد المعرفة الذّي يجعل من الفرد محور هذه العملية. وهي الأهداف التي ركزت عليها مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي بدأت في الصدور كل سنة بداية من سنة 2001 ، والتي يمكن من خلالها قياس مستوى التنمية البشرية والرفاه البشري انطلاقا من عدة مؤشرات، ومن بين أهم هذه المؤشرات التعليم[16].

يمكن القول أن التنمية والجامعة يلتقيان في عنصر مشترك وهو الإنسان، بحيث أن التعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، كما أن التنمية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع، وإتاحة التقدم والتطور له، والدفع به إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، هذه الأخيرة تتوقف فعاليتها على وجود الجامعة كمؤسسة تعليمية في تنمية المورد البشري وتأهيله بأن يكون قادرا على التكيف مع المتطلبات العصرية للنهوض بالتنمية، والتي بات الإنسان محورا أساسيا لها، بحيث جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1993 تحت عنوان: "مشاركة الناس" بأن التنمية البشرية هي": تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس." وهو ما يعني الاستثمار في قدرات البشر .[17]

وبالعودة إلى علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، تجدر الإشارة أولا إلى أن ظهور الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي كان مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970. ومع إطلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة 1971. فكانت متطلبات نموذج التنمية الاقتصادية الذي تم الشروع في تنفيذه ابتداء من إطلاق مخطط الثلاثي الأول سنة 1967. تفرض إعادة هيكلة

عميقة لمنظومة التربية والتكوين بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، وبالفعل فإن مخطط التصنيع الذي تم تصميمه لتنمية الاقتصاد الوطني قد نتج عنه حاجة ملحة لإطارات سامية ومن ثم تم تحديد مهام جديدة أوكلت إلى منظومة التعليم العالي، حيث تمت إعادة الهيكلة هذه وفق أربعة محاور رئيسية:

1-إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي.

2-تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة.

3-إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية.[18]

وتوالت بعدها العديد من القوانين والإصلاحات في إطار منظومة التعليم العالي غير أن هذه الإصلاحات تبقى هيكلية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، فتشريح واقع الجامعة الجزائرية، فضلا عن مشاكلها، واحتلالها ذيل ترتيب الجامعات في العالم إنما يعكس بوضوح فشل هذه الإصلاحات في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية انطلاقا من تطوير منظومة البحث العلمي في الجزائر كونها لا تخرج عن إطار المقاربة التي تأخذ بها الحكومة في تسيير مؤسساتها التعليمية، ومن بينها الجامعة، ويظهر ذلك بصفة جلية من خلال فهم مرتكزات السياسة العامة التعليمية في الجزائر. وسياسة التعليم العالي والبحث العلمي.[19] المتبعة في إطار مخططات ومشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى طبيعة النظام السياسي في الجزائر وفلسفته في التعامل مع هذه القطاعات الاستراتيجية، ويظهر ذلك في:[20]

-إعطاء فرص للشباب كي يحصلوا على شهادات كي تمكنهم من احتلال مواقع اجتماعية.

-تقديم الدعم المالي للجامعات كي تقوم بإعداد موظفين للدولة.

-اعتبار الأساتذة مجرد مدرسين، أو موظفين إداريين تنتهي مهمتهم عند التدريس.

-اعتبار الجامعة قطاعًا خدماتيًا للمتعلمين وليس قطاعًا إنتاجيًا.

-الاهتمام بالجوانب المادية، وإهمال الكتاب الجامعي والنشر والتأليف الذي يمثل عمود وأساس التعليم الجامعي، ومن ثم انعكاساته على ضعف المؤطر والطالب ومن ثم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في حين أن دور الجامعة لا بد أن يتخطى هذه الوظائف الكلاسيكية، إلى وظائف تمكنها من المساهمة الفعالة في بناء الدولة داخليا وتعزيزها خارجيا، بما يتماشى والتحديات التي تواجها في عالم يزداد تعولما، وفي ذات السياق فقد كشفت مختلف التقارير الدولية أن البحث العلمي يسهم مابين 25و45 بالمائة في النمو الاقتصادي، بحيث لم تتمكن الجزائر من تسجيل سوى 0.22 بالمائة كانجاز في الفترة 1998-2002. وهو بطبيعة الحال رقم ضعيف جدا ولا يعكس حجم الإنفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بحيث يأخذ ذلك حصة معتبرة من الميزانية العامة للدولة كل سنة.

كما استفاد قطاع التعليم العالي اضافة لهذه المخصصات من برامج هامة، ففي برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، منح للتعليم العالي 18.9 مليار دج ومنح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية كبرى حيث خصص له حوالي 12.38 مليار دج، وأما في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)، بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي معا 154.63 مليار دج وفي برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) خصص للبحث العلمي وحده حوالي 100 مليار دج.[21]

إلا أنه رغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، والتي تطورت عما كانت عليه، تبقى غير كافية، فنسبة 1 % لا تستجيب للمعايير العالمية حيث المعدل العام الدولي يبلغ 3% ، كما أن المصادر المالية في الجزائر تعاني من التسيير البيروقراطي. وأما عن مصادر التمويل فنلاحظ في الدول المتقدمة تكاثف مصادر متعددة مع الحكومات لتمويل البحث العلمي مثل قطاع الأعمال والصناعة كما يقوم القطاع الخاص بدور مهم في تمويل وتنفيذ نشاط البحث والتطوير، أما

واقع التمويل في الدول العربية بصفة عامة والجزائر خصوصا ؛ خاصّة أن الدول لا زالت تتحمل الأعباء التمويلية كاملة بنسبة 90.16%. في ظل غياب دعم واضح ومدروس للقطاع الخاص، أما التمويل من خلال القطاعات التنموية، والتمويل الأجنبي من خلال المؤسسات الدولية والاقليمية محدود جدا، فقد بلغ نسبة 9.84%.

ومع ذلك يمكن القول أن التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التعليم العالي والبحث العلمي أحدثت تنمية على المستوى الفردي، ولم تؤد إلى التنمية الشاملة والمتوازنة في كافة قطاعات المجتمع، بحيث نجد أنفسنا أمام تحسين وارتقاء لمواقع وأدوار هؤلاء الأفراد لمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، يقابله ركود تنموي لم تنتقل فيه التنمية الى المجتمع الشامل الذي ظل عاجزا على استيعاب الجامعيين والمكونين في سوق العمل، فبعدما كان الجامعي له الاولوية في الحصول على منصب عمل بأجر عادل وحماية اجتماعية، اصبح في ظل سياسة التشغيل المعتمدة يعيش قيودًا عديدة تظهر في مؤشر البطالة لدى فئة الجامعيين المتخرجين والذي لا يمكنه الحصول على عمل يناسب مؤهلاته، وهو ما يؤكد اختلال سوق العمل حيث البطالة انتقلت من 3% سنة 1999 لتصل الى 21% سنة2011 ثم تتراجع الى 16% سنة 2012[22].

ان ارتفاع البطالة في وسط الجامعيين بهذا الشكل خطر على استقرار السوق مما يفسر ان الشهادة الجامعية لم تعد تحمي صاحبها من شبح البطالة رغم التكوين الذي يحصل عليه في الجامعة في مختلف التخصصات. وهناك تحاليل ترجع السبب الى نوعية المناصب المعروضة من طرف المؤسسات الاقتصادية والتي لا تتماشى ونوعية التخصص والذي يدخل ضمن فكرة عدم تطابق التكوين للتشغيل وهو احد المواضيع الشائكة في عالم الشغل، بالنسبة للجزائر تشير الاحصائيات ان كل التخصصات في مختلف العلوم اصحابها يعيشون بطالة، ففي سنة 2010

التخصصات التقنية مثل التخصصات في العلوم الاجتماعية يعانون البطالة[23]، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (2): معدل البطالة حسب التخصصات لسنة 2010

التخصص	علوم اجتماعية وحقوق	ادب وفنون	علوم*	هندسة	صحة وحماية اجتماعية	اخرى	المجموع
المعدل	28.7	27.3	18.5	14.8	3.8	13.4	21.4

Source: www.ons.dz

*: علوم الحياة، علوم فيزيائية، رياضيات، إحصاء، اعلام آلي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان سياسة التشغيل في الجزائر اعتمدت على الناحية الكمية في خلق الشغل من ناحية العرض، اما سياسة التكوين لم تشهد التطابق الفعلي مع هذه المناصب لان معدلات بطالة الجامعيين مست كل التخصصات التقنية والاجتماعية وبنسب متفاوتة.

وهي الحلقة التي تظل عائقًا للمشاركة في الفعل التنموي جراء مركزية هذه العملية في الجزائر، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في التخلص التدريجي من هذه الصيغة مع نظام (L.M.D) بإطلاق مبادرات للشباب الجامعي لإنشاء مؤسسات ومشاريع استثمارية خاصة بهم،

رابعا: تحديات الجامعة الجزائرية في الإسهام في التنمية الاقتصادية[24]

تواجه الجامعة الجزائرية عدة صعوبات للقيام بدورها التنموي في الاقتصاد وذلك لمجموعة من العوامل والتي تنصرف إلى أمرين: يتعلق **الأمر الأول** بخصوصية الجامعة نفسها، وتجدر الإشارة إلى التأثيرات التاريخية الصانعة لخصوصية الجامعة الجزائرية والمتمثلة في إعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر، فلقد سعت الدولة إبان السبعينات لتكوين إطارات تقوم بمهمة ترويج

مشاريع الاشتراكية التي تبنتها البلاد آنذاك، كما شهدت في فترة الثمانينات اضطرابات تمثلت في ظهور معارضة طلابية يسارية وإسلامية وبربرية، وفي فترة التسعينات عانت الجامعة الجزائرية من مخلفات العشرية السوداء، ولقد مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة ، ومنها الجامعة وانجر عن هذه الوضعية خاصة في الجانب العلمي ما يلي:

-نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.[25]

-قلة تسجيل براءات اختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية

- عدم تثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي، الأمر الذي يعزى إلى غياب التنسيق.[26]

-انعدام الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية.

-عدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة.

- ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية (عدم تناسب مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل).

أما **الأمر الثاني** فمتعلق بالمؤسسات المنوطة بعملية التنمية الاقتصادية، وتكمن فيما يلي:

- ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية.

- ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الانتاجية.

- عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية،

- عدم اقتناع المؤسسات بفائدة وجدوى الجامعة.

- ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، وتفضيل الخبرة الأجنبية.

- انشغال الجامعة بالتدريس النظري، وعدم الاهتمام بالجانب التطبيقي الذي يعالج مشاكل الانتاج.

-- ضعف إسهام الجامعة في التعامل مع التطور المتسارع في بعض القطاعات الانتاجية.

-عدم ملاءمة ومواكبة المناهج التعليمية لواقع القطاعات الإنتاجية.

وفي ذات السياق يرى الخبير الاقتصادي الجزائري" **بشير مصيطفى** " في محاضرة له بجامعة تيارت بعنوان" :اندماج الطالب الجزائري في التنمية المستدامة "أن ضعف العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية إنما يعزى إلى فقدان حلقة الوصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإلى اعتماد برامج التعليم بدل برامج المعرفة، وهو الأمر الذي حال دون توليف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل.[27]

خامسا :تفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في الجزائر: إن الجامعة الجزائرية بحاجة لإعادة بعث وتفعيل العلاقة بينها وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية التكيف مع المستجدات الدولية والوطنية الراهنة، ومسايرة مختلف التطورات العلمية الحاصلة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تكامل مختلف الفاعلين في الدولة (الحكومة، الجامعة، القطاع الخاص) كما تتوقف عملية تفعيل هذه العلاقة على جملة من الاستراتيجيات، تتمثل اهمها في النقاط التالية:

أ-إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية بحيث يتم القيام بإجراء دراسات واسعة ومعمقة عن الدراسات المتطورة التي تدرس في الجامعات العالمية وإدخال الطرق والمناهج الجديدة في الدراسات، وذلك من خلال تطابقها ومتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن قابلية تطبيقها على أرض الواقع، ومدى الاستفادة منها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.[28]

ب- إحداث تغيير جوهري في رسالة الجامعة وأهدافها والتي عادة ما تشير إلى قيامها بمهمة التعليم، والتي تتراوح ما بين تزويد طلبتها بالمعارف والمهارات، إلى قيامها بدور ريادي في بيئتها، مضمونه كسب المنافسة، إلى جانب التأثير في

توجهات مجتمعها، وكذا الانتقال من البيروقراطية في العمل إلى المشاركة في فرق العمل، وهذا في العمل الأكاديمي والعلمي ما ينسجم تماما مع تداعيات هذا الاتجاه سواء في تنفيذ المحاضرات والبرامج وإجراء البحوث وتنفيذ المشروعات والتأليف أم غيرها، تمارسها الكليات بصورة جماعية الأمر الذي يكسبها النضج والرصانة.[29]

ج-السعي إلى إقامة كيانات جامعية متطورة تستجيب لحاجات المرحلة التحولية الراهنة التي يعيشها العالم (اقتصاد المعرفة والتقدم التكنولوجي) من جهة والاستجابة لمتطلبات التنمية من جهة أخرى.

د-ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لدعم التعليم والأبحاث العلمية وإنشاء مراكز البحث في شتى المجالات، والعمل على أن تكون فعالة وتستجيب لواقع التنمية في الجزائر، بدل أن تبقى هذه البحوث العلمية في إطارها النظري أو حبيسة المكتبات دون استغلالها في عملية التنمية.

ه-ضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وضرورة ربطها مع المؤسسات الاقتصادية من خلال تقديم الحلول والاستشارات، والاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة.

و-ضرورة إقامة وتكثيف الملتقيات العلمية التي تجمع بين الجامعة وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والسلطات المحلية بغية خلق جو من التنسيق وتفعيل الاتصال بين مختلف هذه المكونات، تحقيقا للتواصل بغية تنسيق الجهود واستغلالها أحسن استغلال.

ز-ضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الاستفادة من الجانب النظري من هذه المؤسسات، وكذلك استفادة الجامعة من فضاء هذه المؤسسات لقيام الطلاب بالبحوث الميدانية والتربصات، بغية تكوين إطارات جامعية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي.

خلاصة: لا يمكن توقع نجاح جهود التنمية الاقتصادية بمعزل عن وجود نظـــام أكاديمي قوي، يكون قادرًا على إشراك الجامعات بخطط التنمية الاقتصادية، كتلك الموجودة في جامعات الدول المتقدمة، وبناء على ما سبق، نخلص إلى عـــدد مـــن النتائج هي:

1-غياب الخطط والبرامج التطويرية التي تهتم بالتنمية الاقتصادية ؛

2-ميل الجامعة إلى الجانب النظري ؛

3-هبوط وظيفة الجامعة من التفكير، وتنمية المجتمع، إلى دور هامشي يعتمد على تلقين الدروس ؛

4- عدم الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاقتصادية .

لذا يجب اعادة بعث وتفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي من خلال:

1-تغيير جوهري في رسالة الجامعة واهدافها، مع إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية ؛

2- ضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات ؛

3- ضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وربطها مع المؤسسات الاقتصادية.

الاحالات والمراجع:

[1] – Claude lessard, « Modèle d'universités et conceptions de qualité : pour une université plurielle et capable d'en témoigner », rapport présenté au Conseil Supérieur de l'éducation, le 29 Novembre 2012, pp. 3-4.

[2]– مراد بن أشنهو، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عايدة بايمة، د م ج 1981، الجزائر ص3

[3]– فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة. 2000 ص119

[4]–http://study.com/academy/lesson/what-is-economic-development-definition examples. html accessed on: 2-5-2015.-

[5]–الخالدي، مجد ي 2001 :، مؤتمر استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة قضايا،عدد 1 ، ص ص 289-311.

[6]–الخطيب، عامر يوسف 1989 :، نموذج للتربية البيئية في الجامعات، الجامعة الإسلامية بغزة، – .دراسة حالة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، عدد 10 ، مصر، ص ص11-12.

[7]–الدرة، عبد البار ي 1988 :، نوعية التعليم العالي في الوطن العربي، الم جلد 13 ، عدد 157 .أكتوبر، عمان، ص.11.

[8] –David, D. Henry: 1962, "New priorities in Research" in Raymond A.Howes (ED.) vision and purpose in Higher Education Washington D.CP.162.

[9]– .زحلان، أنطوان 1980 :، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، بيروت، ص28 -40.

[10]–زروقي، نعيمة حسن 1993 :، الجامعات بين المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي، مجلة آفاق .عربية، السنة 18 ، عدد 12 ، ص45

[11]–حمادي بوستة,, الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأستاذ الجامعي في المؤسسات الجامعية الجزائرية, دراسة ميدانية عن أوضاع أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة. 2001 ص39.

[12]– اسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، عالم الكتب القاهرة. 1990، ص 38

[13]– سعيد التل وآخرون، (1997)، *قواعد التدريس في الجامعة*، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.ص104.

[14]– قاسي لونيس، الأنماط القيادية السائدة، وأساليب التسيير لمدراء المعاهد بالشرق الجزائري أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة قسنطينة.2001، ص 249

[15]–زرزار العياشي، سفيان بوعطيط، " الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية :إشارة إلى الحالة الجزائرية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(396)، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2012 ،ص . 112 .

[16]–في هذا الإطار تحتل الجزائر المرتبة 93 في مؤشرية التنمية البشرية لعام2014 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2014 ، ،" **المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر** ."نيويورك :الأمم المتحدة،2014.

[17]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام" 1993 ، **مشاركة الناس** . نيويورك :الأمم المتحدة، ص3.

[18]–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، الجزائر : ديوان م الجامعية، ص20.

[19]–أنظر في ذلك :دليلة خينش،"سياسة البحث العلمي في الجزائر :الأهداف والنتائج"، **مجلة العلوم الإنسانية**،العدد(22) ، جامعة محمد –88.خيضر–بسكرة، جوان 2011 ، ص73 .

[20]–عبد القادر سعيد عبيكشي، فرقاني فتيحة، "إسهام الجامعة الجزائرية في التنمية، قرار سياسي أم حاجة اقتصادية؟"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني الأول حول " **:تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات .سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية** " جامعة زيان عاشور بالجلفة، الأربعاء 20 ماي 2010 ، ص31

[21]–كريم زرمان،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001–2004، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد(07)، الجزائر –خنشلة :المركز الجامعي، جوان 2010،ص209.

[22]–بلغيث سلطان، دور سياسة التشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر، مداخلة النـــدوة العلمية المشتركة بين الجزائر وتونس حول الادماج المهني لحملة الشـــهادات الجامعيـــة ،10–2012/11/11.

[23] -Ferroukhi Djamel, Belmahdi Tarek et Kellou Mehdi : entreprise – marché du travail –formation, colloque national sur les politiques d'emploi en Algérie. Université d'Alger.2008.

[24]–عربي بومدين: **دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية :الفرص والقيـــود، المجلـــة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ،العدد 7 2016 ص255.**

[25]–لتفاصيل أكثر أنظر :مؤسسة الفكر العربي،" البحث العلمي في الوطن العربـــي :مؤشـــرات التخلف...و محاولات التميزّ"، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، بيروت :مؤسســـة الفكـــر العربي، ط1 ، 2010 ص 34 –37.

[26]–كبار عبد الله ، " الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي : تحديات وآفاق" ، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، .العدد(16) ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، ســبتمبر 2014 ، ص 303

[27]–، بشير مصيطفى، " الموارد الجامعية رهان الاقلاع الاقتصادي في مواجهة الأزمة، موقع: 2015.02.02 http://essalamonline.com/ara/permalink/42051.html.

[28]–،شعباني مالك، " الجامعة والتنمية :تأثير أم تأثر؟"، **مجلة كلية الآداب والعلـــوم الانســـانية والاجتماعية**، العدد 4 جامعة محمد خيضر –بسكرة، جانفي 2009 ، ص ص15–16.

[29]–بسمان فيصل محجوب ،" إعادة إختراع الجامعة – مدخل استشرافي " ، **المؤتمر العربي الأول حول :إستشراف مستقبل التعليم** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص23 –24.

إدارة الجودة الشاملة كإستراتيجية للتعليم الجامعي في الجزائر (الواقع وتحديات التحول)

د .بن حمزة حورية د.بوحنيكة نذير

ج. الشاذلي بن جديد الطارف- الجزائر

الملخص: إن التحولات السريعة التي تواكب سيرورة العالم، في الميادين الاقتصادية والسياسة و التكنولوجية، تستوجب من النظام التعليمي مسايرة هذه التحولات ومواجهة مختلف التحديات المتعلقة باحتياجات المجتمع ومواكبة باقي الأمم، وحتى يتم الوصول إلى هذه المطالب، فإن عملية التغيير تستند في ميدان التعليم الجامعي إلى قضايا علمية و مسائل بيداغوجية .

يتناول موضوع ورقتنا البحثية، ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي في الجزائر والوقوف عند أهم المبادئ التي ترتكز عليها الجودة في التعليم العالي والصعوبات التي تعيق تحقيق الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية في ظل نظام ل م د.

الكلمات المفتاحية: ادارة الجودة الشاملة ، التعليم العالي ، الجامعة ، الطالب.

Total Quality Management as a strategy for university education in Algeria (reality and challenges of transformation)

Abstract: The quick changes that accompany the world's development, in the economic, political and technological fields, need the educational system to handle with these changes, and to face various challenges related to the needs of society and keep pace with other nations,

In order to reach these demands, the process of change is based in the field of university education on scientific and pedagogical issues The theme of our interference is the management of total quality in university education in Algeria, and stand at the most important

principles that are Based on the quality of higher education and the difficulties that hinder the achievement of total quality in the Algerian University under the LMD system.

Keywords: Total Quality Management, Higher Education, University, Student.

تمهيد: يرتكز التيار الحديث في مجال التعليم العالي على ميدان البحث العلمي وربط الجامعة بالمجتمع وبتحقيق حاجاته وحل مشكلاته، وهذا ما ينقص جامعاتنا فهناك نقص في التمويل ومحدودية البحث العلمي وعدم مطابقة مناهج التدريس مع متطلبات سوق العمل وغيرها من المسائل التي جعلت من وضعية جامعاتنا أقل مستوى عن الدول الغربية ، ومن الضروري النظر في هذا النقص، ومنه ينبغي للتعليم العالي أن يسير وفق المستجدات التي خصت مجالات التعليم العالي، ومنها التعليم عن بعد والاستفادة من شبكات المعلوماتية ونظم الجامعة الافتراضية وغيرها من المجالات التي تضبط جودة أداء العمل والتعليم، وليتحول ميدان التعليم العالي من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة، ومن التعليم المعتمد على الآخر إلى التعليم المعتمد على الذات.

والجامعة الجزائرية شأنها شأن باقي الجامعات في الدول النامية تعاني الكثير من النقائص، مما يفترض علينا التقييم الذاتي ورسم استراتيجية عمل والتخطيط للوقوف على هذه النقائص، من خلال تطبيق ادارة الجودة الشاملة على مستوى الكليات والاقسام عبر مختلف جامعات الوطن، حيث يعد مجال التعليم مجالا معرفيا قابلا للتجديد، والتطوير وذلك بتكوين إطارات في مختلف التخصصات ومواجهة الحياة العملية بغية إنجاز المشاريع التنموية بما يتطلبه الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وهنا تأتي مسألة الإدارة العلمية، التي تندرج في العديد من المفاهيم الحديثة والمتطورة للإدارة التربوية والتي تنقلها من مجرد عملية تسيير للهياكل وللموارد البشرية إلى وظيفة أهم، ألا وهي الابتكار والإبداع والجودة، ويلاحظ أن التنمية

الاقتصادية والاجتماعية لا تتحققان إلا بتطوير الخبرات في مجال الإدارة والعلاقات الإنسانية وتفعيل إدارة نظام التعليم وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها ومواجهة التحديات خاصة في عصرنا هذا عصر العولمة بما يحمله هذا المصطلح من بعد إيديولوجي واقتصادي.

أولا: تعريف ادارة الجودة الشاملة: في المرحلة الأخيرة من سنوات الثمانينات من القرن الماضي وأوائل التسعينات ازدهرت مدارس الفكر الإداري المعاصر بالرغم من أن جذورها تعود إلى الحرب العالمية الثانية وخاصة بعدما ازدادت المنافسة الصناعية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وينقسم الفكر الإداري المعاصر إلى ثلاث (3) مدارس ظهرت على التوالي بدءا من منتصف القرن الماضي وهي[1]:

1- الإدارة بالأهداف Management objectives

2- التطوير التنظيمي Organisationnel Développement

3- إدارة الجودة الشاملة Total quality management

ومن رواد هذه الأخيرة " وليم إدوارد ديمنج " جوزيف جوبلونسكي، كاوروا شكاوا، جوزيف جوران حيث يعرفهما " إدوارد E.Deming "[2] : أنها طريقة الإدارة المنظمة وتهدف إل تحقيق التعارف والمشاركة المستمرة من العاملين بالمنظمة من اجل تحسين السلعة او الخدمة التي تحقق رضا العملاء وسعادة العاملين ومتطلبات المجتمع.

ونعتبر هذا التعريف شاملا وكاملا لأغلب الأسس المعتمدة في جانب إدارة الجودة الشاملة من حيث الطريقة المتبعة والهدف المرجو تحقيقه ماديا ومعنويا. فأغلب التعاريف التي قد نقوم بعرضها لا تغير شيئا من هذا المضمون وتكون حسب إطلاعنا على أنها تحدد ثلاثة (3) عناصر للجودة الشاملة [3] وهي: المبادئ الأدوات او الأساليب والأهداف.

وبما أن الموضوع المتعلق بالجامعة فإنها تمثل كل العناصر المنظمة التفاعل والتحصيل والتغذية الراجعة والمخرجات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف الجامعة والمحيط وتحدد مفاهيم إدارة الجودة الشاملة والمصطلحات ذات العلاقة من خلال الآتي:

أ- ضبط الجودة Quality control : وهو إجراء عملي يتم ضبط واقع المواصفات المقترحة للعمل والإدارة والتسيير، وفي بعض المعاجم هي الإشراف على العمليات الإنتاجية لتحقيق إنتاج سلعة بأقل تكلفة وبالجودة المطلوبة طبقا للمعايير الموضوعية لنوعية الإنتاج.

ب- معايير قياسية Standarts : هي معايير للمقارنة تستعمل لوضع أهداف وتقييم الانجاز وقد تكون هذه المعايير عبارة عن المستويات الحالية للانجاز في المؤسسة (مثلا نسبة الطلاب الذين أتموا الدراسة في ميدان إدارة الأعمال) وقد تكون ايضا عبارة عن مستويات تضعها إحدى الجهات الخارجية أو مستويات انجاز في مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة (مثلا عدد نشرات البحوث التي قام بها كل عضو هيئة دراسية متفرغ في جامعة ما).

ج-تقويم الأداء Performance evaluation : يقصد به التوصل إلى احكام قيمية محددة للأنشطة والبرامج الجامعية من خلال استخدام بعض المقاييس المرجعية التي تساعد على فهم وإدراك العلاقة بين مختلف العناصر الخاصة بالتقويم وبالتالي الحكم على أداء الجامعة ومدى قدرتها على النهوض برسالتها وأهدافها.

د-الاعتماد Accreditation: مجموع الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من اجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة النوعية المعتمدة لدى مؤسسات التقويم وتكون هذه الأخيرة هيئة خارجية والتي تسعى إلى دعم نوعية وكفاءة العليم بصورة تجعله موضع ثقة من المجتمع.

هـ-المواصفات القياسية للايـــزو " 9000 " : فهي خمس مواصفات خاصـــة بإدارة الجودة وتؤكد على عنصر الترشيد في التخطيط وضبط الإنتاج وهي:

1- الايـــزو 9000: هي المرشد الذي يحدد مجالات تطبيـــق الايـــزو 9001 9002 و9003 و9004.

2- الايزو 9001: يتضمن ما يجب أن يكون عليه نظام الجودة في الشركات الانتاجية أو الخدماتية (من خلال التصميم بعد البيع وفيه 20 عنصرا).

3- الايـــزو 9002: تتناول نظام الجودة في الشركات التي يقتصر عملها على الانتاج والتركيب دون التصميم أو خدمة ما بعد البيع (تضم 18 عنصرا).

4- الايزو 9003: تضم الشركات التي تحتاج إلى نظام جودة شاملة لأنهـــا لا تعمل بالانتاج أو تقديم الخدمة وإنما يقتصـــر عملهـــا علـــى الفحـــص والتفتـــيش والاختبار.

5- الايزو 9004: تحديد عناصر ومكونات نظام الجودة وتعتبر المرشد الذي يحدد كيفية إدارة الجودة وهي تختلف جذريا عن المواصفات السابقة تتضمن صبغة تعاقدية والتزامًا في المورد أو المصنع اتجاه الزبون والصـــفة الأخيـــرة تفـــرض الحصول على الشهادة.

ومن مميزات هذه القياسات التي تحقق إدارة الجودة الشاملة أنها [4]:

- تقلل من العمليات الإدارية وتؤدي في المقابل إلى إتقانها وتبسيطها.
- زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتوج (إذا كان كميا).
- التحسين المستمر والدائم داخل المنظمة.
- خلق جو عمل مناسب دون حركات او نزاعات بين العاملين.

وتعتبر هذه المزايا بمثابة فوائد بالنسبة لمطبق عناصر الجودة وقياساتها حيث:

- تؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- تؤدي إلى تقليل الوقت في إنجاز المهمات
- كما تحقق الجودة بتطوير الخدمات والمنتجات الموجهة للزبون أو العميل.

يمكن أن تطبق أسس فلسفة الجودة الشاملة في جامعاتنا من خلال التركيز على ما تحققه من نتائج إيجابية على الجامعة وعلى محيطها الاجتماعي وعليه نلخص أهم هذه النتائج أو الفوائد المرجوة في العناصر الآتية:

- التأكيد على مجهودات الجامعة وإطاراتها لخدمة المجتمع وإشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع اقتصاديا وثقافيا...
- تحسين الأداء في جميع مجالات عمل الجامعة.
- تقويم وقياس الأداء العلمي والتطبيقي للجامعة.
- تمكين منشآت التعليم العالي من الدخول في المنافسة العالمية وتطوير أساليب العمل الجماعية من خلال نماذج التنظيم المحكمة ونظم الاتصالات الحديثة.
- التخطيط المعتمد أسلوب حل المشكلات، والذي يرتكز على المصادر والعمليات الشاملة والحقيقية ذات الصلة التي تدعم هذه السياسة وهذا التخطيط (مصادر مالية، بيانات، أجهزة، مباني، تقنيات تضمن الوصول إلى درجة الحد الأعلى من الكفاءة في الإنجاز) وتكون النتيجة المحققة بمتابعة هذه العمليات وتفحصها بانتظام ونقدها وتقييمها لتحديد درجة النجاح في العمل.
- الاعتماد على التخطيط للجودة كأهداف وتقدير الاحتياجات ثم ضبط الجودة من خلال المعايير وتقويم الأداء وحصر الأخطاء وأخيرا تحسين الجودة بالإبداع والابتكار.

فالجودة حسب مضمون المواصفة القياسية ISO 9000 لعام 2000 أنها مجموعة الصفات المميزة للمنتج (أو النشاط أو العملية أو المؤسسة أو الشخص) والتي تجعله ملبيا للحاجات المعلنة للمجتمع، أو قادرا على تلبيتها إما منتجا جيدا أو عالي الجودة أو رديئا، وقد تواجه تطبيقات إدارة الجودة عدة معوقات[5] منها فقدان الثقة والاتصالات الرديئة وضيق الوقت وعدم الانضباط والإنفراد في الرأي وعدم مصداقية التقويم وأيضا سوء نظام المكافآت والحوافز.

كما يرى " رودز "[6] في موضوع الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بأنها عملية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات المستمدة من الواقع التي تعمل على توظيف المهارات للفريق العامل وقدراتهم الفكرية في مختلف مستويات المنظمة وهو بشكل إبداعي لضمان التحسين المستمر للمؤسسة.

ويحتاج تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي إلى مجموعة من الأسس ويمكن تلخيصها في:

- الوعي بمفهوم الجودة الشاملة لدى جميع المستويات الإدارية والعلمية بالجامعة.
- وجود أهداف توجه مستقبلي قصير وطويل المدى وتحقيق رغبات الطلاب والعاملين والعملاء.
- تبني فلسفة منع الخطأ وليس مجرد كشفه والتركيز على تصحيح العمليات.
- الالتزام بالموضوعية والصدق في عرض البيانات والمعلومات واستخدام مدخل المشكلات في تنفيذ الجودة.
- التفتح على البيئة المحيطة للجامعة وتطبيق نموذج التعليم المستمر
- وضع إستراتيجية تعليمية واضحة تعكس الالتزام بالمعايير الأكاديمية السليمة في كافة مجالات العمل التعليمي.
- استخدام أساليب فعالة لتقييم جودة الخدمات التعليمية.
- العمل بروح الفريق والتركيز على العمل الجماعي وليس العمل الفردي
- إدراك أهمية الوقت كمورد هام ومؤشر فعال للجودة.
- الاعتماد على الرقابة الذاتية والاعتماد على عمليات التجديد والإبداع.
- اختيار أساليب التعليم المسايرة لمتطلبات سوق العمل والعملاء.
- الاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات (وجود بيانات متكاملة يتم استخدامها بصفة دورية يضمن سلامة ما يتخذ من قرارات).

– وضع سياسات متطورة تحكم تصرفات الإدارة التعليمية في كافة المستويات وتوفير المعايير السليمة والصحيحة المتعارف عليها علميا في اتخاذ القرارات في المنظمات التعليمية المعتمدة.

– التزام الإدارة وهيئة التعليم بتحسين جودة الخدمات التعليمية وخلق الفرص الإبداعية بشكل مستمر ودائم.

– القدرة على اختيار دقيق للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وكافة عناصر العمليات التعليمية وفقا للمعايير الأكاديمية المعتبرة.

وخاصة خلق **نظم للمتابعة وتقويم الأداء والرقابة على مستويات الجودة في كافة مرافق المؤسسات التعليمية** والسلطة الكافية للتدخل **لتصحيح الأخطاء والانحرافات** التي قد تكون على مستوى التسيير والإدارة.

ثانيا: إدارة الجودة في التعليم العالي:

يرى بعض الباحثين أن مشكلة تدني مستوى التعليم العالي في الوطن العربي يكون في مسائل إدارية وليست في موارد مادية حيث " تفتقر إلى إدارة هذه الموارد وإلى إدارة التعليم مسؤولية عن إدارة وتوجيه أهم هذه الموارد، وهي الموارد البشرية وتنميتها "[7] .

وهنا تأتي مسألة الإدارة العلمية، التي تندرج في العديد من المفاهيم الحديثة والمتطورة للإدارة التربوية والتي تنقلها من مجرد عملية تسيير للهياكل وللموارد البشرية إلى وظيفة أسمى، ألا وهي الابتكار والإبداع والجودة، ويلاحظ أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تتحقق إلا بتطوير الخبرات في مجال الإدارة والعلاقات الإنسانية وتفعيل إدارة نظام التعليم وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها ومواجهة التحديات خاصة في عصرنا هذا عصر العولمة بما يحمله هذا المصطلح من بعد إيديولوجي واقتصادي.

الجامعة في الجزائر شأنها شأن الجامعات العربية حكومية مؤطرة من أساتذة مؤهلين ومتعددي التخصصات، ويعد مجال التعليم في هذه الجامعات مجالاً معرفيًا

خاصّا بالتدريس وتكوين إطارات في مختلف الاقسام والكليات، هدفها العمل على تأطير الطلبة وتوجيههم للحياة العملية، لإنجاز مشاريع تنموية محددة وفقا لمخططات الدولة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه يتم فتح تخصص جديد وفقا لحاجات تنموية، والإحصائيات تحدد ان هناك " ما يربو على 184 جامعة عربية و 140 كلية جامعية حكومية وخاصة، ومعظم هذه الجامعات هي حديثة النشأة فأكثر من 80 % منها نشأ بعد عام 1970. وتخضع معظم هذه الجامعات والمعاهد لضغوط كبيرة ولزيادة أعداد القبول فيها في الدراسات الأولية الجامعية وتنويع التخصصات لتلبية حاجات التنمية "[8] .

والحديث عن الجامعة في الدول العربية هو مطابق لواقع الجامعة في الجزائر الذي يميزه نموٌّ سريعٌ في خلق إطارات وفي ضمان مناصب الشغل لخريجي الجامعات في القطاع الحكومي منذ الاستقلال إلى عهد ليس ببعيد، ويعود ذلك إلى تكفل الدولة كليا بتمويل التعليم العالي، مما جعله تابعا للانعكاسات الاقتصادية التي تعرفها البلاد، يضاف إلى ذلك سد الحاجيات الاجتماعية والتنموية للبلاد، وفي إحصائيات كان عدد المسجلين في التعليم العالي في الجزائر قد سجل ارتفاعا ملموسا، حيث انتقل عدد الطلاب من 2725 غداة الاستقلال إلى 624061 طالبا سنة 2002، ويتجاوز في آخر الإحصائيات المليون طالبا (أي سنة 2008)[9].

تواجه الجامعة في الجزائر حاليا، زيادة هائلة في عدد الطلبة في سلك ما بعد التدرج حيث انتقل عددهم من 132100 طالبا سنة 1985 إلى نحو 589993 طالبا سنة 2002 وهذا يوضح مسألة تعميم التعليم العالي، بدليل إحصائي 261 طالبا لكل 100.000 نسمة سنة 1975 إلى 1845 طالبا لنفس الرقم سنة 2001 [10] وهنا يبدأ البحث عن إصلاح هيكلي وتنظيمي لهدف تحقيق النوعية لهذا العدد الهام من الطلبة لمواجهة الظروف الراهنة. وفيما يلي نستعرض واقع الجامعة في أرقام[11]:

– تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 63 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 43 ولاية تضم 27 جامعة و 20 مركزا جامعيا و 12 مدرسة وطنية عليا، و4 مدارس عليا للأساتذة، كما توجد مدارس ومعاهد تخضع لوصاية قطاعات خارج قطاع التعليم العالي.

– عن النظام المعمول به في الدراسة، فإنه يتواجد نموذجان او مرحلتان من التعليم وهما:

- مرحلة التدرج التي تنقسم إلى نوعين: مرحلة التكوين القصير المدى تقدر مدته 03 سنوات ، والثاني الطويل المدى مدته من 04 و 05 إلى07 سنوات حسب كل تخصص.
- مرحلة ما بعد التدرج يكون على مرحلتين: الماجستير وتتراوح مدتها سنتين (02) كحد أدنى فما فوق، والدكتوراه التي تتراوح مدتها (03) سنوات كحد أدنى فما فوق.

– عن البحث العلمي فإن شبكة البحث العلمي تضم 648 مخبرا بالمؤسسات الجامعية الوطنية من بينها 4 تنتمي لقطاعات أخرى ويوجد العديد من التخصصات في هذا المجال منها الإلكترونيك، والعلوم الطبيعية، والصيدلة، والعلوم الإنسانية وغيرها ...

– أما تزايد عدد التخصصات وكثافة المسجلين سنويا في جامعاتنا وتزداد أعباء هذه المؤسسة التعليمية، وتواجه بذلك العديد من المشكلات نذكر منها: مشكلة البيروقراطية، وتدني المستوى الثقافي حيث يتخرج الطالب الجامعي بحاصل تعليمي غير مرضٍ. ومحدودية الهياكل والأجهزة أمام الزيادة والحركية السريعة في العلوم والتخصصات. أما المشاكل الاجتماعية وما يصاحبها من استياء طلابي وحتى الأساتذة بشن إضرابات وتعطل في الدراسة في كثير من المعاهد عبر الوطن.

ثالثا: مجالات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة: إن متطلبات عصرنا هذا تحدد ضرورة التغيير لمواكبة التحولات الاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية لما أصطلح عليه بنظام العولمة. فالتغيير مصطلح عميق ومتعدد المفاهيم، يستدل به في كل عملية تنظيمية تسعى إلى التبديل، والاختلاف عمّا سبقها من عمليات، وفي المعجم النقدي لعلم الاجتماع[12] نجد أن مفهوم التغيير الاجتماعي في عدة نظريات يأخذ شكل البحث عن السبب الأول للتغيير، سواء في الشروط المادية للإنتاج، أم في التطور التقني أم في التبديلات، الأنظمة، القيم، إلا أن موضوعنا حول مسألة التعليم يتحدد وفقا لأنصاف التغيير والتبديل في المقرر، الهياكل، البرنامج، التسيير والإدارة وغيرها ... منذ بداية التعليم وبهدف معالجة النقائص وإزالة الغموض ومواكبة التحديث كان التغيير هدف الحكومات والأنظمة السياسية عبر العصور.

إن التغيير هو تلك العملية المقصودة التي تتضمن إستراتيجية محددة وتهدف إلى تحسين الوضعية التعليمية من عدة جوانب، فمنذ الستينات من القرن الماضي ظهرت حركات إصلاحية في التعليم في كل من أوروبا وأمريكا وتسعى إلى التغيير في المنظومة التعليمية ونتج عن ذلك إنشاء " المركز الدولي للتغيير التربوي" وبالتالي تدويل هذه المسألة لتصبح نهجا لدى اغلب دول العالم وقياداتها كسلوك للتغيير ولإحداث التنمية ومواكبة التقدم التكنولوجي والعلمي.وتتنوع مجالات التغيير، فمنه التغيير الاجتماعي والتغيير الإداري وعن هذا الأخير توجد أنواع متعددة[13]، تكون إما وفقا للمجال وللنشاط، أو وفقا للزمن والنطاق، أو وفقا للمرحلة ووفقا أيضا للضرورة والإلحاح، أو حتى للمضمون والعمق، أو لدرجة التعقيد ووفقا أيضا للأصول أو للفلسفة.

ويعتبر موضوع التغيير الإداري في التعليم شرطًا أساسيًا للارتقاء بحواس التعليم وتأهيل المتعلمين ولتحقيق إستراتيجية التطوير والتنمية ويحتاج إلى خطوات أساسية تكون في سن برنامج التغيير وتقييم الماضي ثم تحديد الإستراتيجية

المنشودة من خلال نقاط أساسية تبين الهدف من التغيير وتجيب على التساؤل، لماذا التغيير وما هدفه؟[14] .

المرحلة أو الخطوة الثانية هي التنفيذ وتعتبر عملية صعبة لأنها تواجه قوى منها التي تعمل على معارضة أو رفض التغيير، وأيضا الاستمرارية، حيث يستلزم التغيير ضرورة التوازن والثبات لبعض القيم، أما الخطوة الأخيرة فهي تحديد الصعوبات أو المعوقات والمشكلات التي تواجه عملية التغيير لمعالجتها.

إن التحولات السريعة التي تواكب سيرورة العالم، في مجالات الاقتصاد السياسة والتكنولوجيات وعليها يستلزم حتمية مسايرة النظام التعليمي لهذه التحولات وذلك لمواجهة التحديات في العديد من الميادين، ولتحقيق احتياجات المجتمع ومواكبة باقي الأمم، وحتى يتم الوصول إلى تحقيق هذه المطالب، فإن عملية التغيير تستند في ميدان التعليم إلى عدة قضايا أو مسائل نوضحها في الآتي:

1-تبيان النقص وتقييم جوانب التنظيم الإداري في مرحلته السابقة (في موضوع التعليم العالي وما يحتويه من مقررات وبرامج وهياكل...)

2-التركيز على مسألة " الشخصية الوطنية " وذلك بأخذ الخبرات العلمية الوطنية في هذا الميدان.

3-ربط التعليم بالواقع وخاصة بميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

4-توضيح معالم الإدارة الناجحة التي تهدف إلى إشراك جميع الأطراف بهذا القطاع العام.

والتعليم العالي مثله مثل أي نسق تعليم نظامي ليس إلا انعكاسا للسياق الاجتماعي والاقتصادي العام الذي تمر به كل المجتمعات خاصة العربية منها والتي تواجه تحديات بل تهديدات بالغة الخطورة، نشأت مع المتغيرات التي طرأت بكل العالم وأوجدت نظاما عالميا جديدا يعتمد العلم والتطوير التكنولوجي المتسارع أساسًا ويستند على تقنيات عالية التقدم والتفوق الأمر الذي لا يدع مجالا للتردد في

البدء ببرامج شاملة للتطوير، التغيير والتحديث، تضمن لمؤسسات التعليم العالي في بلادنا القدرة على تجاوز مشاكلنا ونقاط ضعفنا ونصبح نساير التحديث.

وهذا الجدول(1) لنموذجين من المؤسسات مقارنة بين التقليدية منهـا وأخـرى مسايرة للجودة[15]

المؤسسة التقليدية	المؤسسة الجودة
- هيكل هرمي يتصف بالجمود - إبقاء الوضع القائم. - عدم إصلاح الانحرافات. - التدريب تكلفة . - علاقة تسلط وخوف - مؤشرات أداء غير معروفة - العميل يحضر أكثر من مـرة لأخـذ والحصول على خدمة.	- هيكل مرن وبسيط - التطوير المستمر فـي الأنظمـة والعمليات - جهود مشتركة وتعاون جماعي - التدريب أصل الاستثمار. - علاقة ثقة واحترام وتبادل. - الرئيس سهل ومتسامح وميسر. - العميل: ضيف، زبون، شريك. - مؤشرات أداء محدودة

ونوضح في العناصر التالية تدرج إدارة الجودة الشاملة حسب الشكل الآتي:

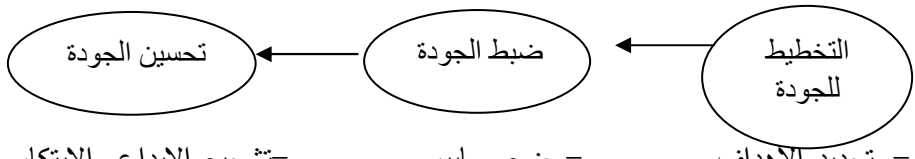

- تحديد الأهداف
- تقدير احتياجات المنظمة ومقاييس للأداء الحسن
- التعرّف على احتياجات العميل
- حصر الانحرافات

-وضع معايير

-تشجيع الابداع والابتكار
- اقتراح سبيل التحسين
- تقويم الأداء المستمر في الأداء
- تدريب وتحفيز

رابعا: أسس إدارة الجودة الشاملة Total quality management في الجامعة هي في مضمونها ذلك الأسلوب الأمثل والجديد من خلال البحوث والأفكار التي تختص بالمنظمة وكيفية التعامل معها والعمل داخلها بشكل ناجح وبأكثر نجاعة وتعني " ذلك الاستيفاء لحاجات العميل وهذا من خلال جودة المنتج وتغيير الشكل التنظيمي للمنشأة بتكوين فرق عمل، وتوفير مناخ سليم وذلك بتنمية علاقات المصارحة والثقة بين العاملين وانتهاج مدخل الإدارة بالحقائق بالاعتماد على المعلومات الإحصائية وتعزيز النتائج بواسطة التقدير والمكافآت، وإنشاء منظمة قادرة على التعلم والتحسين المستمر " (16).

ومن خلال فلسفة إدارة الجودة الشاملة، فإن تطبيقها في المؤسسة التعليمية بمختلف مستوياتها وخاصة المستوى العالي منها، فإن ذلك يتطلب قياسات عديدة منها فهم طبيعة العملية التعليمية وتحديد الكفاءات ومحتوى المناهج والبرامج المقررة وكذلك طبيعة البيئة الخارجية لهذه المنظمة وما تتطلبه أسواق العمل وحاجات المجتمع.

يجب فهم دور هذه المؤسسات التربوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعليه فإنه من الضروري مواكبة التغيير وتحسين طرق التفاعل بين هذه المؤسسات والأطراف الخارجية وأيضا تحديد نوعية التعاون والعمل على خلق جو من التفاهم والثقة بين الفاعلين أو العاملين داخل هذه المؤسسات " ويحدد الكثير من الأفراد أن مصادر الجودة في التعليم تكون في المباني الجيدة والمعلمين البارزين والثقافة السائدة وتعاون كل من أولياء الأمور ورجال الأعمال والمجتمع المحلي ورعاية شؤون الطلاب والتوازن الجيد للمنهج والتحديد الواضح لأهداف الإدارة "(17).

وتعتبر عملية التواصل والتفاعل في الإدارة، مسألة جوهرية لتحقيق نجاح هذه المؤسسات التربوية والتعليمية خاصة وأن الهدف هو تحقيق النوعية في التعليم، باعتباره مركز إشعاع يوجه نحو الحياة الاجتماعية والاقتصادية وإلى مختلف المؤسسات الإنتاجية.

ومن جهة أخرى فإن " إدارة الجودة الشاملة " في تعريفها الشامل تدل على مجموع الأدوات والعمليات التطبيقية التي تستهدف تحقيق ثقافة التحسين المستمر، ويقوم به كل العاملين في التنظيم من اجل إرضاء وإسعاد المستهلكين والعملاء [18]. ويطبق أسلوبان لإدارة الجودة: أسلوب المستثمرين في الأفراد وأسلوب شهادة الإيزو ISO 9000 التي سيتم عرض محتواها لاحقا والأسلوب الأول يعمل بنفس أسلوب جائزة الجودة الأوروبية E.Q.A وهي نموذج للجودة الشاملة، ويعتبر أساس تطوير في المدارس الأوروبية كما يساعد على إجراء تقييم عام لكل عنصر من القيادة إلى المساعدين وباقي العمليات التي تنتهي بنتائج لها أثر على المجتمع.

فنموذج القيادة هو تحسين في قيادة الإدارة وتوفير الموارد اللازمة، وتتمثل الموارد في المجال المالي والأجهزة والتقنيات أما السياسة والإستراتيجية والعمليات فهي تطبيق للقياس والتعزيز والابتكار وأيضا رضا الأفراد ورضا المستهلك.

أما نموذج شهادة الايزو 9000 فهو شكل آخر للقبول والاستحسان الخارجي والتي تقوم على مبادئ الشمولية والخصوصية وفعالية نظم العمل والممارسات التي تؤدي إلى تحقيق مستوى عال من الجودة ".

تعود نشأة هذا الاتجاه أي فلسفة الجودة إلى عهد الأربعينات من القرن الماضي على يد العالم الأمريكي الإحصائي Edward Deming، والذي لقب بأبو إدارة الجودة الشاملة، فقد اقترح برنامجا من 14 نقطة لتحسين الجودة والتي تتضمن توزيعا إحصائيا يحقق الرقابة على المنظمة وعلى آدائها [19] وهي:

1- خلق حاجة مستمرة للتعليم.
2- تبني فلسفة جديدة للتطوير.
3- منع الحاجة إلى التفتيش
4- عدم بناء القرارات على أساس التكاليف فقط.
5- تطبيق فلسفة التحسينات المستمرة
6- الاهتمام بالتدريب المستمر.

7- توفير قيادة ديمقراطية واعية.
8- القضاء على الخوف لدى القيادات.
9- إلغاء الحواجز في الاتصالات.
10-منع الشعارات والتركيز على الإنجازات والحقائق.
11-منع استخدام الحدود القصوى للأداء
12-تشجيع التعبير عن الشعور بالاعتزاز والثقة.
13-تطبيق برنامج التحسينات المستمرة
14-التعرف على جوانب العمل.

فهذه المبادئ 14 هي أساس " إدارة الجودة الشاملة " والتي تتناول أهمية المشاركة في اتخاذ القرار في تنظيمات فرق العمل والحوافز والتقدير وتقويم الأداء والتحسين المستمر والاعتماد على المعلومات الكمية وبناء الثقة والمصارحة.

وعليه نستعرض في هذا الجزء إدارة الجودة الشاملة، من خلال مجموع المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة وأيضا معايير الاعتماد والمواصفات القياسية وكذلك معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

خامسا: معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية في ظل نظام (ل.م.د)

1-معايير مرتبطة بالطالب: يعد الطالب أهم المحاور الرئيسية للعملية التعليمية يكون مؤشرا ايجابيا إذا عملت المؤسسة على انتقائه من خلال سياسات القبول بالمرحلة الجامعية، التي تعتبر الخطوة الأولى نحو جودة التعليم الجامعي، إذ يجب أن تخضع الجامعة لمعايير خاصة لقبول الطلبة في مختلف كلياتها، وتعتمد مبدأ المنافسة بين الطلبة حسب معدلاتهم في الثانوية العامة، وفي الكليات التي تحتاج إلى مهارات خاصة[14].

2-معايير مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس: "تعتبر خصائص ومواصفات وسلوكيات أعضاء هيئة التدريس من المتغيرات الهامة في تحقيق الجودة الشاملة للتعليم العالي، فعدد أعضاء هيئة التدريس وكفاءتهم وتطورهم المستمر في مجال تخصصهم

ومساهمتهم في خدمة المجتمع وإنتاجهم العلمي من بحوث ومنشورات هي المؤشرات الحقيقية لجودة أداء المؤسسة الجامعية، إن احترام أعضاء هيئة التدريس لطلابهم وتقدير احتياجاتهم المعرفية والنفسية ومؤازرتهم على تحقيق أهدافهم التعليمية وتوجيههم تربويا ومهنيا ومعالجة مشكلاتهم السلوكية تعتبر أيضا مؤشرات ايجابية لجودة التعليم العالي بمؤسسات التعليم العالي"[20].

وهو الهدف الأساس التي تسعى إليه وزارة التعليم العالي في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع في ظل نظام (ل. م. د) لتقريب الطالب والأستاذ من خلال ما يعرف بالوصاية أو المرافقة البيداغوجية لتسهيل العملية الاتصالية وانفتاح الطالب على الجامعة.

3-معايير مرتبطة بالمناهج الدراسية: إن مستوى برامج الجامعة ومناهجها الدراسية من حيث المستوى والطريقة والأسلوب والترابط الأفقي والعمودي وارتباطها بالأهداف العلمية والثقافية والاقتصادية الوطنية والإقليمية والقومية وإثراء شخصية المتعلم وتنمية إمكانياته ومهاراته ومواكبة اتجاهاته يعتبر من المحاور الرئيسية لتحقيق جودة التعليم، فكلما كانت المناهج الدراسية محققة لأهداف الطلاب والمؤسسة والمجتمع كلّما اتصفت برامج المؤسسة بالجودة الشاملة.

4-معايير مرتبطة بالإدارة الجامعية: إن استقرار الإدارة وكفاءة العاملين بها وعلاقتهم بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتزام الإدارة العليا بتطبيق معايير الجودة من خلال المحافظة على ممتلكات المؤسسة وصياغتها وتوفير الخدمات اللازمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس تعتبر من المتغيرات الفاعلة والمؤشرات المؤكدة لجودة أداء المؤسسة"[21].

5-معايير مرتبطة بالإمكانيات المادية: "يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية ولا شك أن جودة التعليم الجامعي على وجه العموم، تظّلّ متغيرا تابعا للتمويل الجامعي في كل مجال من مجالات النشاط"[22]، كتزويد

المكتبات بالمراجع الحديثة، وزيادة مخابر البحث وتمويلها ماديا والزيادة في عـــدد الهياكل القاعدية الجامعية وهي مؤشرات ايجابية لتحقيق جـــودة التعلـــيم الجـــامعي خاصة في ظل نظام (ل.م.د).

سادسا: معوقات تحقيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية في ظـــل نظام (ل.م.د)

1-العدد الكبير للطلبة: نجد من بين معوقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعـــة الجزائرية خاصة في ظل نظام (ل.م.د) تزايد عدد الطلبة ومشكلة الاكتظاظ الناتجة عن عدم استيعاب الهياكل المنجزة لأعداد الطلبة المتزايد من ســـنة جامعيـــة الـــى أخرى خاصة في التخصصات الأدبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

والجدول(2) التالي يوضح: **تطور عدد الطلبة الجامعيين من 1962-2014.**

السنة الجامعية	عدد الطلبة	السنة الجامعية	عدد الطلبة
1963-1962	2725	1997-1996	285278
1967-1966	7478	2000-1999	407995
1972-1971	23413	2002-2001	543869
1980-1970	51893	2003-2002	589993
1984-1983	97000	2005-2004	721833
1987-1986	146200	2007-2006	938767
1995-1994	238427	2014-2013	1254635

المصدر: حسان، تريكي." التعليم العالي في الجزائـــر: بحـــث فـــي مســـار التطـــور الاختلالات والتموقع الدولي". الجامعة الجزائرية وتحديات التغيير، سلسلة دراسات وأبحاث اجتماعية وإنسانية، الجزائر: منشورات دار الفائز للطباعة والنشر، 2016، ص .56

2-مشكلة التأطير: شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مشكلة كبيرة في التأطير أمام العدد الكبير والمتزايد من الطلبة مقارنة بالنقص فـــي عـــدد المؤطرين من الأساتذة خاصة من صنف أساتذة التعليم العالي المـــؤطرين لطلبـــة

الماجستير ودكتوراه علوم، ودكتوراه (ل.م.د) حيث بلغ عدد "الأساتذة المؤهلين للإشراف على طلبة الدكتوراه والماجستير من رتبتي أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر صنف أ9959 أستاذا أي ما يعادل نسبة 19.06 من مجموع عدد الأساتذة الجامعيين، وهو عدد قليل جدا لتأطير 13555 طالبا مسجلا في الماجستير و30352 طالبا مسجلا للتحضير لشهادة دكتوراه علوم و 9605 طالب دكتوراه LMD"[23]

والجدول التالي (3): يوضح توزيع الأساتذة الجامعيين حسب الرتب للسنة الجامعية 2013-2014

الرتبة	العدد	النسبة(%)
أستاذ تعليم عالي (Prof)	4842	9.27
أستاذ محاضر أ (MC-A)	5117	9.79
أستاذ محاضر ب (MC-B)	4870	9.32
أستاذ مساعد أ (MA-A)	23149	44.31
أستاذ مساعد ب (MA-B)	11929	22.83
مساعد وأخرى(Assistant et autres)	2336	4.47
المجموع	52243	100

المصدر: حسان، تريكي، مرجع سابق، ص 60.

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة توزيع الأساتذة الجامعيين حسب الرتبة تنحصر في فئة الأساتذة المساعدين صنف أ بنسبة 44.31% ، وتليها نسبة 22.83% خاصة بفئة الأساتذة المساعدين صنف ب وهو ما يعكس بصورة واضحة مشكلة التأطير في الجامعة الجزائرية فالفئة التي تنحصر فيها أعلى نسبة هي فئة الأساتذة المساعدين التي لا يمكنها تأطير طلبة

الدراسات العليا مما يخلق مشكلة النقص في التأطير هذا من جهة، ومن جهة ثانية هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج خاصة فئة أساتذة التعليم العالي، وهي مؤشرات قوية تعيق عملية تحقيق إدارة الجودة الشاملة والرقي بالجامعة الجزائرية لتكون من مصاف الجامعات الدولية.

3-مشكلة الهياكل والتجهيز: تعاني الجامعة الجزائرية من نقص فادح في الهياكل والتجهيز بالرغم من الزيادة الملاحظة في بناء الهياكل القاعدية من جامعات ومدارس عليا ومعاهد وإقامات جامعية، ومع هذا "نجد نقصا في التجهيزات والوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسية لاكتساب المعارف واللحاق بالركب وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، هذا مع نقص المراجع الحديثة وقاعات الانترنت، إضافة لتدني الخدمات الجامعية مما لا يسمح بالتكوين الجيد، كما أن أغلب الجامعات الجزائرية تفتقر إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار"[24].

4-ضغوط العمل لدى الأستاذ الجامعي في ظل تطبيق نظام (ل.م.د): تعتبر ضغوط العمل لدى الأستاذ الجامعي في ظل تطبيق نظام (ل.م.د) من بين المعوقات التي تعرقل عملية تحقيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية "والمتمثلة خاصة في قصر المدة الزمنية المخصصة للمقاييس، غموض المهام وخاصة فيما يتعلق بالمرافقة البيداغوجية فالأستاذ الجامعي يجد نفسه مجبرا على التكيف مع هاته الأوضاع المستحدثة والتي تشكل في مجملها مصادر للضغط لديه مما يؤدي إلى إفرازات نفسية، جسدية، سلوكية عقلية واجتماعية سلبية أهمها التعرض المستمر للقلق والإحباط"[25].

وعليه فكل هذه المؤشرات تؤثر سلبا على تحقيق الجودة الشاملة للتعليم الجامعي باعتبار أنها مرتبطة بأهم عنصر في العملية التعليمية وهي هيئة التدريس التي لا بد أن تتوفر فيها الكفاءة والتطور المستمر في مجال تخصصهم وبحثهم العلمي.

5-ضغوط الدراسة لدى الطالب الجامعي في ظل تطبيق نظام (ل.م.د): إن المعروف عن تدريس المقاييس في نظام (ل.م.د) معظمها مقاييس سداسية، إذ هناك العديد منها تتغير بنهاية السداسي مما يجعل البرنامج الدراسي جد مكثّفا سواء في حجم الدروس أم الحجم الساعي، وهو ما يجعل طالب نظام (ل.م.د) يعاني من ضغوط الدراسة مما يؤثر على جودة التحصيل العلمي ، وهذا ما تؤكده دراسة " **محمد بودوح**" "**حول واقع تطبيق نظام ل.م.د من وجهة نظر الطلبة**"، فهناك اكتظاظ في المواد الدراسية المقررة في البرنامج، فكثرة المقاييس والبرنامج (الحشو) مقارنة بالفترة الوجيزة للسداسيين بالإضافة لطرق التقويم وغياب التنسيق بين المحاضرات والأعمال الموجهة كانت له انعكاسات على فعالية التكوين من وجهة نظر طلبة الـ ل.م.د وهذا ما انعكس على مدى تقبلهم واقتناعهم بتكوينهم الجامعي"[26]، الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية في جودة التعليم ومنه يمكن تقييم الأداء الجامعي للعملية التعليمية في ضوء إدارة الجودة الشاملة.

6-عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل: يعاني قطاع التعليم العالي في الجزائر من إشكالية اختلال التوازن بين خريجي الجامعة ومتطلبات سوق العمل خاصة المتعلقة بالتخصصات التكنولوجية والتقنية، فمعظم خريجي الجامعات هم من تخصصات الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية مما يجدون صعوبة كبيرة في التوظيف وفي ظل الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات وجدت الدولة الجزائرية أكبر تحدٍّ وهو توفير مناصب عمل لهم "إذ يقدر عدد الوافدين سنويا لسوق العمل من الجامعيين 120 ألف شهادة جامعية"[27] وهو ما أدى إلى عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل مما انعكس سلبا على الجودة الشاملة لمخرجات الجامعة الجزائرية.

الخلاصة: إن الأسس السالفة الذكر تعد من أهم المبادئ لإدارة الجودة الشـــاملة التي تستدعي وجود دليل موثق يتضمن كل ما يتعلق بمقومـــات الجـــودة وأسســـها وكيفية إدارتها ولا تتحقق هذه العملية إلى بتوفر الجانب التقني المتمثل في الموارد المادية والبشرية التي تسهل سير العمليات والإجراءات الإدارية وفق معايير الجودة الشاملة ويحكم ذلك كله مناخ اجتماعي ايجابي يشعر كل عامل في الجامعة بالرضا والدافعية للعمل للوصول إلى التميز والإبداع في عمله.

وفي الأخير نقول بأن " إدارة الجودة الشاملة " هي عملية متكاملـــة تبـــدأ مـــن القاعدة حتى تنتهي إلى القمة، تتطلب مشاركة كل الفاعلين وكل العاملين وأصحاب العلاقة بغرض تحقيق أهداف محددة وواضحة والتي تصب في قالب واحد وهـــو " التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا ".

الاحالات والمراجع:

[1] فريد راغب النجار(1999) **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة**، ايتراك للنشر والتوزيع والنشر مصر، ص 76..

[2] مدحت أبو النصر(2007) **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ايتراك، مصر، ص 316.

[3] بروس بريك B.Breck مأخوذ عن: مدحت أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص 322.

[4] مدحت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره ، صص 322- 323.

[5] المرجع السابق، ص 333

[6] محمد ناجي الدعيس عن جريدة (26 ديسمبر) العدد 1243 حول إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.

[7] عبد العزيز بن عبد الله السنبل: **التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن 21** دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية ، 2004 ص221.

[8] المرجع السابق، ص.191

[9] Mesrs (2008)

[10] وردت هذه الإحصائيات : Annuaire statistique 2003 n°32

[11] المرجع السابق.

[12] ر.بودون وف. بوريكو : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 1، 1986، صص 167- 168.

[13] ارجع أنواع التغيير : مريم محمد ابراهيم الشرقاوي، **إدارة المدارس بالجودة الشاملة**،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر 2003، ص 64.

[14] سعيد يس عامر: **قضايا هامة لإدارة التغيير**، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، القاهرة 1992، صص 182- 183.

[15] مدحت ابو النصر: **مرجع سبق ذكره**، ص 316

[16] مريم الشرقاوي، ادارة المدارس بالجودة الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[17] مداد صالح مداد زيدان: **مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري**، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 72، يوليو 1988 صص 100، 104.

[18] برانت دافيز: **الادارة المدرسية**، ترجمة عبد العزيز البهواشي، مكتبة النهضة المصرية،مصر 2004، ص 109.

[19] المرجع السابق، صص 110- 114.

[20] أسماء عميرة: **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة جيجل** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2013، ص 61.

[21] حنان بوشلاغم : **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي بالجزائر (الواقع والمأمول)** مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، أكتوبر 2017، الجزائر، ص 86.

[22] المرجع السابق، ص 86.

[23] أسماء عميرة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[24] حسان تريكي: **التعليم العالي في الجزائر بحث في مسار التطور، الاختلالات والتموقع الدولي، الجامعة الجزائرية وتحديات التغيير**، سلسلة دراسات وأبحاث اجتماعية وإنسانية منشورات دار الفائز للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص 61.

[25] أحمد دردیش: **واقع نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية، دراسة وصفية تحليلية**،مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 29، السداسي الثاني 2014، ص 262.

[26] بشير لعريط: **أستاذ علم النفس في ظل تطبيق نظام ل م د متطلبات المهام ومصادر الضغط الجامعة الجزائرية وتحديات التغيير**، سلسلة دراسات وأبحاث اجتماعية وإنسانية، منشورات دار الفائز للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص 156.

[27] المرجع السابق، ص 155.

[28] مهدية هامل: **التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق التشغيل في الجزائر، الجامعة الجزائرية وتحديات التغيير**، سلسلة دراسات وأبحاث اجتماعية وإنسانية، منشورات دار الفائز للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص 42.

التسيير الإستراتيجي في قطاع التعليم العالي بين النظري والممارسة
ـ مع الإشارة إلى حالة الجامعة الجزائرية ـ

د. منصف بن خديجة د. عبد الرحمان أولاد زاوي د. شراف عقون

ج. سوق أهراس / الجزائر ج. ميلة / الجزائر

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التسيير الإستراتيجي وتطبيقاته في قضايا التعليم العالي والجامعة بصفة خاصة، مع الإشارة في كل مرة إلى الجامعة الجزائرية لاسيما أثناء التطرق إلى مراحل تطبيق التسيير الإستراتيجي وفقا للنموذج الخماسي والمتمثّل في: رؤية ورسالة الجامعة، تحليل البيئة الداخلية والخارجية للجامعة، صياغة الإستراتيجية، تنفيذ الإستراتيجية، متابعة وتقويم أداء الإستراتيجية.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتعلق بالحاجة الماسة لتطبيق التسيير الإستراتيجي في الجامعة بصفة عامة، والمعيقات التي من شأنها أن تقف حائلا دون عملية التطبيق، إلى جانب تقديم توصيات تتعلق بهذا الجانب.بصفة خاصة .

الكلمات المفتاحية: التسيير الإستراتيجي، التعليم العالي، الجامعة الجزائرية.

Abstract: This research aims to focus on the concept of strategic management, its applications in higher education issues and particular in university. It referes to the Algerian university, especially within application of strategic management according to the five- steps model: vision and mission of university, internal and external environment analysis, strategy formulation, strategy implementation, and Monitoring and evaluating the performance of the strategy.

The study concluded that there is a necessity to implement the strategic management at university and determine obstacles of application; it also gives a set of recommendations about this subject.

Key Words: Strategic Management, Higher Education, The Algerian University.

مـــقـــدمة: تعتبر مؤسسات التعليم العالي قائدة للمعرفة ومنتجة لها، وذات أبعاد مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبذلك يعكس النظـــام التعليمـــي الجـــامعي طموحات المجتمعات، ويكرس اختياراتها ويسعى إلى إيجاد الصيغ الملائمة للتكوين والتعليم، واستشراف المستقبل بمستلزماته العلمية والتكنولوجية لتقـــديم رأس مـــال بشري قادر على دفع قاطرة التنمية.

في هذا الإطار تؤكد الشواهد الواقعية أن الجامعة الجزائريـــة بصـــفة خاصـــة وجامعات أخرى لا سميا تلك المتواجدة في بعض الدول النامية أصبحت غير قادرة على تخريج طلبة قادرين على تفعيل ما تعلموه للتأقلم مع الوضعيات الجديدة وأداء المهام التي تسند إليهم عند توظيفهم في المؤسسات أداءً حسنا.

مع أن مفهوم التخطيط الإستراتيجي يُعد من أكثر المفاهيم التي حـــازت ســـمعة جيدة وجذبت الكثير من القيادات الإدارية والاستشاريين إلى ممارسته، إلاّ أنه مـــع ذلك يُعد من المفاهيم التي لم تُمارس عملياً على الوجه المطلوب، وإجمـــالاً يمكـــن القول أن توظيف التسيير الإستراتيجي للتعامل مع قضايا وتحديات التعليم العـــالي سوف تكون نتائجه في الغالب إيجابية إذا ما أحسن التخطيط لمثل هـــذا المشـــروع وتم إعداده وتنفيذه ومتابعته وتقويمه باحترافية بغـــض النظـــر عـــن الصـــعوبات المتوقعة التي قد تواجهه.

الإشكالية: في ظل المكانة المرموقة التي يحظى بها التسيير الإستراتيجي فـــي التعليم العالي بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة يظل السؤال المطروح: ما هـــو

واقع ممارسة التسيير الإستراتيجي في قطاع التعليم العالي بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة؟

وسعيا للإجابة على السؤال المطروح قمنا بطرح جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتسيير الإستراتيجي وكيف تتم ممارسته في المنظمات؟
- كيف يرتبط التسيير الإستراتيجي بقضايا التعليم العالي؟
- إلى أي مدى نجحت الجامعة الجزائرية في ممارسة التسيير الإستراتيجي؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مناقشة الأسس النظرية لمفهوم التسيير الإستراتيجي، وقضايا التعليم العالي.
- إبراز سيرورة التسيير الإستراتيجي وأهميته في التعليم العالي وبالخصوص المؤسسات الجامعية.
- التعرف على واقع ممارسة التسيير الإستراتيجي في الجامعة الجزائرية.

المنهج المتبع: لمعالجة مشكلة الدراسة وتحليل مختلف أبعادها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بفضل مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع وذلك من خلال المراجع والكتب والدوريات المكتبية، بالإضافة إلى البيانات والإحصائيات الصادرة عن هيآت رسمية كوزارة التعليم العالي.

أولا: التسيير الإستراتيجي – الماهية، الأهمية، والممارسات: يعتبر مفهوم التسيير الإستراتيجي من أكثر المفاهيم التي لقيت ترحيبا واسعا وجذبت الكثير من المسيرين والاستشاريين إلى ممارسته، في جميع المنظمات وعلى مختلف المستويات.

1- مفهوم التسيير الإستراتيجي :

بداية لا بد أن نشير إلى أن الإستراتيجية هي عبارة عن مصطلح عسكري قديم يشير إلى اختيار أفضل خطة أو بديل لمهاجمة العدو، حيث ترجع جذور كلمة الإستراتيجية إلى الكلمة اليونانية "استراتيجوس" (Strategos)، والتي تعني فنون الحرب وإدارة المعارك، وكان ينظر إلى الإستراتيجية على أنها تخطيط وتوجيه

العمليات العسكرية، ولذلك عرفها قاموس "أوكسفورد" (Oxford) على أنها الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية، بما يُمكّن من السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة.[1]

كما عرفها قاموس LAROUSSE على أنها فن استخدام القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية للمتابعة في شؤون الحرب.

هذا المصطلح تمت استعارته في أدبيات الإدارة وغيرها من العلوم الحديثة ليعني بذلك اختيار البديل الملائم للتعامل مع القضايا الإستراتيجية التي تواجه الجهاز أياً كان نوعه حكومياً أو خاصاً مدنياً أو عسكرياً.

هناك من يرى بأن الإستراتيجية يقصد بها تلك القرارات التي تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة الخارجية، فحيث تتسم الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرارات بجزء من عدم التأكد، يقع على عاتق الإدارة عبء تحقيق تكيف المؤسسة مع تلك التغيرات.[2]

في حين أن IGOR Ansoff الذي يعد احد رواد الفكر الإداري و أشهر الكتاب في مجال الإدارة الإستراتيجية، فيعرف الإستراتيجية علي أنها: " تصور المنظمة عن العلاقة المتوقعة بينها و بين بيئتها بحيث يوضح هذا التصور نوع العمليات التي يجب القيام بها علي المدى البعيد، والمدى الذي يجب أن تذهب إليه المنظمة و الغايات التي يجب أن تحققها". [3]

أما حسب ALFRED Chandler تتمثل الإستراتيجية في تحديد الأهداف والغايات الأساسية الطويلة المدى للمؤسسة، ثم وضع خطط العمل، وتخصيص الموارد المختلفة التي تسمح ببلوغ تلك الغايات. وهو يرى أن القرارات الإستراتجية هي التي تختص بالقرارات التي تمس مستقبل المنظمة وفاعليتها في الأجل الطويل، وذلك مثل القرارات الخاصة بالنمو والتوسيع. وحسبه تعد الإستراتيجية من مسؤولية الإدارة العليا.[4]

وبهذا المفهوم المتعلق بالإستراتيجية فإنها تمثل في الواقع جوهر اتخاذ القرارات بالنسبة للقيادات الإدارية في أي منظمة، فمن خلال الإستراتيجية يمكننا تبني العديد من القرارات لمعالجة القضايا التي تواجهنا في منظماتنا والعمل على نقل أداء المنظمة من الوضع الذي هي عليه في الوقت الراهن إلى وضع أفضل منه في المستقبل.

عندا الربط بين مفهومي الإستراتيجية والتخطيط يتشكل لنا مفهوم التخطيط الإستراتيجي، وهو يعني قيام المنظمة باتخاذ مجموعة من العمليات وذلك من أجل فهم الموقف الإستراتيجي؛ ومن ثم تطوير توجهات إستراتيجية تؤثر على اتخاذ القرارات بالنسبة لمستقبل تلك المنظمة في ضوء التغيرات التي تحصل في البيئة التي تنشط فيها.

كذلك فإن مصطلح الإستراتيجية كثيراً ما يربط بمصطلح الإدارة(التسيير) حيث نجد مفهوم التسيير الإستراتيجي، هذا المفهوم يعمل على ربط الخطة الإستراتيجية بعملية اتخاذ القرار. لذلك فإن الخطة الإستراتيجية تحاول أن تحقق المواءمة بين بيئة المنظمة الخارجية وبيئتها الداخلية.

يمكن تقديم التعاريف التالية للتسيير (الإدارة) الإستراتيجي:

يعرف كوتلر Kotler الإدارة الإستراتيجية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها تحديد وصياغة العلاقة بين المؤسسة والبيئة التي تنشط فيها، من خلال تنمية غايات وأهداف وإستراتيجيات للنمو، وتحديد خطّة الأعمال لكل العمليات والأنشطة التي تمارسها المؤسسة.[5]

في حين Thietart يعرّف التسيير الإستراتيجي على أنه مجموعة من القرارات والأفعال المتعلقة بإختيار الوسائل، واستعمال الموارد بغرض الوصول إلى هدف معيّن تم تحديده من طرف المنظمة.[6]

كما يرى كل من Thompsonو et Strickland التسيير الإستراتيجي بأنها تحديد الأهداف الأساسية الطويلة الأمد للمنظمة وتبني مجموعة من الأفعال وتخصيص الموارد الضرورية في سبيل اختيار النمط الملائم من أجل تنفيذها.[7]

بصفة عامة التسيير الإستراتيجي هو منظومة متكاملة من القرارات والممارسات الإدارية التي تحدد الأداء طويل الأجل للمنظمة بكفاءة وفاعلية ويتضمن ذلك وضع أو صياغة الإستراتيجية وتطبيقها وتقويمها باعتبارها منهجية أو أسلوب عمل.

من التعاريف السابقة وغيرها يظهر بأن التسيير الإستراتيجي ينطوي على العمليات التالية:

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها والرؤية الواجب بلوغها، وذلك في ضوء مهمة المؤسسة أو رسالتها؛

- تحليل وضعية المؤسسة في البيئة التي تنشط فيها، من خلال تشخيص حالتها الداخلية والخارجية؛

- توليد الإستراتيجيات الممكنة أو البدائل المحتملة التي تقود لبلوغ تلك الأهداف؛

- العمل على اختيار وصياغة البديل الأفضل من بين تلك البدائل، وتوفير المتطلبات الضرورية لتنفيذه وتجسيده على أرض الواقع؛

- السعي الدائم لمراقبة تنفيذ الإستراتيجية ومراجعتها بغية اكتشاف الانحرافات والفجوات في الأداء، للتمكن من تصحيحها وتقويمها في الوقت المناسب.

2- أهمية التسيير الإستراتيجي: بناء على التعاريف السابقة يمكن القول بأن التسيير الإستراتيجي في أي قضية إستراتيجية (ومنها قضية التعليم العالي أو الجامعة) سوف يحقق لنا الفوائد التالية:[8]

- إسهام الخطة الإستراتيجية في توضيح الوضع الراهن للمنظمة من حيث نقاط قوتها وضعفها والفرص المتاحة لها والتهديدات التي تعترضها في سبيل تحقيق أهدافها؛

- تساعد الخطة الإستراتيجية على توضيح رسالة ورؤية وأهداف المنظمة بما يمكنها من الاسترشاد بهذه المعطيات في سبيل تحقيق أهدافها العامة والخاصة وتسخير إمكاناتها المادية والبشرية في هذا الجانب؛

- تمكين المديرين في المنظمة من التفكير إستراتيجياً بخصوص مستقبل المنظمة والتحديات التي سوف يواجهونها ومن ثم طرح الحلول الإبداعية للتعامل مع هذه التحديات؛

- إن تبني الإستراتيجية يفرض على قيادات المنظمة والعاملين فيها ضرورة الاتصال الواضح والمثمر وفق الأهداف المحددة في الإستراتيجية بما يسهم في توفير ثقافة تنظيمية تمكن من التعلم التنظيمي والتغلب على معوقات الأداء؛

- إن الإستراتيجية تعمل في الواقع على تفعيل التنظيم والسياسات الموجودة في المنظمة والتقليل ما أمكن من المركزية بحكم توضيح المهام والصلاحيات لكل فرد في المنظمة أياً كان موقعه. هذه النتيجة تفرض بدورها ضرورة ممارسة عملية التنسيق بفعالية بين العاملين في المنظمة على كافة مستوياتهم الإدارية ، بل والتنسيق بين المنظمة والمنظمات الخارجية؛

- وأخيراً فإن تبني منهج التسيير الإستراتيجي سوف يساعد على تشجيع الإبداع في داخل المنظمة وذلك من أجل تلبية احتياجات المنظمة والتغييرات والتحديات الموجودة في بيئتها الداخلية والخارجية.

3- ممارسة التسيير الإستراتيجي: لا يوجد نموذج واحد في أدبيات وممارسات التسيير الإستراتيجي يتحدث عن مراحل محددة يتم العمل بها في جميع ممارسات التسيير الإستراتيجي. فعلى سبيل المثال يتحدث برايسون Bryson (1995) عن عشر مراحل أو خطوات للتسيير الإستراتيجي، في حين يشير دانكن

وزملاؤه Duncan et all"(1992) وكذا Bruce 2005 إلى أن التسيير الإستراتيجي يمر بأربع مراحل أساسية، في الوقت الذي يقتصرها Dess et Lumpkin 2003 على ثلاث مراحل. هذا الاختلاف بين الباحثين والممارسين في مجال التسيير الإستراتيجي يعتبر ظاهرة صحية، حيث أن ذلك نابع من خبراتهم وممارساتهم لهذه المهارة الإدارية.

وأياً كان الأمر فإن المقارن بين هذه النماذج يجد أنه مهما اختلفت فيما بينها في عدد المراحل أو الخطوات إلا أنها جميعاً تتحدث عن نفس العملية في الإدارة الإستراتيجية وبنفس المفاهيم والأدوات، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على النموذج الخماسي للتسيير الإستراتيجي (الرؤية والرسالة، تحليل الموقف، صياغة الإستراتيجية، تنفيذ الإستراتيجية، متابعة وتقويم الإستراتيجية).

4- ارتباط التسيير الإستراتيجي بقضايا التعليم العالي: سنتطرق في هذه الفقرة إلى أبرز القضايا التعليمية التي يمكن أن يسهم التسيير الإستراتيجي في التعامل معها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:(9)

- التعامل مع الحالات والأهداف المتعارضة للتعليم في بعض الحالات، ومن ثم تحديد الأولويات التي يجب أن نتعلمها من جهة؛ والأهداف التي نحققها أولا من جهة أخرى؛

- العمل على تشخيص ممارسات الجامعة في الوقت الراهن من نشاطات تتعلق بفعالية وكفاءة التعليم، ومن ثمة تحديد ما ينبغي عمله في المستقبل؛

- التجاوب والتكيّف مع المفاهيم الحديثة في الإدارة سواء ما يتعلق منها بإعادة هندسة الإدارة، إدارة الجودة الشاملة، التعلم التنظيمي، المرونة واليقظة الإستراتيجية...إلخ؛

- معالجة إشكالية الميزانيات المخصصة للتعليم والتي غالباً ما تكون أقل من الإحتياجات الفعلية للجامعات؛

- الإسهام في تغيير نظرة المسؤولين والأفراد في الجامعة تجاه ما يمكن عمله وتحقيقه من خلال الجامعة بفضل المهارات والأبحاث العلمية، وما يمكن عمله من خلال التعاقد مع جهات خاصة تسمح بتوفير الأموال؛

- التجاوب مع تحديات عدم رضا المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الجامعة ومحاولة البحث عن أفضل الإستراتيجيات للتعامل مع هذه المشكلة؛

- إن توظيف التسيير الإستراتيجي في مجال قضايا التعليم وتحدياته يحتمل نوعاً من التعلم المستمر لكافة العاملين في المنظمة بما يمكنهم من مسايرة التغييرات الداخلية والخارجية.

هذا الإسهام للتسيير الإستراتيجي في مجال التعليم العالي يجب أن ينعكس على كافة البرامج التعليمية والتي من بينها ما يلي:[10]

- البرامج التعريفية والتمهيدية والتي كثيراً ما يحتاجها الفرد أو الموظف الجديد، حيث أن هذه البرامج غائبة إلى حدٍ كبير في خططنا التعليمية؛

- برامج التطوير الذاتي التي أصبحت سمة من سمات العصر الحديث مع وجود التقنية ووسائل الاتصال المتطورة؛

- التطوير المهني على أساس المسار الوظيفي: لقد ولَّى عصر العشوائية في التعليم وينبغي أن يبنى في جامعاتنا مفهوم المسار الوظيفي لكل طالب، ومن ثم تعليم هذا الطالب على ما يحتاجه من معارف ومهارات لمستقبله الوظيفي؛

– التعليم في مجال التقنية: هذا المفهوم أو النوع من التعليم هو أكثر قبولاً اليوم حيث نجد أن الأشخاص يسهمون بذواتهم في تطوير معارفهم ومهاراتهم في مجال التقنية؛

- التعليم على أخلاقيات الوظيفة: ذلك أن المعرفة والمهارة الفنية ليست كافية لنجاح الإدارة إذ لا بد أن تهتم بالتعليم على أخلاقيات العمل أو الوظيفة؛

- التعليم على التعامل مع الثقافات والشعوب الأخرى: لم نعد أمة أو دولة منعزلة بذاتها عن العالم، بل لقد أصبح تشكيل كل دولة هو خليط من ثقافات مختلفة

لذلك كان من الضروري أن نأخذ التعليم على هذه القضية الإستراتيجية في الاعتبار.

هذه ليست إلا أمثلة على بعض القضايا التعليمية التي يمكن أن يسهم التسيير الإستراتيجي في معالجتها، حيث أن هناك الكثير والكثير من التحديات الأخرى التي سوف تبرز بسبب التغير في هيكلية التعلم، وزيادة عدد السكان وطبيعة العمل وطالبي العمل، ومقتضيات الأمن وإشكالية الاقتصاد والتقنية.... إلخ.

ثانيا-تطبيق التسيير الإستراتيجي في التعليم العالي (الجامعة الجزائرية): من خلال عرضنا لمراحل التسيير الإستراتيجي وعلاقته بتحديات التعليم سوف نتحدث من منظور النموذج الخماسي للتسيير الإستراتيجي، أي المراحل الخمس ؛ وذلك على النحو التالي:

1- رؤية ورسالة الجامعة: قبل صياغة الإستراتيجية لا بد من تحديد الأطراف أصحاب المصلحة Stakeholders (من الحكومة، وزارة التعليم العالي، إدارة الجامعة، المراكز البحثية، أعضاء هيئات التدريس والعاملين، الطلبة المنظمات المختلفة بسوق العمل، المنظمات والهيئات العامة والخاصة ..)، حيث أن مقابلة احتياجات وتوقعات تلك الأطراف من أولى الضمانات التي توضح مدى واقعية الإستراتيجية المقترحة المنطوية على الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع والبيئة بوجه عام.

على هذا الأساس فإنه وقبل إعداد خطة إستراتيجية للتعليم العالي يجب أن تكون لدينا صورة واضحة عما ينبغي أن نعمله في هذا الجانب (الرسالة/ المهمة)، وماذا يمكننا أن نعمله في المستقبل (الرؤية)، وماذا نريد أن نحقق بالضبط من وراء إعادة النظر في ممارساتنا للتعليم العالي من خلال توظيف التسيير الإستراتيجي.

1.1- الرؤية: يعرفها Lunch 2000 بأنها صورة ضمنية ومفهوم ملزم لمستقبل مرغوب فيه.و في حين Daft et Neo 2001 فيعرفان الرؤية

الإستراتيجية على أنها مستقبل مثالي وجذاب لم يتحقق بعد، ويصفانها بالنجم الدليل لكل فرد في المنظمة بإتجاه الطريق الواحد للمستقبل. (11)

فالرؤية هي وصف لطموحات وآمال المنظمة في المستقبل، فهي حلم- واقعي- لمستقبل المنظمة والإدارة بعد تطبيق الإستراتيجية.

وبالتالي يتّضح من خلال هذا التعريف أنّ الرؤية الإستراتيجية للمنظمة تمثل شعاعًا للتوجيه وتنسيق الجهود بالنسبة لمختلف المشاريع التي تعمل عليها المنظمة (الجامعة).

يمكن تقديم بعض الأمثلة عن رؤية بعض الجامعات العالمية والعربية.

- رؤية جامعة هارفارد " خلق مجتمع مدني يحدث ثورة في شتى مجالات العلم".

- رؤية جامعة الملك فيصل بالسعودية "أن نكون إحدى الجامعات الرائدة في الشراكة المجتمعية من خلال التميز في التعليم والبحث العلمي والقيادة".

- رؤية جامعة عين شمس بمصر " تسعى جامعتنا إلى تحقيق التميز فى مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية".

2.1-الرسالة/ المهمة: هناك من يعرفها بأنها إعداد وصف عام مختصر يوضح للجهات ذات العلاقة مع المؤسسة، لماذا وجدت المؤسسة وأهدافها، والفئات التي تخدمها، وفلسفة وقيم العمل التي تلتزم بها، وما يميزها عن غيرها في تقديم خدماتها، وتعظيم منافع الأطراف المعنية بالحفاظ على مكانتها الاجتماعية، في البيئة التي تعمل فيها.(12)

أما Jonson et autres فيعرّفانها بأنها بيان لتعميم غرض المنظمة الرئيس وهي تعبير عن سبب وجود المنظمة، أي الإعلان الرسمي الذي يتعلق بما تحاول المنظمة تحقيقه في المدى المتوسط والمدى الطويل في الحياة العملية.(13)

ومن خلال كل ما سبق يمكن أن نعرف الرسالة بأنها جوهر المؤسسة، فهي تحدد الغرض من إنشاء المؤسسة، والقيم التي أنشأت المؤسسة على أساسها، وهي وسيلة لصياغة الإستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسة في بيئتها.

بعبارة أخرى هي مجموعة الخصائص الفريدة التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات، حيث تكون وثيقة مكتوبة تمثل دستورًا ومرشدًا للمنظمة في كل قراراتها وجهودها.

ومما تقدم يمكن القول، أن رسالة المؤسسة هي:[14]

- بيان رسمي ووثيقة مكتوبة؛
- تحديد السبب، أو الأسباب الرئيسية لوجود المؤسسة؛
- تعبر عن الخصائص الفريدة والمميّزة للمؤسسة؛
- توضح طبيعة عمل المؤسسة ومنتوجاتها وزبائنها وطبيعة أسواقها.

يمكن تقديم بعض الأمثلة عن رسالة بعض الجامعات العالمية والعربية.

- رسالة جامعة هارفارد "نحن نعد القادة الذين يصنعون الفارق في العالم".
- رسالة جامعة فيلادلفيا بالأردن " تسعى جامعتنا لإعداد خريجين مزودين بالعلم والمعرفة والمهارات والقيم ولديهم الدافعية للتعلم مدى الحياة، والارتقاء بالبحث العلمي والدراسات العليا وتعزيز برامج الإبداع، وبناء شراكة مثمرة مع المجتمع".

للأسف الشديد تفتقر جامعاتنا الجزائرية لرسالة واقعية ورؤية إستراتيجية واضحة بل إن مفهوم الرؤية مغيّب وغير مفهوم لدى أغلب المديرين والمسيرين في تلك الجامعات، وربما يعود السبب لنقص الخبرة في التسيير من جهة؛ وإلى ابتعاد تكوينهم الأكاديمي عن تخصصات التسيير والاقتصاد من جهة أخرى.

إن عدم إستقلالية الجامعة الجزائرية وتبعيتها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (إداريا؛ ماليا وتنظيميا)، وكذا نقص المنافسة وغياب المراكز والجامعات الخاصة ساعد بشكل واضح على غياب هذه المفاهيم والممارسات الإستراتيجية.

يمكن الإشارة إلى أن الجامعة الجزائرية في إطار إعدادها لمشروع المؤسسة الذي تبنته وزارة التعليم العالي مؤخرا بدأت تلتفت لأهمية إعداد رؤية ورسالة الجامعة.

وإن كانت وزارة التعليم العالي الجزائرية منذ بداية الألفية قد رسمت رؤية مستقبلية وأعدت رسالة للالتحاق بمصاف الجامعات العالمية، وفي ذات السياق فقد تبنت الجزائر نظام ل.م.د (ليسانس، ماستر، دوكتوراه) منذ سنة 2004 عبر عروض تكوين ليسانس، ثم شرعت في مرحلة الماستر انطلاقا من سنة 2007 لتدخل في مرحلته الأخيرة وهي الدكتوراه بداية من سنة 2009.

جدول رقم (01): تطور عدد الطلبة في المستويات الثلاثة لنظام "ل.م.د" في الجامعات الجزائرية

المستويات والفترات	2018-2004	2018-2007	2018-2009
ليسانس	7101- أكثر من 800000.	-	-
ماستر	-	3242- أكثر من 290000	-
دوكتوراه	-	-	273- أكثر من13500

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

حيث شهد عدد الطلبة المنضوين تحت نظام "ل.م.د" تطورا سريعا لاسيما عبر تبني آلية الانتقال من النظام الكلاسيكي الى هذا النظام في جميع المستويات لما قبل التدرج وما بعد التدرج، مع الابقاء على النظام القديم في عدد قليل جدا من التكوينات الجامعية خاصة تلك المرتبطة بالمرحلة الأولى من التعليم العالي كالطب

البيطرة الصيدلة.....، وقد بلغ اجمالي الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية أكثر من 1.6 مليون طالب.

وقد سعت الجزائر من خلال توجهات التعليم العالي فيها إلى تحقيق مجموعة من المؤشرات الكمية كزيادة عدد الطلبة الذين يمثلون إطارات مستقبلية للدولة لسد العجز المسجل في هذا الجانب في معظم التخصصات، توفير التأطير المناسب عبر تكوين وتوظيف عدد معتبر من الأساتذة الجامعيين الجزائريين، بالإضافة إلى توفير البني التحتية اللازمة والمتمثلة في مؤسسات التعليم العالي الموزعة عبر 48 ولاية.

ويمكن تلخيص التطورات الكمية منذ استقلال الجزائر سنة 1962 إلى غاية السنوات الأخيرة في الأرقام التالية:[15]

- بالنسبة لعدد الطلبة: انتقل من حوالي 2000 طالب إلى أكثر 1.6 مليون طالب؛
- بالنسبة لعدد الأساتذة: انتقل من حوالي 250 إلى حوالي 60000 أستاذ موزعين في درجات علمية مختلفة.
- بالنسبة لعدد المؤسسات الجامعية: انتقل من 03 جامعات(قسنطينة، الجزائر وهران) الى أكثر من 107 مؤسسة جامعية موزعة عبر كل ولايات الوطن.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات النوعية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:[16]

- تحسين نوعية التكوين الجامعي بالتركيز على قضايا الجودة؛
- تلاؤم نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم؛
- اقتراح مسارات تكوينية متنوّعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية؛
- تسهيل حركية الطّلبة وتوجيههم؛
- تثمين العمل الذاتي للطّلبة؛
- تنصيب إجراءات لمرافقة الطّلبة في أعمالهم؛
- تثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها؛

- تنمية التكوين عبر مختلف مراحل الحياة، إلى جانب التكوين الأوّلي؛
- فتح الجامعة والتكوين على المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

2- تحليل الموقف (تحليل البيئة الداخلية والخارجية للجامعة SWOT Analysis): إذا أردنا التعامل مع قضايا التعليم العالي وتحديات المستقبل فإن ذلك يتطلب منا أن تكون لدينا صورة واضحة عن الدافع الراهن لهذا التعليم والمحتوى النظامي والتنظيمي والثقافي الذي يتم في إطاره التعليم .هذا الأمر يتطلب منا تحليل الموقف من حيث تشخيص جوانب القوة والضعف لدينا في ممارسة التعليم والفرص والتهديدات الموجودة أو المحتمل وجودها في هذا الجانب. هذا الأسلوب في تشخيص الوضع الراهن هو ما يعبر عنه بأسلوب (SWOT)حيث يرمز حرف (S)إلى جوانب القوة ، في حين يرمز حرف (W)إلى جوانب الضعف، أما حرف (O)فيرمز إلى الفرص، بينما يرمز حرف (T)إلى التهديدات. إن تشخيص أو تحليل الموقف ليس عملاً عشوائياً إذ لا بد أن نمارسه انطلاقاً من أهداف الجامعات وأهداف التعليم التي تنفذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعلاقة كل ذلك برؤية ورسالة جامعاتنا بل ورؤيتنا ورسالتنا عن التعليم.

إن أبرز ما يمكن أن تحققه في هذه المرحلة بالنسبة لتحليل الموقف الخاص بالتعليم العالي هو الرصد الجيد لقضايا التعليم وتحدياته باعتبار أنها تمثل المنطلق الرئيسي لإعداد الخطة الإستراتيجية، هذه القضايا قد تكون لها علاقة بسياسات الجامعة أو بيئتها الداخلية والخارجية أو بالطلبة أنفسهم.

1.2- **تحليل البيئة الداخلية:** إن الهدف من إجراء التحليل الداخلي هو تحديد مجموعة نقاط القوة التي تتميز بها الجامعات داخلياً، والتي يمكن استثمارها وتفعيلها على النحو الذي يحقق رسالة الجامعة. وكذلك الوقوف على نقاط الضعف التي قد تؤثر على كفاءة وفاعلية الجامعة في تحقيق رسالتها وغايتها.

وفيما يلي سرد لأهم نقاط القوة ونقاط الضعف التي تميز التعليم العالي عموما والجامعة الجزائرية خصوصا:[18]

1.1.2- نقاط القوة Strengths

- الدعم الحكومي الذي يضمن موارد مالية مستقرة ومتزايدة؛

- السمعة الأكاديمية المتميزة التي تحققها الجامعة الجزائرية محلياً وإقليمياً وعالمياً واعتراف العديد من الدول والجهات العلمية الإقليمية والعالمية بالشهادات الممنوحة من الجامعة، وهو الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إرسال الطلبة للتكوين في الجزائر والحصول على الشهادات الجامعية منها؛

- ارتباط الجامعات الجزائرية بالعديد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع جامعات وهيئات إقليمية وعالمية؛

- توافر أغلب الجامعات الجزائرية على بيئة تعليمية وبحثية فاعلة، واحتواؤها على بنية أساسية وتكنولوجية تساعد في تحقيق الجامعة أهدافها بكفاءة وفاعلية (مباني مرافق، مخابر...)؛

- إقامة أغلب الجامعات على مساحات شاسعة وهو ما يسمح بإمكانية التوسعات المستقبلية.

- وجود عدد مقبول من أعضاء هيئة التدريس المتخصصة في مجالات معرفية وتطبيقية وعلمية متنوعة؛

- تنوع وتعدد تخصصات وفروع الدراسة بمرحلتي التدرج والدراسات العليا؛

- وجود قنوات متزايدة للنشر العلمي تتمثل في المجلات العلمية والمؤتمرات والندوات العلمية التي تعقدها الجامعات، فضلاً عن تدعيم الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في حضور المؤتمرات والندوات العلمية الداخلية والخارجية؛

- حصول أعضاء هيئة التدريس على حوافز وجوائز علمية، ومنح للدراسة بالخارج وكذا تدعيم وتشجيع البعثات الخارجية ونظام الإشراف المشترك والمهمات العلمية؛

- توافر وحدات بحثية ذات طابع خاص بالجامعة معنية بقضايا البحث العلمي وخدمة المجتمع وقضايا التنمية؛

- إنشاء خلايا لضمان الجودة بالجامعات الجزائرية تسعى لتحقيق أهداف التسيير الإستراتيجي للجامعة والارتقاء بقدراتها التنافسية؛

- وجود نظم دراسات عليا قادرة على منح درجات علمية متنوعة ضمن قواعد وآليات تتوافق مع المعايير العالمية؛

- تنفيذ العديد من مشروعات تطوير التعليم العالى بالجامعة مما يسهم فى تحسين الإمكانات المادية ويدعم كذلك تحسين كافة الأنشطة التعليمية والبحثية بها؛

- وجود قاعات المحاضرات ومسامع مجهزة بالاحتياجات اللازمة لعقد المؤتمرات والندوات العلمية المتميزة؛

- وجود نظام لرعاية الطلبة الأجانب وتوفير الإقامة والرعاية المناسبة لهم فى مختلف المجالات بالإقامات الجامعية؛

- امتلاك ترسانة من المرافق البيداغوجية المختلفة التابعة لمؤسسات التعليم العالي الموزعة عبر الوطن؛

- وجود وحدات ومخابر البحث في مختلف التخصصات، إلى جانب الصيغ والمشاريع البحثية المتوفرة، المدعومة بمجالس ولجان استشارية على غرار"الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي"؛

- الاتفاقيات المبرمة مع العديد من الجامعات العربية والأجنبية في مجال التبادل العلمي، تكوين الأساتذة والطلبة(PROFAS,ERASMUS)، مشاريع التكوين المشتركة على غرار ما يعرف بـ "« université panafricaine في مجال الطاقة والمياه ، مع شركاء أفارقة وبمساعدة من مؤسسات ألمانية كالوكالة الألمانية للتنمية والديوان الألماني للتبادل الجامعي، والمشاريع القطاعية الداعمة للبحث العلمي(PAPS ESRS) ؛

- الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات الدولية على غرار الأمم المتحدة ، ففي سنة 2016 تم افتتاح "معهد الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" بالجزائر العاصمة؛

- الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ، ومن أبرزها تلك المبرمة مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تمخض عنها انشاء "دار للمقاولاتية" في معظم الجامعات الجزائرية من مهامها مرافقة الطلبة في عملية الادماج في المحيط الاقتصادي؛

- ارتباط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارات أخرى في مجال التكوين، عبر انشاء مدارس ومعاهد للتكوين كالمدارس العادية العالية« ENS» لتكوين أساتذة الابتدائي، المتوسط والثانوي، وغيرها مع كل من وزارة الدفاع وزارة التربية الوطنية، وزارة النقل، وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وزارة الثقافة، وزارة العدل...إلخ.

2.1.2- نقاط الضعف Weaknesses

- غياب تام لإعداد رسالة الجامعة، وغياب رؤية واضحة للتعليم العالي في الجزائر؛

- غياب معايير مرجعية أكاديمية محددة وواضحة يمكن عن طريقها وضع نظام لتقييم ومتابعة أداء الجامعات وكلياتها المختلفة؛

- عدم وجود توصيف واضح ودقيق للمناهج يمنع التكرار والازدواجية مع غياب المتابعة والرقابة من جانب الأقسام أو اللجان العلمية، إلا أنه مؤخرا شهدت البرامج الجامعية في الجزائر جملة من التحولات انتهت الى ما يعرف ب "المواءمة" والتي تقوم على فلسفة توحيد البرامج ومحتويات التكوين بين كل الجامعات الجزائرية، ما نجم عنه انخفاض عدد التخصصات في جميع الشعب والعودة بشكل غير مباشر إلى النظام الكلاسكي في التعليم؛

- ضعف كفاية وفاعلية نظم المعلومات والاتصالات لربط الجامعة ووحداتها وكلياتها؛ مع عدم استكمال قواعد بيانات خاصة بأعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة والعاملين والطلبة والخريجين؛

- ضعف استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في برامج التدريس بالجامعة نظراً لعدم توافرها لضعف التمويل المالى من ناحية ولنقص إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدامها من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي دفع بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر انطلاقا من الموسم الجامعي 2017/2016 إلى إجبارية تكوين الأساتذة حديثي التوظيف لمدة تقارب السنة، يشمل التكوين مقاييس متعددة تساعد الأستاذة على صقل معارفهم ودمجهم في عملية التدريس، على غرار علم النفس التربوي، المنهجية، الوسائل الحديثة في التدريس، التعليم عن بعد واستخدام الأرضيات...؛

- غياب سياسة محددة في أغلب الجامعات الجزائرية لربط الخريجين بالكليات والجامعة بسوق العمل؛

- غياب أسلوب التنظيم الموجه بالعمليات عبر الوظائف المختلفة؛

- الغياب شبه التام لتسويق الخدمة التعليمية والبحثية في الجامعة الجزائرية وهو ما أثر على انعدام الدخل المتوقع وخدمة المجتمع؛

- انخفاض مرتبات أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم مما يؤدى إلى عدم تفرغهم للعمل في الجامعة، فالأساتذة الجزائريون يتقاضون راتبًا ضعيفاً نسبيا اذا ما قورن برواتب نظرائهم في دول الجوار كالمغرب وتونس أين يصل الفارق إلى أكثر من الضعفين او بالتقريب ثلاثة أضعاف؛

- ندرة البحث العلمي الجامعي بين أساتذة الجامعة وغياب شبه كامل لأبحاث الفريق مع الانفصالية الشديدة بين الأقسام المتناظرة والمختلفة داخل الجامعة مما قاد إلى عدم تنشيط حركة التزاوج العلمي بين التخصصات على النحو الذي نلحظه في غالبية بلدان العالم المتقدم؛

- عدم التناسب بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات والتخصصات (نسبة عدد الطلبة إلى عدد الأساتذة)، الأمر الذي يؤدى إلى

زيادة الأعباء على عضو هيئة التدريس ويؤثر سلبا على الإنتاج البيداغوجي والبحثي له؛

- عدم وجود نظام للإرشاد الأكاديمي في غالبية الكليات لمساعدة الطلبة في توفير المعلومات اللازمة للمفاضلة والاختيار والتقدم في المسار العلمي أو الوظيفي، وهو ما تم تداركه نوعا ما من خلال تدعيم الموقع الالكتروني للجامعة والكلية بمعلومات تخص كل الأطراف الفاعلة فيها؛

- غياب نظم تقييم البرامج الدراسية من وجهة نظر كل من الطلبة والأطراف المعنية، وهو الشيء السائد في أغلب الجامعات العالمية والعربية؛

- الاعتماد المبالغ فيه على الكتاب الجامعي والمذكرات المتواضعة، مما يؤدى إلى عدم تنمية مهارات البحث وروح الإبداع والابتكار لدى الطلبة ويضعف قدرة الطالب على التعلم الذاتي؛

- عدم مواكبة المقررات التدريسية للتطورات الحاصلة في مختلف المجالات وعدم تحديثها في إطار الحركة المتسارعة في مجال العلوم الحديثة والتطور غير المسبوق للتكنولوجيا؛

- عدم توجيه البرامج الدراسية بشكل كاف لتلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل وتزويد الخريجين بالمهارات والمعارف اللازمة لتحقيق ميزة تنافسية لهم؛

- عدم نجاعة تعميم نظم البحث الالكتروني في جميع الجامعات وتدريب أعضاء هيئة التدريس على إجادة استخدامها، مع حاجة معظم المكتبات إلى تحديث وتطوير من حيث كمية وحداثة المراجع والدوريات العربية والأجنبية؛

- غياب سياسة اتصال فعال بين الجامعة والمحيط الاقتصادي لدعم الحركة البحثية، وضعف الشراكة مع الأعوان والقطاعات الاقتصادية؛

- ضعف مستوى النشر العلمي في المجلات العلمية الدولية المنطوية (المصنفة) في قواعد البيانات العالمية، مع قلة عدد الابتكارات وبراءات الاختراع؛

- غياب التركيز على التخصصات النادرة لتحقيق ميزة تنافسية للجامعة في مجالات علمية وبحثية غير تقليدية؛

- تدني وضعف المستوى التأهيلي العلمي والتدريب الإداري للموظفين بالجامعات.

عموما هذه مختلف نقاط الضعف التي تعاني منها الجامعات الجزائرية بدرجات متفاوته، حيث تتذيل الترتيب العالمي للجامعات، وتشير أحدث الإحصائيات إلى تصنيف جامعة واحدة فقط هي جامعة تلمسان التي احتلت المرتبة الخامس عشرة عربيا.

2.2- تحليل البيئة الخارجية: إن التحليل البيئي الخارجي يكشف أن الجامعات الجزائرية أمامها العديد من الفرص المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في تدعيم تنافسيتها وتحقيق غاياتها وأهدافها الإستراتيجية، كما أن هناك مجموعة من التهديدات المحتملة التي يتحتم عليها تحييدها وحسن التعامل معها في سبيل تحقيقها لرسالتها وغاياتها.

إن عملية تحليل البيئة الخارجية للجامعات الجزائرية أفرزت جملة من الفرص والتهديدات يمكن حصرها في: [19]

1.2.2- الفرص المتاحة Opportunities

- ارتفاع النمو السكاني في الجزائر وما قابله ارتفاع في نسبة الشباب في سن الجامعة؛

- زيادة الاهتمام المحلى والإقليمي والعالمي بأهمية ضمان الجودة والتحسين المستمر في منظومة العملية التعليمية، حيث اتجهت الجامعات الجزائرية الى تنصيب خلايا للجودة على مستوى الكليات والمعاهد وعلى المستوى المركزي لها؛

- طرح مشاريع للتعاون بين وزارة التعليم العالي والجامعات الأجنبية، وهي خطوة خطتها الجامعات الجزائرية في انتظار تدعيمها عبر المزيد من المشاريع والمهم هو تفعيل الاتفاقيات المبرمة؛

- الزيادة في الطلب الاجتماعي على التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وقد تبنت جامعة التكوين المتواصل بالجزائر هذه المهمة عبر توفير العديد من التكوينات المفتوحة وعن بعد للطلبة والمهنيين، كان أبرزها استخدام أرضية "زعتر"؛

- النمو المتزايد في أعداد الطلاب الوافدين القادمين للجامعات من الدول العربية والأفريقية والآسيوية كنتيجة لتداعيات ظروف عالمية معاصرة؛

- إمكانية التوسع في التعليم الموازى لاغتنام الفرصة لزيادة موارد الجامعة الحالية عن طريق جذب الطلبة القادرين والمهنيين على غرار التكوين فيما بعد التدرج المتخصص كما يعرف في الجزائر(PGS) .

2.2.2- التهديدات المحتملة Threats

- الزيادة المستمرة والمتتالية في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة مما يزيد من الضغط على الإمكانيات والموارد المتاحة ويؤثر سلبياً على الخدمات المقدمة لهم؛

- التدهور المستمر في مستويات الطلبة القادمين من مرحلة التعليم الثانوي في اللغة العربية واللغات الأجنبية وكذا الرياضيات؛

- تحول إهتمام أعضاء هيئة التدريس نحو مراكز التعليم والتكوين ومهن حرة بدل التركيز على الجامعة، وما يزيد الطين بلة شروع وزارة التعليم العالي في استقبال ملفات اعتماد فتح جامعات خاصة؛

- هجرة أعضاء هيئة التدريس إلى جامعات خارجية، لاسيما في اتجاه دول الخليج العربي وعلى رأسها الجامعات القطرية والإماراتية والسعودية التي تستقطب الكفاءات الجزائرية بشكل ملفت للانتباه؛

- غياب التخطيط وإعداد إستراتيجيات تعليمية حسب حاجيات البلاد، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم التوازن بين أعداد الخريجين من التخصصات المختلفة والاحتياجات الفعلية لسوق العمل؛

- تواضع الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي مقابل زيادات مضطردة في أعداد الملتحقين فيه مما يؤثر على جودة الخدمة التعليمية المقدمة، حيث تخصص الدولة نسبة 6.83 بالمئة للتعليم العالي من ميزانيتها السنوية(لسنة 2018 مثلا) وهي نسبة ضعيفة خاصة وأنها تشمل كل النفقات التجهيزية والتسييرية للقطاع وليست مخصصة فقط للبحث العلمي؛

- إحجام أصحاب المال والأعمال عن تدعيم التعليم والبحث العلمي على مستوى البحوث الأساسية والتطبيقية؛

- زيادة معدلات البطالة مما يؤثر سلبياً على دافعية الطالب نحو التفوق والتميز؛

- الاعتمادية والارتباط الوثيق بين التعليم الجامعي وما قبل الجامعي وتأثيره على نوعية واستعداد الطالب ومستواه.

فيما يتعلق بالمراحل الثلاث الباقية يمكن سردها على النحو التالي:[20]

3- صياغة الإستراتيجية: بناء على تحديد القضايا الإستراتيجية في المرحلة الأولى السابقة والتي تمثل في الغالب تحديات التعليم العالي فإن دور المسير الإستراتيجي هنا هو صياغة الإستراتيجيات، إن المقصود بصياغة الإستراتيجية يتمثل في وضع عدد من البدائل أو الحلول لكل قضية والمقارنة بين هذه البدائل أو الحلول وفق معايير محددة والاختيار من بينها البديل أو الحل الأمثل، وهنا يجب أن نذكر أن الإستراتيجية هي في الواقع رديف لعملية اختيار البديل أو الحل الملائم للتعامل مع قضايا وتحديات التعليم العالي، وأننا إذا لم نحسن التعامل مع هذه المرحلة فإن المراحل التي تليها لن تكون إلاّ مراحل صورية .

من جانب آخر يجب أن نتذكر أن إعداد الخطة الإستراتيجية يتطلب تحديد الأهداف العامة والأهداف التفصيلية والرسالة والرؤية ولكن ليس بالضرورة أن تحدد هذه المتطلبات في كل خطة، ذلك أن لكل قضية ومنظمة ظروفها الخاصة حيث قد لا تحتاج إلى كتابة رؤية ورسالة للمنظمة إلا إذا كان مدخلنا في الإدارة الإستراتيجية يعتمد على تحديد هذه الرؤية والرسالة. إن التسيير الإستراتيجي هو علم وفن وأن

ممارسته أقرب إلى الفن وأن تطبيقه في مجال التعليم العالي يحتاج إلى كثير من الجهد والتفكير والتحليل بدلاً من الاعتماد على الخطوات الروتينية في ممارسة التسيير الإستراتيجي .

4- تنفيذ الإستراتيجية: تمثل هذه المرحلة النقلة الفعلية للإستراتيجية من الواقع النظري إلى الواقع الفعلي، إن جوهر تنفيذ الإستراتيجية يتمثل في تحويل أهداف الإستراتيجية إلى برامج ومشاريع.

فالبرامج أو المشاريع بغض النظر عن اختلاف التسميات وأيّها أشمل من الأخر فإنها جميعاً تمثل مجموعة من الأنشطة والعمليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الإستراتيجية، هذه البرامج والمشاريع يتم إعدادها بناء على نماذج وخطوات محددة يمكن الاسترشاد بها في هذا الشأن (نموذج إعداد البرامج والمشاريع). في هذه المرحلة ينبغي أن نشير إلى أنه يتوجب على المنظمة أن تسخر جميع طاقاتها البشرية والمالية والإدارية من أجل نجاح عملية تنفيذ الإستراتيجية. من ناحية أخرى فإن عملية التنفيذ تتطلب دعماً قوياً من الإدارة العليا وتغييراً في ثقافة المنظمة يساعد على نجاح عملية التنفيذ. في ختام هذه المرحلة يمكننا القول بأن إعداد الإستراتيجية قد تم وأن تعاملنا مع قضايا وتحديات التعليم العالي يجب أن يكون واضحاً وحاسما.

إننا بنهاية المرحلة الرابعة قد نجد أننا بحاجة إلى الإستمرارية في خطتنا الإستراتيجية للتعامل مع قضايا التعليم العالي، نرى أننا بحاجة إلى بعض التعديلات فيها أو ربما تغييرها بالكامل. وأياً كان الأمر فإن ممارسة التسيير الإستراتيجي هي عملية مستمرة وتستفيد من نتائج بعضها بعضا في التعامل مع القضايا والتحديات التي تواجهنا في مجتمعاتنا أو منظماتنا ومنها قضايا وتحديات التعليم العالي.

5- متابعة وتقويم أداء الإستراتيجية: ليس بالضرورة أن تكون هذه المرحلة مستقلة في عملية التسيير الإستراتيجي ، ذلك أن الكثير من عمل هذه المرحلة قد يتم أثناء عملية تنفيذ أو تطبيق الإستراتيجية. إن الهدف من هذه المرحلة هو التأكد من الخطة الإستراتيجية التي تم تبنيها وتنفيذها من خلال البرامج والمشاريع المعتمدة

وتحقق الأهداف المحددة للإستراتيجية، إضافة إلى ذلك فإن عملية المتابعة والتقويم تعمل على تحديد التعديلات والتحسينات المطلوبة في الإستراتيجية وربما يتطلب الأمر تعديل الإستراتيجية بشكل كامل بما يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

وإجمالاً يمكن القول بأن الهدف الرئيسي من عملية متابعة وتقويم الإستراتيجية هو العمل على تحسين أداء الإستراتيجية وذلك من خلال ضمان تنفيذ البرامج والمشاريع تنفيذاً سليماً وتعزيز أداء الإستراتيجية بالعمل على تقديم معلومات وتغذية مرتدة عن عملية تنفيذ البرامج والمشاريع بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالإستراتيجية.

ولما كانت عملية المتابعة والتقويم معنية بأداء الإستراتيجية بشكل كامل أو جزئي فإن تطبيقها أكثر ما يكون بروزاً في البرامج والمشاريع التي تنفذ من خلالها الإستراتيجية، حيث تسعى عملية المتابعة والتقويم من خلال هذه المرحلة إلى الإجابة على السؤالين التاليين: متى سيتم إعداد التقارير المتعلقة بخطط العمل والتقدم في التنفيذ؟ ومن سيقوم بتنفيذ التقويم ومتى وكيف؟

وللإجابة على هذين السؤالين فإننا في هذه الخطة سوف نعتمد في عملية المتابعة والتقويم على نوعين رئيسيين من التقارير هما : المتابعة القائمة على أساس مراجعة التقدم في تنفيذ خطة العمل، تقويم البرنامج أو المشروع سواءً أكان هذا التقويم ذاتياً أي من خلال الشخص/الفريق المسؤول عن البرنامج أو المشروع) أم من خلال جهة مستقلة يتم تكليفها من داخل المؤسسة أو من خارجها.

وبالطبع فإن إعداد هذه التقارير ومتابعة ما يترتب عليها هي مسؤولية القائمين على تنفيذ الخطة الإستراتيجية، إلا أنَّه من الضروري أن تتم مناقشة واستشارة جميع الأطراف ذات العلاقة بالبرامج أو المشاريع سواء أكانوا مشرفين أم تنفيذيين.

الخاتمة: يلقى التسيير الإستراتيجي أهمية بالغة من لدن الباحثين والممارسين على حد سواء، وإن توظيفه في قضايا التعليم العالي بالجزائر بات ضرورة ملحة سيما في

ظل الظروف الحالية في جميع المستويات وعلى جميع الأصعدة، لما لهذه الأداة التسييرية من منافع تعود على الجامعة والبلاد معا في مجال التنمية الوطنية.

- **النتائج:** تم التوصل إلى جملة من النتائج لعل أهمها:

– ضعف الاهتمام لدى القيادات العليا بالبلاد لممارسة التسيير الإستراتيجي في قضايا التعليم العالي، وتجلى ذلك بوضوح في غياب رسالة دقيقة ورؤية إستراتيجية واضحة؛

– غياب بنوك المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في التسيير الإستراتيجي للتعليم العالي، واتخاذ القرارات الإستراتيجية المناسبة والكفيلة بتحقيق الأهداف والغايات المنشودة من ورائه؛

– الاعتقاد الخاطئ بأن الانتهاء من إعداد الخطة الإستراتيجية سوف يكون كافياً للتعامل مع قضايا وتحديات التعليم.

– امتلاك الجامعة الجزائرية العديد من نقاط القوة يمكن استغلالها للرفع من تنافسيتها وتحسين صورتها إقليميا ودوليا، وكذا جملة من نقاط الضعف الواجب تحييدها وإلغاؤها؛

– توافر العديد من الفرص الذهبية والتي مع قليل من المجهودات يمكن للجامعة الجزائرية تحقيق التميّز من خلالها، مع العمل على التصدي للتهديدات والعمل على التقليل من آثارها.

- **التوصيات:** يمكن التقدم بالتوصيات التالية للجامعة الجزائرية ومؤسسات التعليم العالي كما يلي:

- المزيد من الالتزام والإيمان بضرورة تبني التسيير الإستراتيجي في الجامعة الجزائرية، والذي لابد أن يشمل كل مستويات الجامعة ،أطرافها الفاعلة، ومحيطها الداخلي والدولي؛

- الإشراف والدعم الحقيقي من السلطات العليا بداية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووصولا إلى رئاسة الجمهورية لممارسة التسيير الإستراتيجي

بتوفير كل الإمكانات اللازمة من موارد مالية وبشرية وجوانب تنظيمية وقانونية كفيلة بتطبيق الخطة الإستراتيجية ومتابعتها وتقويمها؛

- إن تبني التسيير الإستراتيجي في الجامعة لابد أن يتزامن مع تبني هذا المفهوم في قطاعات أخرى، ما من شأنه أن يحقق تكاملاً فيما بينها.

- ضرورة التخطيط التعليمي وتوجيه مخرجات التعليم العالي في الجزائر نحو الحاجيات الفعلية للوزارات والقطاعات، من خلال إعداد إستراتيجية شاملة تحدّد أولويات البلاد حسب توجهاتها وسياساتها؛

- الاقتداء بتجارب ناجحة في عملية التسيير الإستراتيجي لاسيما تلك المرتبطة بجامعات رائدة في ترتيب الجامعات العالمية.

الاحالات والمراجع:

(1) – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الإستراتيجية – المواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؛ ط 1، مجموعة النيل العربية، مصر، 1999، ص ص17– 18 .

(2) – Thomas j g: strategic management –concepts, practices and cases ,NY Harper and publishers,1988. P 38

(3) – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الإستراتيجية – بقياس الأداء المتوازن؛ المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 35.

(4) – ALFRED Chandler : Stratégie et structures de l'entreprise. Les éditions d'organisation, 1972. p. 65.

(5) – طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس: الإدارة لإستراتيجية، منظور منهجي متكامل، عمان، دار وائل، 2007.

(6) – THIETART Raymond– Alain : La stratégie d'entreprise, Mcgraw–hill, Paris, 1984.

(7) – Strategor :Stratégie, Structure, Décision, Identité .Politique général d'entreprise .inter édition, 1993.

(8) – أنظر كلاً من:

– زكرياء مطلع الدوري :الإدارة الإستراتيجية –مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، دار اليازوري، عمان، 2005، ص ص 24،25 .

– نعمة عباس الخفاجي : الإدارة الإستراتجية – المداخل والمفاهيم والعمليات ، دار الثقافة، عمان، 2010، ص 35.

(9) – بن خديجة منصف وأولاد زاوي عبد الرحمان: التعليم العالي في الجامعة الجزائرية... رؤية إستراتيجية، الملتقى الوطني حول: الموارد البشرية في المؤسسة الجامعية – ترشيد الاستثمار، بالمركز الجامعي سوق أهراس.25/24 نوفمبر 2009. إعتمادا على مراجع أخرى.

(10) – المرجع نفسه.

(11) – TARONDEAU J C et HUTTIN C: Dictionnaire de Stratégie d'entreprise. Ed Vuibert, 2001 Paris.

(12) – Marie – Agnès Morsain. Dictionnaire du management stratégique. Editions Belin 2000. P 164.

(13) – JAHNSON Gerry et autres, Stratégique: 8 éme édition, Editions Pearson, France,2008.

(14) – بن خديجة منصف: محاضرات في الإدارة الإستراتيجية، لطلبة الماستر التسويق في المؤسسة الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس 2014.

(15) – معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(16) – موقع جامعة البليدة2 : https://univ-blida2.dz بتاريخ 2018/03/22.

(18) – الباحثان بتصرف إعتمادا على:

– جامعة عين شمس: الخطة الاستراتيجية لجامعة عين شمس في ضوء توكيد الجودة والتحسين المستمر (2007 – 2011)، 2008.

– بن خديجة منصف وأولاد زاوي عبد الرحمان: المرجع السابق.

– (تقارير متعددة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

(19) – الباحثان بتصرف إعتمادا على:

– جامعة عين شمس، المرجع السابق.

– بن خديجة منصف وأولاد زاوي عبد الرحمان: المرجع السابق.

– قانون المالية للدولة الجزائرية 2018.

– عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالي – إطار مقترح، مجلة الباحث، عدد 10/ 2012، ص ص 297 – 310.

(20) – بن خديجة منصف وأولاد زاوي عبد الرحمان: المرجع السابق. بتصرف.

الجامعة والتنمية المحلية: التحديات السوسيو- اقتصادية

أ.د بوقرة كمال ط. دكتوراة: بايع راسو خلدون
ج. باتنة 1. الجزائر

ملخص: لا تزال الرهانات والآمال معلقة على الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليمية ذات أبعاد سوسيو-اقتصادية وثقافية على مرافقة السياسات التنموية الوطنية في أبعادها المختلفة، وانطلاقا من المخرجات البحثية للجامعة فان الأدوار المنوطة بها لا تتوقف عند البعد التعليمي على أهميته وإنما الانفتاح والاندماج في البيئة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها بهدف ضمان الحلول العلمية للمشكلات المجتمعية.

وتزداد هذه الوظائف أهمية في تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر ضرورة قصوى في البرامج الحكومية والمؤسساتية كونها تعنى بإشباع حاجيات مباشرة للمواطن ، إلا أن جهود الجامعة غالبا ما تصطدم بمعوقات داخلية تخص الجامعة وخارجية تخص محيطها وهو ما يستدعي صياغة سياسة وطنية تأخذ بعين الاعتبار النسق الاجتماعي والعلاقات التفاعلية المختلفة للجامعة بمحيطها ، من خلال المرافقة التشريعية والاجتماعية التي تضمن حضور الجامعة بفعالية من خلال مخرجاتها البحثية و البشرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المحلية، الفعالية، المعوقات، الشراكة.

Abstract: The bets and hopesstill remain on the university, as an educational institution with socio-economic and cultural dimensions, to accompany the national development policies in their different dimensions. Based on the research outputs of the university, the roles assigned to the university do not stop at the educational depth, though its importance, but extends to its openness and integration into the social and economic environment, to ensure scientific solutions to societal problems.

These functions are so important in achieving local development, which is considered as a necessity in governmental and institutional programs, as it is concerned with fulfilling the direct needs of citizens. However, the university's efforts often collide with internal and external obstacles related to the university itself. This needs the edition a national policy that takes into consideration the social pattern and the different university-environment interactive relationships, through the legislative andsocial accompaniment that assures aneffectivepresence of the university through its research and human outputs.

تمهيد: تعتبر الجامعة مؤسّسة تعليمية بالدرجة الأولى لكنها تتضمن أبعادا تتجاوز الشق التعليمي إلى مختلف مناحي الحياة الإنسانية لتشكل عاملا مهما في التأثير في النسق السوسيو-ثقافي و الاقتصادي وحتى السياسي للدولة والمجتمع باعتبارها منبعا للإنتاج المعرفي والفكري الذي يعتبر البوتقة التي تتصهر فيها الجهود الفكرية لإحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي المنشود من طرف الحكومات والشعوب، وانطلاقا من هذه الأهمية التي تمثلها الجامعة بالنسبة لبيئتها والآمال المعلقة عليها في إنتاج جيل يستطيع إحداث القفزة النوعية والأدوار المنتظرة منها في لعب دور القاطرة أو على الأقل مرافقة جهود التنمية المحلية والشاملة انطلاقا من المكانة العلمية التي تحتلها والتي تؤهلها للقيام بمختلف الأدوارالنظرية والعملية في مختلف القطاعات، فان أهداف الجامعة اليوم يجب أن تتجاوز أسوارها إلى التأثير بفعالية في محيطها.

ورغم المأمول والمنتظر من الجامعة الجزائرية إلا أنها اليوم باتت تعيش في محيط يتميز بالحراك الاجتماعي والسياسي وفي سياق اقتصادي يعرف بدوره تحديات حقيقية من خلال التبعية العمياء للبترول والفشل في استغلال الموارد البشرية والحد من نسبة البطالة، وأمام إدارات عمومية ومؤسسات صناعية لازالت تتمظهر فيها سلبيات البيروقراطية والمشكلات التنظيمية المختلفة، وهي البيئة التي تفرض على الجامعة جهودا مضاعفة لتفكيك وتحليل الأوضاع وهي مطالبة اليوم أكثر من أي وقت بإيجاد

الحلول للمشاكل السوسيو–اقتصادية وحتى الثقافية التي تعيشها الجزائر انطلاقا من الإمكانيات التي تملكها وخاصة المخابر البحثية والكفاءات العلمية التي بإمكانها تقديم الإضافة رغم المعوقات المختلفة سواء داخل الجامعة أم خارج أسوارها وهذا في حال ما تم الإصغاء لها وتوفير الظروف المواتية.

ورغم التصنيفات التي تصدر من مراكز بحثية عالمية متعددة تضع الجامعة الجزائرية في ذيل الترتيب مقارنة حتى بجامعات عربية وإفريقية، ورغم الأهمية النسبية لهذه التصنيفات كمعيارللحكم على فعالية الجامعة الجزائرية إلا أن نجاح الجامعة مرتبط بدوره بحضورها الفعال في محيطها المتنوع بالدرجة الأولى وعدم الاقتصار على جودة دورها التعليمي الذي يعد الهدف الأول لها، وبالإضافة إلى الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في عملية التنمية الشاملة إذا ما تم إعطاؤها الفرصة تعتبر التنمية المحلية احد أهم النقاط التي تتطلب حضورًا و مرافقة من طرف الجامعة للحكم على فعاليتها، فالجامعات باختلاف تخصصاتها تتموقع في بيئات مختلفة إلى حد ما وهو ما يستدعي منها الاطلاع والتقرب أكثر من البيئة السوسيو–ثقافية والخصائص الاقتصادية عن طريق الشراكة مع مختلف المؤسسات المحلية لأن تحقيق التنمية المحلية يتطلب اقتراحات و حلولاً لا مركزية تأخذ بالحسبان مختلف الخصوصيات المحلية سواء في الجانب الثقافي، الاقتصادي أم الاجتماعي.

إذن رغم المشاكل الاجتماعية والتنظيمية والبيداغوجية التي تعيشها الجامعة بدورها إلا أن باستطاعتها لعب ادوار متقدمة في عملية التنمية خاصة في هذه الظروف إذا أخذنا بالحسبان رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الجامعة الجزائرية، ومن هنا سنحاول طرح التساؤلات الآتية :

- أي علاقة تربط الجامعة بمحيطها السوسيو–اقتصادي ؟

و ما هو دور الجامعة في مرافقة جهود التنمية الشاملة والمحلية ؟

وما هي المعوقات الداخلية والبيئية لهذا الدور؟.

أولا: أهمية الدراسة:

– إبراز دور الجامعة في مرافقة جهود المؤسسات الاقتصادية والخدماتية في تحقيق التنمية المحلية.

– الوقوف على ظروف البيئة السوسيو–اقتصادية والثقافية للجامعة.

– الاطلاع على مختلف المعوقات في محيط الجامعة.

– إبراز أهم القطاعات التي تحتاج إلى شراكة و مرافقة من طرف الجامعة.

ثانيا: الإطار المفاهيمي:

1–التنمية:"هي عملية النهوض والارتقاء بالجانبين المادي والمعنوي للمجتمع باتجاه تحقيق الأهداف والمقاصد المطلوبة، والتي توفر الظروف المناسبة لسمو الإنسانية في جميع الاتجاهات.وينطوي هذا التعريف على عدة نقاط :

– التنمية عملية مستمرة ودائمة، ومن هنا فلا وجود لمجتمع بلغ المرحلة النهائية منها.

– التنمية عملية متعددة الأبعاد، ويجب أن تشمل جميع مناحي حياة الإنسان (البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد النفسي....)"[1]

وفي عدد من الاستعمالات المعاصرة مازال مصطلح التنمية يشير إلى معنى النشر والبسط والترقية والتغيير.[2]

فالتنمية إذا عملية مقصودة ومستمرة تستهدف كل مناحي الحياة الإنسانية بغرض تطويرها وتحسينها إلى ما هو أفضل.

2–التنمية المحلية:"على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب

[1]فيروز راد وأمير رضائي، دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند على شريعتي، ترجمة احمد الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى بيروت ، 2009 ، ص41

[2]طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص218

الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادرته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية، وقد كان الهدف من برنامج تنمية المجتمع هو مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة، المياه، الصرف الصحي والتعليم ونشاط المجتمع والطرق وغيرها."[1]

فالتنمية المحلية هي الجهود التي تبذلها الدولة بالشراكة مع المجتمع على المستوى المحلي لإحداث التغيير الايجابي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي بما يحقق الحاجيات والمطالب المجتمعية محليا والتي تختلف من منطقة لأخرى.

3- الفعالية: من أبرز التعاريف التي تناولت مفهوم الفعالية تعريف فروم الذي يعرفها من كونها :"صفة للسلوك الذي تبذل فيه طاقة ويترتب عليه اثر مرئي "[2] فالفعالية حسب فروم هي جهود مبذولة ترافقها نتائج ملموسة، والفعالية حسب Jan Davidson : "مدى مايتحقق من مخرجات أو نتائج أو تغييرات ، مرغوب فيها Intended ومخطط لها"[3]، إذن يركز جون دافيدسون بدوره على النتائج المنتظرة من العمليات التي يجب أن تسبق بتخطيط فالفعالية لا تتحقق عشوائيا بل هي نتاج جهود و تخطيط ينتهي بنتائج وتغييرات وهو ما يؤكد عليه ماوتسي تونغ من خلال قوله :" إن أفضل دليل على سلامة أفكارنا هو نجاحها في الإطار

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، مصر 2001، ص14

[2]-بلقاسم سلاطنية وآخرون، الفعالية التنظيمية في المؤسسة مدخل سوسيولوجي، دار الفجر، الطبعة الأولى مصر، 2013. ص 13

[3]-أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص222

الاقتصادي"[1]. فالفعالية هي ديناميكية على مستوى طريقة الأداء والنتائج والتكاليف المختلفة والتي تنعكس إيجابا على المنظمات والمجتمعات.

4-المعوقات: جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية لأحمد زكي بدوي: «بأن العائق الوظيفي أو المانع هو كل النتائج أو العمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه، كما تتضمن ضغطا وتوترا على المستوى البنائي فالتفرقة العنصرية تعتبر خللا وظيفيا في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة "[2]

محمد علي محمد المعوقات من كونها: "كل النتائج أو العمليات التي يشهدها النسق الاجتماعي وينظر إليها بوصفها تؤدي إلى تهديد التكامل والتوافق والاستقرار في هذا النسق ومع ذلك فان ماقد تعتبره معوقا وظيفيا بالنسبة لجانب معين للنسق الاجتماعي قد لايكون كذلك بالنسبة لجانب آخر "[3]

فالمعوقات هي كل الظروف والعمليات التي تحد من فعالية و أداء التنظيمات وتشكل بذلك تأثيرا على الوظائف المختلفة للمنظمات.

5-الشراكة: "يؤكد المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS بفرنسا بان هذا المصطلح قد ظهر في فرنسا حوالي سنة 1986 ضمن مبادرات عمومية ، والى حدود 1991 لا يوجد هذا المصطلح في المعاجم اللغوية، التي اقتصرت على تحديد مفهوم الشريك Partenaire ، أما مفهوم الشراكة Partenariat فهو مفهوم متداول في السياق الاقتصادي أو الإداري بحكم تعقد علاقات السوق ويشير إلى علاقة قانونية بين منظمات شريكة وقد اتسع هذا المفهوم شيئا فشيئا ليشمل

[1]- مالك بن نبي ، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر ، دمشق، 2002، ص112.

[2]-احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 120

[3]-محمد علي محمد، علم الاجتماع التنظيم مدخل للتراث والمشكلات، دار المعرفة الجامعية ، ط 3 الاسكندرية، 2003 ص 544

مؤسسات مدنية فهو صيغة بديلة أفرزتها السياسات العمومية كمخرج ينـــدرج فـــي إطار السلطة العمومية التي حلت محل الدولة الراعية"[1].

ثالثا: الجامعة والتنمية المحلية: مجالات الشراكة: لا شك أن الجامعة كمؤسّسة علمية بحثية ينتظر منها دور متقدم في العملية التنموية ليس على المستوى الوطني فحسب ، بل الأهم أيضا على المستوى المحلي أو المحيط المباشر للجامعة والـــذي يعتبر الرهان الحقيقي لها، فالاهتمام بالبيئة المحلية جزء مهم من أدوار الجامعـــة كون مخرجاتها البشرية موجهة لهذا المحيط بالدرجة الأولى وهو ما يفرض على الجامعة أن تأخذ في الحسبان حاجيات المجتمع المحلي في هذا المجال، وأيضا فـــي أبحاثها من خلال ربط مخرجات البحث العلمي بالحاجيات المجتمعية المحلية فـــي الزراعة والصناعة والسياحة والثقافة والإدارة وغيرها من الاهتمامات المحلية وهو ما يساعد في خلق فضاء للتواصل العملي الذي يسمح بدوره بخلق مجالات للشراكة بين الجامعة والمؤسسات المحلية المختلفة (المؤسســـات الثقافيـــة، الاجتماعيـــة الاقتصادية، الإدارية...الخ).

وإذا كانت التنمية المحلية تعكس الجهود المحلية ومشاركة المجتمع في التنميـــة الذاتية فإن تنظيم هذه الجهود و إعطائها الطابع المـــنظم يحتـــاج لـــدور الجامعـــة خاصة في مجال تسيير و استغلال البنية التحتية من مرافـــق ومراكـــز اجتماعيـــة وثقافية وصحية و التي مازالت في حاجة للمرافقة العلمية، والملاحظ علـــى هـــذه المؤسسات المحلية أنها مازالت تعاني من المشاكل التنظيمية المختلفـــة وهـــو مـــا يستدعي البحث عن حلول علمية وهو الشيء الذي يتحقق بالشراكة مع الجامعة.

إذن فتحقيق الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو-اقتصادي والثقافي إنمـــا يتجه قبل كل شيء لتحقيق مصلحة المجتمع وليس مصلحة ضـــيقة، مناســـباتية أو ظرفية "فمفهوم الشراكة يستند إلى قانون غير مكتوب ومهم هـــو مصـــطلح النفـــع

[1]-أماني قنديل، مرجع سابق، ص 109

العام، يشكل مصطلح النفع العام والذي يعتبر العصب الأساسي لأية عملية شراكة ممكنة ومحتملة ويتطلب ذلك فهما جيدا لهذا القانون المجرد وتكافؤاً للفرص وتقاسمًا مشتركًا لاهتمام واحد وفق أهداف مشتركة بين الأطراف المتعاقدة مهما كانت طبيعتها أو نوعيتها"[1]، وعندما توضع المصلحة العامة كعامل محرك للدينامية الاجتماعية فان الشراكة ستحقق هدفها وهو رفاهية وخدمة المجتمع وبالتالي فان الجامعة ومحيطها في حاجة لعلاقة تفاعلية يتم من خلالها تبادل المصالح المختلفة والتي تنعكس إيجابا على المجتمع ككل لان الغرض من الشراكة هو تحقيق النفع العام في المجالات المتعددة والتي يجب أن تغطي جميع شرائح المجتمع، ولا يوجد قطاع في غنى عن الشراكة مع الجامعة وان كانت هذه الأخيرة تسجل حضورها في شتى القطاعات عن طريق الكفاءات التي تتخرج سنويا وتلتحق بهذا المحيط المتنوع، إلا أن الحضور الذي يجب أن يتحقق هو حضور الجامعة كمؤسسة بهياكلها وكوادرها وإنتاجها المتمثل في البحث العلمي في المجالات المختلفة ووضع هذه الإمكانيات المختلفة لمرافقة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتي هي في أمس الحاجة لتحيين عمليات وطرق التسيير والإنتاج ومختلف العمليات التنظيمية وخاصة على المستوى المحلي الذي بات يستقطب الاهتمام المركزي لتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتزايدة لأفراد المجتمع لتحقيق التنمية المحلية التي تعتبر عاملا مهما لتحقيق التنمية الشاملة، ومن أهم القطاعات التي تعد أولوية و إطارا خصبا للشراكة مع الجامعة :

1- القطاع الثقافي : يعتبر القطاع الثقافي على المستوى المحلي من أبرز القطاعات التي يجب أن تحظى باهتمام الجامعة من أجل تحقيق التنمية الثقافية التي تعد بعدا أساسيا بل وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة ، ومن أهم النقاط

[1]- المرجع السابق ، ص109.

التي يجب أن يتم التركيز عليها في هذا القطاع هو المورد البشري خاصة في ظل ارتفاع ميزانية وزارة الثقافة في العشرية السابقة التي عرفت تطورا نوعيا، لكن تسيير ميزانيات من هذا النوع يتطلب تكوينا وتدريبا وهو ما تفتقده التنظيمات الثقافية في الجزائر سواء الخاضعة للوصاية (مديريات، دور الثقافة، مسارح...)أو الجمعيات الثقافية ، "وتعد إشكالية تدريب كوادر إدارية لمجالي الثقافة والفنون كأولوية مطلقة في الجزائر"[1]تستدعي قيام مؤسسات تعليمية كالجامعة لتكوين "مديرين قادرين على أن يأخذوا في اعتبارهم ما له من بعد اقتصادي واجتماعي وتربوي ولايوجد في الجزائر أي تدريب للمديرين الثقافيين لذا يجب إقامة شراكة بين وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي لإنشاء تدريب نوعي أكاديمي على مهن الإدارة الثقافية"[2]

ونفس الشيء بالنسبة للجمعيات الثقافية خاصة وأنها مؤسسات تطوعية ينشئها الأفراد لأغراض وغايات متعددة وهي في حاجة ماسة للمساعدة ، ويكمن دور الجامعة هنا في تدريب وتوجيه هذه الجمعيات للعمل وفق طرق علمية بما يتوافق طبعا مع اهتماماتها الثقافية.

إن الشراكة مع القطاع الثقافي على المستوى المحلي هو اهتمام مباشر بالثقافة المحلية ونظرا لأهمية الثقافة وأبعادها المختلفة فان تأطير وتوجيه وتكوين المورد البشري للتنظيمات الثقافية المختلفة يعد ضرورة قصوى ، ولا يجب التركيز على الأبعاد الاقتصادية للتنمية المحلية وإهمال الإنسان الذي يعد محور العملية التنموية لأنه الأداة التي تحقق التنمية وهو الهدف بدوره من هذه العملية ، "فلكي نصل إلى الإنتاج الاقتصادي ، علينا أن نصل أولا إلى الإنتاج الثقافي فلا يمكن أن نكون

[1]حنان الحاج على وآخرون، مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي، دار شرقيات ، ط 1، القاهرة 2010. ص 145.

[2]-نفس المرجع، ص145

مستعمرة للغرب من الناحية الثقافية وفي الوقت نفسه مستقلين من الناحية الاقتصادية"[1]

وبالتالي فإنه يستوجب تحقيق الشراكة بين الجامعة والفاعلين في القطاع الثقافي على المستوى المحلي للارتقاء بالعمل الثقافي وإعادة رسم مسار جديد للعمل الثقافي في إطار السياسة الثقافية للدولة لإخراجه من الطابع المناسباتي الاحتفالي إلى الفكري المتنوع والشامل والذي يخدم أهداف التنمية الثقافية، خاصة مع وجود الهياكل الثقافية كما ونوعا على المستوى المحلي(مراكز ثقافية ، مكتبات...الخ) فالبنية التحتية تعد عاملا مشجعا على إطلاق برامج مشتركة بين وزارة التعليم ووزارة الثقافة من اجل المرافقة العلمية للتنظيمات الثقافية على المستوى المحلي ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع بصفة عامة إذ يمكن "للجامعات والمراكز الثقافية والمصانع والنوادي.... أن تنمي عادة القراءة من خلال المسابقات العلمية وحلقات الحوار حول الكتب الجديدة "[2]، فالتطور المعرفي والثقافي والفكري للمجتمع سينعكس حتما بالإيجاب على النسق الاجتماعي.

2- القطاع الاقتصادي : تعتبر التنمية الاقتصادية احد أهم أبعاد التنمية لما لها من انعكاسات على الأبعاد الأخرى، لكن تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي يخضع لاعتبارات وشروط أخرى تأخذ بعين الإعتبار المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى المحلي ، فالبيئة الصحراوية تختلف عن البيئة الجبلية والمناطق ذات الطابع السياحي تختلف عن نظيرتها ذات الطابع الفلاحي وهو الدور المنوط بالجامعة لتفكيك وتحليل الخصائص الطبيعية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات على المستوى المحلي خاصة في الجزائر التي تتميز بتنوع

[1] فيروز راد وأمير رضائي، مرجع سابق ، ص190

[2]-عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار القلم ، دمشق، الطبعة الأولى، 1999 ص 145

ثقافي وبيئي يستلزم مراعاة هذه الخصوصيات وأخذها بعين الاعتبار في أي مشروع اقتصادي لضمان تحقيقه الفعالية.

وبالنظر للتحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وخاصة التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق فان المرحلة كانت في حاجة لكفاءات على دراية بمتطلبات المرحلة، وهو الدور الذي يتطلب بدوره إعادة النظر في مكانة الجامعة ودورها في نظام اقتصاد السوق الذي يحتاج للبحث العلمي لتعزيز فرص النهوض بالاقتصاد وهو أهم دور للجامعة وهو الدور المغيب إلى حد الآن.

وفي ظل السياق السوسيو–اقتصادي التي تمر به الجزائر جراء انهيار أسعار البترول الذي يعد اكبر مصدر لمداخيل الدولة ، وفي ظل الحراك الاجتماعي والمطالب المهنية والعمالية المتزايدة فان الحاجة لدور الجامعة يتزايد ، فالبحث العلمي كأحد مخرجات الجامعة يجب أن يلتفت لخدمة التنمية المحلية من خلال توجيهه أو في جزء منه لدراسة الواقع المحلي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمحيط الجامعة فلا يجب التركيز مثلا على البحث في موضوع السياحة في محيط فلاحي أو البحث في مواضيع الإدارة الالكترونية في بيئة تفتقر إدارتها لأبسط أبجديات التسيير والتعامل والتقرب من المواطن، وهذا لا يعني تقييد البحث العلمي وحصره في احتياجات المحيط فقط ، بل توجيهه وتخصيص جزء منه للبحث عن حلول لمشكلات المحيط الثقافية ، التنظيمية، الاجتماعية والاقتصادية لإحداث التقارب الثقافي والانفتاح على هذا المحيط عمليا وهو مايسهم في تعزيز دور الجامعة والارتقاء بمكانتها.

إن إعطاء الجامعة المكانة الحقيقية لها عن طريق تشريع حضورها الميداني وتشجيع البحث العلمي بتطبيق مخرجاته ميدانيا سيقصر المسافة والوقت على التنمية المحلية ، فمشاريع الصناديق والوكالات لمساعدة الشباب البطال مثلا (ANSEJ، ANEM ، CNAC) كان يجب أن تحظى بمرافقة الجامعة لتجنب

الفشل والتشبع الحاصل في الكثير من المشاريع المنسوخة من بيئات ثقافية واقتصادية لا تتطابق بالضرورة مع بيئة أخرى، و الملاحظ على أغلب المشاريع التي استهلكت أغلفة مالية معتبرة على المستوى المحلي أنها مشاريع مكررة وبعيدة عن الحاجيات المحلية الحقيقية، في ظل غياب أي دور للجامعة كأهم مؤسسة علمية بحثية وهذا لتوجيه و اقتراح ما يتناسب مع حاجيات التنمية المحلية ، واقتصار اللجان التي تدرس ملفات الاستثمار على مستوى هذه الوكالات على رأي البنوك ومصالح الضرائب ومصالح قطاعية أخرى وهو ما يكشف عن قصور في السياسة العامة التي كان من المفروض أن تأخذ بعين الاعتبار الدور الريادي للجامعة فما الفائدة من تخصيص ميزانية للبحث العلمي الذي يعد ركيزة أساسية لأي نهضة اجتماعية واقتصادية ثم القيام بإقصاء المؤسسات البحثية من مرافقة العملية التنموية المحلية التي لازالت تعرف العديد من المعوقات خاصة بسبب غياب البعد العلمي في المشاريع الاقتصادية، وهو ما يستدعي على الأقل إعطاء فرصة لمخرجات البحث العلمي في هذا المجال.

3-الجامعة والمجتمع (المجال الاجتماعي): إن أداء الأدوار السابقة في مجملها في الحقيقة موجهة لخدمة المجتمع بصفة عامة، فالدور الثقافي أو الاقتصادي هو محصلة الجهود الموجهة لترقية المجتمع وخدمته، وتعتبر التنمية الفكرية و العلمية كأحد الأدوار المنوطة بالجامعة بالشراكة مع مختلف "المؤسسات الاجتماعية التي تنبثق منها السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي تلعب دورا هاما في التنمية، وهذه السلوكيات نابعة من رؤى وقيم ذلك المجتمع لذا تعتبر هذه الرؤى والقيم مفتاحا لفهم التنمية أو التخلف في المجتمعات" [1]والجامعة مطالبة بفهم هذه السلوكيات التي تعكس توجه التنمية المحلية وإعطائها الصبغة العلمية.

[1]فيروز راد وأمير رضائي، مرجع سابق ، ص87

كما أن دور الجامعة في التنمية الاجتماعية يعد ذا أهمية بالغة كونه ينعكس خاصة على مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعد الحاضنة الأولى والرئيسية لتربية النشء وتكوين جيل يرتبط بثقافة مجتمعه ويرتبط أيضا بالتنمية العلمية التي تعد الخرسانة الحقيقية لربط المجتمع بثقافته وأصالته مع المواكبة الدائمة للتطورات العلمية، وهو الدور المنوط بالجامعة من خلال البحث العلمي و المخابر البحثية" ويكمن دور الجامعة أيضا في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية، والتنشئة ونشر الوعي، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية، وتعزيز القيم المجتمعية والمحافظة عليها."[1]

إن بعث أي عملية تنموية محليا لا يضمن نجاحها في ظل بيئة لا تعتمد على النظرة العلمية أو المخرجات العلمية للمؤسسات البحثية ، وهو الدور الذي يجب أن تحظى به الجامعة من خلال شراكة محلية مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والحركة الجمعوية ، وبمرافقة السلطات التنفيذية المحلية لإحداث التغيير الفكري الميداني المطلوب، وتظهر بعض التجارب الدولية في دور الجامعة على المستوى المحلي كدليل على أهمية هذا الدور وأهم مثال على ذلك :

– "في جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بالمدارس.

–في اليابان تقدم الكليات المتوسطة، (Junior College ، حوالي 500 كلية) برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل في خدمته، تتمثل هذه البرامج في تعليم الأفراد حفظ الطعام والتربية في رياض الأطفال.

[1] عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية :الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 2 ، العدد 7، 2016، ص251

– تقدم جامعة ولاية ميتشـــجان(Michigan State University)، خـــدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي، لأنها تسمى كليات منح الأراضـــي وبـــدأت تقديم مقررات في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية"[1].

إن المراجع لهذه الأدوار السوسيو–ثقافية والاقتصادية في الجامعـــات الغربيـــة وفي دول متقدمة على غرار الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، يلحـــظ أنها ادوار لا تتطلب ميزانيات ضخمة أو مراســـيم بـــل جهـــودًا ذاتيـــة للجامعـــة ومحيطها، كما تحتاج قبل كل شيء إلى ثقافة مجتمعية في مجال التطـــوع لخدمـــة المجتمع وانفتاح هذا الأخير على الأدوار المتقدمة التي يمكن أن تقـــدمها الجامعـــة وهو ما يسهل القيام بهذا الدور خدمة للتنمية المحلية ، وهو ما يستدعي بدوره قيام شراكة بين الفاعلين المحليين والجامعة تكون تنمية المجتمع هدفها الرئيس.

– وبالإضافة إلى هذه الأدوار هناك العديد من التحديات الأخرى فـــي محـــيط الجامعة التي تتطلب تظافرا للجهود كنتيجة للتحولات التي تفـــرض نفســـها علـــى المجتمع الجزائري في المجال البيئي من خلال إبراز التحديات التي تواجه البيئـــة جراء التلوث الناتج عن المؤسسات الصناعية ، واقتراح الحلول و التجارب الدولية في مجال الحفاظ على البيئة.

– ينتظر من الجامعة أيضا لعب دور في التنشئة السياسية من خلال الشـــراكة والأيام الدراسية والتكوينية والملتقيات مع الأحزاب السياسية على المستوى المحلي ونفس الشيء بالنسبة للتواصل مع الحركة الجمعوية والنقابات وهو مايســـهم فـــي دفع عجلة التنمية بإفشاء التفكير العلمي على مختلف مكونات المجتمع.

[1] الأخضر عزي ونادية ابراهيمي، دور الجامعة في تحقيـــق التنميـــة المستدامة(دراســـة لواقـــع الجامعـــة الجزائرية)، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السادس لجودة التعليم العالي، السودان، فيفـــري 2016، ص 416

رابعا: معوقات الشراكة بين الجامعة ومحيطها: إن نجاح الشراكة بين الجامعة ومحيطها كغاية لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع يستدعي بدوره توفر جملة من الشروط والظروف المجتمعية المختلفة لإحداث ديناميكية في المجالات المختلفة لكن هذه الظروف في غياب سياسة أو إستراتيجية واضحة قد تصبح معوقات تحد من فعالية تدخل الجامعة في محيطها لمرافقة مختلف الجهود، وتتراوح هذه المعوقات بين الداخلية التي تتعلق بمنظومة التعليم العالي في حد ذاتها ومعوقات خارجية في محيط الجامعة ومن أبرزها :

1-المعوقات الداخلية: تعتبر ميزانية البحث العلمي عاملا مهما في زيادة فعالية الإنتاج العلمي الفكري للجامعة باعتبار البحث العلمي في المجالات الإنسانية والاجتماعية والعلمية أحد أهم آليات اقتراح الحلول للمشكلات المجتمعية وابتكار النماذج الناجحة، إلا انه "خلال الفترة التي سبقت 1998، أهدرت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف وعدم الاستقرار، إذ لم تخصص لها سوى 0.28 % من الناتج الوطني ، والأمر الذي نتج عنه:

أ-قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية.

ب- قلة براءة الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.

ج- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير.[1]

مع الإشارة إلى أن ميزانية البحث العلمي عرفت مراجعة من خلال تطورها "من 0.2 % سنة 1997 إلى1% خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى سنة 2002 "[2]،

[1]إسماعيل محمد صادق، البحث العلمي بين المشرق العربي والوطن العالم الغربي كيف نهضوا؟ ولماذا تراجعنا؟، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 78

[2]نفس المرجع ، ص 80.

– "حداثة عهد الجامعات في البلدان العربية، وهذا جانب في غاية الأهمية لأن مؤسسات التعليم العالي تستغرق وقتا لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجود دورها المعرفي، خاصة في مجال البحث العلمي"[1]، وإن كان هذا السبب نسبي إلى حد ما إلا أنه لا يمكن مقارنة المخرجات الفكرية لجامعة حديثة نشأت في التسعينات مع جامعات عريقة في بريطانيا وفرنسا وغيرها.

– تلقي "مشكلة المناهج التعليمية بظلالها على المساهمة في تقويض دورها حيث تعاني المناهج والمقررات التعليمية بالجامعة الجزائرية من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية، فهي عادة ما تكون غير قادرة على تغطية جميع المهارات الأساسية للتعلم لعدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع "[2] فالتخصصات في المراكز الجامعية والأبحاث العلمية لابد أن تتماشى إلى حد ما مع الظروف السوسيو ثقافية والبيئية والاقتصادية لمحيط الجامعة وليس العكس فالجامعة منبر تعليمي يسهم في التنمية من خلال مخرجاته البشرية و البحثية "فالناظر في نوعية الصلات بين الجانبين يلاحظ ما يشبه الفجوة في مجالات كثيرة بين مايطبقه التعليم العالي من برامج وسياسات ومايتطلبه قطاع الانتاج والخدمات من مهارات وكفاءات ، أما النتيجة فهي زيادة غير محسوبة في أعداد خريجي الاختصاصات غير المطلوبة وعجز على توفير الكفاءات العالية التي تستجيب لمتطلبات التنمية".[3]

– الظروف الاجتماعية للموارد البشرية المختلفة للجامعة من أساتذة و إداريين وعمال، أين لا يزال يطرح مشكل السكن والأجور والعلاقات التنظيمية المختلفة بين الطاقم العلمي والإداري وهو ما ينعكس حتما على فعالية الجامعة والأدوار المنتظرة منها بين الانشغالات الاجتماعية والعلمية، "وبالرغم من زيادة أجور

[1] نفس المرجع، ص 170.

[2] عربي بومدين ، مرجع سابق، ص 256.

[3] – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص79

أساتذة الجامعة مقارنة بالسنوات الماضية ، إلا أنها تعد الأضعف مقارنة بغيرها في العالم "[1]

– "يؤكد أصحاب المؤسسات الاقتصادية على أن أهم عائق لتوظيف خريجي التعليم العالي هو ضعف تنافسية مخرجات الجامعة في مستوى المهارات الأساسية مثل حذق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وامتلاك اللغات الأجنبية والقدرة على حل المشكلات والتكيف مع المستجدات والتواصل الجيد ، ويؤكد هذا الخلل تقرير التنافسية الدولية لسنة 2010/2009 الذي صنف مخرجات التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مرتبة متدنية مقارنة ببلدان أخرى يقوم اقتصادها على التصدير "[2]

2- المعوّقات الخارجية : عادة ماتتم الاشارة لنقائص وتقصير وتحميل للمسؤولية للجامعة الجزائرية في عدم الانخراط في العملية التنموية الشاملة والانفتاح على محيطها رغم أهمية الدور المطلوب والمنتظر منها في هذا المجال من خلال القيمة الاضافية التي يمكن ان تقدمها الجامعة لمختلف القطاعات والحلول الاجتماعية والاقتصادية والادارية التي يمكن ان تقترحها للمشكلات المطروحة على مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة في السياق والظروف السوسيو اقتصادية التي تمر بها الجزائر ، ومن هنا فان المعوقات الموجودة على مستوى محيط الجامعة لابد أن تخضع بدورها للمعالجة على مستويات عليا وفي إطار السياسة العامة للدولة لتذليل العقبات أمام الجامعة للانخراط في العملية التنموية فغالبا ما تصطدم الجهود العلمية للجامعة بمحيط اقتصادي واجتماعي وثقافي منغلق على نفسه ويجهل ويرفض الانفتاح على البحث العلمي، كما ان الوقوف على النقائص الموجودة في المحيط لايعد تهربا أو تغطية لمسؤوليات الجامعة في

[1] – الأخضر عزي ونادية ابراهيمي، مرجع سابق، ص 417

[2] – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص80

الانفتاح على محيطها بقدر ما هو محاولة لفهم واقع هـذا المحـيط لأخـذه بعـين الاعتبار في أي سياسة إصلاحية تنموية لأهمية دور المحيط من جهـة وللعلاقـة التكاملية للادوار المختلفة للجامعة ومحيطها من جهة أخرى ، ومن أبرز المشـاكل التي تعترض الجامعة في أداء دورها في هذا المحيط نذكر:

– ضعف الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في المجال التنموي مـن خـلال إهمال أو التقليل من دور الجامعة في العملية التنموية ، خاصة بمقارنـة موقعهـا ودورها في سياسات دول اخرى، والملاحظ في هذا المجال "ارتبـاط الاقتصـاد الوطني بنسبة 97 % بريع البترول ، وبناء على هذا المؤشر لا يمكن الحديث عن أي دور للجامعة الجزائرية في عملية التنميـة الاقتصـادية، وبالتـالي لا وجـود لاقتصاد المعرفة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى صـناع القـرار "[1]بل العكس من ذلك فهذه المعطيات تبرز الطابع الريعي للاقتصاد الوطني وهو ما يستدعي إعادة النظر في دور الجامعة لتأخذ المكانة المناسبة لها ضـمن السياسـة العامة للتنمية.

– إن التأسيس لشراكة حقيقية بين الجامعة ومحيطها المحلي يتطلب أولا وجود ثقافة لدى المسيرين خاصة على المستوى المحلي (البلديات) فالعديد من رؤسـاء البلديات لم يلتحقوا اصلا بالجامعة، وهو مايشكل عائقا في التواصل بين المؤسسة التعليمية والتنظيمات المحلية، وحتى ان كان يفترض على الجامعة المبادرة وبـذل جهود مضاعفة لتذليل مثل هذه الصعوبات من خلال إيجاد الطرق المناسبة لتقـديم المساعدة، إلا أن تدخل الهيئات التنفيذية كالولاية لاستغلال الفضاءات الموجـودة في البلديات كالمكتبات والمراكز الثقافية للقيام بدور ثقافي تحسيسي توعـوي فـي القطاع الثقافي مثلا ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

[1] عربي بومدين، مرجع سابق ، ص257

– قلة التسهيلات والصعوبات والمظاهر السلبية للبيروقراطية التي يلاقيها خاصة الطلبة في إجراء بحوثهم على مستوى التنظيمات والمؤسسات والادارات المختلفة ، وهو ما يشكل عائقا أمام عملية البحث العلمي، فالجامعة تعاني بدورها من انغلاق محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعدم انفتاحه على البحث العلمي والذي يشكل عائقا أمام كل المبادرات البحثية، كما أن الباحث العلمي مجبر على التعامل" مع إدارات الدولة سواء شاء ام أبى ، وبما أن الاخيرة مشبعة بالنزعة البيروقراطية، وينتظم مسلكها الروتين، فإن حرية الباحث في عمله العلمي تكاد تتكمش، كيف لا وهو يحتاج في معظم الأحيان إلى بيانات ومعلومات تحرص إدارات الدولة في الأغلب الأعم على حجبها بحجة السرية"[1]، وهي ثقافة غير مشجعة للبحث العلمي ولا لدور الجامعة للإسهام في اقتراح أي حلول.

– غياب التنسيق والمواءمة بين الجامعة ومحيطها فيما يخص البرامج التعليمية و الحاجيات القطاعية وهو مايجعل من الجامعة مؤسسة شبه دخيلة على هذا المحيط وفي " الجانب الاخر يقف قطاع الانتاج عاجزا في ضوء الازمة الاقتصادية عن ضبط حاجياته الفعلية من الكوادر والمهارات وغير قادر عن استيعاب الطلبات الاضافية لخريجي الجامعات لعدم التناسب بين الاختصاص المعروض والشغل المتوفر"[2] فالمؤسسات الاقتصادية لازالت غير قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي وهو أبرز ما يلاحظ خاصة في مجال المناولة بالنسبة لظاهرة تركيب السيارات في الجزائر، حيث تعجز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن توفير ماتحتاجه المؤسسات والشركات المختصة في تركيب السيارات من قطع غيار مختلفة وهو مايكشف بدوره عن غياب استراتيجية أو سياسة وطنية تسمح بتحقيق الادماج والمواءمة بين القطاعين التعليمي والصناعي.

[1]– عبد القادر الشيخلي ، البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، الأردن 2001 ، ص32

[2] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص79

– تعتمد الجامعات الغربية على الدعم الحكومي إلا ان القطاع الخاص بـــدوره يلعب دورا في تشجيع وتمويل البحث العلمي من خلال الشـــراكة مـــع الجامعـــات ومخابرها ، "أما في الدول العربية بما فيها الجزائر فيلاحظ غياب دعـــم القطـــاع الخاص حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي، إذ يبلغ 80 %من مجمـــوع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة ب 3% للقطاع الخـــاص و7 %مـــن مصادر مختلفة"[1]، وهو الشيء الذي يكشف عن غياب ثقافة دعم البحـــث العلمـــي والاعتماد عليه لدى القطاع الخاص بالرغم من أنه يشكل القاعـــدة الأساســـية لأي تنمية اقتصادية، وإن كانت الدولة هي المسؤولة عن تدعيم البحث العلمي انطلاقـــا من إمكانياتها المادية ومسؤوليتها عن توفير المناخ العلمـــي ، إلا أن المؤسســـات الاقتصادية بامكانها أن تستفيد من مخرجات البحث العلمـــي ايضـــا لكـــن بمقابـــل الإشراف والدعم.

إذن فالبيئة الخارجية للجامعة متداخلة و تحكمها معطيات وأبعاد مختلفة ثقافيـــة واقتصادية واجتماعية تستدعي الاحاطة بها وفهمها قبل الـــدخول فـــي اي بـــرامج وسياسات تنموية واصلاحية ، وبحكم المكانة والكفاءات التي تمتلكها الجامعات فهي مدعوة لتحليل هذا الواقع الاجتماعي لتقديم الإسهام المطلوب بالطريقة التي تســـمح للجامعة بالخروج من عزلتها على هذا المحيط ولأخذ مكانة في السياسات التنموية.

[1]–الأخضر عزي ونادية ابراهيمي، مرجع سابق، ص 416

خلاصة: رغم أولوية البعد التعليمي لوظيفة الجامعة إلا أن التحديات السوسيو اقتصادية التي تعرفها الجزائر تفرض على السلطة السياسية إعادة النظر في علاقة الجامعة بمحيطها، انطلاقا من أهمية الأدوار التي يمكن أن تؤديها الجامعة خارج أسوارها بناءً على الإمكانيات البشرية التي تملكها والتي تؤهلها لتقديم الإضافة الحقيقية للعملية التنموية وهذا من خلال وضع تشريعات تفرض وتؤطر وتؤسس لعلاقة واضحة تحكمها القوانين بعيدا عن المبادرات الفردية التي عادة ما تصطدم بمعوقات بيئية تعرقل الجهود الفكرية التي تعمل على إخراج البحث العلمي من الأسوار المغلقة للجامعة إلى ميدان التطبيق وبالتالي إعطاء العملية التنموية البعد العلمي.

وعلى المستوى المحلي تزداد هذه الأدوار أهمية نتيجة وجود إمكانيات لدى الجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معطلة و لم يتم استغلالها وتوجيهها بطريقة علمية وهو الدور المنوط بالجامعة من خلال ربط شراكة بينها وبين هذه المنظمات على المستوى المحلي لتعزيز وترسيخ ومرافقة جهود التنمية التي تبذلها الدولة في هذا المجال.

وبالرغم من النقائص المسجلة في إنخراط الجامعة في مسار التنمية الشاملة والمحلية ومختلف الجهود الحكومية إلا أن المحيط السوسيو اقتصادي للجامعة بدوره لا يزال يشكل بدوره عائقا حقيقيا لتسهيل قيام الجامعة بدور ما في العملية التنموية ، وهو ما يفرض تدخل جهات تنفيذية وطنية و محلية لأخذ دور الجامعة بعين الاعتبار وهو ما يسمح بتجاوز مختلف المعوقات وتعزيز فرص النجاح في إحداث التواصل الفكري والعملي بين مختلف الفاعلين.

وإذ تسجل نقائص ومعوقات على مستوى هذا المحيط إلا أن المعوقات الداخلية التي تخص الجامعة يجب أن تأخذ طريقها للحل بدورها انطلاقا من تخصيص ميزانية مناسبة للبحث العلمي واستغلال مخرجاته وعدم تركها في رفوف المكتبات والمخابر بل يجب أن تعرف هذه المخرجات طريقها إلى الميدان وبالإضافة إلى

ذلك يجب معالجة الظروف الاجتماعية المختلفة للطاقم التعليمي والإداري والمهني للجامعة ما يسمح بخلق بيئة مشجعة للبحث العلمي، كما أن الحديث عن دور رائد للجامعة في عملية التنمية يتطلب قبل كل شيء وضع سياسة عامة تأخذ بعين الاعتبار الدور الرائد للجامعة والبحث العلمي انطلاقا من تجارب وخبرات جامعات دول أخرى.

قائمة المراجع

[1]- أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان بيروت، 1993.

[2]- إسماعيل محمد صادق، البحث العلمي بين المشرق العربي والوطن العالم الغربي كيف نهضوا؟ ولماذا تراجعنا؟، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، الطبعة الأولى 2014.

[3]- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص222.

[4]- بلقاسم سلاطنية وآخرون، الفعالية التنظيمية في المؤسسة مدخل سوسيولوجي، دار الفجر الطبعة الأولى مصر، 2013.

[5]- حنان الحاج على وآخرون، مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي، دار شرقيات الطبعةالأولى، القاهرة، 2010.

[6]- طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، الطبعة الأولى 2010، ص218.

[7]- عبد القادر الشيخلي ، البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى الأردن 2001.

[8]- عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار القلم ، دمشق، الطبعة الأولى 1999.

[9]- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع نشر توزيع مصر، 2001.

[10]- فيروز راد وأمير رضائي، دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند على شريعتي ترجمة احمد الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى 2009.

[11]- محمد علي محمد، علم الاجتماع التنظيم مدخل للتراث والمشكلات، دار المعرفة الجامعية ط 3 الإسكندرية، 2003.

[12]- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التعليم في الوطن العربي تقرير المرصد العربي للتربية 2012.

[13]– عربي بومدين ، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية :الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 2 ، العدد 7، 2016.

[14]– الأخضر عزي ونادية ابراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السادس لجودة التعليم العالي، السودان فيفري 2016.

معوقات وظيفة الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع

د. حنان بولبازين أ. مفيدة لعيادة

ج. قالمة، الجزائر

ملخص: كانت الجامعة في بدايات ظهورها الأولى، تقوم بدور واحد وهو إعداد الإطارات والكفاءات المدربة والمؤهلة لأداء دورها في المجتمع، ومع مرور الزمن ظهرت أدوار أخرى للجامعة، والتي تتمثل في البحث العلمي وخدمة المجتمع. هذه الأخيرة التي تعرف اهتماما كبيرا من قبل الجامعات في الوقت الحالي، لأن التطورات الحاصلة تتطلب ضرورة انفتاح الجامعة على محيطها الخارجي، وذلك من خلال تلبية احتياجاته وحل مختلف مشكلاته.

ونحن من خلال هذه المداخلة، سنعرض أهم المعوقات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية، وبالتركيز على المشكلات التي تقف حائلا بين وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع، مع وضع تصور مقترح لتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجامعة الجزائرية – معوقات– خدمة المجتمع.

Abstract: At the beginning of its first appearance, the university played a single role, which was to prepare the trained and qualified competencies to perform their role in society, and with the passage of time other roles of the university have emerged, which consist of scientific research and community service. The latter, which are known to be of great interest to universities at the present time, because the developments require that the university should be open to its external surroundings, by meeting its needs and resolving its various problems.

Through this intervention, we will present the main constraints of the Algerian university and focus on the problem that militating against the function of the university in the service of society, and develop a proposed concept for documenting the relationship between the university and the community.

Key Words: Algerian university- Constraints- The service of society

تمهيد: تحتل الجامعة مكانة مرموقة ومهمة في المجتمعات المتقدمة والناميـــة على حد سواء، وذلك باعتبارها مركز الإشعاع الفكري والتنوير العلمـــي، وهـــي بمثابة قلب الأمة النابض الذي يحرك المجتمع ويقود أحداثه، وكـــان دور الجامعـــة عند ظهورها في العصور الوسطى سواء في المجتمعات الأوروبية أم الإســـلامية يقتصر على مجرد التلقين والتعليم وإعداد القوى البشرية لأداء الأدوار المنوطة بها في المجتمع، ولكن في العصر الحديث ومع ظهور العديد من التطورات والتغيرات السريعة والمتتالية أصبح للجامعة أدوارا أخرى تتمثل في البحث العلمـــي وإنتـــاج المعرفة.فبهذا تعد الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هـــي أداته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها، ولكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناســـبه مـــن حيث اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقـــديم مجموعـــة مـــن الأدوار والأنشـــطة والخدمات لهذا المجتمع، فأصبح أمرا ضروريا تفرضـــه المتغيـــرات المعاصـــرة (إبراهيم، د س ص202).

وهكذا أصبح التعليم الجامعي يؤدي دورا في تطوير المجتمع وتنميته، وتوســـيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال اسهام مؤسساته في تخريج إطارات بشرية تملـــك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصـــات المختلفـــة كافـــة حيث توظف طاقاتها وامكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بـــالتعليم، وإعـــداد القـــوى البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع (باكير، د س، ص1).

ولعل الوظيفة الثالثة للجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع لها مبرراتها، حيث تعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية، فهي وليدة المجتمع وأداة في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة (الوظيفة الثالثة للجامعات، 2014، ص13).

وتمثل الجامعة الجزائرية إحدى قطاعات المجتمع والتي تعمل على دفع عجلة التنمية للبلاد للوصول بها إلى الرقي والتقدم، حيث بدأت العلاقة بين الجامعة والمحيط المهني والاجتماعي والإقتصادي تشهد تطورا ملموسا عن طريق ربطها باحتياجات ومشكلات قطاعات الإنتاج والخدمات، سعيا منها لازدهار المجتمع ومواكبته لتطورات العصر، وذلك من خلال ما تقدمه الجامعة من إطارات ذات كفاءة وخبرة.

وفي هذه المداخلة، سنقوم بتحديد المصطلحات الأساسية لموضوع البحث ونعرض بعض الأدبيات حول أهداف الجامعة ووظائفها، والتطرق إلى أهمية ودور خدمة المجتمع للمؤسسة الجامعية وأساليب الجامعة في وظيفة خدمة المجتمع، وكذا التعرف على معوقات وظيفة الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع، وفي الأخير إعطاء تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع.

أولا: تحديد المصطلحات الأساسية:

1. مفهوم الجامعة: إن اصطلاح جامعة "university" لغويا مأخوذ من كلمة "universitas" وتعني الاتحاد الذي يضم ويجمع أقوى الأسر نفوذا في مجال السياسة في المدينة من اجل ممارسة السلطة، وقد استخدمت الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب، حيث جاء هذا التجمع على غرار الاتحادات الصناعية والحرفية التي كانت تقوم بدور تعليمي مهم في العصور الوسطى (الغريب، 2005، ص 39).

وتعتبر الكلمة العربية "جامعة" ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزية المرادفة لها، لأننا إذا تأملنا الأصل اللغوي لرأينا أنها تفيد معنى "الجمع" بالعربية و الإنجليزية "universalize" الذي يفيد كذلك معنى جعل الأمر عاما (نفس المرجع).

وسوف نتطرق هنا إلى مصطلح كلية، لأن له علاقة وطيدة بمصطلح الجامعة فكلمة كلية " college" مأخوذة من الكلمة اللاتينية "cologio"وتعني القراءة معا وقد استخدم الرومان الكلمة في القرن 12 لتدل على مجموعات من الحرفيين والتجار (نفس المرجع، ص40).

وقد استخدمت كلمة كلية بمعنى college في أكسفورد منذ القرن الثالث عشر لتدل على المكان الذي يجد فيه الطلاب المسكن، والمأوى والمعيشة والتعليم معا أما كلمة كلية بمعنى: faculty فهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية facultas وتعني القوة أو القدرة وقد أطلقت أولا على أساتذة الآداب، وكان الأساتذة لا ينتمون إلى جامعة واحدة وإنما كانوا ينتقلون من جامعة لأخرى، وكان هناك أساتذة في اللاهوت والآداب والقانون والطب، وانتظم الأساتذة معا في اتحاد واحد على غرار الاتحادات الصناعية التجارية وعندما وجدوا في هذا الاتحاد قوة لهم عرفت باسم الكلية، وقد انضمت هذه الكليات المتفرقة من الأساتذة في اتحاد واحد تحت قيادة كلية الآداب في نهاية القرن الثالث عشر ، فكان ينتخب أستاذ من هذه الكلية ليتولى رئاسة الاتحاد فترة من الزمن (مرسي 2002، ص ص09-10).

أما التعريف الاصطلاحي للجامعة: "فيمثل المكان الذي تتم فيه المناقشة الحرة والمتفتحة بين المعلم والمتعلم، وذلك بهدف تقييم الأفكار والمفاهيم المختلفة. وهي أيضا المكان الذي يتم فيه التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات، وكذلك الطلاب المنتظمين في هذه التخصصات" (الغريب، 2005 ص39).

من خلال هذا التعريف نرى أن الجامعة هي المكان الذي يتم فيه تبادل الأفكار والآراء بين الأطراف الذين تدور حولهم العملية التعليمية، أو هي المكان الذي يتفاعل فيه كل من الطلاب والأساتذة في موقف حوار ومناقشة حول قضايا مهمة في العملية التعليمية أو حول قضايا مهمة في المجتمع.

ويعرفها آخرون على أنها "مؤسسة لها دور مهم في المحافظة على المعرفة وتنميتها ونقدها وفي تبني الطاقات المبدعة" (نفس المرجع، ص40).

أما هذا التعريف، فهو يمجد دور الجامعة في المحافظة على المعرفة ونقلها ونشرها وتطورها وتمحيص الجيد منها، والاعتماد على الكفاءات العالمية في ذلك.

كما تعرف الجامعة بأنها:"مؤسسة اجتماعية، ثقافية وعلمية، فهي بمثابة تنظيمات معقدة بصفة مستمرة مع طبيعة البيئة الخارجية "(عبد الرحمان، 1991 ص25).

كما تعرَّف على أنها:"مؤسسة علمية تتخذ من البحث العلمي الموضوعي الامبريقي مثلا أعلى في حمايتها للقيم الاجتماعية، وترسخ دعائم النظام الاجتماعي القائم" (السيد، 1987، ص191).

كما تعرف بأنها عبارة عن " مجموعة من الناس يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة، والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد و المجتمعات" (تركي، 1990 ص73).

ومن خلال هذه التعريفات، نجد أن الجامعة تعتبر مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع من أجل تنميته وتطويره، وبهذا نشيد بدور الجامعة الريادي في البحث العلمي والكشف عن الحقيقة لإيجاد الحلول لمختلف الأزمات والمشاكل التي تعترض المجتمع.

2. مفهوم خدمة المجتمع: تعرف خدمة المجتمع على:" أنها مجموعة من الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات لتحسين الاوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية" (فيصل، 2016، ص494).

كما تعرف بأنها "الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة، بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها".

كما تم تعريف خدمة المجتمع على أساس أنها "نشاط تقوم بـه الجامعـة لحـل مشكلات مجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة" (نفـس المرجـع ص494).

ومنه نستطيع القول بأن خدمة المجتمع هي "كل البرامج والأنشطة المختلفة التي تقدمها الجامعة للمجتمع عبر التخصصات العلمية المختلفة".

ثانيا: أهداف الجامعة في خدمة المجتمع: إن هدف الجامعات اليوم هـو بنـاء مجتمع معلوماتي يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليهـا واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكن للأفراد والشعوب والمجتمعات تسـخير كامـل امكانياتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة، وتحسين نوعية حيـاتهم. فنشـر المعرفـة وانتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشـاط المجتمعـي مـن الاقتصـاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، يؤدي إلى الارتقاء بالحالـة الإنسـانية وتنميتها (باكير، د س، ص10).

ويحدد المختصون أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف، وتتلخص في مـا يلي:

-**أهداف معرفية:** وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا.

-**أهداف اقتصادية:** والتي من شأنها أن تعمل على تطـوير اقتصـاد المجتمـع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خدمات بشرية، وما يحتـاج إليـه مـن خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية، وتنمية ما يحتاج إليـه مـن مهارات وقيم اقتصادية.

-**أهداف اجتماعية:** والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية (سلاطنية، 2014، ص16).

وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

-تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن .

-تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية، مثل مكافحة الأمية الإدمان نشر الوعي الصحي وغيرها.

-تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

-ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

-الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

-تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.

-إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة (غربي 2014، صص154-155).

ومن خلال مما سبق، نرى أن الهدف من إنشاء الجامعات والتوسع فيها هو تقديم خدمة للبيئة المحلية، وذلك عن طريق إمداد المجتمع المحلي بإطارات مؤهلة في مختلف التخصصات، وتوظيف نتائج البحث العلمي لمواجهة وحل مشكلاته. فالجامعة إذن تلعب دورا هاما في تطوير مجتمعها والنهوض به من خلال دراسة مختلف مشكلات المجتمع الذي تنتمي إليه، وكيفية استغلال مختلف الوسائل لتنمية موارده وتطويرها في العديد من المجالات والعمل على إيجاد حلول مناسبة للرقي به.

ثالثا: وظائف الجامعة: تستهدف وظائف الجامعة بناء الانسان وتنمية قدراته تنمية متكاملة، لذا يجب أن تضع في اعتبارها ذاتية الفرد وأهداف مجتمعه ومقومات مستقبله التي تشمل كل ما يتضمنه العصر من اتجاهات ومؤثرات (أميرة، د س، ص08). حيث تسهم وظائف الجامعة في تدعيم العلاقة بينها وبين المجتمع، وكان التدريس والبحث العلمي هما الوظيفتان الرئيسيتان للجامعة، ثم أضيفت وظيفة ثالثة وهي خدمة المجتمع على اعتبار أن الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية عالية لابد أن يكون لها صلة قوية بالمجتمع، وبالتالي أصبحت من الوظائف التي تمارسها الجامعة والتي نالت موافقة اجتماعية من المختصين في مجال التعليم (نفس المرجع، ص07).

هناك إجماع كبير بين الباحثين والمهتمين بوظائف الجامعة، والتي يمكن حصرها في ثلاث وظائف رئيسية هي:

1-إعداد القوى البشرية: من اهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشاته في العصور الوسطى الإعداد للمهن المختلفة في الآداب والقانون والطب واللاهوت. وهذا أساس التقسيم الرباعي للجامعة الذي ساد منذ تلك الفترة إلى الجامعات الحديثة. وأثر في نشأتها وتحكم في توجيهها حتى العصور الحديثة. وقد تطورت التخصصات الجامعية مع تطور العلوم المختلفة، واستحداث تخصصات جديدة. ففي القرن التاسع عشر بدأت الجامعة تهتم بالإعداد لمهنة التدريس والمهن الأخرى كالهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية والاجتماعية. وفي القرن العشرين أضيفت تخصصات أخرى مثل إدارة الاعمال والصحافة والإعلام وعلم المكتبات والاقتصاد والسياسة والشؤون العالمية. ومع التطور العلمي الكبير تجد الجامعة نفسها أنها مضطرة لإفساح المجال لتخصصات جديدة تفرض نفسها باستمرار. ومن هنا كان الهدف الرئيسي للجامعة هو التخصص الذي يقوم على أساس تقديم تعليم عال متخصص ومستوى عال من المعرفة، وهذا ما يميز الجامعة عن التعليم العام وعلى الجامعة أن تنمي لدى طلابها الاتجاه الصحيح نحو التخصص والمعرفة بصفة عامة، وان تزودهم بالمهارات التي تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم (مرسي 2002، ص22).

2-البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي أحد الأعمال الثلاثة التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر، فعلى الجامعة دور هام في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمي الذي يعتبر ركنا رئيسيا من أركان الجامعة. ولا يمكن أن تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقي إذا هي أهملت البحث العلمي أو لم تعطه الاهتمام الذي يستحقه (نفس المرجع ص26).

3ـ-خدمة المجتمع: برز هذا الدور في بداية انتشار التعليم العالي في أمريكا وتكون نتيجة مناخ فكري واجتماعي وثقافي خاص بهذا المجتمع. ولقد أقيمت العديد من الجامعات على وفق هذا الدور وأصبحت تقوم بعدة أنشطة فرعية إلى جانب أدوارها الاساسية في إنتاج المعرفة ونقلها وتطبيقها. والجامعة بهذا الدور تحولت من كونها مركزا للبحث الحر للوصول إلى المعرفة والتدريس لنقل المعرفة. لذا تعد خدمة المجتمع والنهوض به من الأدوار الرئيسية للجامعات، ويقصد بهذا الدور الأنشطة غير المباشرة الموجهة لطلابها للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة من التخصصات المختلفة، والعمل على ربط البحث العلمي بمشكلاتها، والأنشطة المباشرة الموجهة للآخرين بهدف إحداث تغيرات مرغوب فيها تؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه. ويتطلب تحقيق هذا الدور من الجامعة أن تضع نفسها بامكانياتها البشرية والمادية في خدمة المجتمع بما في ذلك البيئة المحيطة بها. التي تتلقى منها السند والتأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود إمكانياتها. وإن الابداع والابتكار لا يزدهران ويتطوران إلا في ظل تراكم الخبرات التي تتواصل وتتشابك بين شبكات المجتمع وتحدث المناخ الصحي لتراكم النشاط العلمي والفكري والثقافي أو حالة التجديد والتواصل الحضاري (العبادي، 2008 ص95).

وقد أصبح من جودة الجامعة أن تسعى لتحقيق الوظيفة الثالثة، بسعيها لتطوير المجتمع المحلي والعمل على تنميته في ضوء الاتجاهات الحديثة لضمان الجودة عبر توسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال اسهام مؤسساته في تخريج إطارات بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة (فيصل، 2016، ص493).

رابعا: أهمية ودور خدمة المجتمع للمؤسسة الجامعية: تعد خدمة المجتمع من أهم الأدوار التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي، حيث إن كل ما تقوم به الجامعات من أنشطة تعليمية أو بحثية يجب أن ينصب في النهاية في خدمة

المجتمع، بمختلف مستوياته وشرائحه. كما يعد اهتمام الجامعات بخدمة المجتمع أحد أهم العوامل التي تكسبها ثقة المجتمع والرأي العام (فيصل، 2016 ص495).

برز هذا الدور بداية مع انتشار التعليم الجامعي في أمريكا متأثرا بالفلسفة البراغماتية، تلك الفلسفة التي تبلورت نتيجة مناخ فكري واجتماعي وثقافي خاص بهذا المجتمع، ولقد ظهرت بوادر تأثير البراجماتية في التعليم الجامعي، في تقرير لجنة ماساشوستس التشريعية في هارفارد عام 1850، حيث جاء في هذا التقرير: " لقد فشلت الكليات في التجاوب مع آمال وطموحات الناس في الولاية، فالكلية ينبغي أن تفتح أبوابها للأولاد الذين يبحثون عن تعليم محدد لأغراض محددة يسعون إليها، إنها ينبغي أن توفر للناس التعليم العملي (التطبيقي) الذي يحتاجونه وليس القراءات الكلاسيكية التي لا تناسب سوى الطبقات الارستقراطية، إننا ينبغي أن نساعد الشباب لأن يكونوا فلاحين أو ميكانيكيين أو تجارا" (محمود، 2008 ص35).

وفي عام 1850، حيث وضع "جونتان بالدوين تيرنر" خطة لنشر التعليم العالي والجامعي بين أبناء المجتمع الأمريكي عنوانها " جامعات صناعية للشعب" وقد كان لهذه الخطة أثر عميق في أولئك الذين وضعوا قانون موريل الصادر عام 1862 وبموجب قانون موريل ظهرت كليات الأرض، تلك الكليات التي تمنح هبات من الأرض الزراعية للإنفاق على الدراسة بها، شريطة أن تستهدف تدريس الزراعة أو الفنون الميكانيكية أو التجارة، بجانب الدراسات العلمية والكلاسيكية الأخرى. وتعد هذه الكليات هي البداية الحقيقية لقيام التعليم الجامعي بدور خدمة المجتمع المحلي (نفس المرجع).

وتحولت كليات الأرض بعد ذلك إلى جامعات وتعددت أهدافها، فلم تعد تقتصر على الإعداد لنيل شهادة جامعية، بل قدمت خدمات متنوعة للمجتمع في مجالات التدريب على المهن والحرف والإرشاد الزراعي والصحي والتثقيف والتوعية، ولقد

أقيمت العديد من الجامعات وفق هذه الفلسفة، جامعات ليس لهـاحرم محـدد، بـل حرمها كان يمتد ليشمل الولاية كلها. وأصبحت الجامعات تقوم بعدة أنشطة فرعيـة إلى جانب أدوارها الأساسية في إنتاج ونقل المعرفة وتطبيقها (نفس المرجع).

والجامعة وفق هذا التوجه تحولت من كونها مركزا للبحث الحر، للوصول إلـى المعرفة والتدريس لنقل المعرفة، وهو ما أكد عليه في القرن الماضي جون نيومان في كتابه "فكرة الجامعة"، ويدعو إليه في نفس الوقت أكثر من باحث فـي التعلـيم الجامعي ومنهم باروسلاف بيلكان في كتابه" فكرة الجامعة فحص جديد" وألان بلوم في كتابه" انغلاق العقل الأمريكي" إلى جامعة متعددة الوظائف حسب المفهوم الذي صكه لها كلارك كير، ومن ثم أصبحت الجامعات كمـا اطلـق عليهـا بارسـونز "التنظيم الأم" الذي يشكل المركب التنظيمي في المجتمع الحـديث، ممـا يعنـي أن الجامعة حدث لها تحول تنظيمي، ويتضح هذا التحول فيما نراه من تطوير لهيكلهـا الإداري، حتى تستطيع التواصل بمرونة مع المجتمع المحلي، كما يتضح أيضا فيما أنشاته الجامعات من مراكز داخلها وخارجها لتسويق التعليم الجامعي، وفي تعـدد مصادر تمويلها (نفس المرجع، ص36).

ويصبح لزاما علينا بعد هذا العـرض، حسـبان الجامعـة ذات دور مـزدوج اجتماعي وعلمي... في زمن يسرع فيه التطور على غيـر صـعيد... والجامعـة بصفتها مؤسسة من مؤسسات المجتمع، تخضع للتأثيرات فيه، كما يخضع هو أيضا لمؤثراتها... وهذا هو التساؤل الذي يدفع بنا إلى البحـث عـن وظيفـة الجامعـة وضرورة هذه الوظيفة في حياة تقوم على العلم فـي مختلـف وجوههـا... حتـى صارت للجامعة وظيفة دائمة لا تستطيع التوقف مادامت الحياة كذلك... وهذا مـا يفسر انتشار التعليم الجامعي وإقبال الاوساط الشعبية المختلفة على التفاعل معـه والعمل على إنجاح وظيفته... أضف إلى ذلك أن العصر نفسه بحث علـى توثيـق الصلة بين المجتمع والجامعة... وهذا ما يزيد من مسؤولية الأخيرة، ويميز تعاطيها في حقول الحياة في ضخ عاملين رئيسيين: الثقافة من جهة والإنمـاء مـن جهـة

ثانية... لذلك كان هذا الاتفاق الضمني على هذه الوظيفة المزدوجة للجامعة، والتي هي مدعوة بشكل او بآخر إلى الاندماج الكلي في مجتمعاتها بغية مشاركتها في كل شيئ ... وبقدر ما تتزايد السلطة التي تكتسبها الدولة على شؤون المجتمع، بقدر ما تتعاظم وظيفة الجامعة ومهمتها، وبقدر ما يكون الإقبال على تخطيط الحياة وتوجيه الفكر بقدر ما يتوجب على الجامعات الاحتفاظ بمهمتها النقدية والحرص على ممارستها لكي تبقى حصونا للفكر والإبداع (المعوش 2007، ص ص156-157).

إذن تشكل خدمة المجتمع إحدى الوظائف الأساسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ولذا لا يتوقف دورها عند التعليم والبحث والتطوير، وإنما يمتد إلى خدمة قضايا المجتمع من خلال وحداته ومراكزه ومنشآته ومختبراته التي تقدم خبراتها وإسهاماتها لجميع المؤسسات والهيئات (الربيعي، 2008، ص27).

وتتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقا لظروف وإمكانيات كل جامعة على حدة، وكذلك طبقا لظروف المجتمع المتغيرة، ولذلك نجد هناك تباينا واضحا بين ما تقدمه الجامعات في هذا المجال وأيا كانت تلك المجالات، فإنها عبارة عن أنشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية)، وذلك عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات (عامر 2007، ص12).

وقد صنفت الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع من قبل المختصين إلى ثلاثة مجالات:

1-**البحوث التطبيقية:** التي تهدف إلى حل مشكلة معينة تواجه المجتمع.

2-**الاستشارات:** ممثلة في الخدمات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس في مجالات تخصصاتهم المختلفة.

3-تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية: لمؤسسات الدولة والقطاع الخـــاص وأفـــراد المجتمع في قطاعته المختلفة (فيصل، 2016، ص ص495-496).

وقد صنف البعض مجالات خدمة المجتمع إلى نوعين:

1-داخل الجامعـــة: وتتلخص في المشاركة في المناشط الطلابية غير الدراسية وتوجيهها حسب مجالات اهتمام عضو هيئة التدريس أو هواياته في الشؤون الثقافية والاجتماعية أو الرياضية أو الفنية وغير ذلك أو قد ما يقام من معسكرات للخدمـــة موجهة للبيئة المحلية.

2-**خارج الجامعة:** وتكون لكل في مجال تخصصه وحدد فيها:

- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها ؛
- تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص ؛
- المشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات الهامة ؛
- الإسهام في الدورات التدريبية لتأهيل الأخير في الدولة ؛
- نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية ؛
- تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب (حداد، 1993، ص70).

فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاثا تطبيقية، وتقوم بإستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض النظر عـــن العمـــر أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، فكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس علـــى الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيـــه. فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل (باكير، د س، ص07).

خامسا: أساليب الجامعة في وظيفة خدمة المجتمع: يري(حسن، 2007) أن أهم الطرق التي تتبعها الجامعات للتكامل مع المجتمع هي:

1- أهداف الجامعة لابد أن تتلاءم مع المتطلبات الأساسية للمجتمع، وتســـعى لتحقيقها من خلال برامجها المختلفة تبعا لتطوير فلسفتها وتأكيد رسالتها الأساسية

ومراجعة الأهداف المحددة لكفاياتها العلمية والبحثية والإدارية، فى ضوء مراجعة الأوضاع العامة في المجتمع واحتياجاته وحركة التغيير السريع منه.

2- التواصل بين الجامعة والمؤسسات العلمية فى الدولة، وفى الوقت نفسه أن تحرص على الانفتاح على العالم والاتصال المنظم مع مراكز البحث العلمي حتى تتسم بالمواكبة والتطور والتقنية.

3- تركيز الجامعة على الإمكانات المحلية المتوفرة، خاصة المادية والبشرية والتي بدورها تركز على القيادة المحلية، من خلال تدريبها وحثها على المشاركة الإيجابية في تعميق الصلة القائمة على الثقة بينها وبين المجتمع.

4- انفتاح الجامعة على أفراد المجتمع والتعامل مع المزيد من مؤسساته وهيئاته المختلفة الإنتاجية والخدمية، والتفاعل مع قضاياه وأهدافه والسبق الى توقع مشكلاته والعمل على تقديم حلول علمية والإسهام في قيادة الرأي العام وتنويره (فيصل 2016، ص497).

سادسا: معوقات وظيفة الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع: من خلال البحث في واقع الجامعة الجزائرية، نجد أنها تعاني من عدة عوائق مادية وهيكلية وتنظيمية وتربوية. ويمكن إجمال اهمها فيما يلي:

1- عوائق مادية: لقد توسع التعليم العالي في الجزائر توسعا كبيرا في مدة زمنية قصيرة نسبيا، وازداد عدد الطلبة بأعداد هائلة غير متماشية مع الإمكانيات المادية المحدودة، وهو ما أدى إلى عدة مشاكل تتمثل أهمها في:

أ- **نقص وعدم مناسبة الهياكل والبناءات:** إلى جانب الهياكل والبناءات التي بنيت خصيصا كجامعات، فإن التوسع الكبير لقطاع التعليم العالي أدى إلى استعمال هياكل إضافية، حولت من نشاطها الاصلي إلى التعليم العالي. كما تلجأ بعض الجامعات والمعاهد الوطنية إلى استعمال قاعات بمناطق متفرقة من المدينة، تابعة لمختلف المصالح، وذلك لتعويض النقص في الامكانيات والهياكل القاعدية. تعاني الجامعات أيضا من نقص المدرجات وقاعات الدراسة ومكاتب الاساتذة. وهو ما

يضطر طلبة بعض الجامعات إلى تلقي محاضراتهم واقفين من ضيق القاعات وقلة الكراسي وكثرة عدد الطلبة.

ب- **ضعف المكتبات الجامعية:** تعاني المكتبات الجامعية من قلة المراجع العلمية عموما، وخاصة اللغة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على أداء الجامعة ككل. وخاصة عندما نعرف أن التعليم العالي يعتمد على المراجع من كتب ومجلات علمية متخصصة وحديثة. كما أن المكتبات المتوافرة تتبع طرقا عتيقة في تنظيمها وتسييرها.

ت- **نقص الوسائل البيداغوجية:** هناك ضعف في تجهيز غالبية مخابر الجامعات وخاصة في المواد الكيميائية وقطع غيار بعض الاجهزة العلمية، وعدم صيانتها وإصلاحها عند الحاجة. كما أن هناك نقصا في بعض أجهزة تقديم المعلومات مثل، الفوانيس السحرية وأجهزة النسخ والحواسب، مما يعرقل عمل الاستاذ الباحث والطالب.

ث- **عدم تعميم استعمال الاتصال الالكتروني (الانترنت):** في الوقت الذي توسعت فيه المعلوماتية توسعا كبيرا ودخلت بيوت كثير من الافراد لاشباع فضولهم، فإن عددا لا يستهان به من أساتذة الجامعة، لم تتح لهم فرصة استغلاله (بوفلجة، 2006، ص83).

2- عوائق تنظيمية: إلى جانب العوائق المادية تعاني الجامعة الجزائرية من عوائق تنظيمية، تتمثل في:

أ- **عدم الاستقرار التنظيمي:** عرفت الجامعة الجزائرية عدم الاستقرار الهيكلي، إذ أنها مرت بمجموعة من الاصلاحات، من أهمها إصلاح 1971، الذي هيكل الجامعة في صورة معاهد، وجاء الاصلاح المعاكس سنة 1998 الذي أعاد تنظيم الجامعة في صورة كليات. كما أنشئت أكاديميات التعليم العالي ثم ألغيت بعد تأكد عدم فعاليتها. يتميز التنظيم الحالي للجامعة بعدم تجانس تنظيم الكليات بين جامعة وأخرى، وانحراف مهام المجالس العلمية.

ب- **طغيان الدور الاداري على الدور البيداغوجي للمسؤولين:** إن المسؤولين على مختلف المستويات من رئيس قسم إلى عميد كلية إلى رئيس جامعة إلى سلطات مركزية بالوزاة، يقضون أكثر أوقاتهم منشغلين في المهام الإدارية والبيروقراطية أكثر من اهتمامهم بالجانب البيداغوجي وسبل تحسين المستوى التعليمي للطلبة] (نفس المرجع، ص84).

3- عوائق بيداغوجية: تعرف الجامعة الجزائرية مجموعة من الصعوبات البيداغوجية، والمتمثلة في المناهج الدراسية وطرق إعدادها، وأساليب التقويم والتوجيه المتبعة.

أ- المناهج الدراسية: لقد عرفت المناهج الدراسية للجامعة الجزائرية عدة تغييرات وتعديلات، إلا انها كانت في غالبيتها دون المستوى المطلوب وذلك لعدة اسباب:

- صعوبة إجراء التعديلات: إن المناهج الدراسية الجامعية، موحدة عبر كل جامعات الوطن. وأي تغيير أو تعديل في البرامج، يتطلب إجراء لقاءات واجتماعات على مختلف المستويات، بين مختلف المسؤولين في مختلف الجامعات واجتماعات مع السلطات المركزية. أما البرامج الناتجة فنادرا ما تكون مرضية للجميع.
- عدم مسايرتها لمتطلبات المنطقة: إن سعة الوطن واختلاف خصائصه الجغرافية والاقتصادية، عوامل تتطلب مناهج مكيفة مع متطلبات المنطق، وهو ما يجب مراعاته عند وضع المناهج الدراسية. إلا أن وحدة المناهج تمنع أخذ كل هذه الخصائص والاختلافات بعين الاعتبار.
- جمود المناهج: يتغير المحيط بسرعة مذهلة، ومعه تتطور البحوث والاكتشافات. إن وحدة المناهج في مختلف التخصصات على المستوى الوطني ومركزية اتخاذ القرارات فيما يخص تعديل المناهج وتطويرها يؤدي إلى جمودها وبالتالي عدم مسايرتها للتغيرات التي تحدث في المحيط] (نفس المرجع، ص85).

ب- سوء التوجيه الجامعي: إن مركزية توجيه الطلبة عملية مضادة للبيداغوجيا. إذ أن هناك عدد من الطلبة يوجهون إلى تخصصات هم غير راغبين فيها، وهو ما يؤدي إلى ضعف حوافزهم ونقص رغباتهم في الاجتهاد وبذل الجهد وهو ما يؤثر حتما على مستوى التحصيل الدراسي للطلبة (نفس المرجع ص86).

ت- عدم احترام قدرات استيعاب الهياكل التربوية: تحدد أعداد الطلبة المقبولين بكل جامعة وكل تخصص على المستوى المركزي وفق اعتبارات ليست لها علاقة بالامكانيات المتوفرة والمعايير البيداغوجية. إذ غالبا ما يكون عدد الطلبة المقبولين سنويا فوق طاقة وقدرات استيعاب الكليات وامكانياتها، وهو ما يؤثر سلبا على فعالية التكوين.

ث- سوء طرق التقويم: تعاني الجامعة الجزائرية من سوء تنظيم الامتحانات وطرق الانتقال من سنة إلى أخرى. فطريقة التكامل بين المقاييس وكثرة الامتحانات خلال السنة القصيرة والمملوءة عادة بالاضطرابات الطلابية والعطل والتغيبات ووجود الامتحان الاستدراكي في بداية السنة الجامعية وما يستهلكه من وقت، عوامل تقلص من فترة الدراسة الفعلية بالجامعة (نفس المرجع، ص86). مما يعقد مشكلة التقويم ومركزية تحديده، إذ توضح شروط النجاح والرسوب وعدد الامتحانات الواجب إجراؤها والعلامة المسقطة على مستوى مركزي. وقد حاولت الوزارة تعديلها استجابة لرغبات الاساتذة من أجل الرفع من نوعية التكوين وصرامة طرق التقويم، إلا انها تراجعت أمام ضغط الجمعيات الطلابية، مما أدى إلى التأثير السلبي على جدية الدراسة وصرامة التقويم (نفس المرجع، ص87).

ج- إهدار في صرف ميزانية التعليم العالي: لا توجد نظرة اقتصادية فيما يخص تسيير الجامعات. إذ هناك عدد كبير من العمال الاداريين، والعمال في الجامعات أكثر مما تحتاج إليهم، وهو ما يزيد في مصاريف الجامعة الجزائرية.

تقدم منح لكل الطلبة آليا دون مراقبة، وكثيرا من الاحيان، فإن الطلبة المسجلين لا يدرسون إطلاقا، مع ذلك فإنهم يستمرون في الحصول على المنح والخدمات الجامعية من إقامة وإطعام بأسعار رمزية بالإقامات الجامعية. أما هدفهم فهو الابتعاد عن أسرهم ومقرات سكناهم وتأجيل الخدمة الوطنية لا غير وبالتالي فإن الدولة تتحمل مصاريف طائلة دون مقابل، بل هؤلاء الطلبة يعملون على التشويش على غيرهم من الطلبة الجديين الذين يرغبون في الدراسة، وهو ما يسهم في انحطاط المستوى العلمي للطلبة.

إلى جانب ذلك، فإن توزيع الاموال على الإقامات الجامعية بالطريقة الحالية هو تبذير لهذه الموارد غير الكافية أصلا، وهو شيء غير منطقي في عهد الأزمة (نفس المرجع، ص88).

ومن هنا نستخلص، أن الجامعة الجزائرية تعاني من مجموعة من المشاكل على مختلف المستويات، من حيث أداءات الأساتذة والطلبة، وتنظيم الجامعة وامكانياتها المادية، ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكلها عوامل متفاعلة مع بعضها البعض، مما أدى إلى الحالة التي وصلت إليها الجامعة حاليا.

ومن المشكلات التي تعوق التكامل بين الجامعة الجزائرية ودورها في خدمة مجتمعها ما يلي:

1- عدم الوعى والمعرفة وإحجام المجتمع عن الجامعة، هى الضمان الأول لوجود الجامعة فى خريطة المجتمع.

2- عدم وجود صفة واحدة لتحقيق التكامل بين الجامعة والمجتمع، فلكل مجتمع خصوصياته وتوجهاته التنموية وظروفه الاجتماعية وأطره القيمية تؤثر فى اختيار وتبني النموذج المناسب لإحداث هذا التكامل.

3- عدم وجود قنوات اتصال بين القيادة السياسية فى المجتمع والقيادات الادارية فى الجامعة، مما يجعل الكثير من المشكلات تحتاج لحلول فى مجتمعات عديدة.

4- شح الامكانيات المادية للجامعات، الأمر الذى يحد من توثيق العلاقة بينها وبين المجتمع.

5- ضيق نظرة كثير من الناس وخاصة أفراد المجتمع، حيث ينظرون إلى الجامعة على أنها أساس يمر خلاله الطالب للحصول على شهادة جامعية تؤهله للحصول على عمل، مما يجعل الطالب يكرس جهده لتحصيل المعرفة ولا يعطي الاهتمام للبحث والتفكير العلمى.

6- وجود فجوة بين الحياة الجامعية والمجتمع ومتطلبات، يجعلها جاهلة بكل ما يحدث فى المجتمع وتكون النتيجة فشل الجامعة فى توثيق صلتها بالمجتمع وحل مشاكله (أميرة، د س، ص13).

سابعا: تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع: إن ربط الجامعة بالمجتمع وحقل العمل يخدم غرضين أساسيين أولهما: تسخير الامكانات النوعية المتقدمة لدى الجامعات لخدمة المجتمع التي هي جزء منه، وثانيهما: تأكيد مصداقية المؤسسات الجامعية ودورها لدى القطاعات المختلفة في المجتمع، وتأكيد الدور الأساسي للعلم والتقنية في تقدم الأمة ونهضتها وإعطائها المزيد من الدعم والثقة. ولابد من أن تنشط الجامعات في هذا المجال وتستنبط السبل التي تخدم هذه الأغراض عبر قنوات عديدة مثل (العبادي، 2008، ص99):

1-إقامة دورات التعليم المستمر لتوفير التدريب والتأهيل في مختلف مجالات التخصص للعاملين في مختلف المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية والزراعية ولتكون وسيلة لمتابعة الخريج وتعزيزه وتأهيله وتحقيق صلة حية ومستمرة بينه وبين جامعته، والتنسيق والتعاون مع الجمعيات العلمية في هذا المجال.

2-إقامة الندوات والمؤتمرات التي تخدم مختلف مفاصل المجتمع وتعالج القضايا والمشكلات التي تهمه.

3-توجيه بحوث التدريسيين وطلبة الدراسات العليا لمعالجة المعضلات التي تعاني منها المؤسسات المختلفة في الدولة والمجتمع مباشرة، بما يعزز قدرتنا الوطنية ويسهم في التقدم الحضاري للبلد.

4-مساهمة أعضاء هيئة التدريس في إشاعة الوعي العلمي والتربوي والقيمي في المجتمع عبر مختلف وسائل الاعلام.

5-الاهتمام بالنشاطات المختلفة التي تخلق التفاعل بين الجامعة والمجتمع وإطلاعه على مرافقها ونشاطاتها مثل، إقامة أبواب مفتوحة على الجامعة والذي تفتح فيه الكليات أبوابها ومختبراتها ومرافقها للزوار ، وإقامة معارض فنية ومعارض للكتب ومعارض علمية دائمة ومؤقتة ومهرجانات رياضية وفعاليات فنية مختلفة.

6-التنسيق والتعاون مع حقل العمل في مجالس الجامعات والكليات والأقسام على أن يأخذ ممثّلو حقل العمل دورا فعالا في مناقشتها لزيادة تبادل الخبرة بين الجامعة والمجتمع، ومن أجل الاستفادة من التخصصات والآراء التي يطرحها حقل العمل لتطوير الحالة الجامعية والعلمية.

خلاصة: تلعب الجامعات دورا بارزا في التنمية، من خلال دراسة مختلف الظواهر والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات، وتعمل على إيجاد الحلول لها ولتحقيق ذلك المبتغى لابد أن تقوم الجامعة بالانفتاح على مختلف مؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصناعية، وأن توطد العلاقة معها وتشاركها في حل مختلف المشاكل التي تواجهها.

ومن خلال ما تم التطرق له حول أهداف الجامعة ووظائفها، تبين أن الجامعة كمؤسسة اجتماعية تقع على عاتقها مسؤولية تنمية المجتمع، ولكن وظائفها ومسؤولياتها تختلف من مجتمع لآخر على حسب طبيعة وخصائص وإمكانات كل مجتمع. وهذا ما يدفع الجامعة الجزائرية إلى أن تصبح شريكا فاعلا للمجتمع، من حيث العمل على تنميته وتطويره. ويتم ذلك من خلال تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعة والبيئة المحلية والتغلب على كل ما يعيق الجامعة عن أداء دورها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: كتب:

1- بوفلجة غيات، التربية والتعليم بالجزائر، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران، 2006.

2- هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حجيم الطائي، أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم العالي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

3- يوسف سيد محمود،" أزمة الجامعات العربية"، الدار المصرية اللبناينة بيروت، 2008.

4- محمد سليم السيد، "الجامعة والوظيفة الكبرى للعلم"، مجلة الفكر العربي العدد20، أفريل 1987.

5- محمد منير مرسي،" الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر واساليب تدريسه"، عالم الكتب، القاهرة، 2002.

6- مصطفى حداد، إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، القاهرة ،العدد الأول، يوليه 1993.

7- سالم المعوش، "العولمة والتربية"، دار النهضة العربية، بيروت، 2007.

8- سعد بن حمد الربيعي، "التعليم العالي في عصر المعرفة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

9- عبد الله عبد الرحمان، "سوسيولوجيا التعليم الجامعي: دراسة علم الاجتماع التربوي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.

10- عبد العزيز الغريب صقر، "الجامعة و السلطة" دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

11- رابح تركي، اصول التربية والتعلم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1990.

12- غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بسكرة، 2014/2013.

ثانيا: مواقع إلكترونية:

1- أميرة محمد، نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر السادس حول"التعليم والعالي ومتطلبات التنمية"، كلية التربية، جامعة البحرين، د س. مأخوذة من الموقع الإلكتروني:
www.sustech.edu/staff_publications/2009110616405454.pdf

2- بلقاسم سلاطنية وأسماء بن تركي، العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التنمية الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 35/34، مارس 2014. مأخوذة من الموقع الإلكتروني:- revues.univ-biskra.dz/index.php/sh/article/view/582

3- الوظيفة الثالثة للجامعات، الإدارة العامة للتخطيط، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، وزارة التعليم العالي، السعودية، 2014. مأخوذة من الموقع الإلكتروني: pdf. الوظيفة%20الثالثة%20للجامعات%20-%20نت
https://www.moe.gov.sa/ar/docs/.../

4- ليث حمودي إبراهيم، مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد 30، د س. مأخوذة من الموقع الإلكتروني:
https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=29540

5- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، 2007. مأخوذة من الموقع الإلكتروني:
https://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=3399

6- مختار عيواج وزهية بوديار، التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول" تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص"، عمان، 28 أفريل- 01 ماي 2014. مأخوذة من الموقع الإلكتروني:
confjo.jilwan.com/confjo2014/download2014.php?f=jalsa3/3_5.pdf

7- عايدة باكير، تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، مأخوذة من الموقع الإلكتروني:
دور%20الجامعة%20في%20خدمة%20المجتمع
.pd.colleges.jazanu.edu.sa/saf/Documents/.../

8- فيصل محمد عبد الوهاب وبشري الفاضل إبراهيم، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي السادس "لضمان جودة التعليم العالي"، 2016. مأخوذة من الموقع الإلكتروني:
sustech.edu/files/workshop/20160511050614963.pdf

البحث الاجتماعي في الوطن العربي بين الواقع والمامول

أ.خالد بوشارب بولوداني أ.عبد الحليم بلواهم أ.فوزية بدة
ج. 08 ماي 1945- قالمة

ملخص: على الرغم من العدد الهائل للجامعات العربية إلا أنها لا تزال تبحث عن موقع لها في معادلة التقدم من حيث المنتوج العلمي الراقي، وخاصة في مجال البحوث الاجتماعية. وعند تشخيص هذا الواقع الباثولوجي للبحث الاجتماعي في الجامعة العربية نجده متشعّبا من حيث الأسباب والعوامل، لذلك فإن معالجة هذا الواقع سيكون حتما متشعّبا أيضا من حيث الحلول.

وعليه يجب على جميع الأطراف من ساسة وباحثين وكذلك شركاء اجتماعيين المشاركة الفعلية في الرقي بالبحث الاجتماعي وإعطائه مكانته.

الكلمات المفتاحية: البحث الاجتماعي، الآليات، التنمية، المجتمع، الآفاق.

Abstract: Our Arab University is still looking for a position in the equation of growth and progress, especially in the field of social research. In diagnosing this pathological reality of social research in the Arab League, we find it complex in terms of causes and factors. Therefore, addressing this reality will inevitably be complicated in terms of solutions.

All parties, politicians and researchers, as well as social partners, must actively participate in promoting and giving social status.

Key Words: Social Research, mechanisms, development, society, prospects

تمهيد: على الرغم من الدراسات العلمية الغزيرة في مجال البحث الاجتماعي في الدول العربية، إلا أننا لم نشهد بعد استثمارا فعليًّا لنواتج هذه البحوث الأكاديمية في التعاطي مع مختلف الظواهر الباثولوجية المتفشية في نسيج هذا المجتمع، وهذا ما زاد في عمق الهوة بين البحث الاجتماعي الأكاديمي والواقع الإمبريقي المعيش.

وعلى هذا الأساس فالجامعة العربية وعلى غرارها الجزائرية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بإنعاش ورد الاعتبار للعلوم الاجتماعية وإزكاء مكانتها وترسيخ قيمتها داخل منظومة البحث العلمي، من خلال استثمار نتائج البحث العلمي الأكاديمي الاجتماعي المنظم في معالجة مختلف القضايا الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول الفعلية لهذه المشكلات بطرق علمية بعيدا عن كل أشكال الارتجال والأساليب العشوائية والاجتهاد الشخصي العقيم.

وهذا ما نحاول تناوله بالدراسة في متن هذه الورقة البحثية.

أولا: البحث الاجتماعي: يعتبر المفهوم أداة بحثية تقود أية دراسة اجتماعية من بدايتها إلى نهايتها، فالمفاهيم تتضمن دلالات ومعاني بما يريد الباحث تجسيده ميدانيا[1] وعليه فإنه قبل الخوض في حيثيات هذه الورقة البحثية تجدر بنا الإشارة إلى بعض المفاهيم الضرورية لتبسيط المغزى العام من هذه المداخلة، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم البحث العلمي والذي يعني ذلك العرض المفصل أو الدراسة المتعمقة لكشف حقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة سبق بحثها وإضافة شيء جديد لها، أو هو مجموعة الخطوات التي تبدأ بالمشكلة وجمع البيانات ووضع الفروض واختبار صحتها، والوصول إلى نتيجة محددة يمكن تعميمها[2].

وعلى اعتبار البحث الاجتماعي هو نوع من البحوث العلمية، فإن الهدف منه هو أيضا إما كشف حقيقة جديدة أو محاولة التأكد من نتائج بحوث سابقة، لذلك يعرف البحث الاجتماعي على أنه: "طريقة فكرية تهيمن على العقل البشري وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة أو يكشف عن حقيقة حول ظاهرة اجتماعية معينة ويستخدم في ذلك خطوات علمية منهجية محددة، وهي خطوات تكفل الموضوعية وعدم التحيز وتعتمد هذه العمليات على الملاحظة والتجريب، وليس على المسلمات والبداهة وتعالجها بالتعليل والبرهنة العقلية والعلمية[3].

إن التمعن في هذا التعريف المتعلق بالبحث الاجتماعي ومحاولة تحليله من خلال تحديد خصائصه البنائية والوظيفية يتحتم علينا طرح السؤال التالي: ما موقع

الموضوعية في البحث الاجتماعي في العالم العربي؟ وهل استطاع بالفعل تشخيص مشكلاته الاجتماعية التي يتخبط فيها؟

إن التعريف السابق يوضح بدقة إمكانية بلوغ البحث الاجتماعي المشخص للواقع الفعلي، أي ذلك البحث الذي يستطيع الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء الظواهر الاجتماعية المشكلة والراسمة لتفاصيل حياتنا الاجتماعية، حيث يبدأ البحث الاجتماعي الأصيل دائما بتساؤل لا توجد في ذهن الباحث إجابة يقينية عنه هذا التساؤل يثير الحيرة في نفسية الباحث بعد ملاحظته لظاهرة معينة، بعدها ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل يبدأ الباحث الاجتماعي في وضع خارطة طريق توصله إلى الهدف المنشود وهو الوقوف على الأسباب الحقيقة والفعلية وراء تلك الظاهرة ابتداء من الشعور بالحاجة إلى المعرفة ووصولا إلى مرحلة الإشباع ويرتبط طرفا هذه المعادلة الفكرية الاجتماعية بقضايا عدة؛ كتحديد المشكلة البحثية تحديدا دقيقا مع تجزئتها إلى مشكلات فرعية، بحيث يؤدي حل كل واحدة منها تلو الأخرى إلى حل مشكلة البحث الأساسية بعدها يقدم الباحث إجابات احتمالية عن هذه التساؤلات من خلال صياغة فروض للدراسة توجه أو تحدد وجهة البحث، ثم تبدأ مرحلة البحث والتقصي عن طريق اختبار مدى الصدق الامبريقي لتلك الفروض بجمع وتفسير الوقائع ثم تنظيمها في مجموعات ذات معنى تمكن من تفسيرها، وذلك من خلال تشخيص الواقع الفعلي لتلك الظاهرة وبعدها التوصل إلى النتائج المستمدة من الواقع. وهكذا فإن البحث يعد إجراء منظماً ومخططاً ومنطقياً في تصميمه ومستمرًا في أهدافه، لذلك فهو يعتبر عملية حلزونية في حل المشكلات التي ستظل تطرح مشكلات أكثر، أي أنه يمتاز بخاصية الدينامية وليست الستاتيكية، وهذا ما يضفي على البحث العلمي صفة التراكمية.

ثانيا: مراحل العملية البحثية في العلوم الاجتماعية: حتى يكون البحث أكثر جدية، قادرا على تشخيص الواقع بطريقة أكاديمية بعيدا عن الارتجال، فقد حدد المختصون، ثلاث مراحل أساسية تمر بها العملية البحثية، وهي:

1.المرحلة التحضيرية: وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات، حيث يقوم الباحث باختيار مشكلة البحث وصياغتها وتحديد المفاهيم والفروض العلمية وتحديد نوع الدراسة التي يقوم بها، وكذا نوع المنهج المستخدم في البحث والأدوات اللازمة لجمع البيانات، فضلا عن تحديد مجالات البحث.

2. المرحلة الميدانية: يقوم الباحث فيها بجمع البيانات إما بنفسه أو عن طريق مجموعة من الباحثين الميدانيين الذين يستعان بهم في أغلب الأحيان في البحوث الكبيرة التي تجريها مراكز البحث العلمي والهيئات والمؤسسات العامة، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات أهمها: الاتصال بالمبحوثين وتهيئتهم لعملية البحث، إعداد الباحثين الميدانيين وتدريبهم، الإشراف عليهم أثناء جمع البيانات، ثم مراجعة البيانات الميدانية لاستكمال نواحي النقص فيها والتأكد من أنها صحيحة ومسجلة بطريقة منظمة.

3. المرحلة النهائية: يقوم الباحث فيها بتصنيف البيانات وتفريغها وجدولتها وتحليلها وتفسيرها، ثم يقوم بكتابة تقرير مفصل يشتمل على كل الخطوات التي مرت بها عملية البحث.

ثالثا: مجالات استعمال البحوث الاجتماعية: إن اعتماد الباحث الاجتماعي هذه المراحل الثلاث السابقة لا يعني أننا بصدد انجاز بحث أكاديمي جدي، وإنما لا بد أن يكون هذا البحث مشخصا للواقع كما هو، خاصة وأن المجتمع الإنساني لا يمثل الأفراد في حد ذاتهم وفقط، وإنما يشمل تلك العلاقات الناجمة عن تفاعل أولئك الأفراد فالمجتمع هو جمع من الأفراد بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، سواء كانت هذه العلاقات إيجابية أم سلبية، واضحة ومستقرة ومنظمة أم أنها تسير نحو الثبات والاستقرار.

إن مثل هذا الفهم للمجتمع الإنساني لا يحدد حجما معينا للمجتمع، فقد يتسع هذا المجتمع ليشمل العالم بأكمله، أو قد يضيق حتى يقتصر على عدد من الأفراد يدرك كل منهم وجود الآخرين إدراكا يجعله يتأثر ويؤثر سلوكيا في الآخرين وتكون أماله

وأهدافه متوحدة معهم. وهذا ما يزيد من الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحث الاجتماعي أثناء العملية البحثية، كونه يتعامل مع كيان غير محدد المعالم البحثية بدقة من الناحية البنائية أو من الناحية الوظيفية، فكتابات علماء الاجتماع حول تعريف هذا المفهوم تدل على هذا التعقيد في تحديد موضوع هذا النوع من البحوث العلمية، وهذا ما يجعل من نتائج البحوث الاجتماعية تتميز بالنسبية مقارنة بالعلوم الدقيقة، على اعتبار أننا نتعامل مع مادة علمية غير مضبوطة المعالم البحثية والمفاهيمية، فمفاهيم علم الاجتماع تختلف من باحث لآخر، لذلك فقد تعددت تعريفات المجتمع كمادة بحثية أساسية في البحوث الاجتماعية، حيث نجد « هوباوس » يعرف المجتمع بأنه:"مجموعة من الأفراد تقطن في بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها، ولها مجموعة من العادات والتقاليد والمقاييس والقيم والأحكام الاجتماعية، والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ والعنصر[4]. وهناك من عرف المجتمع بأنه: "جميع العلاقات بين الأفراد وهم في حالة تفاعل مع منظمات وجمعيات لها أحكام وأسس معينة لكن المجتمع يشمل جميع المنظمات والجماعات التي لها بنايات دائمة منظمة يمكن دراستها دراسة موضوعية تقع ضمن اختصاص المنهج العلمي الذي يسير عليه العالم الاجتماعي" [5]. كما عرف المجتمع بأنه: "جمع من الأفراد في حالة تواصل دائم، ولهم أهداف ومصالح متبادلة ومشتركة، والمقصود بالاتصال الدائم بين الأفراد جميع التفاعلات والروابط المشتركة التي تجمع بينهم بغض النظر عن كون هذه الروابط مباشرة أو غير مباشرة، داخلية أو خارجية تعاونية أو عدائية كما أن المجتمع يتكون من مجموعة جماعات اجتماعية تكون في حالة اتصال وتفاعل مع بعضها[6]، هذا وعرف المجتمع أيضا على أنه: "نسق اجتماعي يشكل أعضاؤه جماعة وطنية مستقلة بوطنها ذات ثقافة جامعة، حيث يشكل الزواج وتكوين الأسر والتناسل أساس نمو العضوية فيها".

وبالنظر إلى هذا الاختلاف الواضح في تحديد مفهوم دقيق وواحد للمادة البحثية الأساسية في العلوم الاجتماعية، وهو المجتمع، كان من أولويات اهتمام البحوث

الاجتماعية دراسة كل ما ينتجه الإنسان من أفكار وابتكارات وتقنيات وكل ما يحدد ويوجه سلوكه اليومي وتفكيره الاجتماعي، وكل ما يربطه بالهيكل العام للمجتمع (البناء الاجتماعي) ومعرفة أسباب انحرافاته عن ضوابط المجتمع (العرفية والرسمية) هذه الاهتمامات الرئيسة الأربعة توضح مجالات استعمال البحوث الاجتماعية[7].

1. **المجال الأول:** وينطوي على منتوج الإنسان من ابتكارات وتقنيات وأفكار تمثل جهده التراكمي المتفاعل مع جهود أخيه الإنسان لمعرفة مراحل تطوره الثقافي (المادي والمعنوي) وكيفية ترابط وتسلسل هذه الجهود ووصولها إلى حالة الإبداع الإنساني في مجال الفن والبناء والعبادة

2. والأدب والقوانين والأدوات التي يستعملها في حياته اليومية، وأثر ذلك في تحفيزه لتطوير ثقافته العامة وتمدنه الحضاري.

3. **المجال الثاني:** ويشمل القنوات الاجتماعية التي تربط الإنسان بمجتمعه، مثل التنشئة الاجتماعية في الأسرة، وفي جماعات اللعب والمدرسة، وباقي التنظيمات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على تأنيسه حسب أهدافها الاجتماعية، أي كيف يتم إكساب الإنسان أدواره الاجتماعية ومواقعه التدرجية الاجتماعية وكيف يمارسها حسب متطلباتها وقواعدها وماهي العقوبات الاجتماعية (العرفية والرسمية) التي تترتب على عدم الالتزام بمتطلباتها.

3.المجال الثالث: ويتضمن رصد وتشخيص وتحليل انحرافات الإنسان السلوكية عن الضوابط الاجتماعية، ومعرفة أسباب وأساليب خروجه عنها وآثارها الاجتماعية عليه وعلى المجتمع مثل الجريمة والجنوح وولوج عالم المخدرات والتحلل الاجتماعي كالفساد الإداري والأخلاقي وانهيار بعض أنساق القيم الإنسانية داخل الهيكل الاجتماعي.

4. **المجال الرابع:** يرتبط المجال الرابع بشكل قوي بالمجال الذي قبله، إذ يعتبر مكملا له، ويذهب المجال الرابع إلى التعمق في كشف سياقات نمطية تتعلق بحياة

الإنسان ومجتمعه عبر العمق التاريخي (الزمني) ويتم هذا بواسطة استعمال تاريخ الأحداث الاجتماعية عبر مراحل تطورها في حياة المجتمع الإنساني.

رابعا: معوقات تطور البحث الاجتماعي في الجامعة العربية.

إن النظر إلى البحث الاجتماعي بمختلف مراحله ومجالات استعمالاته المختلفة من الناحية النظرية يمنح الباحث شعورا بإمكانية تجسيده على أرض الواقع بسهولة وفي متناول أي باحث بغض النظر عن إمكانياته البحثية ومؤهلاته المعرفية إلا أن محاولة التجسيد هذه يتخللها الكثير من الصعوبات والعراقيل، منها ما يتعلق بذات الباحث، ومنها ما يرتبط بالمادة البحثية (التغير المستمر في سلوكات وثقافات الأفراد والجماعات)، ومنها ما يرتبط بالمجال المكاني للبحث (فلسفة الجامعة ومراكز البحوث).

إن من أهم ما يعيق رقي البحث العلمي في العالم العربي أن الباحث الاجتماعي أصبح يمتاز بنوع من اللامبالاة وعدم الجدية في البحث، وهذا ما جعل الجامعة العربية تتذيل الترتيب العالمي من حيث جودة المنتوج الأكاديمي، ويبرر هذا الترتيب من الناحية الواقعية العديد من المؤشرات التي تؤكد الواقع المتعفن للبحث العلمي العربي الذي يفتقد إلى خطة وسياسة واضحة المعالم ترسم له خارطة طريق تتصف بالدقة والموضوعية فقد أصبح البحث العلمي غير موجه في معالجته لمشاكل المجتمع، حيث يكون اختيار المواضيع البحثية في غالب الأحيان بشكل ارتجالي بعيدا عن الموضوعية في ترتيب المشكلات التي تحتاج إلى السرعة في تشخيصها ومعالجتها، كذلك ضعف الدعم المخصص للبحث العلمي الحقيقي فضلا عن عدم وجود استقلالية مالية لمراكز البحث، فالجهة المركزية هي التي تمول البحث العلمي وتفرض شروط الصرف، في حين نجد في المقابل إنفاقا عشوائيا على المخابر ووحدات وفرق البحث التي لم تقدم فائدة ملموسة وبالشكل الذي كان منتظرا من عملية التنمية، حيث تقتصر هذه المخابر وفرق البحث على إجراء بعض الدراسات البسيطة، وعلى إحياء بعض التظاهرات العلمية وإصدار المجلات كأقصى حد.

ومن جهة أخرى نجد من أهم ما يعيق تطور البحث العلمي في العالم العربي هو افتقاده إلى التشريع والقوانين والإجراءات الإدارية التي تحرص على التقيد بالنصوص القانونية وليس تحقيق الأهداف المنشودة (الخلل في القوانين والإجراءات الإدارية التي تسهم في توفير بيئة مادية تستقطب الباحثين)، هذا فضلا عن افتقاد الرغبة القوية أو الإرادة الحقيقية لنجاح عملية البحث، وهذا ما أدى إلى عدم تطور العملية البحثية في العالم العربي، وزاد من تكريس ثقافة الفردانية السلبية بين الأطراف المشكلة لسلسلة البحث العلمي، وفقدان التعاون الفعلي بين الأكاديميين والممارسين فنادرا ما تتفق مؤسسة معينة أو حتى وزارة معينة على البحوث العلمية، أو تستعين وتسترشد بنتائجها وتوصياتها المطروحة، والأكثر من ذلك وكسبب مباشر في تعثر تطور البحث العلمي في العالم العربي هو انشغال الباحثين بالالتزامات الأسرية والاجتماعية، والتركيز على التدريس كهدف رئيسي للجامعة وإهمال البحث العلمي وبالتالي عدم التفرغ للبحث بسبب الأعباء الإدارية وحتى التدريسية، وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي أثقلت كاهل الباحث العربي.

خامسا: مؤشرات الواقع السلبي للبحث الاجتماعي في الوطن العربي: وما يبرر هذا الواقع السلبي للبحث العلمي في الوطن العربي جملة من المؤشرات يمكن تلخيصها في أربعة مؤشرات أساسية، وهي:

1. عدد الباحثين:

يمكن تحديد عدد الباحثين من خلال عدد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة، حيث حدد عدد الباحثين في العالم العربي بنحو 318 باحث بمن فيهم أساتذة الجامعات لكل مليون نسمة، مقارنة بـ 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة، ووصل عدد الباحثين في اليابان إلى 6000 باحث لكل مليون نسمة، وفرنسا بـ 5100 باحث، وبريطانيا بـ 4400 باحث لكل مليون نسمة في سنة 2012، حيث نلاحظ أن عدد الباحثين العرب قليل جدا مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يؤثر سلبيا على الإنتاجية العلمية في الوطن العربي.

كما نجد أيضا أن إنتاجية الباحث منخفضة جدا إذا ما قورنت بدول أخرى حيث تشير دراسة « البطيخي » التي أجراها عام 2007، أن ما نشر سنويا من بحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث، وبقسمة هذا العدد على أعضاء هيئة التدريس المقدر عددهم بنحو 55 ألف أستاذ، فإن معدل الإنتاجية لكل أستاذ تكون في حدود 0.3، وهي نسبة منخفضة جدا تدل على عدم اهتمام الباحث العربي بالبحث العلمي.[8]

2. التمويل: تتميز الدول العربية بقلة تمويلها للبحث العلمي، حيث يقل ما تنفقه الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي عن 170/1 مما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، فقد بلغ حجم الإنفاق الحكومي العربي على البحث العلمي ما نسبته 0.3 %من الدخل العمومي، علما أن النسبة الحرجة الموصى بها عالميا لكل دولة هي 01% [9]، وبعيدا عن الإنفاق الحكومي عن البحث العلمي نجد عدم وجود علاقة واضحة ما بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي والشركاء الاجتماعيين (المؤسسات الأخرى) ضف إلى ذلك عدم ثقة هذه المؤسسات بقدرة ومهارة الخبراء المحليين واعتمادها في حل مشكلاتها على الخبرات الأجنبية فأهم سمات البحث العلمي في الدول العربية – وعلى عكس الدول المتقدمة – هو أن معظم الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية يكون مصدره من الحكومة ولا تلعب المؤسسات الخاصة دورا يذكر في عملية تمويل البحث العلمي بينما يقوم القطاع الخاص في الدول المتقدمة بتمويل معظم عمليات البحث والتطوير من خلال المختبرات الصناعية الموجودة في أغلب المؤسسات والشركات الكبرى، ويقتصر دور الحكومة على تمويل الأبحاث الأساسية الضخمة.

إن قلة المبالغ المخصصة للبحث العلمي في البلدان العربية يدل على قلة الاهتمام بالبحث العلمي وعدم إدراك جدواه، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن قلة الإنفاق الحكومي العربي على البحث العلمي إنما يرجع إلى عدم قناعة الكثير من هذه الدول بأهمية البحث العلمي، فقد قدر الإنفاق الحكومي العربي على عمليات البحث العلمي حسب منظمة اليونسكو لسنة 2004 مجتمعة نحو 1,7 مليار دولار أي ما نسبته 0,3% من الناتج القومي، في حين تخصص الدول المتقدمة مبالغ ضخمة للبحث العلمي، حيث تراوح

حجم الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ما بين 2,0 و2,6% من الناتج القومي[10] بالمقابل نلاحظ أن الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في إسرائيل حوالي 4.7% من الناتج الوطني لسنة 2004، حيث تقوم بصرف ما نسبته 30.6% من الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم العالي على البحث العلمي وتوزع الباقي على التجهيزات والأجور والصيانة، والعكس من ذلك في الوطن العربي حيث تصرف أغلب الميزانية في الرواتب والتجهيزات وعمليات الصيانة، ونتيجة لهذه الفلسفة تحتل إسرائيل المركز الخامس عشر عالميا بالنسبة للدول المنتجة للأبحاث والاختراعات وتصدر اليوم من بضائع التكنولوجيا العالية ما نسبته 40% من إجمالي صادراتها. وعليه فإن التمعن في ما يجري في قطاع البحث العلمي في إسرائيل والتطور المذهل لصناعة التكنولوجيا العالية، والعمل على توسيع أسواق منتجاتها، يجعلنا نعي التحدي الذي سوف تحمله لنا العقود القادمة في حال تحقق السلام مع إسرائيل، فالمواجهة العلمية والاقتصادية قد تكون أصعب من المواجهة الإيديولوجية.

3 . الإنتاج العلمي والنشر: إن النشر العلمي المحكم وتسجيل براءات الاختراع دليل على الناتج البحثي، وهنا تكفي الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل إلا عددا نادرا من براءات الاختراع في الوطن العربي، وقد اقتصرت في مجملها على الزراعة والعلوم النظرية[11].

4. الاتصال والتواصل: إن الاتصال والتواصل بين الباحثين من أولويات احتياجات البحث العلمي، ويشمل ذلك المكتبات الحديثة (كالمكتبات الالكترونية وشبكات الانترنيت) والمؤتمرات والندوات وورشات العمل المتخصصة[12].

سادسا: مميزات المجال البحثي في الجامعة الجزائرية: مما سبق ومن خلال محاولة إسقاط هذه المظاهر على واقع الجامعة الجزائرية نلاحظ جليا أن الجامعة في الجزائر تنحصر وظيفتها في نقل المعرفة، بينما تجاوزت ذلك جامعات الدول المتقدمة لتصبح مؤسسات صنع المعرفة العلمية، ومن هنا نلاحظ تدني المستوى العلمي لمخرجات جامعاتنا، وضعف ارتباطها بالقطاعات الأخرى. فالجامعة الجزائرية لا تزال مستوردة للمعرفة العلمية والخبرات المعرفية، لتدني مستوى إنتاجها لها، فضلا عن تكوين ورسكلة

الكفاءات والإطارات العلمية، ويعود هذا الوضع المحرج للجامعة الجزائرية إلى جملة من الأسباب تتمثل أساسا في:

1. الفراغ الكبير والواضح في مجال معايير تقييم البحث العلمي، والذي انعكس سلبا على نوعية الأبحاث سواء في شكل مقالات أم مذكرات ورسائل.
2. نقص الأبحاث المتميزة والمقالات المنشورة في المجلات الدولية الراقية.
3. عدم قدرة الطلبة وحتى الباحثين على تقديم الأفكار الجديدة وحتى النقدية.
4. غياب المناخ الصحي الملائم والمساعد على الإنتاج والبحث العلمي.
5. عدم توافق المناهج التعليمية المستوردة مع الثقافة والبيئة المحلية.
6. مشاكل النخبة الجامعية كالمشكلات المتعلقة بالواقع الاجتماعي لهيئة التدريس والباحثين (السكن، ومشاكل مادية أخرى).

خلاصة: إن من أكبر التحديات التي تواجهها الجامعة العربية على وجه العموم والجزائرية على وجه الخصوص بمختلف مكوناتها الفاعلة، من خبراء ومختصين وأكاديميين، هو كيفية تكريس البحث الأكاديمي في معالجة مختلف قضايا المجتمع بعيدا عن كل أشكال الارتجال والعشوائية.

وقصد تحقيق هذا الهدف العام وجب علينا كباحثين؛ البحث عن الآليات التي من شأنها إرساء قواعد التوأمة بين البحث الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية وهذا إذا أردنا بناء جامعة عصرية ومتحضرة قادرة على التعامل مع مختلف الرهانات والمشاكل بطرق علمية.

وعليه، فقد أضحى البحث الاجتماعي ضرورة حياتية، فهو يهتم بكل ما ينتجه الإنسان من قواعد وقيم وأعراف ونواميس وفن وإبداعات، وفي الوقت ذاته فهو يسعى إلى الكشف عن محددات ومقننات وموجهات السلوك الاجتماعي للإنسان فالبحث الاجتماعي يهدف إلى فهم الإنسان (كسلوك وتفكير) في بيئته الاجتماعية وفهم بنية وتركيبة المجتمع، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاعتماد على آليات وتقنيات وأدوات البحث الاجتماعي المنظم والمحكم.

الإحالات والمراجع:

1. علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا كوبي، قسنطينة 2006، ص: 49.
2. عبد الصمد قائد الأغبري، فريدة عبد الوهاب المشرف: واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية) مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد4، ديسمبر 2012، ص: 494.
3. محمد علي محمد : البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000، ص:13.
4. ميشيل دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة الدكتور إحسان محمد الحسن،منشورات وزارة الثقافة والإعلام،دار الرشيد للنشر،بغداد،1980 ص330.
5. المرجع نفسه: ص330.
6. المرجع نفسه، ص- ص: 330-331.
7. فهمي سليم الغزوي وآخرون: مدخل إلى علم الاجتماع، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2004، ص: 420.
8. . أبو عواد فريا ل محمد، وعبده ايمان رسمي: دراسة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي وتوجهات التطوير فيه، مجلة اتحاد الجامعات العربية، 2012، ص: 193.
9. ياقوت محمد سعد: أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات 2007، ص- ص: 68-71.
10. https://www. permalink.php?id

البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع، المعوقات والتحديات يوم 17.03.2018 على الساعة:11:30

11. المرجع السابق، ص- ص: 72-.75
12. المرجع نفسه، ص- ص: 76-78.

واقع الوظيفة الثالثة في الجامعات الجزائرية

بونقيب أحمد **هباش سامي**
ج. محمد البشير الإبراهيمي ب. بوعريريج ج.سطيف 1

ملخص: جاء اهتمام هذه الدراسة منصباً على الوظيفة الثالثة للجامعات، بغرض استكشاف التطورات المصاحبة لتحديث الأدوار التقليدية للجامعات وأثرها في تنمية وتطوير المجتمعات ونهضتها، حيث استهّلت الدراسة بكشف معالم الوظيفة الثالثة وأبعادها، ثم أبرزت الدراسة أهم التحديات والدوافع المبررة لتحديث الجامعات الجزائرية لوظائفها، كما وقفت الدراسة على واقع الوظيفة الثالثة في الجامعة الجزائرية وكشفت عن بعض أشكالها وصورها

الكلمات المفتاحية: الوظيفة الثالثة، الجامعات الجزائرية، تحديات التعليم العالي.

Abstract: This study aims to discuss the University Third Mission, in order to explore the developments associated with modernizing the traditional roles of the universities, and their impact on the development of their societies. first we illustrate the dimensions of the third mission , and then we moved to discover the most important challenges and the reasons for modernizing Algerian universities and the Third Mission Status at the Algerian University**.**

Key Words: Third Mission, Algerian universities, higher education challenges.

تمهيد: لقد تزايد الاهتمام بالتعليم العالي بشدة في الآونة الأخيرة من طرف الدول والمنظمات والهيئات العالمية بسبب الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في شتى مجالات الحياة، فهو يعد من القطاعات الاستراتيجية الأولى في سياسات الدول المتقدمة باعتباره أساس النهضة والتطور في كل المجتمعات، حيث لم تعد مؤشرات النمو مرتبطة بالثروات الطبيعية بل بالثروات الموجودة في العقول، لذا نجد النظريات الاقتصادية الحديثة ركّزت كثيرا على أهمية التعليم والتدريب في ثروة

الأمم وعلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري. ولقد أثبتت الكثير من الدراسات العالمية أن هناك إسهامًا كبيرًا للتعليم في معدلات النمو الاقتصادي السنوي للناتج المحلي في عدد من دول العالم. فالكوادر المؤهلة والمتعلمة هي دعائم الاقتصاد المعاصر والمكاسب الاقتصادية للدول جاءت نتيجة جودة العمل الناتج أصلا عن التعلم والتدريب والتربية الجيّدة، فترتيب الدول يأتي على أساس حالتها التعليمية، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على العلاقة الصريحة والواضحة بين تقدّم الأمم واهتمامها بالجامعة وتطويرها؛ باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها وحاملة لواء النهضة والمنارة التي يستمد المجتمع منها قوّته المعرفية.

وفى ظل هذه البيئة الدولية عالية التنافسية، تبرز أهمية وخطورة دور الجامعات فنجد مسئوليتها تتعاظم في الاستجابة لتحديات هذه البيئة، مما ألزم الجامعات بأن تسهم في معالجة قضايا المجتمع، دون التركيز فحسب على التعليم والبحث بل يجب أن تهتم بالوظيفة التي تمليها تغيرات هذا العصر والمتمثلة في خدمة مجتمعاتها الإسهام في نهضته.

وبالنظر إلى واقع الجامعة الجزائرية وللأسف الشديد فهي ليست إلا مدارس للتعليم العالي تعتمد على التلقين، فلا نجدها تسهم في نشر الوعي بين أفراد المجتمع فالمنتظر والمطلوب من الجامعة الجزائرية في هذا العصر انتشال أفراد المجتمع من غياهب الأسطورة إلى نور العلم، من خلال تسليحهم بالعلم والمعرفة وجعلهم قادرين على حل مشكلاتهم ومواجهة التحديات والضغوطات والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفى هذا الصدد، فإن هذه الدراسة تثير في مجملها أسئلة ثلاثة تتعلق بمفهوم الوظيفة الثالثة في الجامعات وأهم دوافع الجامعات الجزائرية للاهتمام بهذه الوظيفة الجديدة، بالإضافة إلى معالم وصور الوظيفة الثالثة في الجامعة الجزائرية.

أولا: التطور المفاهيمي للوظيفة الثالثة في الجامعات: إنَّ دور الجامعة ما برح يتغيِّر من حيث الفكر والممارسة، ومن خلال الانتقال الواضح من مقاربات التعليم

الأكاديمي والبحث العلمي إلى مقاربات جديدة تختزل الدور الجديد للجامعة[1]. كما أطلق مصطلح "المشاركة المجتمعية" كوظيفة ثالثة للجامعة مكملة لمهمتي التعليم والبحث، واستعمل لفظ المجتمعات بعينه خصيصا للتأكيد على أن العلاقة لا تخص فقط قطاع الأعمال بل تشمل كل المجتمعات المدنية والفنية والرياضية والدينية والمهنية والمجالس المحلية والأسر والجمعيات الخيرية...،[2] ففي سبعينيات القرن العشرين اعتبر مجلس التعليم الألماني أن الركيزة الثالثة للجامعات هي التعليم المستمر نظرا لأهمية التعليم مدى الحياة بالنسبة لأفراد المجتمع ومسؤولية الجامعات للقيام بهذا الدور، وهو ما نتج عنه تطوير استراتيجيات للتعليم مدى الحياة في كافة الجامعات النمساوية وإنشاء مراكز وشبكات لتقديم تعليم مستمر، وبالتالي انتقلت الجامعات من "شريك للتدريس" في بعض مراحل حياة الفرد إلى "شريك للتعليم" طوال مراحل الحياة.[3]

كما ظهرت وطورت العديد من المفاهيم الجديدة لدور الجامعات في مجال أنظمة الإبداع الوطنية، وهو ما يشمل مفهوم الحلزون الثلاثي" the Triple Helix " الذي يصف العلاقة بين الجامعة والصناعة والحكومة، بالإضافة إلى تحديده لمهمة نقل المعرفة إلى المجتمع كمهمة ثالثة مكملة للمهمتين التقليديتين المتمثلتين في التدريس

---

[1] ناصر يوسف و أمال شوتري، **قراءة إنمائية استشرافية للدور الجديد للجامعة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثالث حول : الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة-الفرص والتحديات- مخبر بحث دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة LEZINERU، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج الجزائر، 21-22 نوفمبر 2016.

[2] John Howard, Arun Sharma, **Universities Third Mission Communities Engagement**, ,Business higher education round table, June 2006.from: www.bhert.com/publications/position…/B-HERTPositionPaper11

[3] Adrian Curaj and others, **The European Higher Education Area** -Between Critical Reflections and Future Policies- , Springer International Publishing AG Switzerland, 2015, p 269.

والبحث.[4] وفيما يلي عرض موجز لأهم المحطات التي ساهمت في بلـورة المفهـوم الحديث للوظيفة الثالثة للجامعات.

1. **مجموعة راسل: Russell Group** مجموعة راسل هي شبكة مكونة مـن أربع وعشرين جامعة في المملكة المتحدة تركز على البحث العلمي، وقد شكلت هـذه الجمعية مجموعة عمل لتطوير مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعات سنة 2002، وعرفت هذه الجمعية الوظيفة الثالثة على أنها: "توليد و استعمال وتطبيق واستغلال للمعارف والقدرات الجامعية خارج المحيط الأكاديمي الجامعي. فالجامعة مطالبة بتقديم خدمات اتجاه مجتمعها إضافة إلى مهمتي التدريس والبحث من خلال الانتقال من التفاعل إلى نقل المعرفة، والهدف من ذلك هو تفعيل أداء الجامعة من خلال استغلال واسـتخدام قدراتها في سياق أوسع."[5] وأشار تقرير راسل إلى أهمية التواصل وحدد ضـرورة نشر النتائج في القطاع غير الأكاديمي؛ كنشر نتائج الأبحاث في وسـائل الإعـلام فالهدف الأساسي هو تبادل المعارف مع القطاعات الأخرى من خـلال التـدريس والبحث، فهناك العديد من الأنشطة التي تتم خارج القطاع العلمـي والتـي ينبغـي معرفتها والإحاطة بها، كما هو موضح في الشكل رقم (01).

[4] Etzkowitz, H., & Leydesdorff, L. **The dynamics of innovation: From national systems and mode 2 to a triple helix of university–industry–government relations.** Research Policy,N29 . (2000), 109–123,

[5] Adrian Curaj and others, **The European Higher Education Area –Between Critical Reflections and Future Policies**– , Springer International Publishing AG Switzerland, 2015, p 272.

الشكل رقم (01): الإطار المرجعي المفاهيمي لتحليل أنشطة الوظيفة الثالثـــة للجامعات

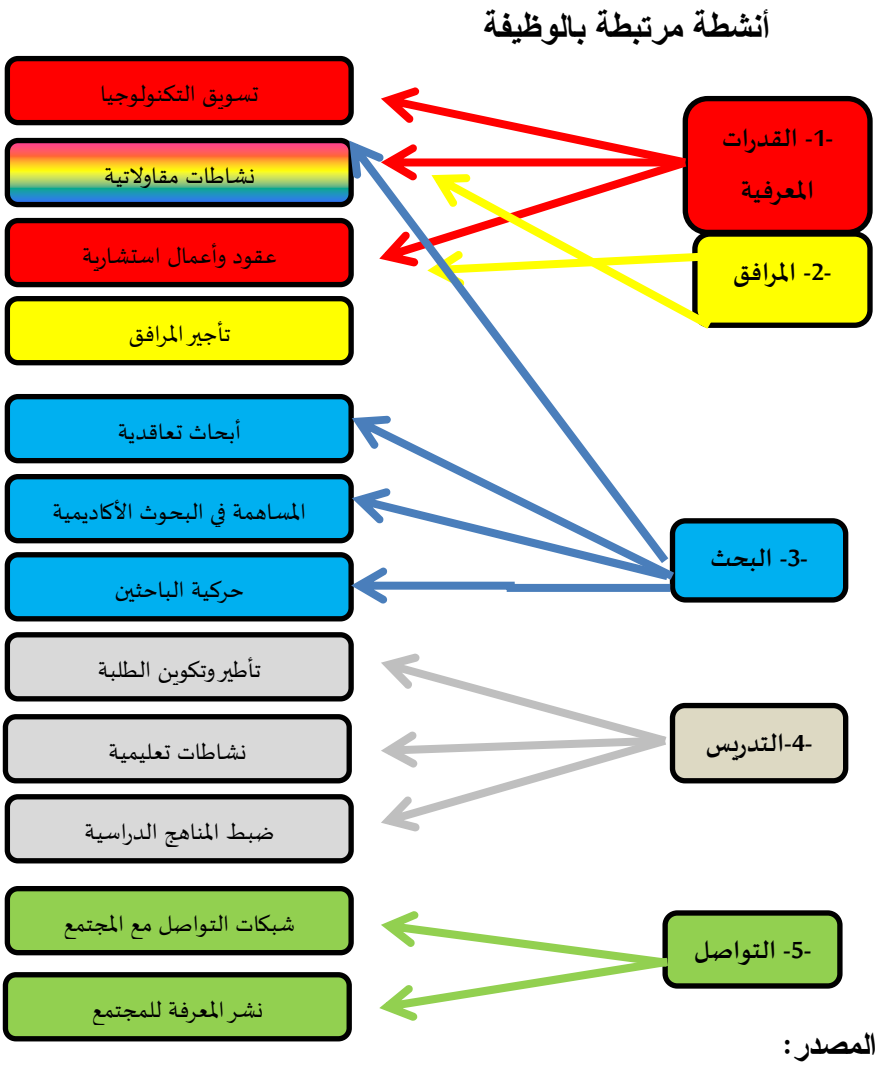

المصدر:

Molas-Gallart, J., Salter, A., Patel, P., Scott, A., & Duran, X.. **Measuring third stream activities**. Final report to the Russel Group of universities. Brighton: SPRU, University of Sussex, (2002)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) كيف توسع مفهوم دور الجامعة وانتقل من الوظائف التقليدية كالبحث والتدريس ليشمل كل النشاطات المتعلقة باستغلال واستعمال قدرات ومعارف الجامعة وتجهيزاتها من خلال القيام بعمليات استشارية خارج قطاعها ونقل التكنولوجيا وتوطينها بالإضافة إلى التواصل مع المجتمع وتقديم الحلول للقضايا العالقة.

وتعدّ بريطانيا من أكثر الدول التي تفطَّنت مبكِّرًا للدور المقاولاتي للجامعة بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي التي عانت من ضعف واضح في فهم هذه الوظيفة والتعاطي معها؛ ماجعل الاتحاد الأوروبي يتبنَّى مبادرة بولونيا التي جاءت لتعزيز هذه الوظيفة في أوروبا، من خلال برامج عديدة كتطوير التعليم العالي عبر تسهيل عملية تبادل الطلبة وهيئات التدريس، وبرامج البحث، وتمتين الروابط مع المؤسسات الصناعية ومع المجتمع بمختلف مكوناته.[6]

2.1 مشروع شبكة برايم Prime Network بعد مرور عدة سنوات على تقرير مجموعة "راسل"، قام فريق من الخبراء في أوربا – يعمل ضمن شبكة تسمى "برايم" وهي شبكة تهتم بسياسات البحث والابداع وتنمية المنطقة الأوروبية[7]– بالعمل عل تحديد مفهوم آخر للوظيفة الثالثة للجامعات، مرفوقا بنموذج تقييم وكشف وتوضيح للنشاطات الداخلة في سياق البعد الجديد للجامعة وقد تم تحديد ثمانية محاور مرفوقة بمؤشرات لقياسها. ويرتكز مشروع شبكة

[6] ناصر يوسف و أمال شوتري، **قراءة إنمائية استشرافية للدور الجديد للجامعة الجزائرية** الملتقى الدولي الثالث حول : الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة–الفرص والتحديات– مخبر بحث دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة LEZINERU، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج الجزائر، 21–22 نوفمبر 2016.

[7] PRIME Network, **Observatory of the European University (OEU) Methodological Guide**, Lugano, November 2006, from: PRIME website : http://www.prime-noe.org.

برايم على مجموعة من النشاطات التي يمكن وصفها بنشاطات الوظيفة الثالثة والتي تنقسم بدورها إلى بعدين اقتصادي(ويضم النشاطات من 1 إلى 5) واجتماعي(النشاطات 6، 7 و8)، كما يوضحه الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): محاور الوظيفة الثالثة المقترحة من طرف شبكة برايم *PRIME Network*

البعد	المحتوى
الموارد البشرية (Human resources)	يهتم هذا البعد بمعرفة ومتابعة المصير المهني للطلاب فاندماجهم في سوق العمل دليل على جودة التعليم وجاذبية الجامعة، حيث يحدد لنا هذا البعد المعرفة المكتسبة المنقولة من خلال البحوث والبرامج التدريسية للقطاع الصناعي والقطاع العام.
الملكية الفكرية (Intellectual property)	المعارف المقننة المنتجة من طرف الجامعة(براءات الاختراع حقوق النشر،...)، ودعم استغلال النتائج العلمية وخلق جاذبية للجامعة من أجل بحوث استثمارية مستقبلية. ويهتم هذا البعد بالاختراعات التي تملكها الجامعة بالإضافة إلى المخترعين الجامعيين.
تأسيس الشركات(Spin offs)	نقل المعرفة من خلال الأعمال المقاولاتية للجامعة ونقل التقنية بخلق وتأسيس مؤسسات جديدة
الاتفاقيات مع الصناعات (Contracts with industry)	الانتاج المشترك للمعارف ونقله للقطاع الصناعي، حيث يعبّر هذا البعد عن **جاذبية الجامعات** وقيمتها من طرف شركاء القطاع الاقتصادي الفاعلين، وبالتالي فهو يشمل كل العقود بين الجامعة والقطاعات الصناعية.
الاتفاقيات مع القطاع العام Contracts with public	إشراك الجامعة في الخدمات العامة من خلال معالجة المشاكل التي يواجهها المجتمع.(القضايا المتعلقة بالبيئة والأمن الغذائي والأمن....)

المشاركة في صياغة السياسات (Participation into policy making)	مشاركة الجامعة بخبرة أعضائها في تشكيل وتصميم ووضع السياسات على مختلف المستويات. كالمشاركة في صياغة برامج التطوير على المدى الطويل وفي إدارة الحوارات والمناقشات الرسمية حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، والانخراط في اللجان المكلفة بوضع معايير الأمن والسلامة...
المشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية (Involvement into social and cultural life)	مشاركة الجامعة في الحياة الاجتماعية والمدنية، كامتلاك الجامعة لفضاءات وكيانات تساهم في الحياة الثقافية والمجتمعية على غرار المتاحف والمسارح وقاعات الحفلات والمعارض والمكتبات وقاعات المطالعة المفتوحة على الطلبة والمواطنين من خارج الجامعة. ومشاركة الأساتذة بأبحاثهم التي تخدم الجانب الاجتماعي وفي وسائل الإعلام وتنظيم أيام دراسية لمعالجة القضايا الاجتماعية.
نشر المعرفة العلمية للمجتمع (Public understanding of Science)	التفاعل مع المجتمع بشأن المسائل العلمية، بما في ذلك النشر ونقل المعارف المتراكمة لشرائح المجتمع، وأن تعمل على مناقشة الجمهور حول المسائل المتعلقة بالعلوم والاكتشافات الجديدة. مع ضرورة أن تكون هذه المبادرات مقترنة بتوجهات استراتيجية وليست مبادرات فردية عشوائية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير:

PRIME Network, **Observatory of the European University (OEU) Methodological Guide**, Lugano, November 2006, from: PRIME website : http://www.prime-noe.org, p p 131-161

2. مبادرة المفوضية الأوروبية للوظيفة الثالثة *E3M* خلال الفترة الممتدة بين (2009-2012) وبتنسيق من جامعة فالانسيا للتكنولوجيا The Valencia University of Technology تم تقديم تصور وإطار مفاهيمي لأبعاد الوظيفة الثالثة يحدّد الأطراف الفاعلين والمستفيدين في كل بعد، ولقد كان الهدف من مشروع " المؤشرات الأوروبية ومنهجية التصنيف لقياس الوظيفة الثالثة للجامعات"(E3M)[8] " هو إنشاء أداة شاملة لتحديد الوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالي في الدول الأوروبية وتأسيس لمؤشرات تسمح بقياس أنشطة الجامعات الأوروبية ومقارنة أدائها من منظور أوسع.[9] فهو يوضح مدخلات ومخرجات ونشاطات كل بعد، بالإضافة إلى تحديده لطبيعة الموارد، وقد ضم المشروع المبدئي آنذاك عددا كبيرا من المؤشرات.[10] وفيما بعد تمت غربلة وتمحيص مجموع الآراء لينتج عن ذلك الأبعاد الثلاثة المتداولة لحد الساعة، والتي نعرضها فيما يلي:

1.2 التعليم المستمر: إن التحديات الجديدة التي أفرزتها البيئة فرضت على الأفراد المساهمة الدورية في تنمية مجتمعاتهم، لذا كان من الضروري فتح المجال لهم لتنمية معارفهم وتطوير قدراتهم وفق شروط عادلة بينهم وبين الشباب من جهة، و تهيئة الظروف المناسبة لسنّهم المرتفعة من جهة أخرى. ونتيجة لتلبية هذه الضرورة يتم ربط الجامعة مع المجتمع والمؤسسات الصناعية والعالم الخارجي حيث تحدث تعاقدات بين الجامعة والطلبة تستمر مدى الحياة، حيث يقدم للطلبة كل ما يطرأ من تقدم علمي وتكنولوجي بعد تخرجهم ودخولهم سوق العمل، ويتعهد الطلبة بعد دخولهم سوق العمل بالمساهمة في تصميم برامج تطبيقية، وتقديم خبراتهم

[8] "E3M" European Indicators and Ranking Methodology for University Third Mission.

[9] http://e3mproject.eu/

[10] Conceptual Framework for Third Mission Indicator Definition, European Commission, Available at site web: http://e3mproject.eu/Concep-Framework-Third-Mission-Indicator.pdf

وتجاربهم للطلبة على مقاعد الدراسة.[11] وعليه فإن مفهوم التعليم المستمر لم يعد يقتصر على تعليم الكبار ومحو الأمية الأبجدية والثقافية بل انتقل إلى تطوير المعارف والمهارات لمختلف فئات المجتمع وتقديم برامج تعنى بالتعلم مدى الحياة وأن تكون الجامعة بيت الجميع لنهل العلم والمعرفة، لكافة الفئات العمرية وأصحاب الخبرة من مهنيين وغيرهم.[12] ومن بين أشكال التعليم المستمر نجد الجامعة مدى الحياة، وغيرها من الإجراءات المساعدة كذلك على التعليم المستمر كتطوير أنظمة التعليم عن بعد، ففي السويد مثلا، تقوم الشركات بإلحاق موظفيها في برامج التعليم المستمر، وغالبا ما يكون هذا التعليم ممولا من قبل أرباب العمل وحتى أن القانون ينص على تمتع الموظفين بإجازة خلال فترة الالتحاق ببرامج التعليم المستمر، ومن باب التحاق جميع المواطنين ببرامج التعليم المستمر، تضع دولة السويد تحت تصرف جميع المواطنين حسابات فردية للتعليم، تمول هذه الحسابات احتياجاتهم في تطوير مهاراتهم على مدى حياتهم المهنية، وإذا لم تستخدم هذه الحسابات قبل سن القاعد، فإنها تتحول لادخار أو تأمين التقاعد.[13] ولقد جرى الاتفاق بين مؤسسي المشروع البحثي الأوروبي للوظيفة الثالثة بأن يضم بعد التعليم المستمر 18 مؤشرا لمتابعة وتقييم مجموعة من النشاطات المتمثلة في تحليل الطلب على التعليم وتصميم المناهج الدراسية و تطبيقات التسجيل والقبول والتعليم والتعلم وتقييم الجودة والمتابعة النهائية.[14]

---

[11] عادل سالم موسى معايعه، **إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية** مجلة دراسة المعلومات، العدد الثالث سبتمبر، جامعة اليرموك إربد، الأردن، 2008.

[12] فرانك زيغل، **كيفية إطلاق أنشطة الوظيفة الثالثة في الجامعات وتعزيزها: الحالة الأوروبية**، تقرير ورشة عمل-تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية، فيفري 2013 ص 15.

[13] **الوظيفة الثالثة للجامعات**، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013م، ص 21.

[14] Final Report of Delphi Study, ***OpCit***, p 14-19.

2.2 نقل التقنية والابتكار: يقصد ببعد نقل التقنية والابتكار الإتيان بالجديد عبر حصول حالات من الاستكشافات والاختراعات في محيط الجامعة، ومن ثم تسويقها في المجتمع انطلاقاً من فكرة تتجير المعرفة.[15] ويتم ذلك من خلال عقد شراكات مع رجال القطاع الخاص لإنعاش مجال البحث والاختراع.[16]

ومن بين أهم الإجراءات في مجال نقل التقنية والابتكار نجد إنشاء حاضنات للتقنية بغرض مساعدة المؤسسات ومرافقتها في مسارها الابتكاري، ومن مشاريع التقنية الدولية نجد: مدن التكنولوجيا، حدائق البحوث، مراكز التميّز،التجمعات الصناعية المستندة إلى التكنولوجيات الرفيعة، ممرات التكنولوجيا والحاضنات التقنية. وتتميز حدائق التقنية بأنها مصممة لتجميع أعمال التقنية العالية المتعلقة بالبحوث. فحدائق التقنبة ترتبط بمؤسسات التعليم العالي وتتركز أكثر في الدول المتقدمة صناعيا، فلمؤسسات التعليم العالي الحديثة دورٌ فعالٌ في عمليات نقل التقنية وتوطينها بالشراكة مع الشركات الخاصة عن طريق الدخول في عمليات ترخيص التقنية وإنشاء حدائق التقنية، والحاضنات للشركات الناشئة القائمة على تقنيات حديثة، فالعديد من الشركات الصغرى في أنحاء العالم قد أنشئت لتسويق تقنيات قامت الجامعات بنقلها أو تطويرها أو توطينها أو ابتكار أسسها؛ وهذا واضح في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الصناعية، ونجاح مثل تلك الشركات يرجع بالمقام الأول إلى المناخ الجامعي والاجتماعي.[17]. وتشير بعض الدراسات والتقارير أن أول حديقة في العالم كانت في أوائل خمسينات القرن العشرين والتي تعرف بوادي السيلكون. أما حديقة مثلث البحوث تعد من أوائل الحدائق العلمية التي أنشأت لوقف تسرب العقول من منطقة زراعية ريفية بأمريكا وأصبحت من أكثر مراكز

---

[15] ناصر يوسف، وشوتري أمال، **المرجع السابق**.

[16] فرانك زيغل، **المرجع السابق**، ص 15.

[17] مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك سعود، **دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها** سلسلة دراسات ، الإصدار الحادي والعشرون، 1428 هجرية الوافق ل 2007 ميلادية، ص11-12.

التقنية العالمية المتقدمة في العالم كما تعد حديقة هسنشو العلمية في تايوان من أشهر الحدائق العلمية كما تتمتع حديقة كامبريدج في بريطانيا وحديقة تكنوبوليس للابتكار في هولندا بشهرة واسعة.[18]

ولقد جرى الاتفاق بين مؤسسي المشروع البحثي الأوروبي للوظيفة الثالثة على أن يضم هذا البعد 20 مؤشرا لمتابعة وتقييم مجموعة من النشاطات المتمثلة في: [19]

- منح براءات الاختراع الخاصة بالجامعات للشركات لتمكين هذه الأخيرة من استعمال نتائج البحوث الجامعية.
- تكوين وتدريب أعضاء المؤسسات الناشئة والأخرى ناتجة عن تلك الناشئة.
- معالجة مشاكل التعاون في مجال البحث والتطوير، كالبحوث المشتركة مع القطاع غير الأكاديمي.
- الفضاءات المشتركة(مخابر البحث) والتفاعلية بين الجامعة والقطاعات الأخرى.
- تبادل المعارف بين القطاع الجامعي والقطاعات الأخرى وتنقل الأساتذة لتقديم استشارات للقطاعات الأخرى وتكوين موظفي القطاعات وغيرها من النشاطات التبادلية.

3.3 المشاركة المجتمعية: يعنى ببعد المشاركة المجتمعية كل الأنشطة النفعية التي ينعكس أثرها مباشرة في المجتمع، من خلال تفاعل الجامعة معه وانفتاحها عليه، وذلك خدمة له ومساهمة في تطويره، إذ ينبغي على الجامعات في هذا المجال المساهمة في إنشاء مشاريع متعلقة بالتواصل التعليمي، وأن يكون هناك عدد لابأس به من الموظفين والطلاب المتفرغين لتقديم ما يحتاجه المجتمع من خدمات، كما

[18] حسين فرج الشتيوي، **دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الافكار الابداعية إلى ثروة**، الملتقى العربي حول :تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، نزل البلاصت بقمرت- تونس -، 12 13 أكتوبر 2015.

[19] Final Report of Delphi Study, ***OpCit***, p 20-26.

ينبغي أن يكون هناك جزء من ميزانية الجامعة مخصص لنشاطات المشاركة المجتمعية.[20]

ويمكن للجامعات خدمة المجتمع من خلال ربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، كتخصيص الجامعة لمقر لها تعمل فيه على دراسة احتياجات ومشكلات القطاعات الأخرى، من خلال السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في الشركات لمدة محددة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون بصورة أفضل على احتياجات وأولويات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرّسونها لطلابهم بدلا من الاقتصار على نظريات مجردة تفضي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها. [21]

ومن بين أشكال خدمة الجامعات لمجتمعاتها تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية، كمكافحة الأمية والإدمان ونشر الوعي الصحي وغيرها وتنظيم أيام دراسية ومؤتمرات داخل الجامعة بمشاركة أفراد من المجتمع أو خارج الجامعة كما قامت بعض الجامعات الفرنسية بتطبيق برامج تربوية ثقافية تحمل اسم مقاهي المواطنين، تهدف إلى توعية المجتمع ومشاركته في مناقشة مواضيع متنوعة، وتقام هذه البرامج وسط المدينة، ويديرها مجموعة من أساتذة الجامعة من تخصصات مختلفة بالتعاون مع مجموعة من أفراد المجتمع الراغبين في مناقشة مواضيع تخص البيئة، والصحة والتعليم.[22]

ولقد جرى الاتفاق بين مؤسسي المشروع البحثي الأوروبي للوظيفة الثالثة على أن يضم بعد المشاركة المجتمعية 16 مؤشرا لمتابعة وتقييم مجموعة من النشاطات المتمثلة في: [23]

---

[20] فرانك زيغل، **المرجع السابق**، ص 15.

[21] **الوظيفة الثالثة للجامعات، المرجع السابق**، ص ص 14- 16.

[22] **الوظيفة الثالثة للجامعات** ، المرجع نفسه، ص 32.

[23] Final Report of Delphi Study, ***OpCit***, p 28-33.

-التوعية التعليمية والتفتح على المجتمع والتنوع في تقديم الخدمات من خلال تمكين وتعليم الفئات المحرومة في المجتمع ومساعدتهم في حياتهم وإشراك ممثلي المجتمع في مجالس إدارة الجامعة وغيرها من النشاطات التي تهدف إلى خدمة المجتمع وتعليمه.

-الالتزام بتقديم أعضاء الأسرة الجامعية للنصائح والخبرات لطالبيها في مختلف القطاعات.

-تقديم الجامعة للخدمات والتسهيلات للمجتمع في مجالات التعليم والصحة والشغل والثقافة من خلال المشاركة في وسائل الإعلام و التظاهرات التي تعالج قضايا المجتمع، وتقديم تسهيلات للمواطنين الراغبين في القيام بلقاءات علمية داخل الجامعة عن طريق المشاركة والتنظيم والتأطير وغيرها.

ثانيا: واقع الوظيفة الثالثة في الجامعات الجزائرية.

1. دوافع اهتمام الجامعات الجزائرية بالوظيفة الثالثة: تواجه الجزائر مجموعة من التحولات العالمية التي انعكست آثارها بصورة واضحة على مختلف مؤسساتها التعليمية والجامعية والتي أوجبت على الجامعات الجزائرية تجاوز المهام التقليدية المنحصرة في التعليم والتكوين والانتقال للعب دور ريادي في النهوض بالأمة، من خلال ما أصبح يطلق عليه بالوظيفة الثالثة للجامعات. ،هذه التحديات نوردها في ما يلي:

- أغفلت الجامعات الجزائرية ولمدة طويلة توجيه الطلبة نحو الاعتماد على النفس في خلق فرص عمل ذاتية تعتمد على المبادرات الشخصية، فالتقليد السائد في الجامعات الجزائرية يتمثل في إعداد الشباب للحصول على وظيفة أو مهنة في القطاع الحكومي.

- قلة المؤسسات الاقتصادية مما يرهن فرص إيجاد مناصب شغل.

- التغيّر في طبيعة الوظائف ضمن مختلف القطاعات، فالوظائف التي يلتحق بها الطلاب بعد انتهاء تخرجهم حتما ستختفي أو تتغير تغيرا كبيرا جراء التطور التكنولوجي الهائل.

- أصبح تأهيل الطلبة في مجالات تخصصهم وتزويدهم بالعلوم والمعارف والتقنيات المختلفة وإكسابهم المهارات اللازمة لممارسة أعمالهم في حقول تخصصاتهم بعد تخرجهم من الجامعة غير كاف البتة، لذا استلزم الأمر إعدادهم ليكونوا قادرين على إدراك أهمية تخصصاتهم العلمية وانعكاساتها على تطور مجتمعاتهم ورقيها في سلم الحضارة الانسانية وتحقيق رفاهية شعوبهم وحقهم في الحياة الكريمة على وفق اختياراتهم الحرة.[24]

- نقص الثقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، فالمؤسسات لا تولي اهتماما كبيرا بالبحث الأكاديمي ولا تشارك في تمويل المشاريع البحثية، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات الاقتصادية لا تصرّح بمشكلاتها الاقتصادية وما تحتاجه للجامعة، وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين إلى توجيه أبحاثهم وجعلها تصبّ في اهتمامات المختبرات الأجنبية، مما يشكل عائقا أمام تطور البحث العلمي والصناعة الجزائرية.[25]

- انتشار ظاهرة الفقر والجوع والأمية والإقصاء الاجتماعي وتنامي عدم المساواة، وقضايا الإرهاب على الصعيدين الدولي والمحلي، خاصة وما مرت به الدولة الجزائرية في العشرية السوداء.

- الحاجة الملحة لمساهمة الأفراد كبار السن في تنمية مجتمعاتهم.

---

[24] داخل حسن جريو، **التعليم الجامعي ومواجهة بعض متطلبات العصر**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد الخامس، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، 2002، ص 53.

[25] صولح سماح، **دور تسيير رأس المال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة-دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص 196-201.

أمام كل هذه التحديات وجب على الجامعات الجزائرية كونها حاملة لواء النهضة أن تضع خططا وبرامج عمل لمواجهة ومسايرة هذه الأوضاع.

2. تقييم أداء الجامعات الجزائرية وفق أبعاد الوظيفة الثالثة: على الرغم من أن الجامعات الجزائرية لم تعلن بشكل رسمي عن الوظيفة الثالثة في برامجها وخططها غير أننا نرى بعض صور وأشكال هذه الوظيفة في الجامعات الجزائرية، والتي جاءت بغرض مواجهة هذه التحديات، حيث سنحاول سرد البعض منها ضمن أبعاد ثلاثة؛ هي أبعاد الوظيفة الثالثة من تعليم مستمر ونقل للتقنية والابتكار والمشاركة المجتمعية.

1.2 تقييم أداء الجامعات الجزائرية وفق بعد التعليم المستمر.

من أهم المبادرات التي تندرج ضمن هذا البعد الأول نجد:

- إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد سنة 2005، والذي يرمي إلى وضع الجامعة الجزائرية في تناغم مع نظام التعليم العالي الدولي والذي شرعت فيه بعض الجامعات الجزائرية. والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث(ARN). غير أن تطبيقاته العملية قليلة جدا.

- استحداث معايير تقييم أداء جديدة تهتم بانخراط كبار السن في التعليم الجامعي، حيث نص المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ميدان التكوين المتواصل على ضرورة تسهيل عملية انخراط كبار السن في العملية التعليمية، يتعلق الأمر بإقامة وتثمين التكوين المتوج بدبلوم أو شهادة من أجل تحسبن وتجديد معارف ومؤهلات المتخرجين سواء قدموا من الأوساط الأكاديمية أم الأوساط الاجتماعية الاقتصادية، وهذا بغرض قياس الدور

الاجتماعي للمؤسسة الجامعية، من خلال معيار يقيس كفاءة الجامعة متمثلا في نسبة الطلبة الذين يتجاوز سنهم 33 سنة.[26]

- انتبهت الجامعة الجزائرية منذ فترة طويلة لأهمية التعليم للأفراد الكبار في السن من خلال إنشاء جامعة التكوين المتواصل التي تسمح لهم من تحسين مستواهم، غير أن الغرض النبيل من هذه الجامعات قد حرّف عن مساره فالملاحظ اليوم هو أن جامعات التكوين المتواصل لا تكوّن ولا تطوّر مهارات بل ماهي إلا مراكز تسليم شهادات مما يستدعي تفعيلا لبرامج هذا النوع من التعليم.

2.2 تقييم أداء الجامعات الجزائرية وفق بعد نقل التقنية والابتكار.

من بين أهم النشاطات التي قامت بها جامعات الوطن والتي تندرج ضمن بعد نقل التقنية والابتكار نجد:

- إنشاء بيوت المقاولاتية على مستوى جامعات الوطن للمساعدة على الاندماج المهني للمتخرجين،[27] بغية غرس وزرع الفكر المقاولاتي لدى الطلبة.

- قدّمت الدولة الجزائرية العديد من الامتيازات و التحفيزات المادية من خلال إصلاحات التعليم العالي سنة 2011 –في محاولة منها لاستقطاب العلماء الجزائريين والمفكرين والباحثين المتواجدين خارج الوطن– والتي تضمنت تعديل القانون الأساسي للأستاذ والزيادة النسبية في الأجور، غير أن غياب المناخ الملائم وتفاقم حدة البيروقراطية عرقلت هذا المسعى الإصلاحي وبذلك لم تنجح الجزائر في استقطاب سوى عدد قليل من الكفاءات. وما يؤكد ويدعّم الشعور القاضي بعدم توفر

---

[26] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي**، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي CIAQS الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 9.

[27] لمزيد من التفصيل ارجع إلى: **التعليم العالي في الجزائر**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للتكوين والتعليم العاليين، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.mesrs.dz/.../40b6e7d0-41cf-4755-ad4a-a

البيئة المناسبة للباحثين والأساتذة في الجامعات الجزائرية هو أن براءات الاختراع وليدة الجامعة تبقى قليلة جدا، فحسب تقرير صدر في 2014 حول براءات الاختراع في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية[28]، بلغت 168 اختراعا فقط في المجالات التقنية كالميكانيك والإلكترونيك و الزراعة ...، في حين بلغ عدد اختراعات خمسمائة باحث جزائري مقيم في 23 دولة أجنبية أكثر من 3000 اختراعا كما هو موضح في الشكل رقم (03).

الشكل رقم(03): مقارنة بين براءات اختراع الجزائريين المقيمين وغير المقيمين.

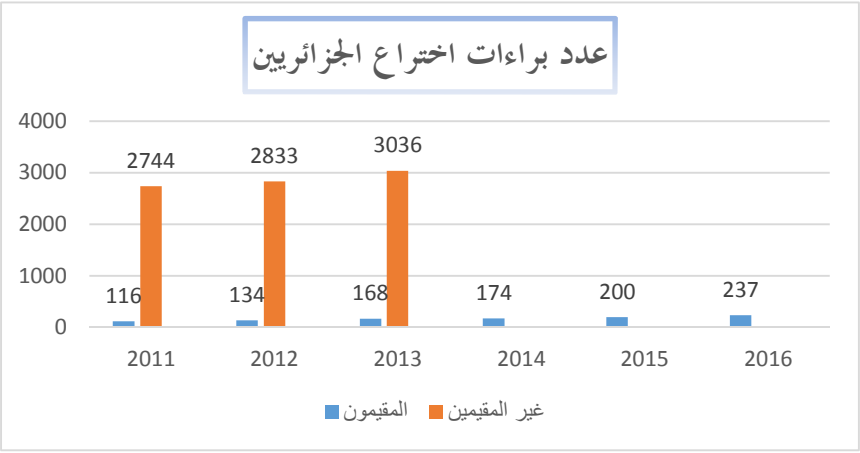

المصدر:

Ministère de l'enseignements superieur et de la recherche scientifique, Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement technologique, **Eléments de la Propriété Intellectuelle& Etat des lieux des brevets 2017**, p 8.

[28] Ministère de l'enseignements superieur et de la recherche scientifique, ***Recueil des Brevets d'Invention,*** Alger –avril 2014.

- سجلت الجزائر في تصنيف للتقرير السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لبراءات الاختراع مراتب متدنية جدا فقد قدمت الجزائر 672 طلب براءة اختراع سنة 2016 منها 106 خاصة بالمقيمين وقد تم قبول 44 منها فقط، وهذا رقم ضعيف مقارنة بالإمكانيات المسخّرة والكفاءات التي تزخر بها الجزائر.

وبمقارنة لعدد براءات الاختراع المقبولة للباحثين المقيمين لبعض الدول العربية، نلاحظ أن الجزائر ورغم الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة، إلا أنها لا تحتل الصدارة، كما يوضحه الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): ترتيب الدول حسب عدد براءات الاختراع لباحثيها المقيمين لسنة المختارة (2016)

الدول	الجزائر	السودان	العراق	تونس	تركيا	فرنسا	و م أ	اليابان	الصين
الترتيب	52	41	40	38	17	8	3	2	1

المصدر: من إعداد وترتيب الباحثين، بالاعتماد على تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية

World Intellectual Property Indicators 2017, p p 90-94, available at site web: **http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_941_2017.pdf**

- سجّلت الجامعات الجزائرية ومراكز البحث حسب الإحصائيات المتوفرة لحد الآن عددا من الاختراعات في المجالات العلمية كالإلكترونيك والفيزياء والكيمياء والصناعة؛ ، والجدول رقم (04) يعرض لنا أهم الجامعات الجزائرية ذات براءات الاختراع.

الجدول رقم (4): ترتيب بعض الجامعات الجزائرية ومراكز البحث حسب عدد براءات الاختراع (2016-2017)

الترتيب	الجامعة	عدد براءات الاختراع	المجال
01	جامعة البليدة1	20	الفيزياء والميكانيك والكيمياء والملاحة الجوية
		11	
		10	
02	جامعة بومرداس		الكيمياء والالكترونيك
03	جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين		تكنولوجيا وصناعة
04	جامعة خيضر بسكرة	09	فيزياء
05	جامعة سيدي بلعباس	09	صناعات بلاستيكية، ماء
		09	
06	جامعة قسنطينة 1	08	المنشآت الثابتة
07	جامعة سطيف1	05	تقنيات صناعية(البلاستيك) الصيدلة
08	جامعة وهران (سينيا)		التقنيات الصناعية
09	جامعة الأغواط	05	فيزياء وميكانيك
10	جامعة ورقلة	05	فيزياء

المصدر:

Ministère de l'enseignements superieur et de la recherche scientifique, Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement technologique, **Eléments de la Propriété Intellectuelle& Etat des lieux des brevets 2017**, p 8-9.

حيث استثنينا في هذا الجدول عرض مراكز ووحدات البحث التي لا تعمل تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي بلغت براءات الاختراع المسجلة بها 54 اختراعا.

3.2 تقييم أداء الجامعات الجزائرية وفق بعد المشاركة المجتمعية: إن الجامعة الجزائرية وبالرغم من التقصير الملاحظ في جانب الخدمات اتجاه المجتمع إلا أننا نلاحظ بعض المبادرات التي تصب في مجال المشاركة المجتمعية والتي نذكر بعضا منها في النقاط التالية:

-تنظيم بعض المؤتمرات التي تخص المشاكل الاجتماعية والصحية للمجتمع (الطلاق، إدمان المخدرات، مخاطر الأنترنت على الأطفال التغذية الصحية السليمة ...)، غير أنها تبقى ممارسات عشوائية غير منبثقة من رؤية ورسالة واضحة وصريحة للجامعة.

-البرامج المدرّسة في الجامعة الجزائرية لا تتضمن المعاني المرتبطة بالتسامح والأخلاق والقيم النبيلة والمواطنة الصالحة والمشاركة الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية في بناء المجتمع. فما مرت به الدولة الجزائرية في العشرية السوداء يستدعي من الجامعة تحسين السلوك الجامعي للطلبة وجعلهم مواطنين متمتعين بفكر تحليلي نقدي وقادرين على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم.

- الغياب التام لمشاركة الجامعات في رسم السياسات الوطنية التي ترسمها الحكومات وتوجيه وصياغة المستقبل ومعالجة المشاكل والقضايا الكبرى العالمية والجهوية والمحلية، فالجامعة الجزائرية بأساتذتها ونخبها تعيش في أبراج عالية تُحدِث هوَّة شاسعة بينها وبين مجتمعها تاركة بذلك المجال والفرصة لمن هم دون المستوى ليقرروا ويشرعوا لمصير البلاد، والشاهد هو غياب الأستاذ الجامعي عن التواجد والتأثير في المجالس البرلمانية والولائية والبلدية.

- المشاركة المحتشمة لأعضاء هيئات التدريس في وسائل الإعلام المرئية والسمعية لمعالجة بعض قضايا المجتمع، وهذا راجع لكون معظم الأساتذة منشغلين إما بتلقين الطلبة والقيام ببحوثهم العلمية لغايات الترقية ومن ثم تحسين المستوى المعيشي المتدهور.

خلاصة: من أجل شرح أفضل لموضوع الوظيفة الثالثة، يجب إهمال تلك الاختزالية القاضية بحصر دور الجامعة في المجال الأكاديمي والبحثي، فالجامعات هي مؤسسات تربوية ومجتمعية وبيئية وتعليمية وبحثية وثقافية، ولقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أهمية الوظيفة الثالثة في كافة جامعات العالم، كما يمكننا القول أن الوظيفة الثالثة دائما موجودة في الجامعة الجزائرية ولكن بصورة محتشمة لا تتناسب ولا ترقى لمجابهة التحديات الراهنة التي تعيشها الدولة الجزائرية فنشاطات الوظيفة الثالثة في الجامعات الجزائرية تتم بشكل عشوائي ومن خلال مبادرات فردية لبعض الأساتذة وبشكل غير منهجي. ومن أجل نهضة حقيقية للمجتمع يستوجب على الجامعة الجزائرية العمل على:

- تقاسم و تشارك المعارف و ترسيخ مبادئ احترام حقوق الإنسان و غرس روح المواطنة وترسيخ القيم والعادات التي تحث الطلبة على التصرف بمسؤولية.

- غرس روح الفكر المقاولاتي لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات الأساسية والاتجاهات الإيجابية والسمات الشخصية التي تؤهلهم للتوجه نحو بناء مستقبلهم المهني والوظيفي معتمدين على أنفسهم وقدراتهم الذاتية. وتمكين الموظفين والطلاب من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، والإبداع والابتكار في مجال البحوث والتعلم والسعي إلى استخدام المعرفة.

- إعداد جيل متشبِّع بالقيم والمبادئ الانسانية، لمواجهة التطرف والتمييز والطائفية الماحقة.

- المساهمة في تكوين مجتمع يسود فيه التسامح والأخلاق والمشاركة والانتماء والمسؤولية، والعمل التطوعي وغيرها من القيم الإيجابية النبيلة وتحويلها من مجرد مفاهيم نظرية إلى قيم سلوكية وممارسات مجتمعية.

- تكوين طلبة و مواطنين متمتعين بفكر تحليلي نقدي وقادرين على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم.

- تعزيز جسور التواصل مع المؤسسات الاقتصادية، من خلال إبرام اتفاقيات دعم البحث العلمي والعقود والبرامج التعاونية مع الشركاء غير الأكاديميين.

- إتاحة فرص التعليم للجميع وفي أي وقت (التعليم مدى الحياة)، وفتح المجال لهم من خلال تقديم تسهيلات لهم ومساعدتهم على التعلم وتهيئة الظروف المناسبة لسنّهم المرتفعة لتنمية معارفهم وتجديد معارفهم وتبادل الخبرات لجعلهم مواطنين فاعلين في المجتمع.

الإحالات والمراجع:

[1] عادل سالم موسى معايعه، **إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية**، مجلة دراسة المعلومات، العدد الثالث سبتمبر جامعة اليرموك إربد، الأردن، 2008.

[2] ناصر يوسف و أمال شوتري، **قراءة إنمائية استشرافية للدور الجديد للجامعة الجزائرية** الملتقى الدولي الثالث حول : الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة-الفرص والتحديات- مخبر بحث دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة LEZINERU، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج الجزائر، 21-22 نوفمبر 2016.

[3] فرانك زيغل، **كيفية إطلاق أنشطة الوظيفة الثالثة في الجامعات وتعزيزها: الحالة الأوروبية** تقرير ورشة عمل-تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية، فيفري 2013..

[4] مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك سعود، **دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها**، سلسلة دراسات ، الإصدار الحادي والعشرون 1428 هجرية الوافق ل 2007 ميلادية.

[5] الوظيفة الثالثة للجامعات، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013م.

[6] حسين فرج الشتيوي، **دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الافكار الابداعية إلى ثروة**، الملتقى العربي حول :تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، نزل البلاصت بقمرت- تونس -، 12 13 أكتوبر 2015.

[7] مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك سعود، **دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها**، سلسلة دراسات ، الإصدار الحادي والعشرون، 1428 هجرية الوافق ل 2007 ميلادية.

[8] عبد المحسن بن سالم العقيلي، **الوظيفة الثالثة للجامعات: نحو أفق جديدة** تقرير ورشة عمل- تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية، فيفري 2013.

[9] داخل حسن جريو، **التعليم الجامعي ومواجهة بعض متطلبات العصر**، مجلة بحوث مستقبلية العدد الخامس، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، 2002.

[10] صولح سماح، **دور تسيير رأس المال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة-دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

[11]- **التعليم العالي في الجزائر**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للتكوين والتعليم العاليين، متوفر على الموقع الإلكتروني:
https://www.mesrs.dz/.../40b6e7d0-41cf-4755-ad4a-a

[12]- Adrian Curaj and others, ***The European Higher Education Area – Between Critical Reflections and Future Policies***– , Springer International Publishing AG Switzerland, 2015.

[13]- Gibbons, M., Limoges, C., Nowotny, H., Schwartzman, S., Scott, P., & Trow, M. ***The new production of knowledge: The dynamics of science and research in contemporary societies***. London: Sage Publications. (1994).

[14]- Etzkowitz, H., & Leydesdorff, L. ***The dynamics of innovation: From national systems and mode 2 to a triple helix of university–industry–government relations***. Research Policy,N29 . (2000).

[15]- John Howard, Arun Sharma, ***Universities Third Mission Communities Engagement ,***Business higher education round table, June 2006.from: www.bhert.com/publications/position.../B-HERTPositionPaper11.

[16]- PRIME Network, ***Observatory of the European University (OEU) Methodological Guide***, Lugano, November 2006, from: PRIME website : http://www.prime-noe.org.

[17]- http://e3mproject.eu/

[18]- http://e3mproject.eu/Concep-Framework-Third-Mission-Indicator.pdf

[19]- Final Report of Delphi Study, E3M Project – ***European Indicators and Ranking Methodology for University Third Mission,*** Available at site web: http://e3mproject.eu/Delphi-E3M-project.pdf .

[20]- Jin Yang, Chripa Schneller and Stephen Roche, ***The Role of Higher Education in Promoting Lifelong Learning***, UIL Publication Series on Lifelong Learning Policies and Strategies: No. 3 Published in 2015 by

UNESCO Institute for Lifelong Learning , Hamburg Germany, available on site web:

[21]- http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002335/233592e.pdf, تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/11/01.

[22]- Ministère de l'enseignements superieur et de la recherche scientifique, ***Recueil des Brevets d'Invention,*** Alger –avril 2014.

[23]- ***World Intellectual Property Indicators 2017, p 62, available at site web:***

http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_941_2017.pdf .

[24]- Molas-Gallart, J., Salter, A., Patel, P., Scott, A., & Duran, X.. ***Measuring third stream activities.*** Final report to the Russel Group of universities. Brighton: SPRU, University of Sussex, (2002).

دور الجامعة في تفعيل المعارف الزراعية من اجل تنمية زراعية مستدامة

شاهد إلياس مخزومي لطفي عبد النعيم دفرور

ج. الوادي، الجزائر

ملخص: تلعب الجامعة دورا مهما في العملية التنموية، كونها تعتبر الحقل الأساسي في إنتاج الرأسمال المعرفي للمجتمعات، وهي البنية الأساسية والمهمة في أي نسق مجتمعي كان، للدور المنوط بها كفاعل ينتج شروط التحول والتغير المعرفي– السلوكي والقيمي المادي والمجتمعي بصفة عامة. وتبقى الزراعة من أهم القطاعات التي تحتاج إلى تطبيق عناصر مثلث المعارف (البحث، التعليم، الإرشاد) من طرف الجامعات ومراكز الأبحاث لإيجاد حلول للمشاكل والعقبات، ثم للوصول إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث، التعليم، الإرشاد، التنمية الزراعية المستدامة.

Abstract: The university plays an important role in the development process, since it is considered the main field in the production of knowledge capital of societies.It is the basic and important infrastructure of any community, for the role assigned to it as an actor that produces the conditions of transformation and change of cognitive-behavioral and moral, material and societal in general.Agriculture remains one of the most important sectors that need to apply the elements of knowledge triangle (research, education, extension) by universities and research centers to find solutions to problems and obstacles and then to achieve sustainable agricultural development

Keywords: University, research, education, extension, sustainable agricultural development

تمهيد: لقد خاض العديد من الباحثين والمختصين في مجال التربية والتنمية والاقتصاد، في دراسة العلاقة بين الجامعة والتعليم بأشكاله ومستوياته المختلفة من جهة، وبين التنمية من جهة أخرى، يتحدثون باهتمام حول أهمية دورالجامعة في تطوير المجتمع وتنميته اقتصاديا وسياسيا وبشريا بل وروحيا وعاطفيا، كي يكون الإنسان في هذا المجتمع قادرا على التكيف مع بيئته ، والإسهام في حل مشاكله ومشاكل مجتمعه، بل وحتى المساهمة في حل مشكلات العالم الذي هو جزء منه وكذلك المشاركة الفعالة في بناء الحضارة الإنسانية والمساهمة في تطويرها. كما تحدث البعض عن ضرورة ربط الجامعة والتعليم بالتنمية، وتوثيق الصلة بين الجامعة والتأهيل المهني والتقني وسوق العمل، من منطلق الاستجابة لحاجات المجتمع الاقتصادية والثقافية والحضارية، كما تحدث البعض عن أهمية الإسهام العملية التعليمية والبحثية في مسيرة المجتمع التنموية لدرجة اعتبار التعليم العالي أحد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة والشاملة.

وضمن هذا السياق فإن المؤسسة الجامعية ومن خلالها الأبحاث العلمية ومراكز البحث أصبحت تلعب دورا مهما في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، فضلا على أنّ الدول أصبحت تخصص ميزانيات معتبرة لتمويل الأبحاث العلمية، ودعم المشاريع الأكاديمية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء، زيادة على دور هذه الأخيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنوط بالدولة. ويكاد القطاع الزراعي يعتمد كلياً على البحث والتطوير ويتم تطبيق الأبحاث في هذا المجال بالتعاون بين المزارعين والباحثين. وتنقل نتائج الأبحاث إلى الحقل بسرعة عن طريق شبكة واسعة للخدمات. وبعد إجراء التجارب الملائمة تعرض المشاكل مباشرة على العلماء الذين يسعون إلى إيجاد الحلول.

سوف يعالج هذا البحث الإشكالية التالية:

" **كيف تساهم الجامعة في تطوير المعارف الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية**

المستدامة؟

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة تفصيل العلاقة والدور الأساسي للجامعة والتعليم العالي، وتوضيح الآليات العملية لتفاعل الجامعات مع محيطها الأخضر، من خلال مثلث المعارف (البحث العلمي، التعليم والتكوين، الارشاد) في القطاع الزراعي خصوصا في البلدان النامية للوصول الى الحد من التدهور البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية، لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، تحفظ حقوق الأجيال القادمة. ويكتسي البحث أهميته من الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي، خصوصا في البلدان النامية، لارتباطه بالأمن الغذائي للمجتمعات، وتحقيق التنمية المتوازنة خصوصا في المناطق الريفية، والحد من الفقر والبطالة، وترقية دور المرأة الريفية.

أولا: دور الجامعة في استدامة القطاع الزراعي

1. وظائف الجامعة والتنمية المستدامة: تطبق الجامعات الأفكار الجديدة المتعلقة بالتكوين الجامعي والأبحاث والابتكارات، والتي يتم من خلالها: إنتاج رأس المال البشري المزود بدراية منطقية حول مبادئ التنمية المستدامة وتكوينه، كما يمكن تكييف التكوين الجامعي مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال عدة عناصر موضوعية يمكن إيجازها في:[1]

- إيجاد نماذج جديدة للنمو الاقتصادي متطابقة مع فلسفة وأبعاد التنمية المستدامة عبر الربط بين البيئة والتنمية المستدامة في مناهج الاقتصاد ووضع مبادئ التنمية المستدامة في التخصصات جميعها ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

- التركيز على ترابط أبعاد التنمية المستدامة وتداخلها في العملية التكوينية، حيث إن فهم الطلبة الدارسين والباحثين لهذا الترابط أمر بالغ الأهمية لتأسيس نظام بيئي أكثر استدامة، كما أن نشر الوعي بالاستدامة لدى الطلبة من خلال التركيز على أثر أنشطة البشر على النظم الإيكولوجية، ونتائج الاحتباس الحراري والاستهلاك المفرط للطاقة وأنماط الاستهلاك والتلوث والنقل، يسهم في بناء القيم والمواقف والمهارات عندهم والتي تساعدهم على اتخاذ المواقف في سياق التنمية المستدامة، بوعي ومسؤولية في

الحاضر والمستقبل.

- فعالية التكوين الجامعي تطبيق عبر أساليب جديدة للطاقة المستدامة، لا يقتضي الحفاظ على الطاقة والموارد غير المتجددة عدم الإفراط في استغلال هذه الموارد وانما يتطلب توفير البدائل لها. ويمكن للتكوين الجامعي دعم التنمية المستدامة عن طريق تدريب الطلبة وتثقيفهم وتشجيعهم على البحث في بدائل ومصادر جديدة للطاقة كالطاقة المائية وتوربينات الرياح، وأمواج المحيط والطاقة الشمسية والحرارة الجوفية مع نقل هذه المعارف إلى النشء من الأجيال المقبلة.

- إدراج مبادئ التنمية المستدامة في التخصصات الجامعية جميعها، حيث تعد التحديثات في المناهج الجامعية عبر التخصصات المختلفة مفتاح التعامل مع التنمية المستدامة كتدريس مناهج في التكيف المناخي، والتخطيط المستدام، وبناء المؤسسات المستدامة.

- إدماج التربية البيئية في العملية التكوينية، حيث ينبغي التشديد على أن يكون الطالب واع بأهمية الحفاظ على البيئة، والإلمام بقضاياها ومشكلاتها من خلال إدراكه لبعض المفاهيم كالمنظومة البيئية، والسكان، والاقتصاد والتكنولوجيا، والقوانين والتشريعات البيئية، والقيم والسلوك، وأخلاقيات السلوك البيئي.

2. التنمية الزراعية المستدامة والجامعة: يَعتمِد التأثير المتبادل بين البيئة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئة الطبيعية في خلفيته على كثير من المحددات، السكان والنمو السكاني، والطلب على الغذاء، والتغذية والفقر، والتكنولوجيا، والمناخ، وهذه العوامل تميل إلى التغيّر في المستقبل بشكل دائم، ما يؤدي في النهاية إلى عدم الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية، وهذا ينطبق على الزراعة التي تتصف عملياتها الإنتاجية بمكونات ذات خصوصية طبيعية بيولوجية وبالاعتماد على الدورة الفصلية، وعدم الموثوقية حيث تكون مسألة الاستدامة هي أكثر أهمية للزراعة منها للفعاليات الأخرى .[2] والزراعة مثل أي استخدام آخر للموارد الطبيعية، لها أثر بيئي وبعض الآثار مع ذلك أكثر قبولاً من الأخرى، وكثير من الممارسات الزراعية اليوم

تتسِم بالتكاليف العالية، لكلٍ من المجتمع والمنتجين على حد سواء، وأنها تقلِّل على المدى الطويل من قابلية الزراعة للإستمرار.[3] وتتطلب التنمية الزراعية المستدامة ما يلي[4]:

- أن تعكس أسعار الغذاء بدقة ؛

- كامل تكاليف الأرض والماء والطاقة والموارد الأخرى اللازمة لإنتاج الغذاء (الاستدامة البيئية) ؛

- وأن تكون الأجور والإيرادات اللازمة للأسر المزارعة الضعيفة فوق عتبة الفقر وأن تظل في ذلك المستوى (الاستدامة الاقتصادية) ؛

- أن تكون ثمة شبكات للأمان الاجتماعي*، لضمان أن تكون تلك الأطعمة المغذية ميسورة التكلفة، لاسيما بالنسبة للأسر المعيشية المستهلِكة الصافية للغذاء (الاستدامة الاجتماعية) ؛

- أن تكون ثمة استثمارات كبيرة للدولة والمانحين في التنمية الريفية، بما فيها خدمات الإرشاد الزراعي، والنقل الريفي والهياكل الأساسية للأسواق، واتخاذ تدابير للحد من هدر الأغذية والمنتجات الزراعية ؛

- توسيع نطاق برامج الشهادات الخضراء، والتوسيم الأخضر، والتجارة العادلة وغيرها من البرامج الرامية إلى تعزيز تحفيز صغار المزارعين على المشاركة في سلاسل القيم الخضراء.

ويرتبط القطاع الزراعي بشكل وثيق بالجامعة من خلال مجموعة من المهام والوظائف، حيث تلعب الجامعات دورا محوريا في تعزيز الأمن الغذائي وسلسلة القيمة. ويمكن ان نلخص علاقة الجامعة بالقطاع الزراعي في النقاط التالية:[5]

- الجامعات هي محركات قوية للابتكار والتغيير في العلوم والتكنولوجيا ؛

- تنتج الجامعات أشخاصاً لديهم المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة وتنفيذ برامج تحسين الأمن الغذائي وسلسلة القيمة ؛

- تطبق الجامعات المعرفة في مجموعة من البيئات ؛

- تقوم الجامعات بتيسير التعلم على مختلف المستويات (الأكاديمي والمهني والمتخصص).

- تساهم الجامعات في دراسات الأمن الغذائي؛

- تساهم الجامعات في تقديم المشورة بشأن السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية.

- الجامعات هي محور الحكومة، وشبكات الأعمال والتجمعات الصناعية.

3. **مثلث المعارف الزراعية:** تُعتبر المعارف الزراعية الثلاثة (البحث، والإرشاد والتعليم)، رافداً هاماً لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، ومن أهم متطلبات نجاح وفعالية التكثيف الزراعي المستدام. وقد أُعتمِدت البحوث الزراعية وبرامج الإرشاد في معظم اقتصادات دول العالم، وهناك عدد كبير من دراسات الأثر الاقتصادي لتقييم مساهمات برامج البحوث والإرشاد في زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل الزراعي ولرفاه المستهلك تم إنجازها.[6] والشكل رقم (01) يمثل مثلث المعارف الزراعية:

شكل رقم (01): مثلث المعارف الزراعية

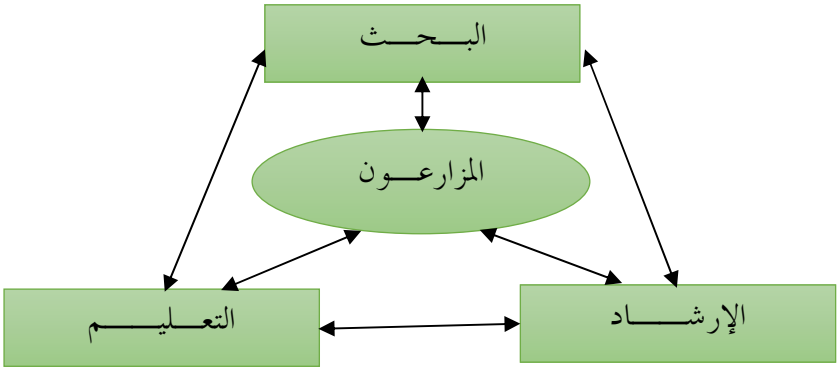

المصدر The World Bank, agriculture investment sourcebook, Washington, 2005, p 60

وإن حتمية الاستخدام الفعّال لقدرات العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، يَستلزم الاهتمام بأربعة موضوعات رئيسية:[7]

1-بناء جهاز بحث علمي مرتبط بقضايا التنمية الزراعية، قادر على توليد فيض مستمر من التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة ؛

2-بناء جهاز إرشادي قوي، ومرتبط بالجهاز البحثي بصورة فعالة، قادر على نقل منجزات العلم والتكنولوجيا، أي التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة، إلى مواقع الإنتاج والعمل على تطبيقها بنجاح ؛

3-الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات البحثية والإرشادية، وللموارد الزراعية، بهدف حشد الموارد لتحقيق الأهداف الوطنية ؛

4-إعداد الإنسان المستقبِل للتكنولوجيا والمستخِدم لها إعدادا سليما، بمعنى التعليم والتدريب للموارد البشرية.

ثانيا: دور التعليم والتدريب في التنمية الزراعية المستدامة

1. أهمية التعليم والتدريب الزراعي: تم إنشاء كليات الزراعة والكليات والجامعات الزراعية لأول مرة على أساس الاعتقاد بأنه يمكن زيادة الإنتاج الزراعي نتيجة التطبيق المنهجي للتكنولوجيا الحالية ونتائج البحوث الزراعية. وكانت مهمة هذه المؤسسات التعليمية المبكرة دراسة علمية للزراعة بمشاركة المجتمع الزراعي؛ لنقل النتائج إلى مجموعة واسعة من المزارعين الذين يمكنهم استخدامها؛ وتدريب المزارعين وعمال الإرشاد والمدرسين الزراعيين والباحثين بحيث يمكن زيادة الإنتاج الزراعي على أساس مستمر. ولا يزال التعليم المتوسط والعالي في الزراعة يلعب دورا حاسما في التنمية الريفية والإنتاج الزراعي المستدام. غير أن العالم المترابط بشكل متزايد ينتج تحديات جديدة للمؤسسات التي يتم تدريس الزراعة فيها. على مر السنين، تغير العالم، وفي العديد من البلدان النامية، فشل التعليم والتدريب الزراعي في التكيف مع واقع المجتمعات الريفية والاستجابة لها.[8]

ويوفر التعليم والتدريب الزراعي مجموعة من الأنشطة التعليمية بهدف أساسي هو تحقيق تنمية الموارد البشرية في جميع الاقتصاديات الريفية من جميع الأمم تقريبا. وهو يغطي الاحتياجات التعليمية لجميع أجزاء قطاع الموارد الطبيعية المتجددة، بما في ذلك على سبيل المثال الغابات، ومصايد الأسماك، والحياة البرية وإدارة استخدام الأراضي. وعادة ما يتم تمويله كسلعة عامة من قبل مختلف الوزارات المعنية بالموارد الطبيعية المتجددة والتعليم. في الآونة الأخيرة، ازدادت مشاركة مزودي خدمات التدريب في القطاع الخاص: المنظمات غير الحكومية، المؤسسات شبه الحكومية الأعمال التجارية الزراعية، إلخ. وقد شهدت وكالات المانحين دعم منظمات التعليم والتدريب الزراعي خاصة المؤسسات الرسمية ما بعد الثانوية: الجامعات والكليات والمعاهد كأداة رئيسية في تعزيز خدمات دعم الموارد الطبيعية المتجددة، وخاصة البحوث والإرشاد. ويجب أن تلبي المؤسسات المعنية أهم المتطلبات من أجل:[9]

- تقديم المزيد من المهارات القابلة للتحويل استعدادًا لمسارات مهنية متزايدة الدقة ومرنة.

- دمج وجهات نظر جديدة، على سبيل المثال الاستدامة، البيئة، المساواة بين الجنسين، التنمية التشاركية ودور المنظمات الشعبية الريفية.

- الوصول إلى جمهور أكثر عرضة: موارد الفقر، النساء، المزارعين الصغار والمعوقين أو النازحين.

2. التعليم والتدريب من اجل تنمية زراعية مستدامة: تتطلب مشكلات التنمية الزراعية المستدامة نهجًا متعدد التخصصات للمناهج بما أن التنمية المستدامة لا تتعلق بالشواغل التكنولوجية فحسب، بل أيضًا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسة العامة. وعلاوة على ذلك، تحتاج المناهج الدراسية إلى إتاحة الفرصة للمتعلمين للاطلاع مباشرة على الجوانب المادية والتكنولوجية والاجتماعية لاستخدامات الموارد الطبيعية لأغراض الزراعة من خلال أنشطة التعلم التي تتسم بالتجربة

وتركيزها على المشكلات. وتبين التجربة أن مؤسسات التعليم الزراعي يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في إحداث تغييرات في مواقف الناس وممارساتهم بحيث يكونون أكثر مسؤولية تجاه البيئة. وقد تضمنت البلدان المتقدمة لبعض الوقت شواغل بيئية في مناهجها التعليمية وأنشطتها البحثية وبرامج التوعية. بيد أن الممارسة الحالية في مجال التعليم الزراعي في العديد من البلدان النامية لا تُظهر دمجا واسع النطاق لموضوعات الزراعة البيئية والمستدامة في البرامج الأكاديمية. بدلا من ذلك، يتم إضافة هذه المواضيع تدريجيا إلى المناهج الحالية على كل حال. ويمكن تحديد ثلاث قضايا رئيسية تؤثر على التحدي المتمثل في دمج مواضيع أو قضايا البيئة والتنمية المستدامة في برامج التعليم الزراعي. ونورد أدناه وصفا موجزا لهذه القضايا:[10]

- هذه القضايا معقدة ومتنوعة، وهي تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وكذلك المعلومات التقنية والعلمية. وبالتالي، فإن اتباع نهج متعدد التخصصات أمر ضروري.

- مؤسسات التعليم الزراعي ليست منظمة دائما للتعامل مع تعقيد هذه القضايا. وقد يكون من الضروري إعادة التوجيه المؤسسي الكبير وتغيير المواقف بين أعضاء هيئة التدريس. ومن أجل تحقيق هذه التغييرات، قد تكون هناك حاجة إلى تدريب المعلمين وإعادة توزيعهم إلى جانب مشاركة أكبر للطلاب والموظفين الأصغر سنا والموظفين البيئيين والمجتمعات الريفية في تصميم مناهج دراسية جديدة.

- هناك حاجة إلى مناهج جديدة للتعلم والمعرفة التي تتضمن المعرفة البيئية للسكان المحليين .يجب أن تتضمن هذه الأساليب الجديدة أشخاصًا (طلابًا ومعلمين ومنتجين) يتعلمون سويًا في حالات التعاون وتبادل المعرفة في الحرم الجامعي وفي الميدان. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو جعل القضايا البيئية غير قابلة للانفصال عن الكفاءة المهنية للخريجين، وممارسات إنتاج المزارعين، والأهداف التجارية للأعمال الزراعية ومصالح المجتمع من أجل بيئة آمنة ومأمونة.

ويلّزم اتباع نهج جديد وأوسع إزاء التعليم والتدريب الزراعي والتركيز عليهما من

جديد لسببين اثنين، السبب الأول هو تزويد الجيل المقبل بالمهارات والفهم والقدرة الابتكارية المطلوبة لممارسة التكثيف الزراعي المستدام، وكذلك تعزيز القدرات الفردية ورأس المال البشري، وهي عوامل مهمة لتحسين التصدي للمخاطر وتحقيق الأمن الغذائي والمشاركة في التنمية الريفية والنمو، ويجب أن تنال الزراعة مكانتها، كما يجب الاعتراف بالتكثيف الزراعي المستدام والترويج له باعتباره نظاماً حديثاً ومُدِراً للربح حتى تلتقي حوله طموحات شباب الريف، والسبب الثاني هو تدريب جيل جديد من الأخصائيين الزراعيين والعلميين ومقدمي الخدمات الذين يمكنهم العمل مع صغار المزارعين بطرق جديدة لتمكينهم من تطوير المهارات المطلوبة لإنجاح التكثيف الزراعي المستدام[11].

ثالثا: دور الإرشاد في التنمية الزراعية المستدامة

1. أهمية الارشاد في التنمية الزراعية: تحاول النُهج الجديدة للإرشاد وضع المزارع أولاً، ونظم الإرشاد للقطاع العام يجري تقليص حجمها في معظم البلدان لصالح زيادة مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمزارعين أنفسهم ولكي تحقق السياسات الزراعية غاياتها يمكن اختصار النهج الجديدة للإرشاد الزراعي في النقاط التالية:[12]

-المزارعون غالبا يمكنهم تحديد وتمييز مشاكلهم أفضل من المستشارين ويمكنهم تحديد أولوياتها، ويمتلكون في الحد الأدنى بعض المعارف ذات الصلة لإيجاد الحلول؛

-برامج الإرشاد ينبغي أن تُؤكِد على تنمية الموارد البشرية، تعزيز القدرات الكامنة للمزارعين من أجل حل مشاكلهم واتخاذ القرارات الزراعية المناسبة هو المفتاح لتعزيز التنمية الزراعية والريفية ؛

-الحكومات وحدها ليست قادرة على توفير خدمات إرشادية كافية تماما والنهج التشاركية للإرشاد تكون فعالة ؛

-خدمات الإرشاد تحتاج أكثر من توجيه العميل، والمساءلة الأولية للعميل، والذي هو المزارع ؛

- الإرشاد هو عملية تسهيل اكتساب المعارف والمهارات، أكثر من عملية نقل التكنولوجيا ؛

- حوافز العاملين في مجال الإرشاد تحتاج إلى أن تُهيكَل بطريقة تشجعهم على التأكيد على تلبية العملاء المنتجين، بدلا من رؤسائهم في التسلسل الهرمي المؤسسي ؛

- خدمات الإرشاد بحاجة إلى تطوير الأساليب المناسبة للمرأة الريفية التي تم تجاهلها إلى حد كبير من معظم الأعمال الإرشادية حتى الآن ؛

- التعليم الأساسي يجعل الإرشاد أكثر كفاءة وإنتاجية ؛

- الإرشاد يجب أن يسهِّل ليس فقط اكتساب مهارات زراعة المحاصيل ولكن أيضا مهارات إدارة ومحاسبة المزرعة، التسويق، التعامل مع مؤسسات الائتمان وموردي المدخلات، ومجتمع المنظمات ؛

- التمويل الحكومي للإرشاد لا يعني بالضرورة قيام الحكومات بتوفير ذلك، ومن المستحسن الحصول على مقدمين متعددين لخدمات الإرشاد وينبغي تشجيع المنافسة فيما بينهم، والمنتجون يجب أن يكونوا في وضع يمكنهم من تقييمهم والاختيار فيما بينهم ؛

- هناك حاجة إلى آليات للدعم حتى يمكن للمنتجين الفقراء من الوصول إلى الخدمات الإرشادية ؛

- أشكال مختلفة من تمويل الإرشاد تحتاج إلى استكشاف، بما في ذلك تقاسم التكاليف مع المنتجين ؛

- تعدد الخدمات الإرشادية يتطلب آليات التنسيق، وخاصة بين المنظمات غير الحكومية، دون وضع العراقيل بشأن جهودها ؛

- دور هام للحكومة هو إرساء معايير الجودة لمقدمي الإرشاد والقواعد التي تحكم تقديمهم للخدمات ؛

- تشجيع المزارعين ومجتمع المنظمات بواسطة جهود الإرشاد نفسه .

2. الإرشاد واستدامة القطاع الزراعي: كما هو معروف، فإن الغرض من الإرشاد هو رفع مستوى معيشة الأسر الريفية في جميع المناطق الريفية .

ولهذا السبب، فإن تطوير معايير حياة الأسرة الريفية أمر مهم للغاية من خلال الأنشطة الإرشادية. لذلك، تعتبر الاستدامة مجال اهتمام رئيسي وحيوي لعلوم الإرشاد. يمكن التعبير عن الاستدامة كمعامل أساسي للنجاح. وهناك علاقة وثيقة بين الإرشاد والاستدامة، وكلاهما يتشابك مع الحياة الاجتماعية والزراعية. لأن الاستدامة تشير إلى استمرار الحياة والإرشاد يعلم كيف يمكن الحفاظ على الحياة.[13]

النظم الزراعية المستدامة هي أنظمة بوضع خاص، وبالتالي، من أجل دعمها يجب أن تكون أنظمة الإرشاد بوضع خاص أيضا. معنى الوضع الخاص هو أن النظم الزراعية المستدامة يجب أن تتصرف على أساس الأصول المتاحة. في هذا النموذج نضع هذه الأصول كسياق للأنشطة والوظائف الإرشادية لتحقيق الاستدامة؛ لأن نجاح الأنظمة الإرشادية يرتبط بتحديد الأصول وتقييم نقاط الضعف فيها ثم اتخاذ الخطوات إما لتعزيز تلك الأصول أو لتقليل نقاط الضعف التي تضع الضغوط على تلك الأصول. هذه الأصول هي رأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي، رأس المال الطبيعي، رأس المال المالي ورأس المال المبني. يشير رأس المال البشري إلى المهارات والقدرات والتعليم والمعارف الأصلية وصحة المجتمع. ويشير رأس المال الاجتماعي إلى الشبكات داخل المجتمع وخارج؛ الشعور بالانتماء للمكان ومدى الفرص المتاحة للمشاركة في الأنشطة المحلية وصنع القرار. ويشير رأس المال الطبيعي إلى وجود وصحة الأصول البيئية. يشير رأس المال المالي إلى الموارد المالية المتاحة للمجتمع. ويشير رأس المال المبني إلى البنية التحتية للمجتمع.[14]

ومن الأساسي لجدول أعمال التكثيف المستدام أن يَفهم أصحاب الحيازات الصغيرة نُظم زراعتهم وقدرتهم على الابتكار في نُظمهم الإيكولوجية الخاصة، ومزج المعرفة التقليدية والتجريبية بالمعرفة العلمية على نحو دينامي ومتكيِّف، ولا تكفي النماذج

الخطية المدفوعة بقوى العرض في نقل التكنولوجيا لأداء تلك المهمة بسبب الخصوصية الشديدة التي ينفرد بها سياق تلك الممارسات، والمخاطر والفرص وحاجة صغار المزارعين إلى فهم النُظم الزراعية بطريقتهم وليس مجرد استقبال المعلومات وجدول الأعمال هذا يتطلب صِلات مباشرة في الميدان بين موظفي التعليم والتدريب والباحثين والمرشدين وصغار المزارعين، فضلاً عن الاشتراك في حل المشاكل وتمثل مدارس المزارعين الحقلية شكلاً من أشكال تعليم الكبار أكثر منها منهجية للإرشاد في حد ذاتها، ولكنها في الوقت نفسه طريقة لتكوين تلك الصلات، وعموماً فإن مدارس المزارعين الحقلية هي مجموعة من الأشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة ويجتمعون بانتظام في دراسة "الكيفية والأسباب" وراء موضوع معيَّن، وهذا النهج مناسب بشكل خاص ومصمَّم على وجه التحديد للدراسات الميدانية التي تتطلب مهارات عملية في الإدارة وفهماً نظرياً، وتكمن التحديات الرئيسية في توسيع التجارب والترتيبات المؤسسية الناجحة لكفالة توفر الخدمات وملاءمتها لصغار المزارعين ومربي الحيوانات المفتقرين إلى الموارد، بمن فيهم النساء والشباب، والتأكد من أن ترتيبات وعمليات إدارتها تكفل مساءلة تلك الخدمات أمام أصحاب الحيازات الصغيرة ويزداد حالياً اهتمام الحكومات والجهات المانحة بالخدمات الزراعية، ويمثل المنتدى العالمي للخدمات الاستشارية الريفية الذي تكوَّن في مطلع عام 2010 محاولة لإتاحة منبر للإرشاد في حوار السياسات العالمي ودعم التنمية.[15]

رابعا: دور البحث العلمي في التنمية الزراعية المستدامة

1. أهمية البحث العلمي في الزراعة: يُعدّ البحث العلمي نواة ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، فعلاقته بالتنمية الاقتصادية والزراعية والنتائج المترتبة على ذلك في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسات التنموية، لها دور كبير في تطوير هذه التنمية وزيادة إسهامها في الدخل القومي للمجتمع. وبما أن التحدي الذي يواجه معظم دول العالم الآن هو تحقيق الأمن الغذائي الهاجس الحاضر بقوة في جميع المخططات

الدولية فقد أصبح تكثيف العناية بالقطاع الزراعي والاستثمار في مجال الابتكار والبحث الزراعي، ضرورة ملحة وأحد المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم.

وتعتبر البحوث الزراعية استثمارا في مستقبل الإنتاج والإنتاجية والأمن الغذائي لكن هذا العمل غير مؤكد لأن الاستثمارات المطلوبة كبيرة وفوائدها غير مؤكدة وبعيدة، والتخطيط في مجال البحوث الزراعية يهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو أكثر النواتج ذات الصلة بمعظم الطرق الفعالة من حيث التكلفة[16]. وقد كانت البحوث الزراعية، وهي استثمار طويل الأجل بلا منازع، تُهمَل بصورة منتظمة، ومع ذلك فان تاريخ الثورة الخضراء قد أوضح أن هذا النشاط يمكن أن يؤدي إلى نتائج مثيرة ومربحة، وفضلا عن ذلك، فبينما كانت المنظمات الدولية والجهات المقدِّمة للمعونة تزيد بدرجة كبيرة من جهودها في هذا المجال، فإن غالبية البلدان النامية لا تعطي هذا النشاط أولوية كافية، ومن المرجح أن تكون عدم كفاية هذه الجهود هي التهديد الأكثر خطورة للآفاق الطويلة الأجل للنمو الزراعي ومن ثم للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث.[17] ويمكن تلخيص بعض التغييرات الرئيسية التي تَحدُث في نظم البحوث الزراعية في جميع أنحاء العالم، لتلبية متطلبات السياسات الزراعية، على النحو التالي[18]:

- زيادة التركيز على فعالية التكلفة من البحوث الزراعية، والتي تتطلب في كثير من الأحيان تخفيضات في الموظفين وترشيد الأجهزة البيروقراطية.

- التزامات الموارد على أساس نتائج البحوث التطبيقية المتوقعة.

- زيادة المشاركة من قبل المستخدمين في عملية اتخاذ القرار.

- الوصول أكثر إلى موارد البحوث من طرف أولئك المرجح أن يستفيدوا من نتائجها، بما في ذلك المزارعون وشركات التجهيز ومنتجي البذور.

- المسؤولية والاستقلالية الكبيرة لإدارة البحوث في المراكز الأساسية، مع السياسات وتمويل الهيئات الموفرة فقط للمبادئ التوجيهية العامة عن البرامج والنتائج.

- التحول من البحوث الأساسية إلى البحوث التطبيقية مع ضمان ربط المنفعة العامة

بينهما.

2. البحث العلمي والتنمية الزراعية المستدامة: توصف بحوث التكثيف الزراعي المستدام في جانب كبير منها بما كان يُطلق عليه "البحث الزراعي المحوَّل من أجل التنمية"، ويهدف جدول أعمال البحث الزراعي المحوَّل من أجل التنمية بشكل خاص إلى مساعدة الأسر المفتقِرة إلى الموارد على تحقيق الأمن الغذائي وأمن الدخل المستدام، ويعمل جدول أعمال هذا النوع من البحوث وفقاً للمبدأ القائل بأن من الأفضل إجراء الأنشطة في الحالات التي يتعيَّن فيها تطبيق النتائج وعلى أقل مستوى ممكن ويبني جدول الأعمال أولوياته من القاعدة إلى القمة من خلال عمليات شاملة اجتماعياً يشترك فيها الفقراء والمحرومون وتستخدم هذه العملية مجموعة متنوعة من النُهج، بما في ذلك المعارف القديمة والتكنولوجيا التقليدية والأساليب الإيكولوجية الزراعية والتكنولوجيا الحيوية الحديثة؛ وتجمع بين النُهج التشاركية والأساليب العلمية والتجريبية وتربط أساليب المزارعين بنُظم الابتكار العلمي، ويضيف هذا النوع من البحوث إلى العمليات الإنمائية مزيداً من الحساسية والشراكة الفاعلة والالتزام ببناء قدرات الشركاء (لا سيما المستفيدين) وتعزيز المساءلة من أجل زيادة وتحسين النتائج على كافة الجبهات، الحد من الفقر، وزيادة الإنتاجية، والاستدامة البيئية.[19]

وفيما يلي أهم الخطوات اللازمة لتعزيز البحوث من أجل التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي[20]:

- زيادة التمويل، فمن اللازم أن ينحسر التدني في الاستثمارات العامة في أعمال البحث والتطوير في المجال الزراعي، ويجب تحسين التمويل المقدم لمراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وللنظم القطرية للبحوث الزراعية تحسيناً كبيراً ويجب تعزيز الصلات بين بحوث القطاع العام وبحوث القطاع الخاص؛

- تعزيز النظم البحثية، مع البدء على المستويات المحلية للتوصل إلى حلول تكون ملائمة ومقبولة وجذابة بالنسبة للسكان المحليين، ويجب أن تبدأ البحوث المتعلقة

بممارسات التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي على المستويين المحلي والقطري بدعم من المستوى العالمي؛

- إعطاء الأولوية للبحوث التي تعود بالفائدة على أصحاب الحيازات الصغيرة، ففي البلدان المنخفضة الدخل المستوردة للأغذية، يمكن أن يستفيد صغار المنتجين والعمال الزراعين والمستهلكين استفادة مباشرة من البحوث المتعلقة بالتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي التي تُركز على المحاصيل الغذائية الرئيسية، ذات الميزة النسبية.

3. العلاقة بين الإرشاد والبحث والتعليم الزراعي: وباستثناءات قليلة، فإن العلاقات المؤسسية بين التعليم الزراعي والبحوث والخدمات الإرشادية غير كافية. في العديد من البلدان، هي نتيجة الفصل المتعمد للتعليم والبحوث والإرشاد في مختلف الوزارات والوكالات ونقص الآليات الوظيفية لربطها معاً لحل المشاكل المشتركة. وتجري البحوث الزراعية عادة في محطات ومختبرات البحوث الحكومية، ومعظمها غير مرتبط بالجامعات. غالباً ما يتم تنفيذ أنشطة البحوث كجزء من برامج الدراسات العليا للتعليم الزراعي العالي، ولكنها نادراً ما ترتبط مباشرة بأولويات وبرامج البحوث الوطنية.

يجب التخطيط لمشاركة مؤسسات التعليم العالي في الأنشطة البحثية كجزء من الأنشطة العادية لأعضاء هيئة التدريس وطلابهم. وتعتمد مصداقية هذه الأنشطة وإمكانية الحصول على موارد البحث الضرورية، على الأنشطة ذات الصلة بالمزارعين وبالأولويات البحثية الوطنية. بالنسبة لمؤسسات التعليم الزراعي للمشاركة بشكل أكبر في البحث، يجب تحديد دور البحث بوضوح في السياسات المؤسسية وفي مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس. وكما هو الحال مع البحوث، لا غنى عن علاقات العمل الوثيقة بين مؤسسات التعليم الزراعي والأنظمة الإرشادية من أجل ضمان أهمية التعليم الزراعي ومساهمته. وكما هو الحال مع الأبحاث، فإن مشاركة مؤسسات التعليم الزراعي في الإرشاد والتوعية المجتمعية غالباً ما تكون محدودة. وحتى في البلدان التي لا يتم فيها الفصل بين التعليم الزراعي والإرشاد الزراعي إلى وزارات مختلفة

فإن نقص الموارد وآليات الربط يحد بدرجة كبيرة من الأنشطة المشتركة.

طريقة واحدة للجامعات والمعاهد الفنية لتنفيذ أنشطة التوعية الإنمائية هي عن طريق متابعة الدعم الفني للخريجين العاملين في الشركات الزراعية أو إدارة شركات الإنتاج الخاصة بهم. كما يمكن تصميم دورات قصيرة للتعليم المستمر لتحديث معلومات موظفي الإرشاد وتأهيل موظفي الإرشاد للتقدم الوظيفي. وينبغي أن يستفيد التعليم المستمر، حيث ما أمكن، من رابطات المزارعين ورابطات الخريجين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية ومراكز البحوث والإرشاد. وتحتاج مؤسسات التعليم الزراعي، العمل مع الوكالات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية إلى تطوير خطط بحثية وإرشادية تتناول احتياجات المزارعين مباشرة. وهذا يتطلب تقدير قيمة المزارعين لمساهمتهم في الإنتاج من خلال ابتكاراتهم وتقاسم المعارف المحلية. من جانبها، تحتاج منظمات المزارعين إلى القيام بعمل أفضل في توصيل احتياجات أعضائها إلى مؤسسات التعليم الزراعي. كما تعتبر المجالس الاستشارية للمزارعين إحدى طرق تحسين التواصل بين مؤسسات التعليم الزراعي والمنتجين المحليين.[21]

خلاصة: تلعب الجامعة دوراً هاماً في مجال التنمية الزراعية ومن ثم إحداث تغييرات اجتماعية مكثفة ومقصودة، ويساعد على ذلك الدور الكبير والتنوع الفكري والثقافي. هذا بجانب ما تتمتع به الجامعة من مناخ اجتماعي جيد يساعد على العمل الفعال، وكذا حرية الرأي بجانب امتلاكه لأحدث تقنية الأبحاث والتطور. وتتضح أهمية الجامعة في نجاح برامج التنمية الزراعية المستدامة، وفي إحداث تغييرات اجتماعية ملموسة بالعديد من دول العالم، كما أوضحته العديد من الدراسات، حيث أوضحت تلك الدراسات الآثار الديناميكية للجامعة على السكان الريفيين فيما يلي:

- تلعب وسائل الجامعة دوراً رائداً في زيادة درجة الانفتاح الثقافي باعتبارها مصادر معرفية متجددة وشيقة.
- تساهم في إكساب الزراع العديد من المهارات المتنوعة، خاصة البرامج البحثية

حيث يكتسب الزراع مهارات جديدة، منها ما هو متصل بالعمليات الزراعية، أو التصنيع الريفي، أو الحياة المنزلية والتخزين، والأنشطة التنموية المختلفة.

- تساهم في تعديل الاتجاهات بالإيجاب نحو التطوير والتغيير، ومن ثم سرعة تقبل الأفراد للمبتكرات، وبالتالي زيادة الإنتاج والتوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي.

- تؤدي لزيادة طموحات السكان مما يوفر قدرا جيدا لدى الفرد إلى السعي والعمل الدؤوب لتحسين وضعه، وخصوصاً فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي.

- تساعد الفرد في عملية اتخاذ القرارات الزراعية، وذلك من خلال إمداده بكم من المعلومات والمعارف التي تيسر له صنع قراراته بطريق غير مباشر.

- تلعب دوراً حيوياً في تهيئة السكان للتنمية والتغيير، ووضعهم في حالة استعداد لتنفيذ الأنشطة والبرامج التنموية، وهذا يعدّ بمثابة الخطوة الأولى والتهيئة النفسية والضرورية للمشاركة في الأنشطة التنموية.

- تلعب الدور الرئيسي في نشر وتبني التقنيات الزراعية، والتي تعتبر الوسيلة الضرورية لزيادة الإنتاج، وتحسين المستويات المعيشية والتمهيد لقبول تلك التقنيات.

الاحالات والمراجع:

[1] الأخضر عزي ونادية ابراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية) ، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص ص 413-414.

[2] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا 2003، ص 72.

[3] Jason Clay, World agriculture and the environment: a commodity-by-commodity guide to impacts and practices, Island Press, Washington, 2004, p 45.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحد من الفقر، نيويورك، 2012، ص 1.

[*] تعرّف شبكات الأمان الاجتماعي (Social Safety Nets) على أنها تحويلات غير معتمدة على الاشتراكات وتستهدف الفقراء أو الفئات الضعيفة، وتتضمن هذه البرامج دعم الدخل، والتشغيل المؤقت (الرفاه الاجتماعي المشروط)، بالإضافة إلى خدمات تعمل على بناء رأس المال البشري وتوسع إمكانية الحصول على التمويل في صفوف الفقراء والفئات الضعيفة.

[5] Arief Daryanto and Heri Suliyanto, THE ROLE OF UNIVERSITIES IN PROMOTING FOOD SECURITY AND VALUE CHAIN IN AGRIFOOD SECTOR, Symposium on Human Resource Development in Food-related Area through Partnership with ASEAN Universities, Indonesia, 21-22 January 2014, pp 11-12.

[6] B. Gardner and G. Rausser, Handbook of Agricultural Economics, agricultural production, Volume 1A, Holland: Elsevier Science B.V, 2001, p 574.

[7] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت، 1998، ص 212.

[8] Gazi Mahabubul Alam and al, The role of agriculture education and training on agriculture economics and national development of Bangladesh, African Journal of Agricultural Research Vol. 4 (12), pp. 1334-1350, December, 2009, p 1340.

[9] Ian Wallace and Esse Nilsson, THE ROLE OF AGRICULTURAL EDUCATION AND TRAINING IN IMPROVING THE PERFORMANCE OF SUPPORT SERVICES FOR THE RENEWABLE NATURAL RESOURCES SECTOR, Overseas Development Institute, London UK, 1997, pp 2-3.

[10] Chittoor JS, Mishra SK, Agricultural Education for Sustainable Rural Development in Developing Countries: Challenges and Policy Options, Journal of Education and Learning. Vol.6 (1) pp. 119-132, 2015, p 125.

[11] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي: واقع جديد وتحديات جديدة ايطاليا، 2010، ص ص 168-171.

[12] Roger D. Norton, Agricultural development policy: concepts and experiences, John Wiley & Sons Ltd, England, 2004, pp 418-420.

[13] Orhan Özcatalbas and al, The Role of Agricultural Extension and Agricultural Education for Sustainability, Department of Agricultural Economics, Akdeniz University, 07058 Antalya, Turkey, 2015, p 4.

[14] Mohammad Sadegh Allahyari, Agricultural sustainability: Implications for extension systems, African Journal of Agricultural Research Vol. 4 (9), pp. 781 -786, September 2009, p 783.

[15] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 175-176.

[16] Govert Gijsbers and others, planning Agricultural Research: A sourcebook, CABI Publishing with ISNAR, New York, 2001, p xi .

[17] جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1986، ص ص 243-244.

[18] Roger D. Norton, op cit, p 390.

[19] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ص ص 174-175.

[20] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الحفظ والتوسع: دليل صانع السياسات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي لدى المالكين الصغار إيطاليا، 2011، ص ص 88-89.

[21] Chittoor JS, Mishra SK, op cit, p 124.

الأهمية الاقتصادية للتعليم ومتطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاقتصادي

د. دهان محمد

ج .قسنطينة 2، الجزائر

ملخص: إن للتعليم أهمية اقتصادية كبيرة، ولا سيما التعليم العالي، فالجامعات في العصر الحديث هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وللتنمية بكل اشكالها. ولهذا فإن انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي يعد مسارا أساسيا وحتميا بالنسبة إلى الجامعة وإلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وإلى المجتمع ككل. وتمثل الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي (مؤسسات الأعمال) في الدول المتقدمة ركيزة أساسية تعتمد عليها هذه الدول في التنمية الاقتصادية وتطوير التعليم الجامعي، لذا أصبح الاهتمام بهذا المجال ضرورة حتمية، فتحديات المستقبل تفرض على الجامعات الجزائرية حتمية التطوير لأدوارها نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وما ينبغي أن تكون عليه علاقة التعليم الجامعي بالقطاع الاقتصادي. فالشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية تعد من أهم الاتجاهات الحديثة والأدوار الجديدة التي صارت الجامعات العالمية تسعى إليها لتقليص فجوات التخلف. ولتحقيق ذلك لابد من توافر بعض المتطلبات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: التعليم، الجامعة، النمو الاقتصادي، الشراكة.

Abstract: Education has great economic importance, especially higher education. Universities in modern times are the main engine of economic growth and development in all its forms. Therefore, the openness of the University to the economic and social environment is a fundamental and imperative course for the University, economic and social institutions and society as a whole. The partnership between the universities and the economic environment (business enterprises) in the

developed countries is a fundamental pillar on which these countries depend on economic development and the development of university education. Therefore, the interest in this field is imperative. Future challenges impose on the Algerian universities the development imperative of their roles as a result of social and economic changes. To be related to university education in the economic sector. The partnership between universities and economic institutions is one of the most important modern trends and new roles that the international universities are seeking to reduce the gaps of underdevelopment. To achieve this, some basic requirements must be met.

Key Words : Education, university, economic growth, partnership.

تمهيد: تعتبر الجامعات في العصر الحديث ركنا ركينا من اركان بناء الدول العصرية، فالتعليم عموما والتعليم العالي خصوصا عملية متعددة الأبعاد: تعليمية تعلمية، اجتماعية واقتصادية وثقافية على حد سواء. ولهذا فإن انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي يعد مسارا أساسيا وحتميا بالنسبة إلى الجامعة وإلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وإلى المجتمع ككل. خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم نحو عصر مجتمع المعرفة؛ والذي يعد الابتكار والابداع والبحث العلمي أهم ركائزه، عصر تغيرت فيه متطلبات سوق العمل، هذا ما وضع الأنظمة التعليمية لكل دول العالم أمام تحديات كبيرة للتكيف مع هذه المتغيرات.

مشكلة الدراسة: وسنحاول في ورقتنا البحثية هذه التركيز على اهم متطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، وذلك من خلال المحاولة على اجابة عن التساؤلات التالية:

1- أين تكمن الأهمية الاقتصادية للتعليم؟

2- كيف هو واقع ومسيرة تطور منظومة التعليم العالي في الجزائر؟

3- ماهي أهم متطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاقتصادي؟ .

أهداف الدراسة: نسعى من خلال مداخلتنا هذه لتحقيق الاهداف الأساسية التالية:

1- تحليل الأهمية الاقتصادية للتعليم؛

2- تحديد غايات ووظائف الجامعات؛

3- استعراض أهم التطورات التي عرفتها الجامعة الجزائرية من الاستقلال إلى يومنا هذا؛

4- تحديد أهم المتطلبات الواجب توفرها لتعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية مداخلتنا هذه من الأهمية الكبيرة التي يحملها التعليم الجامعي ودوره في تكوين وتنمية الكفاءات البشرية التي يحتاجها سوق العمل كما وكيفا وبالمواصفات التي يتطلبها مجتمع المعرفة.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هاته بالأساس على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف تشخيص الأهمية الاقتصادية للتعليم؛ ثم استنباط أهم المتطلبات الواجب توفرها لتعزيز الشراكة بين الجامعات عموما والجامعات الجزائرية خصوصا في خضم هذه التحولات الكبرى التي يعرفها العالم.

خطة الدراسة: للإجابة عن التساؤلات المطروحة في دراستنا هاته ولبلوغ أهدافها، تم تقسيم المداخلة للمحاور الآتية:

أولا: الأهمية الاقتصادية للتعليم؛

ثانيا: التعليم العالي في الجزائر: الوظائف والواقع؛

ثالثا: المتطلبات الأساسية لتعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاقتصادي؛

أولا: الأهمية الاقتصادية للتعليم

1. المفهوم الاقتصادي للتعليم: كثيرا ما تختلف الآراء في إعطاء تعريف ومفهوم محدد لمصطلح "التربية"، بسبب تعقد العملية التربوية وتطورها وتغيرها بتغير الزمان والمكان، وتأثرها بالعادات، والتقاليد، والقيم، والأديان والأهداف

وكذلك بسبب تنوع وتقاطع ميادين المهتمين بها: علوم التربية، علم الاجتماع، علم النفس، الفلسفة، التاريخ، الاقتصاد، السياسة...الخ. غير اننا سنركز في مداخلتنا هاته فقط على المفهوم الاقتصادي للتعليم.

فقبل عقد الستينيات من القرن الماضي كان الاقتصاديون يقسمون عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: الأرض، العمل، والرأسمال المادي، لكن منذ بداية الستينيات، اتجه الاهتمام إلى نوعية اليد العاملة، وعلى وجه الخصوص إلى تكوين وتدريب هذه اليد العاملة، ومن ثمة بدأ الاهتمام بموضوع التعليم من الناحية الاقتصادية، وبظهور مفهوم الرأسمال البشري وانتشار استخداماته في الأدبيات الاقتصادية ظهر فرع علمي جديد يسمى "اقتصاد التعليم" يهتم بجميع الجوانب الاقتصادية للتعليم.

ويقدم الاقتصاديون مفهومهم للتعليم من عدة زاويا، نلخصها كما يلي:

1.1. التعليم سلعة استهلاكية أم سلعة إنتاجية: يختلف الاقتصاديون كثيرا في التحديد الدقيق لطبيعة التعليم في كونه سلعة استهلاكية أم سلعة إنتاجية (استثمارية) فنجد مثلا (FRIEDMAN, 1955) يعتبر التعليم العام سلعة استهلاكية، في حين يعتبر التعليم المهني (بما في ذلك التكوين أثناء العمل) سلعة استثمارية، وقد عارض هذا التصنيف للتعليم كل من:(VAIZEY, 1964, pp. 28–32) و(PAGE, 1971, pp. 10–12)؛ حيث اعتبرا أن تقسيم التعليم إلى سلعة استهلاكية وسلعة استثمارية بالاعتماد على معيار التفرقة بين التعليم العام والتعليم التقني والمهني يمكن رده إلى اعتبار أن التعليم العام هو القاعدة الأساسية والركيزة الخلفية التي يبنى عليها التعليم التقني أو المهني، أضف إلى ذلك أن التعليم العالي العام الذي يهدف على سبيل المثال إلى تكوين طبيب أو محام أو قاض هل من المقبول إدراجه بحسب تصنيف (FRIEDMAN, 1955) ضمن السلع الاستهلاكية ؟، والجواب طبعا لا ؛

وعموما يمكن أن نقول إن التعليم سلعة استهلاكية معمرة إذا كان الغرض النهائي التسلية أو الترفيه، كأن نتعلم الرسم أو الرقص كهواية شخصية، ونقول عنه أنه سلعة استثمارية إذا كان الغرض منه اكتساب حرفة أو مهنة أو وظيفة ؛

-التعليم سلعة نادرة ؛

-التعليم خدمة (سلعة غير مادية) ؛

-التعليم الخاص خدمة سوقية والتعليم العام خدمة غير سوقية ؛

-التعليم خدمة معمرة ؛

-التعليم خدمة عامة مختلطة.

2.1. المفهوم الاقتصادي للتعليم من حيث هدف تخصيص الموارد: إن موضوع الاقتصاد السياسي حسب (SAMUELSON, 1986, p. 4) هو البحث عن كيف يقرر الأفراد والمجتمع استخدام أو عدم استخدام النقود التي بحوزتهم وعن كيفية تخصيص الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة لغرض استهلاكها في الحاضر أو في المستقبل من طرف الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع.

ولتجاوز الخلاف واللبس الموجود في اعتبار التعليم سلعة استهلاكية أو سلعة استثمارية يفضل تناول المفهوم الاقتصادي للتعليم من زاوية الغرض من تخصيص الموارد للنشاط التعليمي عوض تناوله من الجانب السلعي المحض.

تقسم النظرية الاقتصادية الغرض من تخصيص الموارد الموجودة لدى الأفراد أو المجتمعات إلى غرضين أساسين هما: الاستهلاك والاستثمار، أساس التفرقة بينهما هو طبيعة العائد المنتظر من كل منهما، حيث أن الاستثمار هو نفقة تصرف اليوم ينتظر استخلاص عوائد نقدية منها في المستقبل، على العكس من الاستهلاك الذي هو نفقة ليست لها عوائد نقدية بل لها عوائد بسيكولوجية ونفسية مباشرة غير قابلة للقياس النقدي، والتعليم من هذا المنظور يمكن اعتباره استثمارا في الإنسان

كما يرى ذلك (EICHER J. C., 1990, pp. 1307-1340)، ويمكن النظر إلى التعليم أيضا من عدة مستويات:

- على المستوى الفردي: قد ينفق الفرد أموالا لتعلم هواية ما مثلا تشبع رغباته وبهذا يعتبر التعليم في هذه الحالة استهلاكا (لكنه استهلاك معمر)، أما إذا كان الغرض من إنفاق ماله على تعليمه أن يحصل على دخل منه في المستقبل فالتعليم هنا استثمارا.

- على مستوى المؤسسة: المؤسسة الاقتصادية عندما تتكفل بالإنفاق على تكوين أو تعليم أفرادها فالغرض العام من ذلك عادة هو زيادة إنتاجيتهم وبالتالي زيادة دخلها، وعليه فالتكوين (التعليم) في هذه الحالة هو استثمار.

- على مستوى الدولة: عندما تقرر الدولة أن تنفق على التعليم، فإن الغاية الاقتصادية من ذلك هي زيادة الإنتاجية لدى أفراد المجتمع، وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلد، والتعليم في هذه الحالة هو استثمار، غير أن هناك منطلقات وغايات غير اقتصادية أخرى للتعليم تخصص الدولة من أجلها جزءا من مواردها دون أن تنتظر عائدا نقديا مباشرا منها من بينها أن التعليم حق وأن التعليم خدمة عمومية والتعليم من أجل الديمقراطية، وهنا يمكن اعتبار التعليم استهلاكا معمرا.

3.1. المفهوم الاقتصادي للتعليم من حيث اعتباره مسارا إنتاجيا: إن النظام الإنتاجي في أبسط تعريف له هو مجموعة طرق وأساليب الإنتاج، والأعمال المتجانسة والمتناسقة القادرة على تكرار الإنتاج لمرات عديدة، يخضع لتنظيم محدد في فترة زمنية محددة (G.R.R.E.C, 1983, p. 199).

بالمماثلة يمكن اعتبار التعليم مسارا إنتاجيا لأنه يمر بمراحل مختلفة؛ حيث تسلسل أطوار التعليم والتكوين فيه، وفق نظام واضح للتدرج والانتقال والحصول على الشهادات خلال وقت زمني محدد، لكل مرحلة خصائصها وغاياتها ومنتجاتها، وهو مسار مؤسس للتكوين ولنشر المعارف التي تطور القدرات والكفاءات والعادات والاستعدادات لدى الأفراد، يتم داخل مؤسسة (مدرسة

متوسطة، ثانوية، متقن، كلية معهد، جامعة، مركز...)، يسهر عليه فريق من الأساتذة والموظفين والعمال، يقدم لسوق العمل منتجات مختلفة (HUGON, 2005).

إن التعليم مسار إنتاجي؛ العنصر البشري فيه هو المادة الأولية والمنتج في نفس الوقت، والمكلّفون بالإنتاج تم إنتاجهم وفق هذا المسار أيضا (LESOURNE, 1988, p. 42).

2. دور التعليم في التنمية الاقتصادية: يعد الاقتصادي (SMITH, A.) من الاقتصاديين الأوائل الذين أسهموا في التحليل الاقتصادي النظري للتعليم وذلك في كتابه " ثروة الأمم "، ففي معرض حديثه عن رأس مال الثابت (SMITH, 1776, p. 15) استعرض أربعة أشكال من هذا النوع من الرأس المال، أولها : كل الآلات والأدوات والأجهزة الصناعية التي تسهّل وتختصر العمل، وثانيها : كل البنايات التي تعد مصدر دخل سواء بإيجارها للغير، أو باستخدامها في العملية الإنتاجية وثالثها كل عمليات التحسين والتهيئة التي تتم على الأرض، ورابعها كل القدرات والكفاءات النافعة التي يكتسبها الأفراد، ويرى أن اكتساب هذه الكفاءات تكلف مكتسبها نفقات حقيقية طوال فترة تعليمه أو تدريبه، ويعتبر هذه النفقات رأسمالا ثابتا، ويستطرد ويقول أن هذه الكفاءات تعتبر جزءا من ثروة الفرد، ومن ثمة جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتسب إليه، ثم يجري مقارنة بين العامل الكفء الذي يتقن عمله وبين الآلة أو أي أداة صناعية من حيث تسهيلهما واختصارهما العمل من جهة، ومن حيث النفقة المبذولة في كليهما والتي تعود عليهما بأرباح في المستقبل من جهة أخرى .

كما اهتم أيضا بتحليل نفقات التعليم ودور الدولة في دعم التعليم لما في ذلك من فائدة للمجتمع ككل، ودعا إلى ضرورة إدخال المنافسة إلى التعليم والتقليل من تدخل الكنيسة في التعليم، وأشاد بدور التربية الدينية لكل أفراد المجتمع في تكوين

مواطنين صالحين، غير أنه يرى عدم الجدوى من تعليم أبناء الطبقات العاملة من الشعب (SMITH, 1776, pp. 57-96 Livre V).

أما (SAY, J.-B.) فهو يعتبر التعليم الجيد رأسمال (SAY, 1803, p. 48 livre II) يجب أن نستخلص الفوائد الموجودة فيه، بالإضافة إلى الأرباح العادية التي تنتجها الصناعة، ويعتبر أن الأعمال التي تتطلب تعليما (تكوينا) حرا جيدا يجب أن تتقاضى عائدا أكبر من تلك الأعمال التي لا تتطلب التكوين الجيد المسبق.

أما الاقتصادي (MARSHALL , A.) الذي يمكن اعتباره من بين الاقتصاديين الأوائل الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حين اعتبر الاستثمار في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة.

ففي كتابه "مبادئ الاقتصاد" واصل (MARSHALL , A.) على نفس نهج (SMITH, A.)، حين اعتبر أن التعليم وسيلة لتحريض النشاط الذهني، وبالتالي فهو يجعل الفرد أكثر ذكاء وحبا للاطلاع، وأكثر قدرة على التكيف، أكثر عطاء واستعدادا وانضباطا في عمله (MARSHALL, 1890, p. 76 Livre IV).

ويقسم التعليم إلى نوعين أساسيين: تعليم عام وتعليم تقني، ويعد من أنصار التعليم التقني للطبقات العاملة أو للطبقات المتوسطة لما له من دور مهم في النشاط الصناعي المتزايد في ذلك الوقت (MARSHALL, 1890, pp. 73-74 Livre IV).

ويخصص جزءا كبيرا لتحليل دور التعليم في اكتشاف العبقريات الموجودة في المجتمع – التي تعتبر حسب رأيه ثروة (ملكا) للمجتمع الذي تولد فيه – ويرى أن عدم استخدامها يعد هدرا للثروات المادية للبلد، ولهذا فهو يعتبر أن لا شيء يمكن أن ينمي الثروة المادية للبلد أكثر من تحسين المدارس وخاصة المدارس الابتدائية ويدعو إلى ضرورة وضع نظام منح تسمح لأبناء العمال الموهوبين بمواصلة تعليمهم النظري والتقني.

ويرى أن القيمة الاقتصادية لعبقرية صناعية كبيرة واحدة تكفي لتغطية نفقات التعليم لمدينة بأكملها، لأن فكرة عبقرية جديدة كفكرة " Bessemer " مثلا تستطيع

أن تزيد القدرة الإنتاجية لإنجلترا أكثر من عمل مئة ألف عامل حسب قوله، إن نفقات التعليم المصروفة خلال سنوات عديدة لتعليم أبناء الشعب يمكن تعويضها إذا استطاعت أن تنتج واحدا مثل " Newton" أو "Darwin" أو" Pasteur" أو "Shakespeare" أو حتى"Beethoven"... الخ. وهو يشبه التعليم بالواجب الوطني أو "الخدمة الوطنية" الذي يجب أن يتقاسم أعباء نفقاته الدولة والأفراد على حد سواء (MARSHALL, 1890, pp. 79-80 Livre IV).

كما حاول تحليل تأثير نفقات التعليم على عرض العمل، ويوصي في الأخير بضرورة عدم التقشف في الإنفاق العمومي على التعليم (MARSHALL, 1890, p. 12 Livre VI)؛ لأنه يعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة (MARSHALL, 1890, p. 197 Livre VI).

وفي منتصف القرن العشرين تقريبا، انتقل اهتمام الاقتصاديين بالتعليم من مرحلة الحديث النظري عن دوره الاقتصادي، إلى مرحلة محاولة قياس الآثار الاقتصادية للتعليم – خاصة في الدول الغربية–، من خلال أعمال (MINCER, 1958, pp. 281-302)، وخاصة أعمال (Schultz T.W., 1960, 1961a, 1961b, 1963, 1983)؛ والتي حاول فيها قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، من خلال البحث في الآثار الإنتاجية للتعليم، وقد قادته أعماله عام1961 إلى الدعوة بان يعامل التعليم على أنه استثمار في الرأس المال البشري وتحولت النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعاً كباقي القطاعات الخدمية ،تخصص له الاستثمارات تقاس فاعليتها بما تضيفه إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى اعتبار التعليم نشاطا استثماريا له مردوده على مستقبل التنمية.

هذه الأعمال هي التي مهدت الطريق للاقتصادي الأمريكي" BECKER G. S." عام 1964 لإرساء قواعد **نظرية "الرأس المال البشري"**، حيث اهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري: من تعليم، ورعاية صحية وهجرة، مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب، لأنه من أكثر أنواع الاستثمار البشري

توضيحا لتأثير الرأس المال البشري على المتغيرات الاقتصادية مثل: الإيرادات والأجور، والتكاليف. وقد حاول أن يبرهن على أن معظم الاستثمارات في الرأس المال البشري تؤدي إلى زيادة الإيرادات (BECKER, 1993).

يرى (GINITIS, 1971)" في نظريته نظرية القابليات أن **التعليم (النظام التعليمي بصفة عامة) يلعب دورا كبيرا في تطوير وتنمية هذه القابليات التي يحتاجها سوق العمل.**

أما (BOURDIEU & PASSERON, 1970) **فيرى حسب نظريته نظرية إعادة الإنتاج أن النظام التعليمي يعمل على إعادة إنتاج الطبقات المهيمنة** "**Classe dominante**"؛ فتحت غطاء الحيادية وتساوي الفرص يقوم النظام المدرسي بالإقصاء القانوني لأطفال الطبقات الشعبية المهيمن عليها " Classe dominées" بحجة ضعف ثقافة المعرفة عندهم – وهم لا يستطيعون أن يحصلوا على المعرفة خارج المدرسة كما يفعل أبناء الطبقة المهيمنة.

وعموما يمكن القول: أن التعليم عامل من أهم عوامل تراكم الرأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي، وربما قد تكون مساهمتها أكبر من مساهمة الرأس المال المادي؛ لأن العامل المتعلم (المكون والمدرب) أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم. ولهذا فالاستثمار في التعليم نوع خاص من الاستثمار البشري، ذو عوائد عالية، لأن تكاليفه تعوض بشكل كبير من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة مكافآت أعلى وإنتاجية متزايدة (دهان، 2010).

ثانيا: التعليم العالي في الجزائر: الوظائف والواقع: إن الجامعات هي موطن المعرفة ومجال نموها وهي مصانع الفكر العلمي، وقبل الحديث عن أهم التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية في عصر مجتمع المعرفة لابد من التعريج على الوظائف الأساسية للجامعة ثم عن أزمة التعليم في الجزائر.

1.المهام الأساسية للجامعة: بالإضافة إلى المبادئ الكبرى للنظام التربوي الجزائري، واستمرارا لغايات المنظومة التربوية الوطنية، تحاول منظومة التعليم العالي الجزائرية أن تحقق الغايات الأساسية الآتية:

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف؛
- رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن؛
- التنمية الاقتصادية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين؛
- الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة.

ولتحقيق هذه الغايات تضطلع الجامعة الجزائرية بالوظائف الأساسية التالية:

أ. الوظيفة الأولى "وظيفة التكوين": تسعى منظومة التعليم العالي من خلال تأديتها لوظيفة التكوين إلى تأدية المهام الأساسية الآتية:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والثقافية للبلاد؛
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث في سبيل البحث؛
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطوريها؛
- المشاركة في التكوين المتواصل والتكوين مدى الحياة.

ب.الوظيفة الثانية "وظيفة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي": تعمل منظومة التعليم العالي من خلال تأديتها لوظيفة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تأدية المهام الأساسية الآتية:

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها؛
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية؛
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني؛

- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها (المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 03/273 المؤرخ في23 أوت 2003).

2. واقع التعليم العالي الجزائري: إن التعليم العالي هو كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدّم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي أو التقني من طرف مؤسسات التعليم العالي، لكل حاصل على شهادة البكالوريا.

ا. المراحل الكبرى لمنظومة التعليم العالي في الجزائر: مرت منظومة التعليم العالي في الجزائر بثلاث مراحل أساسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهي:

– **المرحلة الأولى (1962–1971):** انطلق التعليم الجامعي في الجزائر عام 1962 بجامعة واحدة (هي جامعة الجزائر التي تمَّ إنشاؤها عام 1907) ومدرستين للتعليم العالي، ونظام جامعي موروث عن العهد الاستعماري، وشهدت هذه المرحلة انطلاقة التفكير في الإصلاح الجامعي والتوسع في بناء المؤسسات الجامعية حيث شرع في بناء جامعة قسنطينة، جامعة باب الزوار وجامعة وهران.

– **المرحلة الثانية (1971–2004):** النظام التعليمي كل متكامل، ولتحقيق غايات النظام التعليمي في الجزائر، كان ولابد للجامعة أن تلعب دورها لاسيما في إعداد الإطارات اللازمة لبعث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق البعد الوطني للنظام التعليمي في أسرع وقت ممكن. ففي تصريح لوزير التعليم العالي والبحث العلمي يوم 1971/07/23 قال: "إن الهدف الأول للجامعة هو تكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد، بالعدد الكافي وبأقل تكلفة ممكنة" (HENNI, 1987, p. 69). من هذا المنطلق جاءت إصلاحات عام 1971 للتعليم العالي، والتي تعد نقطة انطلاق وارتكاز لمنظومة التعليم العالي في الجزائر. ومن أهم غايات هذا الإصلاح يمكن أن نذكر:

- إدماج الجامعة الجزائرية في سياق حركة التنمية الشاملة ؛
- جزأرة المؤطرين والمكونين ؛
- إرساء شبكة جامعية ؛

- ديمقراطية التعليم وتعريبه ؛
- تأكيد التوجه العلمي والتكنولوجي ؛
- تكوين الإطارات من حيث الكم والنوعية الضرورية لسد حاجات البلاد.

وقد مس هذا الإصلاح مختلف الجوانب التي تخص التعليم العالي من حيث: البرامج التعليمية، المسارات والتخصصات الجامعية، مختلف أنواع الشهادات، التسيير البيداغوجي، الهيكل التنظيمي، التسيير الإداري...

وقد عرفت المرحلة (1971-2004) إرساء شبكة جامعية واسعة على مختلف جهات الوطن، كما شهدت العديد من التحويرات التي لا ترقى إلى مستوى إصلاح جذري، مثل: الانتقال إلى نظام المعاهد والرجوع إلى نظام الكليات انطلاقا من عام 1999، العمل بالنظام السداسي ثم السنوي، تغيير تسمية بعض الشهادات، وبعض التخصصات، خلق أو إلغاء بعض الجذوع المشتركة...

وتميزت هذه المرحلة بالتنظيم الأساسي الآتي:

- مرحلة التدرج: وتضم نوعين من التكوين العالي:

1-التكوين العالي قصير المدى: مدته ثلاث سنوات، يغلب عليه الجانب التطبيقي، ويكلل متمه بشهادة الدراسات الجامعية الجزائرية (DEUA)

2-التكوين العالي طويل المدى: وفيه نمطان من التكوين، الأول: مدته 4 سنوات، يكلل مُتِمُّه بنجاح بشهادة ليسانس أو شهادة الدراسات الجامعية العليا ويغطي في الغالب التخصصات التي غلب عليها الطابع النظري. والثاني: مدته 5 سنوات، يكلل متمه بنجاح بشهادة مهندس دولة، ويغطي التخصصات التقنية والتكنولوجية.

- مرحلة ما بعد التدرج: وتضم طورين من التكوين، هما:

1-طور الماجستير: مدته سنتين على الأقل،

2-طور الدكتوراه: مدته أربع سنوات على الأقل.

- **المرحلة الثالثة (2004-2018):** انطلاقا من عام 2004 شرعت منظومة التعليم العالي في إصلاح جديد يصطلح عليه نظام "ليسانس- ماستر- دكتوراه) وتم تعميمه تدريجيا ليعمم نهائيا عام 2011. وتميزت هذه المرحلة باعتماد التنظيم مقسم على ثلاثة (3) أطوار؛ هي: طور الليسانس، طور الماستر، وطور الدكتوراه.

1. طور الليسانس، تتفرع الدراسة في هذا الطور من التعليم العالي إلى ميادين تضم فروعا موزعة على تخصصات، وتشمل نوعين من المسارات: مسار أكاديمي، ومسار مهني، يدوم هذا الطور ثلاث (3) سنوات موزعة على ستة (6) سداسيات، في كل سداسي مجموعة من الوحدات التعليمية (أساسية اكتشافية منهجية، عرضية)، تتميز بتعليم إجباري وتعليم اختياري، ويمكن تحويلها من مسار إلى مسار، يتوج متم هذا الطور بنجاح بشهادة ليسانس.

2. طور الماستر، تتفرع الدراسة كذلك في هذا الطور من التعليم العالي إلى ميادين تضم فروعا موزعة على تخصصات، وتشمل نوعين من المسارات: مسار أكاديمي، ومسار مهني، ويدوم هذا الطور من التعليم العالي سنتين [2]، موزعة على أربعة (4) سداسيات، في كل سداسي مجموعة من الوحدات التعليمية (أساسية اكتشافية، منهجية، عرضية) تتميز بتعليم إجباري وتعليم اختياري، يتوج متمها بنجاح بشهادة ماستر.

3. طور الدكتوراه، ويدوم ثلاث (3) سنوات، يتوج متمِّمها بشهادة دكتوراه.

2. التطور الكمي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: لقد كان التعليم العالي في الجزائر جد متأخرا بكل المعايير غداة الاستقلال مباشرة (دهان 2010)؛ حيث لم يتعد عدد المسجلين في الجامعة في أول موسم جامعي (1962ـ1963) 2725 طالبا يؤطرهم 298 أستاذا معظمهم أجانب، وقد تضاعفت هذه المؤشرات في عام 1965، حيث أصبح عدد الطلبة 5636 طالبا في مرحلة التدرج و211 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، ورغم هذا التطور إلا أن

نسبة التمدرس الخامة في المستوى الجامعي في الجزائر كانت لا تتعدى 0.8% وهي نسبة ضعيفة جدا.

وفي عام 1970، تضاعف عدد الطلبة بمرة عما كان مسجلا في عام 1965 وبخمس مرات تقريبا عما كان في أول موسم جامعي، وأصبح عدد الطلبة المسجلين 12243 طالبا في مرحلة التدرج، و317 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، يؤطرهم 842 أستاذا، وتخرج في هذه السنة 759 إطارا جديدا، وارتفعت نسبة التمدرس الخامة بنسبة 1% لتصل إلى 1.8%.

وارتفعت وتيرة نمو عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية بشكل مميز عام 1980 حيث تضاعف عددهم بما يقارب الأربع مرات خلال العشر سنوات الأخيرة (وبأكثر من خمسين مرة عن أول موسم جامعي) وأصبحت الجامعة الجزائرية تضمن تكوين 57445 طالبا في مرحلة التدرج، و3965 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج (تضاعف عددهم بأكثر من عشر مرات) يؤطرهم 6207 أستاذا، وتخرج في هذه السنة 6963 إطارا، وقفزت في هذه السنة نسبة التمدرس الخامة إلى 5.9%. وتظهر هذه الأرقام جليا خاصة عدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج توجه الجزائر الحثيث نحو جزارة التأطير في السنوات القادمة.

وفي عام 1990، واصلت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورها الكمي المتزايد لكن بوتيرة متناقصة عما كانت عليه في سنة 1980، حيث تضاعف عدد الطلبة في مرحلة التدرج بمرتين تقريبا ووصل إلى 181350 طالبا، ونفس الشيء تقريبا بالنسبة لعدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج (13967 طالبا)، يؤطرهم 14536 أستاذا ووصلت نسبة التمدرس الخامة إلى 11.8%.

وفي عام 2000، وصل عدد الطلبة في مرحلة التدرج إلى 407795 طالبا و20846 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، يؤطرهم 17460 أستاذا، وتخرج 52804 إطارا، ووصلت نسبة التمدرس الخامة إلى 15.1%. والملاحظ أيضا

خلال هذه السنة ورغم التطور الإيجابي للمؤشرات إلا أن وتيرة التزايد قد تراجعت. (دهان 2010)

وتشير احصائيات الموسم الجامعي 2018/2017 ان عدد الطلبة بلغ أكثر من 1.6 مليون طالب، من بينهم 341744 طالب جديد. كما بلغ عدد الطلبة المتخرجين 324000 طالب منهم 15500 طالب متخرج من النظام الكلاسيكي و139500 طالب متحصل على شهادة ماستر و169000 طالب متحصل على شهادة ليسانس ويؤطرهم 70000 أستاذ (etudiant-algerien.com, 2017).

وتضم منظومة التعليم العالي الجزائرية حاليا (عام 2018) 106: مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني، تضم 50 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 20 مدرسة وطنية عليا، 10مدارس عليا، 11 مدارس عليا للأساتذة ملحقتين جامعيتين (https://www.mesrs.dz/ar//universites).

وإذا ما حاولنا تقييم تطور عدد المؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1999-2018، نلاحظ ان عدد الجامعات قد تضاعف بأكثر من ثلاث مرات فبعد ان كانت 18 جامعة سنة 1999 أصبحت 50 جامعة خلال عام 2018 ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للمدارس العليا للأساتذة، حيث انتقلت من 3 مدارس عام 1999 على 11 مدرسة عام 2018، كما تضاعف تقريبا عدد المدارس الوطنية العليا من 12 مدرسة إلى 20 مدرسة. (انظر الشكل اسفله)

الشكل(1): تطور عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر(1999-2018)

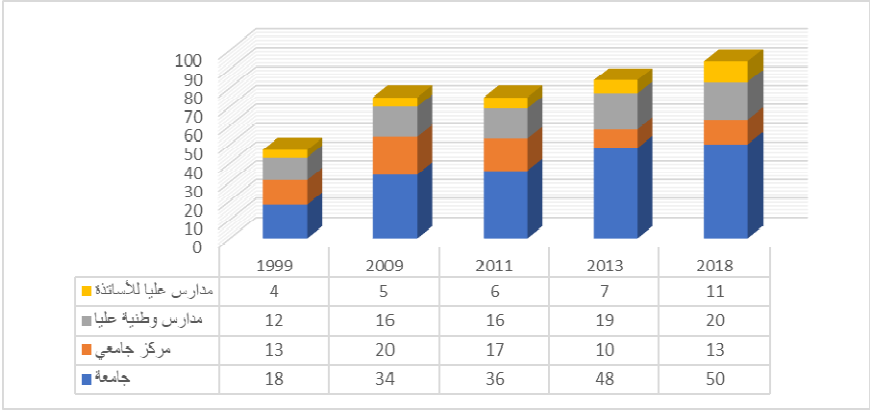

	1999	2009	2011	2013	2018
مدارس عليا للأساتذة	4	5	6	7	11
مدارس وطنية عليا	12	16	16	19	20
مركز جامعي	13	20	17	10	13
جامعة	18	34	36	48	50

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: https://www.mesrs.dz/ar//universites

ثالثا: متطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها الاقتصادي

1. دور وأهمية انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الاقتصادي: الشراكة هي علاقة بين طرفين أو أكثر يسعى كل واحد ضمنها للحصول على الموارد التي تنقصه من حيث الكم أو الكيف ما يسمح لكل طرف بتحقيق الحجم الأمثل وعدم التوقف عن النشاط بسبب نقص الموارد ويجد كل طرف منفذا لاستخدام فائض الموارد التي لديه، كما أن الشراكة ستعطي لجميع الأطراف دفعا أكبر لإنجاز المهام على نحو أفضل والقدرة على مواجهة مختلف قوى المنافسة.

تمثل الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي (مؤسسات الأعمال) في الدول المتقدمة ركيزة أساسية تعتمد عليها هذه الدول في التنمية الاقتصادية وتطوير التعليم الجامعي، لذا أصبح الاهتمام بهذا المجال ضرورة حتمية، فتحديات المستقبل تفرض على الجامعات الجزائرية حتمية التطوير لأدوارها نتيجة التغيرات الاجتماعية

والاقتصادية، وما ينبغي أن تكون عليه علاقة التعليم الجامعي بالقطاع الاقتصادي. فالشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية تعد من أهم الاتجاهات الحديثة والأدوار الجديدة التي صارت الجامعات العالمية تسعى إليها لتقليص فجوات التخلف. (هالة محمد السيد، 2006)

تعتبر علاقة الجامعة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومع المهنيين، مسارا أساسيا وحتميا بالنسبة إلى الجامعة، وذلك تحقيقا للأهداف العلمية والبيداغوجية والثقافية لمنظوريها. وتهدف الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية إلى تسهيل عملية إدماج خريجي الجامعة من مهندسين وتقنيين وفنانين وانخراطهم في الدورة التنموية للبلاد، كما تسعى إلى تجميع كل القوى الحية وجميع القدرات والمواهب والتجارب الحكومية والخاصة، كما أن الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي تسمح بما يلي (سامي مراد، 2016، ص ص 8-10):

- تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات.

- تسمح بإجراء البحوث التطبيقية والتدريب العملي لطلاب الجامعات في المؤسسات الاقتصادية، مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل، ومن ثم تحمل الجامعات لدورها في تحقيق التنمية الإدارية.

- تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدحام سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والعربية والدولية.

- تغذية البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه، كأن يبحث مثلاً في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها دول أو صناعات أخرى، ولا تمت إلى احتياجات وطنه بصلة.

- تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات، حيث إن توظيف البحث الجامعي لخدمة مؤسسات القطاع الخاص في مراحل التنمية كافة يساعد على تطوير الخطط التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة، وذلك من حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب، كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على اطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته.

- توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح.

- الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية لمؤسسات القطاع الخاص، والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة.

- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بأكثر من طرف هم أطراف الشراكة.

2. أشكال الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي: تتنوع وسائل أو أشكال الشراكة بين الجامعات والقطاع الاقتصادي ومن أهم هذه الأشكال ما يلي (هالة محمد السيد، 2006):

- الاستشارات: تعد الاستشارات من أكثر أشكال الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي ويمكن أن تأخذ هذه الشراكة الطابع الرسمي مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها، أو الطابع غير الرسمي للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات الصناعية.

- التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية والتعليم المستمر وذلك بالسماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات، الزيارات العلمية للشركات ومشاركة مؤسسات القطاع الاقتصادي في ورش عمل أو مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات، إقامة الدورات المشتركة... الخ.

- الشراكة البحثية: ويتم من خلالها إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال ليواكب أحدث التقنيات.

- منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة.

- الحاضنات التكنولوجية: وهي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري ويستفيد من هذه الحاضنات: حاملو أفكار مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات وخريجو الجامعات ذات الاختصاصات المناسبة، أصحاب مشاريع الأفكار التي تصب في هذا المجال...الخ

3. متطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعات والبيئة الاقتصادية: لنجاح الجامعات في دورها الجديد وهو قيامها بشراكات مع المحيط الاقتصادي يجب أن تتوفر بعض المتطلبات الأساسية:

1.3. بالنسبة للطرفين الجامعات والقطاع الاقتصادي:

- ان يتمتع الطرفان بالاستقلالية بحيث يتوافر لها حرية العمل والتصرف في شئونها بمعرفة مجالسها التي تحدد أسلوب عملها،

- يجب أيضاً توافر البنية الأساسية لإقامة الشراكات؛

- إنشاء آلية تنظيمية من خلال قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة على مستوى كل جامعة يسمى وحدة دعم الشراكات؛

2.3. بالنسبة للجامعات

- إنشاء تمثيل لوحدة دعم الشراكة على مستوى كل كلية؛

- الترحيب بالاستماع لرجال الأعمال ومعرفة احتياجات مؤسسات الأعمال والإنتاج؛

- المساعدة على التأكيد على المعرفة الجديدة والمتجددة تصبح ذات كفاءة وفعالية في الابتكارات التي تلبى احتياجات مؤسسات الأعمال والإنتاج؛
- السماح بمعرفة رأى رجال الأعمال في العملية التعليمية؛
- تصميم خرائط بحثية قومية تخدم مؤسسات الأعمال والإنتاج في التخصصات المختلفة...الخ.

3.3. بالنسبة للقطاع الاقتصادي: يجب على مؤسسات الأعمال والإنتاج تحقيق ما يلى :

- تفويض موظف عن كل مؤسسة عمل للعمل كوسيط شراكة؛
- إعلام وحدة دعم الشراكة بالجامعة بالممارسات والاحتياجات الصناعية والمشاكل الحالية وذلك من خلال وسيط الشراكة بمؤسسة ومنظمة العمل ومن خلال أيضاً الندوات والمنافسات؛
- القدرة على وضع أبحاث الجامعة وعلومها ومعارفها الحديثة التي تتتجها موضع التنفيذ التطبيقي بسرعة لتطبيقها واختبارها وتقدم التغذية الرجعية عن القيمة الاستراتيجية لتلك المعارف وإمكانية تطبيقها؛
- ضرورة قيام مؤسسات الأعمال والإنتاج بالمساهمة في الإنفاق على البحث العلمي من خلال تحديد نسبة من ميزانياتها للبحث العلمي والتطوير؛

فتح أبواب مؤسسات الأعمال والإنتاج للطلبة للتدريب داخلها...الخ.

خلاصة: إن القيمة الاقتصادية للتعليم ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة، وبالذات الإنتاجية منها، وبما أن نوعية العنصر البشري، ومعارفه ومهاراته تتأثر بعوامل عديدة، منها التعليم، والتدريب وغيرها، وبما أن التعليم يعتبر القاعدة الأساسية والمهمة التي تبنى عليها المعارف والمهارات، فقد ركز الباحثون على الأدوار والمهام الاقتصادية للتعليم على اعتبار التعليم استثمارا في الإنسان ومن ثم اعتباره شكلا من أشكال الرأس المال الذي يجب تكوينه، ويلعب التعليم بكل اطواره ولا سيما التعليم الجامعي دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية لكل الدول دون

استثناء. إن التعليم العالي يتمتع بقدرة هيئاته على الاستجابة لمتطلبات المجتمع ورغباته ولا شك في أن ذلك لن ينجز إلا من خلال عمل دائب ومتواصل لملاءمة عروض التكوين وبرامج البحث لاحتياجات المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنظر للظروف التي يعرفها العالم والجزائر على وجه الخصوص، حان الوقت لإعطاء دفع حاسم لعلاقة الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والربط الوثيق بين عالمي التكوين والتشغيل، وذلك يستدعي منا إرساء أطر عمل مشتركة بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والمؤسسات الاقتصادية والهيئات الوطنية من جهة أخرى مما سيفيد التقدم الاقتصادي والمعرفي في آن واحد.

وتعتبر الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي على شكل من اشكال تضافر جهود وقدرات الجامعات مع جهود وموارد مؤسسات الأعمال والإنتاج بما يؤدى إلى التطوير والوفاء باحتياجات الطرفين وبحيث يتم تبادل هذه الجهود، والمواد من خلال آليات محددة يتفق عليها الطرفان، يتميز فيها العمل بالالتزام والاستمرارية وتبادل المعارف، والموارد والقدرات لتوليد أفضل أداء بصورة تثمر في تحقيق أهداف الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج، وتطويرها بما يحقق التنمية المجتمعية.

ولكي تأتي الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي أكلها لابد من توافر بعض المتطلبات الأساسية بالنسبة للجامعة وبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

التوصيات: لنجاح الشراكة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها الاقتصادي نوصي:

- ضرورة وجود مصالح مشتركة بين مختلف الأطراف المشاركة في المشروع؛

- تحديد خصائص المشروع الذي تتمحور حوله اتفاقية الشراكة أي تحديد مختلف التحديات والمزايا التي تواجه المشروع؛

- ضرورة، استيعاب مضمون التعاون والشراكة بمعنى أن الأطراف المتفقة على إنجاز المشروع يجب أن تكون واعية بأهمية الاتفاق ولها توجه نحو تقاسم المسؤوليات والتكاليف...الخ.

الاحالات والمراجع:

1. سامي مراد، 2016، "سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية "، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية 22-24 صفر 1438 ه الموافق ل 22-24 نوفمبر 2016.

2. محمد دهان، "الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر"، 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة.

3. المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 03/273 المؤرخ في23 أوت 2003 المحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها الصادر في الجريدة الرسمية رقم 54 ليوم 24 أوت 2003 الموافق ليوم 25 جمادى الثانية 1424 هـ.

4. هالة محمد السيد، 2006، " دراسة تحليلية للشراكة بين الجامعة والمجتمع في ضوء خبرات بعض الدول"، جامعة بنها، مصر. (http://bu.edu.eg/staff/halaemad8-publications/25162) تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/15.

5. BECKER, G. S. (1993). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education.* Chicago: University of Chicago Press.

6. EICHER, J. C. (1990). l'Education de l'Education. Dans *Encyclopédie économique* (Vol. 2, pp. 1307-1340). Paris: Economica.

7. FRIEDMAN, M. (1955). The Role of Government in Education. (R. U. Press, Éd.) *Economics and Public Interst*, 123-144.

8. G.R.R.E.C .(1983) .*Crise et régulation. Recueil de textes* .Grenoble: D.R.U.G.

9. GINITIS, H. (1971, May). Education, technology and worker productivity. *American Economic Review, 61*(2), 266-271.

10. HENNI, A. (1987). *La mise en oeuvre de l'option scientifique et technique en Algerie: le systéme d'enseignement et de formation.* (C. d. Développement, Éd.) Alger: C.R.E.A.D.

11. HUGON, P. (2005). La scolarisation et l'éducation : facteurs de croissance ou catalyseurs du développement ? *Mondes en développement, 33*(132), pp. 13-18.

12. LESOURNE, J. (1988). *Education & societé: les défis de l'an 2000.* paris: La Decouverte.

13. MARSHALL, A. (1890). Principes d'économie politique (Vol. livres IV). (F. Savaires Jurdan, Trad.) Québec, Québec, Canada: Universite de Chicoutimi.

14. MINCER, J. (1958). Investment in Human Capital and Personal Income Distribution. Journal of Political Economy, 66, 281-302.

15. **OUSSAMA Youcef**, 08/08/2017, « L'Université de 2017 en chiffres », in site : Etudient-Algérien.com, (http://etudiant-algerien.com/2017/08/luniversite-de-2017-en-chiffres/) consulté le 15/01/20018

16. PAGE, A. (1971). L'économie de l'éducation. Paris: Presses Universitaires de France.

17. Pierre BOURDIEU و ،Jean-Claude PASSERON .(1970) .La Reproduction. Eléments pour une théorie du système d'enseignement .Paris ، France: Éditions de Minuit.

18. SAMUELSON, P. A. (1986). L'économique (Vol. 1). (c. U, Éd.) Paris: ditions Armand Colin.

19. SAY, J. B. (1803). Traité d'économie politique. Québec, Québec, canada: Université de Chicoutimi.

20. SMITH, A. (1776). Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. (G. Garnier, Trad.) Québec, Québec, Canada: Univesrité Chicoutimi.

21. VAIZEY, J. (1964). Economie de l'éducation. Paris, France: LES EDITION OUVRIERES.

وظائف الجامعة بين الثلاثية تعليم، بحث علمي، وخدمة المجتمع

د.العافري مليكة **أ.د.خباب عقيلة**

ج. 8 ماي 1945قالمة الجزائر ج. باجي مختار عنابة، الجزائر

ملخص: منذ أن نشأت الجامعات في أوائل العصور الوسطى، والحوار محتد داخل وخارج الجامعات حول تحليل وتنظير طبيعة الدور الذي تقوم به الجامعة حيث كان تحديد مهام الجامعة ولا يزال التساؤل الذي لم تتم الإجابة عنه بوضوح أو بإجماع، فالحديث عن مهام الجامعة والآراء حول الموضوع غالبا ما كانت متباينة فالثلاثية " تعليم، بحث علمي وخدمة المجتمع"، ظهرت في معادلات مختلفة وبأوزان متباينة لكل عنصر منها، إذ يرى البعض أن دور الجامعة في إعداد الكفاءات البشرية هو المهمة الأولى والرئيسية، ويرى البعض الآخر أن الثنائية إنتاج المعرفة ونقلها هو الأهم بالنسبة للمؤسسة الجامعة، ويتحدث البعض الآخر عن التعليم والبحث العلمي معا كغاية لخدمة المجتمع .في هذا الاطار جاءت هذه الورقة البحثية لتدعونا للتفكير في عناصر أساسية تهم مستقبل الجامعة، بما في ذلك فكرة الجامعة نفسها ، أهم ما يميزها، وفي النهاية دورها في التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجامعة–اعداد الكفاءات– البحث العلمي–خدمة المجتمع.

Résumé: Depuis la création des universités au début du Moyen Age, le discours portant sur ses différentes missions se fait entendre aussi bien en son sein qu'à l'extérieur de ses murs. A cet effet, on s'attèle à en identifier les fonctions de l'enseignement, de la recherche et des services à la collectivité. Ces fonctions apparaissent selon différentes équations et selon l'importance de chacun des éléments qui la constituent. Pour les uns, la tâche première et

fondamentale de l'université est la formation des personnels qualifiés. D'autres parlent de l'enseignement et de la recherche scientifique à mettre au servir de la société. Dans ce contexte, notre contribution invite à réfléchir aux éléments clés du devenir des universités, de ce qu'elles doivent représenter et ce qui doit la caractériser, afin qu'elle puisse répondre aux besoins de la collectivité.

Mots-clés: université - formation des compétences - recherche scientifique - service communautaire.

تمهيد:

يحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة لمختلف القضايا وفي كافة المجالات، كما أن التعليم العالي يساهم في نشر المعرفة وتطبيقها لحل مشكلات المجتمع من خلال مايقدمه من أبحاث ودراسات ومعارف واكتشافات واختراعات جديدة.

و بناء على هذا الأساس سنحاول من خلال هذه المداخلة التعريف بالجامعة أهم ما يميزها كنظام، ، لنركز بعدها على الوظائف الأساسية للجامعة :التدريس البحث العلمي، وخدمة المجتمع.

أولا: نظرة تحليلية للجامعة : تحتل المنظومة الجامعية أهمية بالغة في المجتمع، فهي تمثل آخر مرحلة من مراحل التعليم أي أنها قمة العملية التعليمية حيث تلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، والتي تتراوح مدتها بين ثلاث سنوات وسبع سنوات، تتم في جامعات تمثل مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف وتقاليد جامعية معينة، وتتألف الجامعة من مجموعة من الكليات والأقسام، تقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو أكاديمي ومنها ما هو مهني، ومنها ما هو على التدرج كالليسانس، ومنها ما هو بعد

التدرج كالماجستير أو الدكتوراه، تمنح على غرارها الجامعات لخريجيها شهادات يمكن بموجبها الحصول على مهن في مختلف المجالات. وعلى الرغم من أن الجامعات قد مرت عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة تطورت خلالها أهدافها وتعددت رسالاتها واتسعت مسؤولياتها إلا أنها ما تزال هي قمة الهرم التعليمي وقمة البحث العلمي في أية دولة من الدول.

مع التطورات والتغيرات التي شهدتها الجامعة كمفهوم وكتنظيم، اكتسبت –مع مرور الزمن– مجموعة من السمات، فهي مكان الامتياز العقلي وتثقيف الفكر والمعرفة الموضوعية، كما أنها مكان لإنتاج المعرفة لذاتها، ونقلها لمن في إمكانهم استيعابها والاستفادة منها، كما أنها مكان يجمع مختلف التيارات الفكرية، ويسمح بحرية المناقشة والاختلاف في الرأي للوصول إلى الحقائق . ولقد أضحت هذه السمات من محددات هوية الجامعة، احتفظت بها كالجينات الوراثية، كما أنها تشكل المنطق الداخلي كفكرة . حيث نجد هذه السمات متواترة على ألسنة عدد من المفكرين والكتاب الباحثين" **فهبولدت**" يرى أن الجامعات هي القمة التي يلتقي فيها كل شيء مباشرة لصالح الحضارة الأخلاقية للأمة، إذ يزدهر التعليم في معناه الأعمق للكلمة ". (سيد ، 2008، ص21)

ويرى "**حامد عمار**" أن مصطلح الجامعة يعني أكثر من مجرد تجمع الأساتذة، فهو يتضمن أبعادا عديدة منها جامعة لمعارف عامة مشتركة، تمثل قاعدة للمهن المتخصصة، وجامعة لمختلف إبداعات الفكر الإنساني، وجامعة لثوابت المجتمع وخصوصياته الثقافية، وجامعة لمصادر وموارد المعرفة، بما ييسر تجديدها وإنتاجها، وجامعة لمقومات الحياة من حيث الشراكة الفاعلة في الحياة الجامعية وجامعة لفرق عمل متكاملة ومتعاونة، تتألف مدارسهم الفكرية لخدمة الطلاب والارتقاء بالبحث العلمي وخدمة المجتمع . (الصغير ، 2005، ص21)

في هذا التعريف هناك إشارة واضحة لكون الجامعة ليست مجرد مجموعة من الأساتذة، بل هي مركز للإشعاع الثقافي فهي تضم الباحثين والعلماء الذين يقومون

بنشاط علمي مميز يهدف إلى إثراء المعرفة وتقدمها، ونظاما ديناميكيا يؤثر في المجتمع ويُسهم في تطوره من خلال تزويده بالقوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً والقادرة على الإسهام في عملية التنمية.

و يدل هذا العريف على أن الجامعة نظام ديناميكي يسعى إلى تنمية المجتمع علميا وثقافيا، فالجامعة إذا ليست منعزلة عن بيئتها ومحيطها الاجتماعي فهي تؤثر وتتأثر به، من خلال تطوره المستمر، كما تتأثر به من خلال ما يمليه عليها من أهداف وتطلعات.

و يعرفها النشار: "أنها المؤسسة التي تلعب دورا رائدا وإيجابيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعها المحلي وتُسهم بقسط وافر ومباشر في تحقيق الرفاهية لبني البشر في المنطقة التي تتواجد فيها فهي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات المعاصرة والإنسانية كلها في تحقيق آمالها في التقدم والرخاء، بل هي أهم تلك الركائز وأعمها أثرا"(ستراك، 2004 ص415)

و عليه فإن النشار يرى أن الجامعة تعد إحدى المؤسسات الرائدة في المجتمع لأنها مركز إشعاع فكري وعلمي يقود المجتمع في مسيرته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسيلة لتحقيق أهداف المجتمع والأفراد لغرض إنماء المجتمع وتطوره وازدهاره.

والجامعة في المنظومة التربوية تمثل نظاما بأقسامه ومدخلاته وعملياته ونتائجه وهي العناصر الأساسية في أي نظام، ومن مدخلات الجامعة الطلبة والأساتذة والبناء بمرافقه والكتب، ومن العمليات وطرق التدريس والامتحانات ومن مخرجات الجامعة كنظام أفواج الطلبة المتخرجين ونتائج البحوث العلمية .

ثانيا: أهم الخصائص التي تميز الجامعة: وإذا أردنا فهم الجامعة والوظائف التي تضطلع بها ينبغي علينا أولا النظر إليها بنظرة تحليلية تمكننا من معرفة أهم خصائصها والتعرف على مكوناتها وأهم ما يميزها عن غيرها من منظمات.

1.تأثر الجامعة بالبيئة الخارجية: لا يمكن أن نتحدث عن النظام دون التعرض إلى بيئة النظام ويعتبر أي نظام نسقا مفتوحا فهو موجود في بيئة وليس في فراغ يؤثر ويتأثر بالمحيط أو البيئة الخارجية وبمجرياتها وأحداثها والبيئة هي ذلك الحيز الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي والثقافي الذي يحيط بالنظام والذي يعمل النظام في ظله، فيؤثر في سلوك النظام وظروف عمله لأنه يستخدم مدخلاته ويقدم إليه مخرجاته. (عايش، 2009، ص80) والجامعة بصفتها نظاما اجتماعيا مفتوحا من أهم سماته التفاعل مع البيئة المحيطة به، والتأثر والتأثير فيه، وبيئة الجامعة هي كل من المجتمع وثقافته والحالة الاقتصادية والسياسية السائدة فيه وسوق العمل ونسبة البطالة والتعليم العام. كل هذه العوامل البيئية تؤثر وتتأثر من قريب أو من بعيد بهذه المنظومة من حيث تحقيقها لأهدافها وجودة مردودها، فمن البيئة والمجتمع تشتق الجامعة قيمها وأهدافها ومواردها ومعلوماتها وإلى البيئة والمجتمع تعاد هذه القيم والأهداف والموارد والمعلومات في شكل إنجازات علمية وخدمات بحثية أو قوى عاملة مؤهلة ومدربة، "وعليه نجد للمجتمع اهتماما كبيرا بما تقدمه الجامعة بالذات دون غيرها من المنظمات الأخرى، إضافة إلى أن الجامعة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع سواء من ناحية الدعم التعليمي، ومن ناحية تواصل أعضاء المجتمع معها من أولياء أمور وتربويين وإعلاميين واقتصاديين وغيرهم من مختلف شرائح المجتمع". (الحريري وأخرون، 2007، ص24)

2. صعوبة تحديد وقياس إنتاجيتها: في ميدان التربية والتعليم يصعب قياس النتائج بدقة كما هو الحال بالنسبة إلى باقي المنظمات الأخرى كالمصانع مثلا وذلك أن الجامعة تتعامل مع الإنسان بذاته فهي المسئولة عن إعداد أفراد المجتمع ليكونوا مواطنين متعلمين، نافعين، قادرين على القيام بأدوارهم والمساهمة في تنمية المجتمع كل حسب اختصاصه وقدراته ورغباته . لذلك من الصعب قياس مخرجات الجامعة بطريقة دقيقة، وذلك من جهة لصعوبة الحكم على العنصر البشري من حيث سلوكاته ومهاراته ومعارفه واتجاهاته المكتسبة خلال تكوينه بالجامعة، ومن

جهة أخرى التأثير الكبير للبيئة الخارجية فهناك جهات عديدة تشترك في العملية التعليمية والتربوية من خلال التنشئة الاجتماعية وأثر التعليم في المستويات التي تسبق الجامعة، تأثير الأهالي والجمعيات والمساجد وغيرها وهنا من الصعب جدا قياس أثر الجامعة لوحدها على الفرد.

3.الجامعة كنظام أساسي ونظام فرعي: من الواضح أن الجامعة متداخلة في شبكة من الأنظمة يتكون منها سياق أنشطتها وقيودها . فبالإضافة إلى أن الجامعة تعتبر نظاما فرعيا في منظومة المجتمع ككل، هذا المجتمع الذي تتلقى منه مدخلاتها من طلاب وأساتذة وموارد مادية، والذي يتوقع منها في المقابل مخرجات وهي الأفراد المتخرجين بما اكتسبوا من معارف ومهارات وكفاءات وبحوث علمية تخدم المجتمع. تعتبر الجامعة أيضا نظاما كليا– فهي تركيبة من الناس المتفاعلين معاً ومن سياسات وإجراءات ومن أدوات ووسائل وتكنولوجيات صممها الإنسان ووضعها في خدمته لتساعده في تحقيق مجموع الأهداف المنشودة – تحمل في طياتها أنظمة فرعية من كليات وأقسام وهيئات للبحث العلمي والخدمات الاجتماعية وغيرها، هذه الأنظمة الفرعية لكل منها مميزاتها وخصائصها ومناخها أيضا .

في هذا الإطار يرى "بارسونز" و"بلات" أن الجامعة هي في الأساس نظام فرعي في إطار النظام الاجتماعي العام، ولذلك فهو يدخل في شبكة معقدة من التفاعلات مع النظام الاجتماعي ونظمه الفرعية الأخرى. فالنظام الجامعي هو في الأساس وظيفة معرفية ومؤسسة بنيانية، وهو بذلك جزء من النظام الثقافي الاجتماعي، وجزء من البنيان المؤسسي للمجتمع. من ناحية أخرى فالنظام الجامعي هو في النهاية نظام متكامل في حد ذاته بكل ما يمثله مفهوم النظام من خصائص . (السيد، 1981، ص185)

4.الثلاثية طلبة، أساتذة، إداريون: إن ما تختص به الجامعة أيضا كنظام هو أنها تضم ثلاثة فاعلين أساسيين لهم تأثيرهم الخاص في سير ونجاح وتطور هذه المنظمة، ولأن هؤلاء الفاعلين ليس لديهم نفس المسؤوليات ونفس السلطة فيجب أن

يكون لهذا النظام القدرة على التوفيق بين هذه الأطراف الثلاثة مع المحافظة على التوازن المناسب من حيث توزيع السلطة والمسؤولية بينهم من جهة، والتحكم في العلاقات التي تربطهم والتى أقل ما نستطيع قوله عنها أنها علاقات متداخلة ومتشابكة.

ثالثا: وظائف الجامعة بين الثلاثية تعليم، بحث علمي وخدمة المجتمع: منذ أن نشأت الجامعات في أوائل العصور الوسطى، والحوار محتد داخل وخارج الجامعات حول تحليل وتنظير طبيعة الدور الذي تقوم به الجامعة، حيث كان تحديد مهام الجامعة ولا يزال التساؤل الذي لم تتم الإجابة عنه بوضوح أو بإجماع فالحديث عن مهام الجامعة والآراء حول الموضوع غالبا ما كانت متباينة فالثلاثية " تعليم، بحث علمي وخدمة المجتمع"، ظهرت في معادلات مختلفة وبأوزان متباينة لكل عنصر منها، إذ يرى البعض أن دور الجامعة في إعداد الكفاءات البشرية هو المهمة الأولى والرئيسية، ويرى البعض الآخر أن الثنائية إنتاج المعرفة ونقلها هو الأهم بالنسبة للمؤسسة الجامعيّة، ويتحدث البعض الآخر عن التعليم والبحث العلمي معا كغاية لخدمة المجتمع .

في هذا الإطار تشير الباحثة ريوم دنيس (Rehaume, 2000, p13)أن مهام الجامعة غير موجودة ويجدر بنا التنازل عن السعي وراء هذه الغاية، فإذا كانت الإجابة صعبة ومعقدة فإن ذلك يعود حتما إلى طبيعة السؤال المطروح بطريقة خاطئة، فالموجود في الواقع ليس مهاما وإنما مجموعة من الوظائف أو المسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسة الجامعية، فالنظر للمنظمة الجامعية من خلال وظائفها ستكون نظرة أكثر دقة ووضوحا، كما أن تحديد هذه الوظائف سيساعد كل طرف فيها وكل منتسب إليها على معرفة مركزه، دوره، ومسؤولياته داخل هذا النظام.

و بالرغم من الاختلاف بين الباحثين حول مهام الجامعة، إلا أننا سنتعرض إلى أحد أهم هذه الآراء، حسب هذا الرأي فإن كل من التدريس، البحث العلمي، وأخيرا

خدمة المجتمع هي مهام متكاملة ومترابطة فيما بينها حيث يسهم التدريس في نشر العلم والمعرفة من جهة وإعداد رأس المال البشري، والبحث العلمي الذي يسهم في تجديد المعرفة وإنتاجها وتطويرها، ثم تطبيق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته وخدمة أفراده، ومن ثم إحراز التقدم للمجتمع. وفيما يلي عرض لأهم هذه الوظائف:

1. الجامعة من أجل الطالب: التدريس وإعداد الكفاءات البشرية المطلوبة بالنسبة لفكرة الجامعة من أجل الطالب فهي فكرة ولدت في القرون الوسطى وحتى قبل نشأة الحركة الجامعية، وهي تصور أرستقراطي يركز قبل كل شيء على تزويد الطالب ب »« savoir être طريقة الحياة، ومن أجل ضمان هذه الوظيفة كان الأستاذ يقوم مقام الأب . حيث كان الطالب يعيش في منزل الأستاذ، وكان هذا الأخير هو الذي يعتني به يغذيه ويلبسه وذلك على حساب ما يتلقاه من الوالدين وهكذا تنشأ علاقة وروابط قوية بين الأستاذ وطالبه .

إن آثار هذه الطريقة ما زالت تظهر في العديد من الجامعات خاصة الإنجليزية منها فيما يسمى بنظام « public schools والدور الكبير الذي يلعبه الوصي في التعليم العالي، حيث يتم التركيز على مهام التربية والتكوين للفرد. (Fourrier, 1971, p21)

ويعد التدريس الوظيفة الأولى التي نشأت من أجلها الجامعات، هذه الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل من الممارسين والمنظرين على حد سواء، مما جعل الجامعات توظف كل إمكاناتها المتاحة المادية والبشرية من أجل القيام بهذه الوظيفة وتحقيق الأهداف المرجوة منها .

إن هذه الوظيفة هي إحدى الوظائف القديمة للجامعة حيث وثق المجتمع فيها فخرجت له الطبيب الذي يأتمنه الأفراد على حياتهم، ورجل القانون الذي يدافع عنهم، ورجل الدين الذي يبين لهم أمور دينهم ودنياهم، والمعلم الذي يعلمهم، كما

أعدت أيضا المهندس المعماري والميكانيكي والمحاسب والمدير وغيرهم . (راشد، 2007، ص25)

هذه الوظيفة هي التي تسهم في تنمية شخصية الطلاب وإعدادهم للعمل الذي يمكن أن يمارسوه مستقبلا، بتحصيل المعلومات والمعارف وممارستها، واكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات، وبالتالي تضطلع الجامعات من خلال القيام بوظيفة التدريس بإعداد وتنمية القوى البشرية، المؤهلة والمدربة للنهوض بالمجتمع وتطويره، ومن ثم تسهم الجامعات بشكل مباشر في إعداد رأس المال البشري، الذي يضطلع بدور فاعل في تنمية اقتصاد المجتمع وتنشيط مؤسساته الصناعية، وهو ما يؤكد أن الجامعة من أهم دعائم التقدم في المجتمع، لأنها تعني بالإنسان تربية وتعليما وتدريبا وتأهيلا للعمل في مؤسساته المختلفة. (الصغير، 2005، ص24)

و عليه نجد أن من أهم وظائف الجامعة هي إعداد الكفاءات في مختلف مجالات الحياة المهنية، فيجب أن تحرص الجامعة على توفير التكوين الذي يتناسب مع متطلبات مجتمعها ومتطلبات العصر وذلك من خلال تجديد برامجها وأساليبها وتقنياتها لتقابل حاجيات المجتمع وحاجيات العصر والتقدم .

2. الجامعة من أجل البحث العلمي: أولوية تطوير العلم والمعرفة يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجامعة ليست في خدمة الأفراد الذين ينتمون إليها ولا إلى المجتمع الذي يعيشون فيه وإنما هي ببساطة في خدمة البحث العلمي وهو ذلك البحث الذى يلعب دورا مهما وأساسيا في خدمة وتنمية المعرفة.

والنظرة الشاملة للوظيفة البحثية للجامعة توضح بأنها تهدف إلى تنمية المعرفة وتطويرها من خلال اشتغال الأساتذة بالبحث، وتدريب طلابهم عليه. فالبحث العلمي علاوة على كونه الوسيلة الأساسية لتطوير العلوم والمعارف إبداعا وتطبيقا قد أصبح المؤسسة القوية التي تتصدى لمشكلات المجتمع المختلفة لإيجاد حلول لها فالبحث العلمي هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته، أو عن بيئته ومجتمعه كما أنه وسيلة الإنسان لإيجاد الحلول للمشاكل التي تقابله والصعوبات

التي تعرقل حياته، وهو وسيلة الإنسان لإيجاد أحسن السبل للاستغلال الأمثل للموارد المادية المتوفرة وحتى إيجاد طرق لتجديدها.

وللبحث العلمي فوائد عديدة، لكل من الطالب وللأستاذ الجامعي وللجامعة وللمجتمع، ويأتي من أهم الأسباب التي جعلت البحث العلمي يحتل مكانته الحالية ما يلي:

البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها.

البحث العلمي أساس المكانة والتميز، ومن خلاله تتفاضل الجامعات.

البحث العلمي أساس ترقية وتميز الأستاذ الجامعي بالجامعة.

البحث العلمي يمثل موردا حيويا لتمويل التعليم الجامعي.

البحث العلمي أحد مداخل التنمية المهنية للأستاذ الجامعي. (الثبيتي، 2000، ص ص242 -245)

وأصبح القيام بالبحث العلمي، وإنتاج المعرفة من صميم جوهر المهنة الأكاديمية بصفة عامة، كما أصبحت المعاهد رفيعة المستوى في العالم أجمع هي تلك التي تولي أهمية أكبر لدورها في البحث العلمي.

3. الجامعة من أجل المجتمع: توظيف المعرفة لخدمة وتطوير المجتمع: إن رسالة التعليم العالي في الماضي اقتصرت على وظيفتين هما التدريس والبحث العلمي لكن في ضوء التغيرات والتطورات التي شهدتها -وما زالت تشهدها- المنظومة الدولية، تبين أن هاتين الوظيفتين لم تعودا كافيتين لعمل التعليم العالي. إذ وجد التعليم العالي نفسه أمام تحديات عديدة فرضت عليه ضرورة الانفتاح على المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي، تحقيقا لمزيد من التعاون بينه وبين مؤسسات المجتمع الذي يوجد فيه . الأمر الذي أدى إلى استحداث وظيفة ثالثة للتعليم العالي هي وظيفة خدمة المجتمع أو الوظيفة الاجتماعية. (البهواشي، 2007، ص39) وتعني هذه الوظيفة بالخدمة العامة التي تقدمها الجامعة، خارج إطار عملها الرسمي التعليمي والبحثي لهيئات ومنظمات وأفراد لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية

مختلفة، ونظرا لتزايد أهمية خدمة المجتمع أصبحت هذه الوظيفة جزءا أساسيا من الأدوار التي تقوم بها الجامعات في الوقت الراهن، بحيث كونت البعد الثالث لوظائف الجامعة، المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. (الكبيسي وقمبر 2001، ص200)

وهكذا أصبحت خدمة المجتمع تمثل أحد أهم وظائف الجامعات المعاصرة حيث تعمل من خلال هذه الوظيفة على تطبيق المعرفة وتوظيفها لخدمة وتطوير المجتمع فتعمل على الالتحام بواقع مجتمعاتها ومناقشة المشكلات والعمل على إيجاد حلول وبدائل لها، من خلال إجراء البحوث العلمية وتطبيق نتائجها للتغلب على المشكلات في قطاعات المجتمع المختلفة، ومن ثم تخرج الجامعة عن دورها التقليدي والعمل داخل أسوارها، إلى المجتمع للتفاعل معه، ومع التطورات الجارية من حولها سواء على المستوي المحلي أم العالمي، لتتلمس قضايا المجتمع وحاجاته الحقيقية، تربوية واقتصادية وتقنية وثقافية وفكرية ومعرفية، وتعمل على تلبيتها لتعكس فكرة الجامعة كمنظمة مفتوحة على المجتمع، تؤثر فيه وتتأثر به، وتسهم في خدمته والإرتقاء بمستوي أداء الأفراد. (الصغير، 2005، ص30)

إن هذا المفهوم الوظيفي الذي أخذ جذوره من الجامعة الأمريكية انتشر ليشمل غالبية البلدان الأوروبية، وبحكمه التجاري والمالي والتنافسي أصبح يسير بمجلس إدارة، والأوساط الإقتصادية الخارجية أصبحت قوة فعالة في التسيير والتمويل وأصبح ينظر للأستاذ نظرة اقتصادية لا نظرة معرفية، بمعنى ما يقدمه الأستاذ للمجتمع وما يقدمه للاقتصاد، ويعد عاملا كعامل انتاجي واقتصادي، أي لم يعد ذلك الأستاذ الموظف وإنما أصبح الأستاذ الإنتاجي، الاقتصادي والتجاري وربما يكون هذا هو السبب المباشر الذي دفع بالنخبة العالمية بالهجرة والالتحاق بالجامعات الكبيرة وذلك لما تقدمه من امكانات مادية وعلمية ومالية. (علال 2008، ص ص114-115)

اذا كانت هذه هي الوظيفة الاجتماعية فما هي ابعادها؟ وبالرغم من ان حصر الوظائف الاجتماعية للجامعة تتعدى نطاق هذه المداخلة المتواضعة، لكننا سنكتفي بعرض اربعة ابعاد اساسية للوظيفة الاجتماعية للجامعة.

1.3الوظيفة الثقافية: كما تضطلع الجامعة بوظيفة اجتماعية اخرى قوامها الاسهام في الحفاظ على القيم الثقافية التاريخية، وفي تحديد المفاهيم الثقافية التي يعتنقها المجتمع، أو ما يطلق عليه " تعريف الموقف الاجتماعي" بلغة علم النفس الاجتماعي. والواقع ان الوظيفة الثقافية للجامعة– رغم اهميتها– تعتبر من القضايا الشّائكة التى لم تحسم بعد. فالجامعة كمؤسسة علمية تنهض على اساس قيم البحث العلمي وأهمها الموضوعية والامبيريقية، فالجامعة تقوم بمهمة حماية القيم الاجتماعية التاريخية وتأصيل مفاهيم النظام الاجتماعي القائم، اكثر منها مؤسسة لتطوير القيم الاجتماعية أو النظام الاجتماعي.

مع بداية القرن العشرين، تطورت العلوم الاجتماعية وبدأت تقدم مناهج فكرية وبحثية متكاملة مكنتها من الاضطلاع بدور اكبر في قضية القيم الاجتماعية من خلال اجتذاب كل الراغبين في المعرفة العلمية. فمن الصعب اليوم تصور مثقف واحد لم يتلق تعليمه في الجامعة،وبالتالي فان اي فكر يطوره هو في الاساس جزء من ثقافته الجامعية. وهناك العديد من الامثلة المعاصرة التي تؤكد دور الجامعة في تحديد وبلورة المفاهيم الاجتماعية. ففي أمريكا اللاتينية، نجد ان الحوار الدائر حول قضية التبعية والتنمية، وهو الحوار الذي يمثل أحد روافد الحركة نحو إنشاء نظام اقتصادي عالي جديد، ينبع اساسا من جامعات أمريكا اللاتينية. وفي يوغوسلافيا نجد أن محاولات تنظير الماركسية اليوغسلافية تتم بالتعاون الوثيق بين الجامعات ورابطة الشيوعيين اليوغسلاف. وفي العالم العربي نجد أن محاولة إدخال مفاهيم الفكر العلمي في البحث الديني، وتقديم مفهوم معين للهوية المصرية، جاءت من داخل الجامعة على يد طه حسين.

هو ذا إذا الاسهام المطلوب في الثقافة، إسهام أصيل يضيف جديدا ويبقى في ذلك كله، متفردا: فيه ما يميزه ويخصه وحده. هذه اللمسة الذاتية ليست بديلا عن المقدمات التاريخية والموضوعية للاسهام الثقافي، لكنها تثريها وتستكملها وتحيلها هما شخصيا. في تحصيل الثقافة ورعايتها ونشرها ثم الاسهام فيها، تحقق الجامعة ذاتها.(نجار، 1981،ص158)

2.3الجامعة ووظيفة الاندماج القومي : تقوم الجامعة بدور أساسي في تحقيق اندماج كافة أجزاء الجسد الاجتماعي القومي، وتوحيد الادارة القومية. هذه الوظيفة تنبع في الواقع من طبيعة الجامعة ذاتها. فالجامعة هي مكان لالتقاء الاجيال والفئات الاجتماعية المختلفة مهما كانت اصولها، وهي بوتقة لانصهارها، في غمار عملية السعي المشترك نحو المعرفة. والجامعة كأداة من أدوات التماسك الاجتماعي تتميز عن غيرها بخصائص هامة تجعل من دورها الاندماج أمرا لا غنى عنه فالجامعة تختلف عن القيادة السياسية والحزب السياسي بأنها لا تعبر عن مصالح الفرد أو فئة وإنما تمثل كل الفئات والقوى الاجتماعية تقريبا. وهي تختلف عن الحزب السياسي والايديولوجية السياسية بأنها تبدأ من منطلق علمي قوامه بناء منطق علمي متكامل للإرادة القومية يتعدى المصالح الفئوية والانتماءات العقائدية المتفاوتة.(محمد السيد 1981، ص189)

3.3الجامعة وبلورة الهوية القومية: الجامعة يمكنها ان تضطلع بدور رئيس في بلورة الهوية القومية، وذلك يكون من خلال اربع أدوات لا يستطيع ان يقوم بها سوى الجامعة .

-تطوير اللغة القومية: وذلك من خلال تحديد قواعد اللغة، وترجمة المصطلحات الأجنبية الى اللغة القومية، وتطوير البحوث اللغوية بحيث تكون اللغة قادرة على التكيف مع الثقافة العلمية المعاصرة.

-تدريس تلك اللغة القومية للأجيال التي لا تتقن تلك اللغة، بحيث تكون الاقليات اللغوية تتقن اللغة القومية فتجمع تلك اللغة أبناء الوطن الواحد مهما كانت انتماءاتهم.

– تدريس اللغات الأجنبية، إلى جانب اللغة القومية بما يفتح آفاق المعرفة امامهم، وبما يوضح لهم اوجه الاختلاف بين الشخصية القومية والهويات الأجنبية.

4.3الجامعة ووظيفة التنشئة الاجتماعية: يقصد بالتنشئة تلك العملية التي يتم من خلالها نقل القيم الاجتماعية من جيل الى جيل آخر. هذه العملية تبدأ في حدها الأدنى عند مستوى العائلة، والمدرسة، وتمتد لتأخذ ابعادها الحقيقية في الجامعة. ذلك أن التنشئة التي تتم في المرحلة قبل الجامعية تتميز بأنها تنشئة تقوم على عزل الفرد عن البيئة الاكبر المحيطة به نسبيا، وعلى تلقينه مجموعة من القيم بحيث تخلق كيانا واحدا غير متمايز عقليا ووظيفيا، ينظر الى الحياة الاجتماعية من خلال منظور بسيط. أما التنشئة في الجامعة فهي تتميز بكونها تسمح للفرد من اكتساب القيم الاجتماعية التاريخية لأنها تسمح للفرد بالاطلاع على بيئة أكبر وأوسع وهي في النهاية نقطة اتصال بين الاجيال. وبالذات جيل الطلبة وجيل الاساتذة او اجيال الاساتذة. فتنتهي عزلة الفرد عن البيئة الأكبر وعن القيم الاجتماعية والثقافية والتيارات الفكرية بانواعها.

بالإضافة الى ذلك فان التنشئة الاجتماعية في الجامعة تدعم قيم المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب وتحرره من التبعية والاتكالية، كما انها تؤكد على المسؤولية الذاتية للطالب في قيامه ببحوثه وفهمه للمعارف التي تقدم له خاصة في اطار الاتجاهات الحديثة للتعلم التي تؤكد على التكوين الذاتي والتقويم الذاتي....وغيرها والقيام بالتحليل النقدي لكل ما يقدم له. لذلك نجد ان الكثير من حركات الاصلاح الاجتماعي بدأت في الجامعات، فالجامعة ليست قادرة على حفظ القيم فحسب وانما على خلق المواطن القادر على الفهم العلمي الانتقادي للقيم الاجتماعية.(محمد السيد 1981، ص 187)

5.3الوظيفة الاجتماعية المهنية: يقصد بذلك وظيفة الجامعة بإعداد القوى البشرية المدربة مهنيا لمواجهة احتياجات مهن وتخصصات فنية محددة في المجتمع كتخصصات الطب والهندسة والقانون، وتوفير الكفاءات من المتخصصين الذين تشتد

الحاجة إليهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تعتبر هذه الوظيفة- من الناحية التاريخية- أول وظيفة اضطلعت بها الجامعات.

ان الوظيفة الاجتماعية للجامعة هي في الاساس جزء من طبيعة الوجود الجامعي ذاته. فالجامعة لا تعمل في فراغ اجتماعي أو ثقافي ولكنها كما أوضح بارسونز جزء من البنيان الاجتماعي- الثقافي العام يهتم بالجوانب المعرفية للمجتمع. وقد أثبتت خبرة الجامعة في العصور الوسطى والحديثة أن الميكانيزم الطبيعي للجامعة يتجه تلقائيا الى أقلمة الوجود الجامعي مع الوجود الاجتماعي وأن أية محاولة لغرس مفاهيم جامعة أجنبية في بيئة ثقافية – اجتماعية مغايرة مقضي عليها بالفشل. وكأمثلة عن ذلك يمكن ان نذكر الجامعات الافريقية التي نشأت كامتداد للجامعات الاوروبية في الدول الاستعمارية وعلى غرار تنظيمها وتوجهها الوظيفي ولكنها سرعان ما بدأت في التأقلم مع البيئة الإفريقية، وبالذات بعد الاستقلال، بعد أن تبين لها أن وظائف الجامعات الاوروبية المستعمرة لا تناسب الواقع الإفريقي.(محمد السيد 1981، ص 187)

بيد ان هذا لا يعني ان الجامعة مجرد مؤسسة تخدم المجتمع، فالجامعة تقوم بوظيفة اساسية تميزها عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة. هذه الوظيفة هي وظيفة البحث العلمي الخالص. وهو البحث الذي يجري بهدف التوصل إلى معرفة جديدة وتكوين راس مال علمي دون النظر إلي أهدافه العملية أي انه البحث الذي يقوم على اشباع الفضول العقلي متبعا الأسلوب العلمي بصرف النظر عن نتائجه العملية المباشرة.

خاتمة: مما سبق يتبين أن الجامعة تعمل من أجل تحقيق ثلاث وظائف أساسية هذه الوظائف التي تتمثل في التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتي نجدها متكاملة ومترابطة فيما بينها حيث تخدم كل وظيفة منها الوظائف الأخرى فأما بالنسبة للتدريس فنجده السبيل لنشر العلم والمعرفة وإعداد وتنمية الموارد البشرية اللازمة والتي من شأنها أن تسهم في النهوض بالمجتمع تطويره والرقي به، وأما عن

وظيفة البحث العلمي فتعتبر وسيلة إنتاج المعرفة وتطويرها كما أنها تعتبر وسيلة لتشخيص مشاكل المجتمع بأشكالها في مختلف المجالات ثم إيجاد الحلول لها وأما عن خدمة المجتمع فتكون عن طريق التفاعل بمختلف قطاعاته مؤسساته وأفراد مختلف شرائحه وفئاته فتقدم لهم الخدمات التي هم في حاجة إليها سواء الفكرية أم المعرفية أم الاجتماعية أم التقنية أو الاقتصادية منها .

و في النهاية تجدر الإشارة إلى أن نجاح الجامعة لا يتم إلا من خلال تحقيق التفاعل والتكامل بين الوظائف الثلاث، فكلما زاد التفاعل والتنسيق، عظمت الاستفادة، لأن كل وظيفة من الوظائف الثلاث تمثل أساسا للوظائف الأخرى.

المراجع:

1- البهواشي السيد عبد العزيز(2007): **الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي** ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة.

2- -الثبيتي مليحان معيض ،الجامعات :نشأتها ،مفهومها،وظائفها "دراسة وصفية تحليلية" المجلة التربوية، المجلد الرابع عشر،العدد 54، الكويت، 2000.

3- الحريري رافدة ،محمود أسامة جلال، محمد عبد الرزاق ابراهيم(2007): **الإدارة والتخطيط التربوي**، دار الفكر، ط1،عمان ،الاردن.

4- الصغير احمد حسين(2005): **التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤي المستقبل**،عالم الكتب ، ط1، مصر .

5- الكبيسي عبد الله جمعة وقمبر محمود مصطفي(2001) : **دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع** ،سلسلة إبداعات تربوية، دار الثقافة، ط1، قطر.

6- بن عيسى علال،الجامعة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصلدية الوطنية والدولية،مجلة البحوث والدراسات الانسانية،عدد3.جوان 2008،منشورات جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة-الجزائر.

7- راشد على(2007): **الجامعة والتدريس الجامعي**، مكتبة الهلال للطباعة النشر، بيروت.

8- ستراك رياض (2004): **دراسات في الادارة التربوية** ،دار وائل للنشر والتوزيع الاردن.

9-سيد محمود يوسف(2008): **أزمة الجامعات العربية** ،الدار المصرية اللبنانية ، ط1، مصر.

10- شكري نجار(1981):الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية، مجلة الفكر العربي، العدد العشرون، تصدر عن معهد الانماء العربي، بيروت.

11- عايش احمد جميل(2009): **إدارة المدرسة نظرياتها وتطبيقاتها التربوية** ، دار المسيرة، ط1،عمان.

12- محمد السيد سليم (1981):الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم، مجلة الفكر العربي العدد العشرون، تصدر عن معهد الانماء العربي، بيروت.

1 3-Charles fourrier les institutions universitaires .presses universitaires de France « que sais-je » ,1971,France,p21.

14- Denis Rehaume ,l'universitépossible, un regard personnel et prospectif porté sur l'université québécoise ,presses de l'université du quebec,2000p13.

الجامعة والمجتمع؛ دراسة في قضية الذات ومقتضيات الآخر

د. أيمن فتحي الحجاوي
الجامعة الأردنية/ الأردن

أولا: مقدمة: يسكن الناس بقعة من هذه الأرض، لكنها، مع مرور الوقت، تصبح هي التي تسكنهم، فإذا "كان الإنسان مدنيًّا بالطبع" (ابن خلدون، 808هـ)، فإن المدينة إنسانية بالانطباع، والحد الفاصل بين الطبع والانطباع هو ما يُضفي هذه الجدلية التاريخية القائمة؛ بين تفاعل الناس فيما بينهم بما يمتلكون من صفات معنوية من جهة، وبين المظاهر المادية للمحيط الذي يعيشون فيه من جهة أخرى.

وإذا نظرنا إلى (**الجامعة**) كمُكوِّن اجتماعي يمتد طيفه من الـ**فردية** (كونه مجموعة من الأشخاص) مرورًا بـ**النسق** (مجموعات متجانسة ومتفرعة التخصصات) وصولاً إلى **الوحدة الشاملة** ذات الارتباط الوثيق بكل الأنساق الاجتماعية الأخرى؛ الاقتصادية، السياسية، ... إلخ، فسنجد أنفسنا مضطرين إلى دراستها وكأنها فرد اجتماعي؛ له مراحله التطورية ذاتها التي يمر بها أي فرد في أسرة أو جماعة أو أي شكل آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي.

وإذا كان الناس يتشابهون ويختلفون، فمن الطبيعي أن تتشابه الجامعات وتختلف. وإذا نظرنا إلى مصادر كل من التشابه والاختلاف رأيناها تنبع من مفهومين: الحضارة والثقافة؛ فـ**الحضارة** الواحدة (**Civilization**) تجمع الخيوط الإنسانية كلها في نسيج واحد، أما **الثقافة** (**Culture**) فمن طبيعتها صَبْغُ تلك الخيوط بألوان متعددة. وما التاريخ إلا لوحات اكتملت، أو هي في طور الاكتمال للعلاقة القائمة بين تلك الخيوط؛ فإذا اتسمت بالمرونة وحُسن الشَّبْك أضفت على الفترة جمالاً واتِّساقًا وإن اتخذت من الشَّدّ والتوتر مَبدأً للوجود أحدثت ثُقوبًا وفجوات.

يحمل الإنسان (فردًا كان أو جماعة) اسمه وصفاته إلى مكان ما، ولكن ما الذي يفعله بالإنسان ذلك المكان؟

لقد درسنا كلنا في مدارس مختلفة، والتحق معظمنا بالجامعات، وتابعت قلة منا دراساتها العليا لتصبح جزءًا من المكون الأكاديمي للجامعة، فيما رجع الكثيرون إلى المدارس معلِّمين، وانتشر العدد الأكبر في بقع جغرافية واسعة الاختلاف والانتشار على المستوى الجغرافي الممتد، أو التخصصي متعدد الأشكال.

سَكَنّا –نحن العرب– بلادَنا العربية هذه عبر تاريخ طويل، نتنقَّل فيها وننتقل منها وإليها، مخالِطين بعضَنا، ومتقبِّلين اختلافَ لهجاتنا وعاداتنا وتقاليدنا، وما ضَارَنا أو أضرَّ بنا اختلاطُنا بغيرنا من شعوب كانت تفوقنا قوةً وعِلمًا، ثم تفوقنا عليها بناءً وتعليمًا. فما الذي حدث لنا في عصرنا الحديث هذا؟ وهل نحن – كما يُقال – أمام خطر داهم يتهدد ثقافتنا، ويحاول أن يلغي فينا ما حرصنا على بقائه في غيرنا؟

ثانيا: الإطار النظري:

2: 1 مشكلة الدراسة: يعرَّف المجتمع بأنه "نسق كُلِّي يتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، ولكنه ينقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الأنساق الفرعية التي تتفاعل معًا وتتساند تساندًا وظيفيًّا بطريقة تكفل المحافظة على النسق الكلي واستمرار بنائه" (أبو زيد،1987). وفي تعرضنا لمفهوم **(الجامعة)** بوصفها جانبًا مهمًّا في التكوين الاجتماعي لشعب من الشعوب أو أمة من الأمم فنحن نعرض لمجتمع كلي ليس له تلك الانقسامات الداخلية فحسب، بل يشكل بكليته جزءًا من مجتمع أكبر هو المجتمع العالمي.

ستتخذ هذه الدراسة من **الجامعة** أنموذجًا ممثلاً لواحد من العناصر البارزة في تكوين الثقافة المجتمعية، بما أحدثته وما حدث فيها من تغيرات متعلقة بنسيجها في محاولة للوصف الموضوعي لأثر التغير في النسق الكلي الناتج عن بعض

التحولات في بنية الأنساق الفرعية المكونة له. هي، إذن، محاولة لـربط نسـق اجتماعي بـ **خِطاب**، والخطاب (**Discourse**): "مصطلح لساني، يتميز بشـمله لكل إنتاج ذهني، سواء أكان منطوقًا أم مكتوبًـا، فرديًّـا أم جماعيًّـا، ذاتيًّـا أم مؤسسيًّا"(فوكو 1984). فالخطاب، إذن، هو ما نصارع به ونصارع من أجلـه؛ إنه الصورة التي نحاول تكوين ملامحها بتواصـلنا الـداخلي، ونحـرص علـى انطباعها في أعين غيرنا عبر اتصالنا بالآخر.

2: 2 أهمية الدراسة: إن وظيفة **المعرفة** وظيفة اجتماعية جوهرية، ولعـل من أهم ما يميز الثقافة أنها "**مُلزِمة**" (خمش، 2004)، والإلـزام هنـا لا يعنـي الثبات على الجمود، بمقدار ما يعني "الثبات على الحقيقة الثابتة لأي مجتمـع؛ ألا وهي: **التغير الاجتماعي Social Change**" (الدقس، 1987).

إن هذا التغير (على مستوى النتاج الجامعي واستخدامه) لم يكـن يومًـا –ولا أظنه سيكون– من خلال استبداله بغيره، وإنما هو التغير في النظرة إليه، والتـي قادت إلى إنشاء وتطور الأفكار حوله، وإن مسألة الإلزام هي المحرك والمحفـز للأطر البحثية المتعلقة به، ومن هنا تـُعَدُّ الزاوية التي يُنظر من خلالها (الجانب الاجتماعي أو الإناسي "الأنثروبولوجي"، الجانب الاقتصادي، السياسي،...) علـى غاية من الأهمية في مجال توجيه الالتزام.

إن المتتبع للثقافة العربية المعاصرة، لن يفوته تلمُّس ما وصـلت إليـه مـن الانشطار على مستوى منهجية المعرفة، فهناك من يمثل **التيار الأصولي** الذي لا ينظر إلا بعين القدماء، يقابله تيار آخر وقع في ذات المنزلق (**دراسة المجتمعات العربية بعين غربية**)؛ فالأول يحاول إلصاق الواقع بالماضي، أما الثاني فيحـاول دفعه باتجاه واقع وصل إليه الآخر عبر سلسلة من تطورات طبيعية، لم تتـوافر لدينا. ليس من الضروري أن نحبس أنفسنا في تخيير عقيم؛ إما التبرير بإضـفاء التخلف على ثقافتنا باسم تفوُّق ثقافة الآخر، أو رفض كل تفاعل باسم الحفاظ على

الهوية الخاصة فالاتصال كان -وما يزال- موجودًا، وبالإمكان الدفاع عنه بوصفه قيمة تواصلية.

إن تاريخنا وحاضرنا -تماما كما هو حاضر وتاريخ الآخر- يمكن أن يكون مثار حوار وجدلية فكرية بالنسبة لنا، لأنه يسمح بتأمل أنفسنا، واكتشاف التشابهات إلى جانب الاختلافات، وهكذا تتم معرفة الذات عبر معرفة الآخر، وعند هذه النقطة تتجلى أهمية هذه الدراسة: **كيف يمكن للآخر أن يتعرف إلينا؟**

إن السبيل الوحيد أمام الآخر للتعرف إلينا سيكون من خلال اطِّلاعِه على معرفتنا لذاتِنا.

2: 3 هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التغيرات الاجتماعية على نسيج الثقافة الجامعية ونتاجاتها، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الظروف التاريخية التي أسهمت في تشكل ملامح هذا التغير؟
- ما الواقع الذي آلت إليه جامعاتنا العربية في خضم التغيرات والمؤثرات الداخلية والبَيْنِيَّة والخارجية؟
- أي مستقبل يمكن استشرافه في ظل الظروف والمتغيرات، على كافة الصعد الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية،... في عصرنا الحاضر؟

ثالثا: العولمة (Globalization): شهد القرن العشرون ميلاد حربين عالميتين؛ الحرب العالمية الأولى 1914- 1918 والحرب العالمية الثانية 1939- 1945، ولقد كان لتلك الحربين آثار شملت كل المجالات؛ العسكرية السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية،...

إن المطَّلع على الأسباب المؤدية للحروب عبر تاريخ البشرية، لن يكون من الصعب عليه إدراك ما للعامل **الاقتصادي** من أثر في إثارتها والتحكم باستمرارها أو هدوئها، ولم يكن العالم الغربي غافلاً عن تلك المسألة، إذ سرعان ما بادرت حكوماته بعقد اتفاقيات لها من القدرة على حفظ الهدوء ما لا تمتلكه كل الأسلحة

التي استخدمت في الحروب السابقة، وليس من الغريب أن يشهد العالم "ولادة **اتفاقية الجات** (General Agreement of Tariffs and Trade)" (العيسوي 1995) في وقت لم تكن الحرب قد مضى على توقفها ما لا يزيد على السنتين. لقد تحول الصراع منذ ذلك الحين –بفعل ذلك التطور في السلاح النووي– إلى ما أطلق عليه **الحرب الباردة**، تلك الحرب التي بقيت على برودها حتى تلاشى تهديدها بتلاشي الاتحاد السوفييتي. لقد وُلد هذا العالم من جديد عندما انهار **سور برلين** عام 1989 منبئاً عن ولادة أحدث اقتصاد في العالم، ذلك الاقتصاد الذي كان حينها طفلاً يتحسس طريقه، ولكنه وخلال فترة قصيرة استطاع النمو بشكل متسارع.

إن عمليات الضبط والتوازن الشائكة التي كانت تؤدي إلى استقرار الاقتصاديات أصبحت الآن مرتبطة فقط بالزمن، فكثير من أسواق العالم قد أخذت بالتحرر وأصبحت –وللمرة الأولى– تتحكم فيها عواطف الناس لا قبضة الدولة، ولم يعد هنالك من شيء له القدرة على إضعاف الأمل الذي انبثق مع زوال العالم المحاط بالأسوار، لقد أتاح انتشار اقتصاد **السوق الحرة** في أنحاء العالم لمزيد من الناس في كل مكان تجسيد ما كانوا يصبون إليه في صورة إنجازات فعلية، فـ "التكنولوجيا، إذا استخدمت الاستخدام السليم ووزعت بطريقة ليبرالية، ليست قادرة على محو الحدود الجغرافية فحسب، بل والحدود البشرية أيضا" (Harrington, 2003)

لقد أُلِّفت العديد من الكتب التي تأخذ بالتحليل فترة ما بعد الحرب الباردة ولعل من أهمها وأكثرها انتشارًا: (بول كينيدي: **ظهور القوى العظمى وسقوطها**) (فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**)، (روبرت كابلان وصامويل هنتنجتون: **تصادم الحضارات** وإعادة تشكيل النظام العالمي).

وعلى الرغم من أهمية الكتب السابقة إلا أن أيًّا منها لم يرصد عالم ما بعد الحرب الباردة بصورة كلية، رأى **هنتنجتون** الصراعات الثقافية حول العالم

ووسّعها في جموح لتصبح تصادمًا مستمرًّا وحادًّا، بل إنه أعلن أن الحرب العالمية القادمة -إن حدثت- ستكون حربًا بين الحضارات. أما **كابلان**، فقد أهمل إلى حد بعيد تقدير مدى ما يمكن أن تفعله القوى الدولية، جاذبية الأسواق العالمية، انتشار التكنولوجيا وظهور الشبكات وانتشار المعايير العالمية. لقد حاول **كينيدي** الاعتماد أكثر مما يجب في التنبؤ بالمستقبل على الماضي؛ الماضي وحده.

أما وجهة نظر **هنتجتون** فهي أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، لن يكون **السوفييت** هناك لنوجّه عداءنا إليهم، ومن ثم فسوف نتحول نحن بعدائنا بطبيعة الحال نحو **الهندوس** و**المسلمين** الذين سيبادلوننا العداء نفسه، وفي هذا استبعاد لظهور نوع ما من النظام الدولي الجديد الذي يمكن أن يشكل الأحداث على نحو مختلف. ثم يأتي كتاب **فوكوياما** ليحتوي على رؤية مستقبلية إزاء الأشياء التي استجدت، وهي انتصار الليبرالية ورأسمالية السوق الحرة باعتبارهما أكثر الطرق فاعلية لتنظيم أي مجتمع، غير أن عنوان الكتاب -وليس الكتاب نفسه- يشير ضمنًا إلى نهاية لهذا الانتصار لا تنسجم مع العالم.

لقد أصبح كل عمل من هذه الأعمال مشهورًا، لأن كل واحد منها قد حاول اغتنام فكرة واحدة آسرة هي (الشيء الوحيد الكبير)، أو الجزء المتحرك الرئيس والمهم، الذي سيقود الشؤون الدولية فيما بعد الحرب الباردة، سواء كان ذلك صدامًا للحضارات أم فوضى أم سقوط الامبراطوريات أم انتصار الليبرالية. ولكن؛ إذا كنا نريد فهم عالم ما بعد الحرب الباردة فعلينا أن نبدأ بالتسليم بأن نظامًا دوليًّا جديدًا قد جاء بعده، وذلك النظام هو: **العولمة**.

لقد كانت الحرب الباردة عالمًا من **الأصدقاء** و**الأعداء**، أما عالم العولمة فهو على العكس، يميل إلى تحويل كل الأصدقاء والأعداء إلى **متنافسين**. وإذا كان القلق الذي سيطر في فترة الحرب الباردة هو الخوف من الفناء على يد عدو معروف أفرزه صراع عالمي محدد وثابت، فإن الذي أتت به العولمة هو الخوف

من ذلك التغير السريع من عدو لا تستطيع أن تراه أو تلمسه أو تحسه، إنه شعور بأن وظيفتك أو المجتمع الذي تعيش فيه يمكن أن يتغيَّرا في لحظة، بفعل قوى اقتصادية وتكنولوجية مجهولة، صفتها الوحيدة هي **عدم الثبات.**

3: 1 أين نحن الآن: "إما أن يصغر العالم، وإما أن أكبر أنا" (كازانتزاكي 1989)

إذا وقف الإنسان العربي الآن أمام هذين الخيارين، تُرى: أيهما سيختار؟ وماذا سينبني على اختياره ذاك؟

إذا أحطنا المسألة بإطار الفردية (والفردية هنا لا تقتصر على الشخص، بل تتعداه إلى: فردية العائلة، الجماعة، ... وصولاً إلى فردية الدولة) فإن إمكانية تصغير العالم ما زالت واردة؛ فكل عربي –على المستوى الشخصي– يظن أن بإمكانه، لو أتيحت له الظروف، أن يغيّر العالم، وكل جماعة صغيرة، سواء أكانت قابعة في زاوية في مسجد، أم تكرر اجتماعُها في نادٍ ثقافي أم حزب، فإنك ستجد لديها الطموح ذاته وكلما كبرت الدائرة ازداد الإصرار على تصغير العالم وتفصيله على مقاسها أكثر فأكثر.

إن الأفكار الداعية إلى تصغير العالم، وتفصيله حسب تصاميم الأيديولوجيات المختلفة ما زالت قائمة وتلقى الرواج والترحيب، وسنكون أقرب للموضوعية إذا اعترفنا بأن هذا أمر طبيعي؛ فالفكر، في المحطة النهائية، هو نتاج الواقع الاجتماعي؛ سواء أتجاوز زمنَه المبدعون على أمل الوصول إلى ما يجب أن يكون عليه، أم جرَّهُ إلى الخلف مَن رأى في الماضي العلاج الشافي للحاضر فالواقع الاجتماعي هو الرحم الذي يتشكل فيه الفكر، وهو نفسه من يعمل على إجهاضه، أو يتعجل بإنزاله خداجًا، أو يتيح له الظروف الملائمة لولادة طبيعية.

ولكن ؛ هل ستستمر عملية تصغير العالم في ذهن العربي؛ إذا كان صانع قرار أم رجل سياسة، أم أكاديميًّا أو مفكِّرًا؟ وإذا استمرت تلك العملية، فإلى متى؟

إن سؤالاً كهذا لن نجد له إجابة إلا إذا عدنا مرةً أخرى إلى الواقع الاجتماعي وإذا سلّمنا بأن الوطن العربي يكوِّن مجتمعًا، فإن هذا المجتمع يمكن وصفه بأنه (قرم، 1972):

1. مجتمع **متكامل**، بمعنى أنه يكوّن مجتمعًا – أمة، لكنه يفتقر لنظام سياسي مُوحّد وشامل.

2. **متنوع** في تكامله، وهذا التنوع يجعله موزعًا بين المجتمع المتجانس (مصر تونس، ليبيا) أو المتعدد (المغرب، الجزائر، سوريا، العراق، اليمن، البحرين) أو الفسيفسائي (لبنان)، والعلاقات التي تسود داخل مجتمع له هذا التنوع ستكون بلا شك، متنوعة هي الأخرى، ولها امتداد بين درجات ثلاث هي:

- **الانصهار**
- **التعايش**
- **النزاع**

3. المجتمع العربي مجتمع **انتقالي**، يشهد عدة أزمات تقوم داخله بين (السلفية والحداثة، التجزئة و الوحدة، الطبقات المالكة و المحرومة، الوطنية و التبعية التقدمية و الرجعية ... الخ)

4. **مُتخلّف**، يتضح فيه ثالوث التخلف المتمثل في: الفقر، التبعية، سلطوية الأنظمة الحاكمة

5. يعاني من حالة **الاغتراب** عن ذاته

6. **تعبيري** ؛ تسوده العلاقات الشخصانية

هذه السمات التي تمثل الواقع العربي لعبت دورًا رئيسًا في تشكيل الفكر وهذا الفكر إذا لم يكبر من داخله، فستضطره الظروف إلى الكبر وسط هذا العالم الذي لم يعد بالإمكان تصغيره؛ فالكل يقرأ ويرى ويسمع، وعصر المعلومات قد دخل من الشبابيك قبل الأبواب.

وهنا سيقف المفكر العربي من جديد أمام خيارات ثلاثة:

- الذوبان في الآخر
- رفض الآخر
- التفاعل مع الآخر

وإذا اقتربنا للموضوعية مرة أخرى، فسنجد أن الخيارات الثلاثة ستكون متاحة بل إن الأول والثاني منها سيكون لهما الدور الأكبر في الجذب؛ ذلك أن الواقع الاجتماعي الحالي يمهّد الطريق للـ**تغرْبُن**، تمامًا كما يمهده للـ**عُزلة** والهروب إلى الماضي ... أما الخيار الثالث، الذي يُبرز الذات أمام الآخر، فهو يتطلب جهدًا وعناءً كبيرين؛ لأنه يصدر عن الجانب **الضعيف المهزوم المتلقي** مقابل الجانب **القوي المنتصر الواضع للسياسات الخارجية.**

إن تحديًا كهذا هو التربة الخصبة لاحتضان النواة الأولى لِما يمكن اعتباره "فكرًا عربيًّا" لا يذوب في الآخر ولا يهرب منه، بل يقف متفاعلاً معه ومبرزًا ذاتَه أمامَه.

وعند هذه النقطة تظهر الإشكالية (التي هي موضوع هذا الجزء من بحثنا) وتبدأ العنكبوت بنسج خيوطها على المداخل والمخارج، ويبدأ المفكرون، بأقسامهم الثلاثة رحلتهم؛ فالقابلون للذوبان في الآخر سيجدون طريق الانفلات سالكة والرافضون للآخر، وتحت شعار (وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[1] سيزحفون هاربين إلى الداخل أما المغامرون؛ فمنهم ضعيف الجناح الذي تلتف حوله الخيوط بسهولة ومنهم من يُبدي مقاومةً أكبر، ومنهم من يتمكن من تمزيق بقعة في تلك الشبكة ... وهكذا.

3: 1: 1 من هو الآخر؟ لقد استخدم المستشرقون مفهوم **الآخر** للدلالة على الشرق، ومنه استقوا تعريفهم لهويتهم الغربية؛ فالغربي هو الشخص الذي تُغاير

[1] سورة البقرة/ الآية 195

صفاتُه تلك الصفات التي يتسم بها الآخر في الشرق؛ "الغربي هو: اللاشرقي" (سعيد،1991).

إذا جاز لنا الآن استخدام هذا المقياس، فلن نتمكن من القول بأن المقابل للعربي هو اللاعربي؛ ذلك أن هناك أممًا كثيرة، إن لم تجمعها بالأمة العربية مصالحُها فستجمعها بها همومُها وقضاياها المشتركة، كونها وإيّاها محاطة بالإطار المسمى بـ**العالم الثالث**

إذن، ربما من الأفضل أن نقول إن الفكر العربي هو: الفكر اللاغربي

وهنا سنجد أنفسنا قد وقعنا –فجأةً– في بحر تتلاطم فيه التوازنات السياسية والاقتصادية؛ ففي زمن العولمة والسيطرة الإمبريالية يصبح اللاغربي هو شغل الغربي الشاغل، ولأن "الإمبريالية لن تستطيع أن تنفي –على الدوام– صفة المدنية عن المجتمعات التي تستهدفها" (سعيد،1994)، فسوف يزداد تركيزها على الثقافة والثقافة لها فاعلية في المجتمع المدني؛ حيث "يتم تأثير الأفكار والمؤسسات، لا عبر السيطرة المباشرة، بل عبر ما يسمى بـ: **الإقرار**" (سعيد،1997)

إنها مسائل خطيرة، ولكنها قابلة للتجاوز؛ لأنها آتية من خارج الدائرة؛ فالآخر فيها واضح... ولكن؛ حين يتسربل الآخر بثياب عربية، تصبح المسألة أشد خطورة فالغربي الآن غير مضطر لدخول دائرتنا وعلى رأسه **قُبَّعة**، لأن الرأس الذي يعتمر **العِقال** مستعد لتنفيذ مخططاته دون انحراف، ولو قيد شعرة... وكَوْنُ **أهل مكة أدرى بشعابها** فإن علاقة الموظِّف بالموظَّف ستزداد تماسكًا بعد كل تدارس لأحوال كل شِعْب وكيفية التعامل مع الشَّعب فيه... وبذلك تصبح الأمور أكثر تعقيدًا؛ لأن النتاج الفكري سينتقل من المرحلة العفوية إلى المرحلة المدروسة (ماذا يجب أن نقدّم لهؤلاء؟).

إذا حاولنا استخلاص الأهداف الكامنة وراء معظم ما يُقدَّم من أطروحات ثقافية في زمن العولمة، فسنجد أنها تصب في ثلاث قنوات:

1. **الإقرار**، ليس فقط بالتفوق المطلق للآخر، بل أيضًا بالتخلف المطلق لدينا وبأن السبيل الوحيد للتواصل بين هذين الطرفين المتناقضين لا يكون إلا عبر حلقة الوصل الممثلة بالأنظمة ذات الشرعية والمصداقية والإلهام والحكمة... إلى ما لا يُحصى من الصفات التي تُتحفنا بها وسائل الإعلام صباحًا ومساءً.

2. **تزييف الوعي**، ومحاولة إنتاج الوضع بما يكفل استمرار تشكّل بُؤَر جديدة للتوترات الفكرية؛ الأمر الذي يُبقي الصراع داخل نطاق الدائرة، ويضمن عدم امتداده خارج إطارها.

3. إيجاد حالة عامة من الشعور بـ "**اللاجدوى**"

أشار كارل ماركس إلى الأثر المترتب على **فائض القيمة** بالنسبة لرأس المال (ماركس، 1972)، وربط ماركيوز بين الماركسية والفرويدية، مشيرًا إلى ما سَمَّاه: **فائض الكبت** (ماركيوز،1972)، وإذا جاز لنا أن نستفيد من نظرية "الفائض" في زمن المعلوماتية والعولمة، فإننا نقول: هناك ما يمكن أن نسميه: **فائض المعرفة**؛

إن هذا الطوفان من المعلومات، والمتجه نحو مجتمعات ما زالت مقيدة داخل كهف أفلاطون[1]، سيكون سلاحًا ضد هذه المجتمعات لا معها، ولعل أهم الآثار المترتبة عليه هو ذلك الشعور العام بـ**العجز** أمام الأحداث و**اللاجدوى** من مجاراتها.

3: 2 الأمة وحلقة التاريخ: تختلف النظرة إلى تاريخ المجتمعات، من حيث تشكلها وانحلالها؛ فالبعض يراه **خَطِّيًّا** ذا اتجاه واحد، ويرى آخرون بأن اتجاهه **دائري**، فيما يراه البعض **حلزونيًّا**. وبناء على النظرة تقوم الفرضيات

[1] لمزيد من الاطلاع، راجع أفلاطون، (347 ق.م). **الجمهورية**، ترجمة: حنا خباز، دار أسامة، دمشق، ص ص 208-211

متبوعة بالنظريات؛ فها هو **شبنجلر** يحكم على الحضارة الغربية بحتمية الانهيار (شبنجلر 1964)، وتُوقِعُ **ابنَ خلدون** بالحيرة تلك الحلقاتُ المتتابعة التي تجعل "الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص" (ابن خلدون، 808هـ،أ). ولكن، حين ننظر إلى أمم ممتدة في التاريخ؛ تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء، فلا بد لنا من إلصاقها بالشكل الحلزوني، لأن الارتفاع إلى القمة لا يكون شاهقًا، والانخفاض يُبْقِي في القاعدة العريضة القادرة على الاحتواء. وبين القمة والقاعدة يدور حوار دائم، فلا المرتفع يشعر بالخوف، ولا المنخفض يشعر بدونيةٍ بعيدةٍ الفجوة.

3: 3 المثقف والدور الثقافي: ربما لا يختلف اثنان على ماهية النتاج الذي تقدمه الجامعة للمجتمع؛ إنها تقدم **الشخص المثقف** على اختلاف تخصصه (سواء أكان أحد خريجي الكليات العلمية "الطب، الهندسة، الصيدلة، العلوم، ...إلخ" أم أحد خريجي الكليات الإنسانية "الآداب، الشريعة، التربية، الحقوق، ... إلخ")، وهذا ما سيضعه بالضرورة في إطار العمل المهني، وسيكون أداؤه مؤطرًا ضمن ما يعرف بـ**النقابة المهنية**، إنه شخص يستخدم عقله وتفكيره أكثر من استخدامه لعضلاته وأعضاء جسمه (كما هو الحال عند الحرفي المنتسب للنقابة العمالية). ونحن هنا لا نفرق بين الطرفين استعلاء أو حطا من قدر فئة مقارنة بالأخرى، ولكن لتبيان الدور الذي يفترض أن يتقلده المثقف في المجتمع الذي ينتمي إليه.

"**المثقفون:** هم **الأشخاص الذين يمكن أن ننظر إليهم مهنيّاً باعتبارهم من الفئة المستغرقة في إنتاج الأفكار**" (بريم، 1985)، وكما أن للمجتمع دورًا في تشكيل الفكر لدى الفرد، فللفرد أيضاً دورُه في طرح الأفكار وإعادة تشكيلها في الوسط الاجتماعي، ففي الظروف التي من شأنها أن تُحدث تخلخلاً في البناء الثقافيّ، وفي الوقت الذي تمسك فيه السُّلطة السيفَ بيد والذهب باليد الأخرى، سيجد المثقّف نفسه أمام خيارات ثلاثة:

- الوقوف إلى جانب السُّلطة.
- توزيع الولاء؛ عدم تجاهل الواقع مع تجنُّب غضب السُّلطة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إنتاج ما يعرف بـ**الفكر الملفق** (لأنه ينطوي على إشارات متناقضة ترضي السُّلطة من جهة، وتداعب المشاعر المكبوتة لدى الساخطين من جهة أخرى).
- الثبات في موقف **نقد السُّلطة** كنتيجة طبيعيّة ناشئة عن الالتزام بقضايا الطبقة المسحوقة، تبعاً لـ"ظاهرة الاستقطاب الطّبقيّ التي عادة ما تصاحب التّطوّر الرأسمالي" (بريم، 1985،أ)؛ التطوّر الذي يجعل بعض المثقفين أكثر انجذاباً نحو الطبقة المحرومة، وعندها يمكن أن نطلق عليه اسم " المثقف العضوي" (gramsci.1971).

يشكّل الاتجاه الفكريّ العنصر المركزيّ في تحديد العلاقة القائمة بين مثقّف وآخر. والتّوافق التّام بين الأفكار مستحيل كاستحالة التناقض التّام بينها، ولكن إذا قيست الأمور بالمقياس الطّبقي، أصبح من السهل التمييز بين اتجاهين ثقافيين متناقضين؛ أحدهما يلتصق بالسُّلطة، والثّاني يقف مع الفئة المحرومة في مواجهتها لذا لا بد من التدقيق في الدّور الذي يلعبه المثقّف الملتصق بالسُّلطة؟ فـ "عالَمَا الفكر والأدب يكيّفان أكثر فأكثر لتلبية متطلبات السياسة" (Mills,1958)، لذا تصبح السياسة المجال الذي يتحتم فيه تركيز التّضامن والجهد الفكريّين، ففي حالة تأزم الموقف يلجأ أصحاب النفوذ إلى وسائل مختلفة لإعادة إنتاج الواقع، ومن هذه الوسائل:

- الطرق القهريّة
- نشر أيديولوجيّة من شأنها تزييف الوعي

وفي حالة الخطر يلجأون إلى:

- الاستيعاب عن طريق شراء القادة المنادين بالتغيير

- "إحداث تغييرات شكلية، غالباً ما تكون مؤقتة لامتصاص الغضب" (عثمان 1996)

وهنا نستذكر ما قاله الكاتب الشهيد غسان كنفاني: "إن الثقافة والفكر سلاحان إذا ما سارا على النهج الهادف، رَفَعَا من مفاهيم أمّة بكاملها، أمّا الفكر والثقافة المجرّدان (الفنّ للفنّ ... العلم للعلم) فهما من مفاهيم عصور الإقطاع والبذخ والرفاهية السّطحيّة" (كنفاني، 1981).

أود في ختام هذا البحث أن أنبه إلى بعض القضايا التي أشعر بأهميتها على المستوى الفكري، لأشير –بشكل مقتضب– إلى بعض المفاهيم التي أطلنا الحوار فيها، وأصبحت لدى البعض من المسلَّمات التي لا يجوز الاقتراب منها أو مساسها على أن عكس ذلك هو الأَوْلى بأصحاب الفكر وأبناء الجامعة .

رابعا: قضايا معاصرة؛ مفاهيم مغلوطة:

4: 1 الديموقراطية؛ من الحقيقة إلى الوهم: ارتكازًا على السمات العامة التي يتصف بها الوطن العربي، سنجد أنه من الطبيعي أن يكون هناك هذا الكم الهائل من الاختلاف والتنوع، وهذه ميزة لصالح الفكر إذا كانت تؤدي غرضها، ولكنها تصبح عبئاً (بل مصدرًا للإعاقة) إذا لم يكن هناك منطلقات أساسية تشكل الأرضية الصالحة للبناء.

ولكي نسلط الضوء على الأسباب التي أوصلتنا إلى هذه الحالة من التخبط وعدم وضوح الرؤية، لا بد من إلقاء الضوء على كل من المفاهيم التالية:

- **الديموقراطية** • **نظام الأحزاب** • **التخلف**

فمن أين نبدأ ؟

سنبدأ من اليوم الذي قامت فيه القيامة؛

يبدو أنه، ومنذ خمسة قرون تحديدًا، قد "قامت القيامة، وحُشر الناس على جانبي مضيق جبل طارق، وقرئ كتاب الحضارة من أوله، ثم حصدت كل أمة ما كسبت يداها؛ فالشعوب المطلة على المحيط ذهبت إلى جنات عدن، تجري من

تحتها مئات الأنهار في كندا وأمريكا الشمالية وأستراليا وأوروبا. والشعوب المسجونة وراء مضيق جبل طارق، ذهبت إلى جحيم العالم الثالث، وما زالت فيه حتى الآن" (النيهوم، 1991) ... فما الذي حدث وراء مضيق جبل طارق؟

لقد حدثت **الثورة الصناعية**، التي استطاعت أن تمسك بزمام الطاقة... **(الطاقة)** تلك الروح الجبارة التي غيرت، ليس الواقع الاجتماعي والسياسي لأوروبا فحسب بل امتد أثرها ليشمل العالم كله، وأتى المصنع ليزلزل كل النظم التي كانت سائدة ابتداءً من الأسرة، مرورًا بسلطة الكنيسة، وانتهاءً بالجيش. لقد نشأ عن الثورة الصناعية صيغة جديدة، لم يعرفها العالم من قبل؛ إنها **الصيغة الرأسمالية**، تلك الصيغة كانت قادرة تلقائيًّا على إقصاء كل من سلطة الكنيسة والجيش من قائمة المرشحين لتولي السلطة، فالمجتمع الذي قوامه التصنيع والتجارة، هو مؤسسة ترتكز على أساسين رئيسين؛ **العمال** وأصحاب **رأس المال**، وبين هذين الأساسين تحالف متين، ليس في وسع العسكر أو رجال الدين أي أثر في قيامه، وليس لهم بالتالي أي تأثير في عملية تقويضه. ومن هنا اقتضت المصالح إنشاء أحزاب لم تجد في غير **الديموقراطية** حلاً لبقائها وضماناً لمصالحها، فالديموقراطية الحزبية ليست **فكرة** أتى بها رجل مفكر أو فيلسوف، وإنما هي **بيئة** فرضتها ظروف الثورة الصناعية، "والكلام عن الديموقراطية في مجتمع من دون عمال، ومن دون رأسمال، مجرد كلام غير ضروري، بين أناس غير ضروريين، لا أحد يريد أن يسترضيهم، ولا أحد يهمه أمرهم وليس لهم صوت، وليس لصوتهم ثمن" (النيهوم 1991/ أ)، ونظام الأحزاب ليس ضمانة للديموقراطية، إلا في بلد: فاحش الثراء عايش تجربة الثورة على الكنيسة شارك في الغارة على قارات المحيط، توطدت فيه سلطة رأس المال، بمثابة بديل شرعي عن سلطة المؤسسة الدينية والإقطاع معًا.

من دون هذه الشروط مجتمعة، تصبح الأحزاب مجرد نوادٍ سياسية، معرضة أبوابها للإغلاق فورًا، عند أول انقلاب يقوم به الجيش، أو أي حركة منظمة يقوم بها رجال الدين.

من هنا؛ ووفق هذه المعايير المستحدثة، وُضِع الحد الفاصل بين **التقدم** و**التخلف**.

لقد حافظت شعوب ما وراء المضيق على البقاء من خلال الإبقاء على صيغتها الرأسمالية متجاوزة الدورة الخلدونية[1]، ومحققة على رأس كل قرن تقدمًا جديدًا أوصلها، ليس إلى السيطرة على الاقتصاد فحسب، بل إلى تسييسه في صيغة **إمبريالية** أوجدت التقسيم الدولي للعمل[2]، إذ انقسم العالم بين بلدان **صناعية** وأخرى **منتجة للمواد الخام**، حتى لقد أصبح هنالك ما يعرف بـ **دول الموز، دول قصب السكر، دول النفط،...** وأصبح المصرف الرأسمالي الحر يتوسع ويمد يديه إلى أقصى ما يستطيع من بقاع العالم.

إن المتتبع للتاريخ الحديث لن يصعب عليه تمييز أن الوحدة في غرب أوروبا لم تقم على (اللغة، الدين، الأرض) بل قامت بسبب الانقلاب الصناعي الذي أعاد تشكيل البنية الاجتماعية من أساسها.

إن التركيز على المفاهيم الثلاثة (الديموقراطية، نظام الأحزاب، التخلف)، والتي لها الأثر في تشكيل مفهومي كل من (الوحدة والهوية) له هدفان؛ الأول يرمي إلى التخلص من الدوران في الحلقة المفرغة التي طالما دار فيها الفكر العربي، أما الثاني، فهو الدعوة إلى التحقق الجاد من الخصوصية التي تميز المجتمع العربي وتحرره من غرفة المختبر والخبراء، الذين مارسوا عليه ما لا يحصى من الوصفات الجاهزة، والتي لم تَجْنِ الأمة العربية من ورائها إلا الفشل. والناظر إلى الأحداث الأخيرة التي عصفت ببلادنا، تحت ما يسمى بـ **الربيع**

---

(1) راجع مقولة ابن خلدون : (الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص) ، المقدمة ، ص ت 188.

(2) للمزيد من الاطاع، راجع؛ باران، بول، 1981، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، ط3، دار الطليعة، بيروت.

العربي، سيرى بوضوح مستوى الهشاشة الذي وصلت إليه بنيتنا الاجتماعية، ولن يفوته إدراك قدرة مراكز الأبحاث في الغرب على إدخال أي قطر من أقطارنا العربية في دوامة من الصراع تحت الكثير من المسميات (الدينية، العرقية، الطائفية، الفئوية، ... إلخ).

4: 2 العمل وحقوق المرأة: لقد غدا موضوع المرأة من المواضيع الأكثر حضورًا في العلوم الاجتماعية الحديثة، وإذا أردنا أن نقف على الأسباب التي جعلت منه كذلك، فربما جاز لنا ربط واقعنا –وحتى التعليمي منه– بمسألة **التبعية** فكوننا لسنا مشاركين فِعليين في عملية الإنتاج العالمي على المستوى الصناعي فمن الطبيعي أن ننشغل بما أراده منا السابقون والمسيطرون على تلك العملية.

وإذا أخذنا هذا الموضوع بالاستقراء عبر تاريخ البشرية، فإننا لن نجد له جذورًا –حتى على مستوى الحضور الأدبي– تمتد لما قبل الثورة الصناعية، لقد جعلت تلك الثورة من موضوع المرأة حدثًا بارزًا ومجالاً خصبًا للبحث، ليس لأن المرأة امرأة بحد ذاتها، بل كعنصر كان غائبًا، أو هامشيًّا، عن عملية الإنتاج، ثم أصبح –بحكم الظروف الجديدة– يشكل جانبًا مهمًّا، ولوجوده ومشاركته حاجة ماسّة لاستمرار تلك العملية الإنتاجية.

وفي نهاية بحثنا هذا سنشير إلى موضوع المرأة، دون رفع الشعارات المعهودة المطالبة بـ**التحرر والمساواة**، والتي تثير الاستغراب في كثير من الأحيان كونها تحاول إلصاق الواقع الذي تغيّر طبيعيًّا في الغرب، بواقع لم يشهد تلك الأحداث المترافقة والتغيّر في بلادنا العربية، بل لم يكن سوى استجابة لما فرضته الظروف الدولية، وما لها من مصالح تقتضي إحداث بعض التشكلات للإبقاء على منطقية العلاقة بين المتبوع والتابع، في ظروف متسارعة لم تصل حد التعاون الدولي فقط بل تجاوزته بالحضور القوي لذلك الفَرْض من التعاون المتمثل بـ**العولمة** بكل ما لها من مستحقات وتبعات.

لقد كانت المرأة عاملة منذ فجر التاريخ، ولم تخلُ أي حقبةٍ من مشاركتها الفاعلة في العمل الذي أعطى القيمة للإنسانية، ولعل من المهم هنا أن نفصل بين **العمل** و**الوظيفة**، فمن التجني الادّعاء أن المرأة لم يُتَحْ لها المجال للعمل إلا في العصر الحديث، وكأن عملها ظاهرة جديدة لم تكن من قبل.

ربما ينطبق هذا على واقع المرأة الذي لا يتجاوز –على أحسن تقدير– بضعة عقود من الزمان على مستوى العالم العربي، كانت فيه المرأة مشاركة فاعلة للرجل بمعظم –إن لم يكن كل– ما يقوم به من أعمال، فالمرأة في الريف أو البادية لم تكن بعيدة عن أي عمل يقوم به الرجل في الحياة الاعتيادية، بل ربما كانت تفوقه من حيث القيام بالكثير من الأعمال، ولكن دخول المرأة العمل المؤسسي المقترن بالنظام البيروقراطي هو الذي كان جديدًا، ومن هنا جاء الخلط بين المفهومين، حين أصبحت المرأة موظفة في مؤسسة ولها دخل مستقل، أعطاها مقدارًا من السلطة لم تكن لتحصل عليه من دونه.

فالعمل نشاط طبيعي لم تُحجب عنه المرأة في أية حقبة من الزمان، أما مشاركة المرأة في الوظيفة المؤسسية (المهنة)، فليس هنالك من شك أنها ظاهرة جديدة، ليس على المستوى العربي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضًا.

ربما ليس من الصحيح فصل موضوع المرأة كشيء مستقل بذاته، إذ إن علم الاجتماع أكثر اهتمامًا بالظواهر العامة منه بالمسائل الجزئية، ولعل الفصل بين الجنسين في الإعلام الحديث مرتبط بأبعاد سياسية أكثر من ارتباطه بالمادة العلمية وكما أوردنا سابقًا، فإن ذلك نوع من المقتضيات التي تفرضها التبعية في عصرنا هذا، إذ إن التشابه في الحدود العامة للثقافة يسهّل عملية السيطرة. من هنا نجد أن من الأفضل الدخول إلى هذا الموضوع من خلال النظرية الاجتماعية.

لقد اكتسبت المرأة في العصر الحديث مقدارًا لا يُستهان به من القوة، وحيث أن القوة هي المحرك الأساس للسياسة، فلا بد إذن من النظر إلى **الحركة النسوية** من خلال النافذة السياسية؛

يعرّف علم الاجتماع السياسي بأنه: "ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزّع القوى داخل المجتمع"[1] فهو إذن يحاول فهم العملية السياسية من خلال ربط السياسة بالبناء الاجتماعي...

من هنا تأتي أهمية دراسة القوة، لا كعنصر هام في بناء المجتمع، بل كروح فاعلة ودافعة لحركة التاريخ، إن "دراسة القوة هي بداية الحكمة السسيولوجية" (Mills,1958,a) فحينما يتساوى الجميع لا يعود هنالك وجود للسياسة؛ فوجودها يعني أن هناك فئتين: **خاضعة** و**مُخضِعة**، وحيث أن المرأة عبر تاريخها الطويل كانت من الفئة الخاضعة، وجاء العصر الصناعي الآن ليكسبها مقدارًا مما حُرمت منه قبلاً، لذلك، فمن الطبيعي أن نجدها أكثر جدية وحرصًا على التمسك بهذا المكتسَب.

تشير النظرية الاجتماعية إلى أن (الإنسان لا يصبح إنساناً إلا بالعمل) ولقد تطورت مكانة المرأة الاجتماعية من خلال انتقالها من الدور الهامشي إلى الدور المركزي في العملية الإنتاجية، وواكبت الانتقال من مرحلة الضروري إلى الكمالي من المعاش الذي يجسّد مقولة (الإنسان مدني بالطبع) بأوضح تجلياتها.

والناظر إلى وضع المرأة العربية، لا يجد ذلك البَوْن الواسع بينها وبين المرأة في العالم الغربي، إلا من حيث ما يلعبه العامل الزمني في إيجاد الظروف الموضوعية وإنضاجها، بما تفرضه العوامل الطبيعية في عملية التغير الاجتماعي ببعديها: المادي والمعنوي.

---

[1] قاموس علم الاجتماع ص 413

لقد كان لخروج المرأة العربية إلى العمل (الوظيفة) بعض الآثار التي انعكست عليها من ناحية، وعلى أسرتها من ناحية أخرى، ولقد ترافق ذلك مع تطور المؤسسات الاجتماعية الأخرى، التي مكَّنت المرأة من تقلُّد هذا الدور، وامتصاص الآثار المترتبة عليه.

إن الحقيقة الثابتة في علم الاجتماع هي أنه لا ثبات لأي مجتمع، فالتغيّر هو الشكل الطبيعي لأي مجتمع بشري، ولكن التحكم بسرعة هذا التغير وتسارعه مرهون بعوامل تفرضها الظروف الداخلية والمحيطة، وعصر العولمة الذي نعايشه له الكثير من الاستحقاقات، ليس على محيطنا فقط، بل وعلى البِنى الداخلية لمجتمعاتنا، التي ما كانت يومًا بذلك الانغلاق الذي يصوّره البعض، والمرأة التي كانت وما تزال تشكل نصف المجتمع، لن يكون من السهل إقصاؤها عن الحاضر الذي نعيش، أو المستقبل الذي نترقَّب.

المصادر والمراجع

- **المصحف الشريف**
- ابن خلدون، عبد الرحمن (808 هـ). **المقدمة**، دار الجليل، بيروت.
- أبو زيد، أحمد، 1987، **البناء الاجتماعي**، المكتب الجامعي، الاسكندرية.
- أفلاطون، (347 ق.م). **الجمهورية**، ترجمة: حنا خباز، دار أسامة، دمشق.
- باران، بول، 1981، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، ط3، دار الطليعة، بيروت.
- بريم، روبرت، 1985، **المثقفون والسياسة**، ترجمة: عاطف فؤاد، دار المعارف، القاهرة.
- خمش، مجد الدين، 2004. **الدولة والتنمية في إطار العولمة**، دار مجدلاوي، عمان.
- الدقس، محمد، 1987، **التغير الاجتماعي**، دار مجدلاوي، عمان.
- سعيد، إدوارد، 1991، **الاستشراق**، ط3، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
- سعيد، إدوارد، 1994، **القضية الفلسطينية والمجتمع الأمريكي**، ترجمة كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت.
- سعيد، إدوارد، 1997، **الثقافة والإمبريالية**، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت.
- شبنجلر، إسوالد، 1964، **تدهور الحضارة الغربية**، ترجمة: أحمد الشيباني دار الحياة، بيروت.
- عثمان، ابرهيم، 1996، **مقدمة في علم الاجتماع**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- العيسوي، إبراهيم، 1995، **الجات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- غيث، محمد، 1979، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة.
- فوكو، ميشيل، 1984، **نظام الخطاب**، ترجمة: محمد سبيلا، دار التنوير بيروت.
- فوكوياما، فرانسيس، 1993، **نهاية التاريخ**، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت.
- قرم ، جورج ،1972، **مقدمة لدراسة المجتمع العربي** ، مجلة مواقف ، عدد 16.
- كازانتزاكي، نيكوس، 1985، **رحلة إلى فلسطين**، ترجمة منية سمارة، مؤسسة خلدون، عمّان.
- كنفاني، غسان، 1981، **الأدب الفلسطيني المقاوم**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

- ماركس، كارل، 1972، **رأس المال**، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم موسكو.
- ماركيوز، هربرت، 1972، **نحو التحرّر**، ترجمة إدوار الخراط، دار الآداب بيروت.
- النيهوم ، الصادق ، 1991 ، **الإسلام في الأسر** ، رياض الريس للنشر لندن.
- هانتجتون، صموئيل، 1993، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت.
- Gramsce, Antonio.(1971). **The Prison Note book** , NY: Nowell Smith.
- Harrington. Joel F , Globalization , Encarta Reference Library 2003.
- Mills . C. R . (1958) .**Power , Politics , and People**. NY:ox .u . press.

واقع الجامعة الجزائرية وآفاق دفعها نحو مسارات التنمية والإصلاح ـ تجربة سنغافورة أنموذجا ـ

غلاب صليحة
ج08. ماي 1945 ـ قالمة ـ الجزائر

عين سوية ليليا
ج. سوق أهراس ـ الجزائر

ملخص: تموقعت أفضل الجامعات الجزائرية في المراتب الأخيرة عالميا، إذ أضحت عملية تطوير التعليم العالي ضرورة ملحة في ظل ما تشهده الجامعة الجزائرية من انخفاض في مستوى الكفاءة والنوعية والازدياد المطرد لعدد الطلبة وكلفة الإنفاق، مقابل الانخفاض في عدد المؤطرين والهياكل وما صاحبها من اختلالات عديدة ومتشعبة على المستوى البيداغوجي والعلمي.

لهذا عملت الجزائر ومنذ الاستقلال على تجاوز النظام التعليمي الموروث ولا سيما التعليم العالي من خلال إصلاحات متعددة لتكييفه مع الواقع ومستجداته وآخرها ما يعيشه اليوم من إصلاح جديد تجلت مرحلته الأولى في ما اصطلح عليه بنظام LMD، ولكن تبقى الجامعة الجزائرية بعيدة كل البعد عن النتائج المسطرة لها، وهو ما زاد من طرح التساؤلات على نجاعة الإصلاحات في الجامعة الجزائرية التي تبقى تبحث عن نفسها في ظل مناخ عالمي لا يرحم تميزه العولمة والاستحواذ على العقول النابغة بكل الطرق وهو ما لم تستطع الجزائر مجابهته، مقارنة بما وصلت إليه بعض الدول التي أصبحت أنموذجا في مجال جودة العملية التعليمية وامتلاكها افضل الجامعات المصنفة عالميا على غرار أنموذج سنغافورة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، التنمية، LMD، الجودة، الجامعة.

Abstract: The Algerian Universities occupied the last ranks worldwide. So improving the hight education system is being a necessity the balger universities noticed a decrease of the

competence s and the quality of education as well. In addition to the increase of the number of students and the costs of education. On the other side we notice the luck of tutorials and mean which causes pedagogical disturbances. Thus after the independence Algeria decided to get rid of the inherited educational system through various reforms so as to cope with the new reforms. The lasts one is the so called lmd. But the Algeria university remains far from the prospective reforms. It remains lost within the international systems that attract the brains. So Algeria can t face the newly situation compared with the result scored by some countries. And the best example is that of Singapore.

Key Words: High Education, Development, LMD, Quality, University

الإشكالية: يواجه قطاع التعليم العالي مشكلات وتحديات توجب مراجعة فلسفته ومعالجة مشكلاته حتى يتماشى والتغيرات الحاصلة على مستوى البني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحديات الجديدة في ضوء الظروف المحلية والخصوصيات الثقافية لكل مجتمع وهو ما عرفته كثير من جامعات دول العالم.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي شهدت منظومتها الجامعية جملة من الإصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وما كانت تعانيه من مشكلات بعد خروجها من الاستعمار وتوجهها لإعادة تنظيم تعلمها. وهو ما جعل الجامعة الجزائرية لا تتلاءم والتغيرات العميقة التي تعرفها البلاد على مختلف المستويات، وغير قادرة على الاستجابة للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا، عولمة الاقتصاد والاتصال. وفي سياق التكيف مع هذه التغيرات والتحديات المحلية والعالمية، أصبح وضع منظومة التعليم العالي في دينامكية إصلاحات جديدة أمر لا مناص منه.

وبالتالي لابد أن تأخذ الجامعة مكانتها اللائقة في المجتمع وتكون أكثر تفتحا من خلال أخذ الظواهر محل الدراسة بالتمحيص والتشخيص وتقديم الحلول اللازمة لمختلف السلطات بدلا من جعل الجامعات أماكن لتحسين الأوضاع

الاجتماعية والحصول على مختلف الامتيازات على حساب تلقين المعارف وتشجيع البحث العلمي. ولن يكون ذلك إلا من خلال الاعتماد على أحد النماذج التعليمية الرائدة، والتي عرفت نجاحا عالميا.

ويعتبر نظامُ التعليم في سنغافورة واحدا من أفضل أنظمة التعليم في العالم كما تعدّ التجربة السنغافورية في التربية والتعليم من التجارب الرائدة التي تستحق الوقوف عليها والتوقف عندها من أجل الاستفادة منها.وضمن هذا المنظور تسعى الدراسة الحالية لدراسة وتحليل واقع الجامعة الجزائرية والمشاكل التي تعترضها وذلك من أجل دفعها نحو مسارات التنمية والإصلاح المطلوبة.

وعليه نطرح التساؤل التالي:

- ما هو واقع الجامعات الجزائرية، وما هي آفاق تطويرها ودفعها نحو مسارات التنمية؟

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم العالي في الجزائر؟
- ✓ هل تستجيب سياسات الإصلاح الجديد للتعليم العالي (ل.م.د) لمشكلات الجامعة الجزائرية؟
- ✓ ما هي سبل تطوير الجامعات الجزائرية ودفعها نحو مسارات التنمية والإصلاح؟
- ✓ كيف يمكن للجامعات الجزائرية أن تستفيد من تجربة سنغافورة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

– تبقى الجامعة الجزائرية بعيدة كل البعد عن النتائج المسطرة لها، ويلام عليها، بُعدها عن المجتمع وضعف تمويل الاقتصاد الوطني ونقص الاختراعات وجمود مراكز البحث العلمي وكثرة الصراعات والاحتجاجات وانتشار الفساد .

وتشير مختلف التقارير والدراسات العالمية إلى تأخر الجامعة الجزائرية في شتى المجالات، وهو ما يؤكد أن قطاع التعليم العالي في الجزائر يحتاج لجملة من الإصلاحات المستعجلة.

– وبطبيعة الحال، فاستراتيجية إصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر عملية جد معقدة، تحتاج إلى تظافر العديد من الجهود، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وتخطي كل المشاكل والتجارب السابقة التي لا جدوى منها والتي أخذت منعرجا خطيرا بالنسبة لجودة التعليم العالي في الجزائر وتراجعه بدرجات كبيرة مما يتطلب من السلطات المعنية وكل القائمين على القطاع محاولة تبني إستراتيجية فعالة تلائم البيئة الجزائرية للساهمة في الرفع من مستوى الجامعات الجزائرية.

ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى أخذ تجربة سنغافورة كأنموذج نظرا لتحول هذه الدولة الصغيرة من دولة ضعيفة إلى أهم الدول الرائدة في مجال التعليم، كما احتلت جامعاتها المراتب الأولى عالميا.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بالتطرق إلى العناصر التالية:

أولا ـــ نظام ل.م.د في الجزائر و لغة إصلاح التعليم العالي: لقد باتت الجزائر اليوم في عالم معولم ووعيا منها بالمهام المنوطة بمؤسساتها التربوية والتعليمية ومنها الجامعة على المستوى الداخلي لضمان التطور والتحكم في العلم والمعرفة وعلى المستوى الخارجي لتسجيل حضورها من أجل تشجيع التبادلات العلمية والحركية البشرية على جميع المستويات أن تظهر اهتماما بتطوير برامج هذا النظام وتحسينه، انخرطت منذ شهر سبتمبر من عام 2004 في هذا السياق العالمي الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي.

وتعود الأسباب وراء تبني هذا المشروع وما يحمله من آفاق مرجوة منه على المديين القريب والبعيد، والمتمثلة بالأساس في الاختلالات التي طالما ظلت تعتري النظام القديم، الذي لم يعد قادرا على مواكبة التحولات التي يفرزها

عصرنا في شتى المجالات، سواء السياسية أم الاقتصادية أم الثقافية و غيرها من المجالات والجدوى من هذه الإصلاحات.[1]

لقد شهد النظام القديم(الكلاسيكي) عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية أو التنظيمية للمؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب خاصة في مجال الاستقبال والتوجيه وعملية تدرج الطلبة، والتي نوردها في النقاط التالية:

– الدخول إلى الجامعة المعتمد على التوجيه المركزي، الذي لم يعد يؤدي مهامه بشكل مطلوب، وأظهر نسبة عالية من الرسوب و مكوث الطلبة مدة طويلة في الجامعة.

– يقوم النظام الكلاسيكي على نظام تدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب، مما ينتج عنه نسبة رسوب كبيرة .

– نظام التقييم الخاص بالنظام الكلاسيكي لا يساعد على تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل جيد و يسير.

– و أيضا عروض التكوين التي يحوزها لا تتناسب مع شعب الباكالوريا الجديدة.

أما في مجال الهيكلة وتسيير التعليم، فنلاحظ أن هيكلته أنبوبية ينشأ من تكوينات ضيقة المجال لا تعطي أفاقا مستقبلية وتسيير الوقت البيداغوجي فيه غير ناجع ومحكم، بسبب إجهادات الحجم الساعي الإجباري، وكمية الامتحانات التي تأخذ فترة طويلة من الزمن وتعرقل المجهود الفردي للطالب، وتنقص من الوقت المخصص للتكوين.

أما في مجال التأطير والتأهيل المهني، فنلاحظ فيه نقصا في التأطير بسبب هجرة عدد كبير من الأساتذة الباحثين إلى جامعات غربية، وتخرج عدد قليل من الدراسات من بعد التدرج.

ونظام المدى القصير فيه، مهمل بسبب عدم إعطائه القيمة التي يستحقها وعدم استقطابه للطلبة بشكل كاف.

هذا التطور من التعليم لا يحقق الأهداف المرجوة منه بسبب نقص الإمكانيات وعدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بهذه الفئة من المتكونين، وأيضا نجد أن تكويناته أحادية التخصص، لا تسمح بحيازة ثقافة عامة وتكوين متنوع ومتكامل المعارف، الذي يسمح بالتأقلم مع الحياة المهنية.

لهذا كله أصبح من اللازم إيجاد نظامٍ تعليميٍ يغطي جملة هذه النقائص التي شابت النظام القديم، وأن الإصلاحات المزمع تطبيقها يجب أن تمس هذه الثغرات، المتعلقة بالجانب الهيكلي، والبرامج البيداغوجية لمختلف التخصصات القريبة من بعضها البعض، التنظيم البيداغوجي، طرق التوجيه، والتعليم وتحسين مستوى الطلبة، تنظيم و تسيير مختلف البنى البيداغوجية والبحث[2].

الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية في شهر سبتمبر من عام2004 تستجيب بفعالية لسير الدراسات في نظام ل.م.د ، وتطبيق سير هذا النظام الجديد على المدى البعيد كان من المتوقع أن يفضي إلى نتائج جيدة.

إن معالجة هذه الاختلالات المسجلة سواء كان في مجال التسيير أم في مجال مردودية الجامعة الجزائرية تستدعي لا محالة إصلاحا شاملا للتعليم العالي.

هذا الإصلاح الذي يحافظ على الصفة العمومية للتعليم العالي، يجب أن يحقق المهام المخولة للجامعة ومن بينها:

ضمان تكوين ذو جودة و تلبية متطلبات المجتمع في شقها التكويني والتمهيني، و تحقيق الانسجام الكامل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وهذا كله بتنمية كل التبادلات الممكنة بين الجامعة و العالم المحيط بها[3].

بالإضافة إلى تطوير ميكانيزمات التأهيل المستمر الذي يتماشى مع تطور المهن كما يدعم المهمة الثقافية للجامعة بنشر القيم العالية للعقل البشري والمتمثل خاصة في نشر قيم التسامح واحترام الغير، ويدعو أيضا للانفتاح على تطور

العالم في المجالات العلمية والاجتماعية و التكنولوجية، والدعوة إلى وضع أسس الحكم الراشد المبني على المشاركة والحوار الجماعي والتشاور.

جملة هذه المزايا جعلت الجامعة الجزائرية تركز على ثلاثة أهداف أساسية وهي:

1- ضمان تكوين نوعي عالي من أجل اندماج أحسن في الحياة المهنية ؛

2- التكوين للجميع على مدى الحياة ؛

3- استقلالية المؤسسات الجامعية وانفتاحها على العالم[4].

وبطبيعة الحال ما يحمله هذا البرنامج النوعي من حزمة المزايا المتعددة جعلت من تطبيقه أمرا عسيرا ولّد نقاشا محتدما بين فئات المجتمع، سواء حول هويته أم حول مدى نجاعته في مجتمع كمجتمع الجزائر، حيث يؤكد العديد من الباحثين بعد أكثر من عشرية على تطبيق هذا النظام عدم نجاعة هذا النظام وذلك يعود إلى ما يلي:

- قلة التأطير مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه" التكوين النوعي ".

- افتقار أغلب جامعاتنا إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.

- عدم تمكن الطلبة من الاستفادة بشكل جدي ولائق من خدمات الإعلام الآلي والإنترنيت.

- قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل.

- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وغياب كامل للخرجات العلمية والتربصات الميدانية.

– قضية تصنيف الشهادات عند الوظيف العمومي وما يمكن أن تخلقه من مشاكل مع شهادات النظام القديم في ظل انعدام النص القانوني.

– أهم مشكل هو قلة الإعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي.

– ما يلاحظ كذلك أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي الذي هو في الأخير يخوض تجربة جديدة متمثلة في الخوصصة والمؤسسات الصغيرة و فتح المجال للمستثمر الأجنبي، يضاف إلى ذلك عدم استعداد واستيعاب الأسرة الجامعية وعلى رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد، هذا الأخير يستوجب استنفارا قويا لجميع الإمكانات المادية والبشرية.

كما نلاحظ في الآونة الأخيرة زيادة كبيرة لعدد الطلبة يتبعه بالضرورة زيادة عدد المتخرجين من الجامعات وفي مختلف التخصصات، وما يمكن استخلاصه من تتبع وتشخيص للتعليم العالي في الجزائر هو اعتماد الجامعة الجزائرية على الكم على حساب النوع، فلم يعد التعليم قادرا على توفير الإطارات المؤهلة واللازمة لتطوير الاقتصاد، كما لم تعد الدولة قادرة على توفير مناصب الشغل لهذا العدد الهائل من المتخرجين، فحدث هناك فائض في العمالة – بطالة الجامعيين– ويمكن القول أن الجزائر انتهجت سياسة زيادة عدد الطلبة دون مراعاة ما هو مطلوب في سوق الشغل[5].

وفي الأخير يمكن القول أن الجزائر لا تزال تعاني من ازدواجية التعليم في الجامعة، ولا يزال الصراع يشتد بين خريجي النظام الكلاسيكي ونظام ل.م.د. مما يستدعي التدخّل من القائمين على هذا القطاع، لتشخيص الوضع وتسليط الضوء على الاختلالات والنقائص التي يعاني منها نظام ل.م.د. ومحاولة إيجاد البدائل والحلول المناسبة، ففي الوقت الذي تجاوزت فيه معظم الدول التي انتهجت

هذا النظام مرحلة التفكير الخاص بضرورة إعادة هيكلة نظـــام التعلـــيم عنـــدها والبحث عن إيجابية الإصلاحات، وفي الوقت الذي أصبح فيه الأستاذ مساهما في هذا التكوين وضامنا له، هناك بعض الآراء التي لا تزال ترفض التغيير وتنادي بعدم الجدوى منه، وهو ما يعرقل عملية الإصلاح، حيث انصبت آراء البـــاحثين أن مشكلة نظام ل.م.د. في الجزائر يرتكز على طرق الممارسة وليس في النظام في حد ذاته، وهو ما يجب التفطن له من قبل الوزارة الوصية وكل الفاعلين فـــي هذا القطاع.

ثانيا ـــــ التحديات والمشاكل التي تواجه التعليم العالي فـــي الجزائـــر: إن قراءة فاحصة للإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في التعلـــيم العـــالي تجعلنا نستنتج أن هذا النظام يسعى إلى إعداد وتهيئة وتنمية مخزون من الرأسمال الفكري يضم أساتذة، وقادة ومديرين، وعاملين مـــؤهلين للتفكيـــر الإســـتراتيجي الابتكاري وهو ما يجعل منه نظاما لتكوين مجموعات صغيرة بأقل جهد وفي أقل وقت وبأقل تكلفة أيضا.[6]

لكن بالرجوع إلى واقع الميدان التعليمي، يتبين أن عملية التكوين الموجـــودة حاليا في جميع المراحل الدراسية وخاصة في الجامعة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في الاستجابة لظروف بيئتنا والى شروط البحث العلمي بسبب ما يلي:

– تدني مستوى التكوين فيها والذي يرجعه الباحثون إلى أسباب عامـــة لهـــا علاقة بسوء التخطيط للمنظومة التربوية وتحديد أهدافها.

– الوضعية العامة للبلاد التي أثرت سلبا على المســـتوى العـــام للمنظومـــة التربوية وأسباب خاصة تعود أساسا إلى المشكلات البيداغوجيـــة المتمثلـــة فـــي ضعف الدروس خاصة النظرية منها بسبب نقص المصادر وكثرة الوحدات مـــع خلوها من وظيفية خاصة.

– قلة التدريس الميداني وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة وعدم تطابق الملامح النظرية مع المهن الفعلية، كما أن درجة المهارة لا تتناسب مع الأداء المطلوب في العمل.

– الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة و تأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة.

– قلة التأطير النوعي في البحث العلمي ، حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب:

22221أستاذا دائما أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي بروفسور)على أبواب التقاعد.

– مقاومة بعض الأساتذة للتطور، ونمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي وان وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية.

بالإضافة إلى مقاومة الطلبة للتكوين المهني اعتقادا منهم أنه أقل قيمة من التكوين الأكاديمي، وهو ما يخلق اختلالا في التوجيه نحو التخصصات.

– التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبق للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

– هجرة الكفاءات والأدمغة الجزائرية مهما كان الثمن، وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد لعدم وجود حوافز.

– البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات، و ليست بحوثا تنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

– تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات(حاملي الشهادات)الذين يفترقون إلى كفاءات تستجيب لمتطلبات السوق . إننا نقر بأنها مطالب تستدعي تكلفة مادية ومالية كبيرة لكنها ضرورية لإرساء قواعد التعليم المتطور والفعال في التكوين الجامعي لتصبح الجودة شرطا جوهريا لقبول الخدمات الجامعية بشكل عام، سواء بالسوق المحلية أم الأسواق الخارجية.

ثالثا ــ تحديات التعليم العالي في الجزائر

1 : تحديات الطالب الجامعي: من أهم التحديات التي تعيق التعليم العالي بالنسبة للطالب هي[7] :

1– الكثافة الطلابية نتيجة الزيادة غير المسبوقة للطلب على التعليم العالي أدى إلى حدوث توسع كمي كبير في أعداد الطلاب والذي لايقابل به التطور نفسه في قدرات الجامعة ومواردها وإمكاناتها، بما فيه الخلل الكبير في نسبة أعداد الطلبة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس. هذا ما أثر سلبا على جودة التعليم خاصة في وجود نمط للعلاقة بين الأستاذ والطالب يحول دون حرية الحوار والتفاعل؛

2– ضعف المستوى الأكاديمي لخريجي التعليم ما قبل الجامعي، من حيث مهارات التعلم والتفكير الناقد، وافتقارهم لقيم العمل الذاتي أو بالأحرى المبادرة التي تساعده على بناء شخصيته و تدعم القيم الإيجابية لديه ، إضافة إلى عدم توافق الطلبة مع تخصصاتهم لسوء اختيار سواء من قبل الطالب أم من قبل الجهاز المركزي للقبول، كل هذا يطرح إشكالية كيفية تكوينهم وإعدادهم؛

3–توجيه التعليم العالي للحصول على الدرجة العلمية ، وإهمال إرساء قواعد العلم والمعرفة لدى الطلبة؛

4–غياب الأنشطة الجامعية التي تُعد الطالب لكي يعتمد على نفسه ويواجه واقع مجتمعه .فممارسة القيم المرتبطة بمستوى التعليم العالي كمبادرة ثقافة البحث

والإبداع ، الاحترام التحفيز، المشاركة ، التقييم الموضوعي ، النقد البناء وغيرها من القيم الإيجابية ، تعتبر أمرا أساسيا ولابد أن يعمل به كمنهج؛

5- الخريج الجامعي والذي يعتبر المنَتج النهائي للعملية التعليمية، هو في الغالب ليس سوى جعبة من المعلومات، غير قادر على توظيفها . لذلك لا يحقق متطلبات سوق العمل كمنتج قابل للتشغيل وإحداث التغيير والتطوير؛

6-عدم وجود تحديد واضح لسمات الخريج الذي نريده في المستقبل القادر على مواكبة التغيرات والتطورات الداخلية والخارجية بما يخدم مصالح المجتمع

7-استبعاد فئة الطلبة في عملية صنع القرارات، الملاحظ في الواقع أنه لا يتم الأخذ بآراء الطلبة في الأمور الإدارية وفي الحكم على الأساتذة أو تقييمهم كما أن العلاقة الإنسانية بين الطالب والأستاذ سواء في الأمور الأكاديمية فيما يراها قد تكون شبه منعدمة.

في إطار هذه التحديات لا بد من:

- أن يعتمد بناء أية خطة للارتقاء إلى المستوى الدولي على رؤية مستقبلية للجامعات، سعيا للوصول إلى مستوى التميز والتنافسية، من خلال إعداد خريج يتمتع بالقدرة على المنافسة محليا وإقليميا ودوليا ، وبوسعه أن يكتسب ثقة المجتمع وهو من يعد المعيار الأساسي للاعتراف بإنجاز الجامعة وقادرا على تطبيق معايير الجودة؛

- ترسيخ قيم المبادرة، ثقافة البحث والإبداع ، الاحترام التحفيز ، المشاركة التقييم الموضوعي، النقد البناء وغيرها من القيم وتأصيلها، يساهم بشكل كبير ومباشر في تنمية الدور الاجتماعي للشباب من طلاب الجامعات والبحث العلمي وتفعيله ، حيث يتحول الشاب في إطار الجامعة إلى مواطن حقيقي ومشارك في الأنشطة المجتمعية المتعددة ، لهذا يجب تعزيز حق الطلبة في إنشاء تنظيمات طلابية؛

-مشاركة الطلبة في تسيير إدارة الجامعة و تفعيل علاقتهم بهيئة التدريس يعتبر أساس الحوكمة الجامعية، من خلال تشجيع الطلبة على المشاركة في الانتخابات الجامعية وتنمية العلاقات مع إدارة الجامعة ، كما يجب تحديد السلطات المفتوحة للأستاذ الجامعي ، خاصة في عملية تقييم الطلبة، لتقليل مساحة التدخل بغرض تحقيق العدالة والمساواة؛

-اختيار أسلوب التعليم الإبداعي الذي يتجاوز أسلوب الحفظ والتلقين ويركز على بناء الفكر التحليلي، تشجيعا للتفكير الحر والمستقل؛أن تتلاءم مخرجات الجامعة مع أهداف التعليم، وهذا ما يقتضي التركيز على المتعلم في جوانبه المعرفية والسيكولوجية والاجتماعية والثقافية، وأن الاهتمام بهذه الجوانب يكون قبل انخراط الطالب في الوسط الجامعي، نظرا للترابط الوثيق بين مخرجات التعليم العام ومخرجات التعليم العالي[8] .

-لا بد من وضع رؤية واضحة لمؤهلات الخريج ، ويجب أن توجه لتحضير إطارات مؤهلين لمسؤوليات ذات مستوى عال وتتمثل هذه الكفاءات في: الكفاءات المهنية، الأكاديمية الشخصية، كفاءات التواصل والاتصال والكفاءات الثقافية. والشكل التالي يبين مؤهلات الخريج المرتقب[9]

2: تحديات هيئة التدريس: يعتبر الأستاذ الجامعي العنصر البشري الرئيس في العملية التعليمية ، بإعتباره مركز النشاط الأكاديمي ومن ثم فإنه يمثل ركن التحديات التي تواجه التعليم العالي بالنسبة لهيئة التدريس الأساسي الذي يمكن عن طريقه إصلاح وضع التعليم العالي ، ومنه مايلي[10] :

1-نقص في أعضاء هيئة التدريس، وعلى الأخص في بعض التخصصات التقنية منها، وذلك لندرة حملة الشهادات العليا، إضافة إلى تدني المستوى العلمي للهيئة التعليمية ونقص الحوافز بمثل عدم الاستقرار الوظيفي وتدني الرواتب؛[11]

2- غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء ، فليس من المنطقي عدم وجود استمارة قياس أداء واحدة خلال الفترة التي يعمل فيها عضو هيئة التدريس

بالجامعة ,هذا ما يعكس عدم قدرة الجامعة على إدارة مواردها البشرية، حيث يلاحظ غياب تحديد الأهداف ومتابعة التنفيذ عن نظام عملها الداخلي؛

3-معايير الاختيار السائدة للالتحاق بسلك التعليم العالي والتي تستند فقط إلى نتائج التفوق الدراسي رغم ضعف المستوى العلمي؛

4-بروز العديد من مظاهر الخلل في الجامعات مثل عدم انتظام بعض أعضاء هيئة التدريس في حضور المحاضرات والتطبيقات ؛

5-الارتقاء بمستوى هيئة التدريس كمعيار لضمان جودة التعليم العالي وهو ما يعتبر من أصعب الأمور نظرا لأنه إجراء يشمل تحفيز أساتذة الجامعة على جودة الأداء وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحسين جودة الوضع المؤسسي الذي يعملون من خلاله وإعادة هيكلته . هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وجود إدارة خاصة بالجامعة تسمى إدارة التخطيط والسياسات؛

6- صياغة سياسات واضحة تتعلق بهيئة التدريس، لاسيما من جانب الحريات الأكاديمية، الأمن الوظيفي والمشاركة في صنع السياسات ووضع الخطط .[12]

7- فكرة تقييم الأستاذ الجامعي ، أي ما مدى تقبل أساتذة الجامعة فكرة تقييمهم على غرار تقييم الطلبة. وهل يقبلون بالدخول في سلسلة من الاختبارات العملية والعلمية لتقييم كفاءاتهم الحقيقية وهل يمكن تقييمهم من خلال الطلبة عبر رصد ما تم بذله من قدرات ومهارات ومعارف؛

8- لم يعد يشكل الأستاذ الجامعي في عصر المعلومات المصدر الوحيد للمعرفة، وتتحدد قيمته في إطار الحوكمة من خلال الكفاءة البيداغوجية كسعة الإطلاع على العلم والمعرفة في مجالات متعددة، والتمكن من المادة وأساليب تدريسها، والبحث العلمي، والقدرة على خلق علاقات أكاديمية. بالإعتماد على التكوين الأولي، الخبرة المكتسبة والبحث المستمر، إضافة للكفاءات في البعد الشخصي أهمها التوازن في الردود الإنفعالية، والإلتزام بالنظام .[13]

9- تحقيق مستوى أعلى من الانضباط بالجامعة :وذلك عندما تسود ثقافة مغايرة، يشعر في ظلها الأستاذ أن جزءا من مرتبه يأتي من الطالب الذي ينبغي أن يقدم له خدمة تعليمية متميزة، كما يرتبط هذا أيضا بزيادة موارد الجامعة الذي ينعكس على تحسن دخل الأساتذة وبالتالي جودة العملية التعليمية؛

10-إنشاء نظام الحوافز للأساتذة، يشمل الحوافز المالية والمادية، ووضع خطة إستراتيجية لتدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في المجالات العلمية المختلفة بالمؤسسات العلمية الراقية بالدول الأروبية، يهدف إلى الحد من هجرة الأدمغة[14] .

3 : تحديات المجتمع: إن التحديات التي تواجه الجامعة إتجاه المجتمع تتمثل في :

- غياب التوجه والرؤية الإستراتيجية الواضحة لدور الجامعات كمخطط معرفي للمجتمع وأسلوب تحقيقها، في ضوء ما هو متاح من تكنولوجيا عالمية نظرا لوجود فجوة كبيرة بين التطور التعليمي والتطور التكنولوجي، نتيجة التركيز على المهام التعليمية التقليدية و تهميش دورها في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته؛

-غياب نموذج ناجح يقدم المعرفة وينشرها بين الأفراد، نموذج يهتم بنوعية الخريج ويقوم على أن المعرفة لابد أن تخدم المجتمع وترتبط بنظام اجتماعي نموذج يسعى إلى إنتاج واستخدام المعرفة وقادر على الجمع بين إتاحة التعليم وضمان جودته.

4 : تحديات سوق العمل: تعد العلاقة بين الجامعة وسوق العمل من أهم العلاقات التي تتطلب تبني سياسات تحسين جودة التعليم، وفقا لمستويات الجودة في السوق الدولية ، وتتمثل أهم تحديات الجامعة إتجاه سوق العمل في:

1-ضعف التخطيط في التحاق الطلبة بالجامعة تبعا لاحتياجات سوق العمل إن عدم المواءمة بين التخصصات واحتياجات سوق العمل، ناتجة عن سياسة

القبول العشوائية أو ما يعرف بسياسة الباب المفتوح في الجامعات، التي لا تأخذ بعين الإعتبار إحتياجات السوق، لتحقيق الرضا الاجتماعي مما أدى إلى تضخم أعداد الجامعيين العاطلين عن العمل، هذا ما يعني أن الجامعات تدار بحكم المنطق السياسي وليس وفقا لسياسة تعليمية حكيمة؛لم تعد الشهادة الجامعية كافية للحصول على منصب شغل ، وذلك نظرا لوجود فارق بين مستوى الشهادة والكفاءة مما أدى إلى عدم التوافق ما بين الطلب والعرض في سوق العمل .حيث أن الشباب خريجي الجامعات لا يملكون القدرة على ممارسة العمل، و المكتسبة عن طريق الخبرة، ذلك لأن الجامعة تعطيهم تكوينا نظريا أكثر منه تطبيقيا لا يتوافق مع مؤهلات الطلب على العمل.

كما طرحه في دراسته المتعلقة بالرأسمال البشري , GARY BECKER .وهنا يظهر الفرق بين التكوينين العام والخاص إضافة إلى ذلك فإن التكوين الذي يحصل عليه الطلبة في الجامعة، تنقص قيمته مع مرور الوقت ، إذا لم يستكمل بتربصات ميدانية على مستوى المؤسسات التي تعمل على رفع كفاءة الطلبة؛[15]

3-تخرج أعداد كبيرة ذات مستويات متدنية بجانب أقلية ذات مستوى عالي هذه الأخيرة التي ارتقت إلى مستوى مرتفع نسبيا ، يتم اجتذابها بانتقائية شديدة إلى الاقتصادات المتقدمة . يعني ذلك أن المجتمع يخصص موارده لتكوين أفراد تستثمرهم السوق الخارجية، وهذا يعكس تهديدًا للاستثمار في الموارد البشرية للجامعة نتيجة الارتباط المباشر بين سوق العمل والنظام التعليمي.

إن عدم التكافؤ ما بين العرض والطلب على العمل يترجم غياب السياسات الفعالة لنظام التشغيل والناتجة عن نقص في نظام الحوكمة الجامعية.

رابعا- تجربة سنغافورة أنموذجا: حققت سنغافورة إنجازات هائلة جعلت منها دولة متقدمة. إلا أن الإنجاز الحقيقي الذي حققته هذه الجزيرة الصغيرة يتمثّل في تطوير نظام تعليمي يعتبر أحدَ أرقى أنظمة التعليم في العالم بلا منازع

حيث مكنها نظامها التعليمي من تكوين كفاءات وخبرات ساهمت في بناء اقتصاد البلد.

وسنقوم بتسليط الضوء على نظام التعليم في سنغافورة كونه أبرز الأنظمة التعليمية الناجحة عالميا، إضافة إلى إمكانية استفادة الجزائر منها كون التقارب من الناحية التاريخية (الاستعمارية) والاقتصادية (كون سنغافورة لم تكن سوى جزيرة ضعيفة اقتصاديا لا تتوفر على مختلف إمكانيات التطور)، حيث تمثل سنغافورة نموذجا للتحدّي والنجاح.

1: تجربة التعليم في سنغافورة بعد احتلالها المراتب الأولى عالميا: مع التقدم الكبير في التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، أصبحت جودة التعليم لا تُقاس فقط بسمعة المدارس والجامعات ومدى جذبها للطلاب من كل أنحاء العالم فقط، بل صار التنافس في الجودة قائما على أساس مستوى البرنامج الدراسي، ومستوى الطالب كنتاج أخير للنظام التعليمي في الدولة.

ولاقى النظام التعليمي بسنغافورة اهتماماً دولياً كبيراً خلال العشرين عاماً الأخيرة، وأشادت العديد من الأنظمة التعليمية العالمية بالتعليم في سنغافورة كما قامت باعتباره مرجعاً لها، نظراً للنجاح الكبير الذي حققه طلبة سنغافورة في الاختبارات العالمية للنجاح المدرسي .[16]

وتشترك اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة في ماضٍ مليء بالحروب والتدهور الاقتصادي والسياسي، وندرة الموارد الطبيعية، لكنها الآن تتربع على قمة أفضل الدول بمجال التعليم. ويهدف نظام التعليم السنغافوري إلى بناء شخصية قوية للطفل وتنمية مهاراته الاجتماعية، ما يؤتي ثماره في النتائج الأكاديمية التي يحققها الطلاب والوظائف المرموقة التي يلتحقون بها، مقارنة بغيرهم على مستوى العالم المتقدم. ومع ذلك لا تقف طموحات حكومة سنغافورة عند سقف معين، بل تسعى إلى مزيد من التطوير للنظام التعليمي ليكون أكثر

مرونة وجودة. كما تسعى لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، وتبني إستراتيجية للتعليم الإلكتروني.[17]

2: رؤية سنغافورة للتعليم: تنطلق رؤية سنغافورة التنموية من التعليم وتعتبره أساس الاستثمار في رأس المال البشري لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وتُعد قدرة الحكومة على النجاح في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على التعليم وبناء المهارات مصدراً رئيساً لميزة سنغافورة التنافسية، إضافة إلى أن التعليم يأتي في المرتبة الثانية بعد "وزارة الدفاع" من حيث الإنفاق. وتهدف "وزارة التعليم" في سنغافورة إلى اكتشاف مواهب كل تلميذ على حدة، ثم الوصول بهذه الموهبة إلى أعلى إمكانياتها، وزرع شغف التعلم في نفوس الطلاب طوال حياتهم حتى يطورون من أنفسهم دائماً، ولا يقف الأمر عند حدود تخرجهم من المدرسة[18]. وأدركت سنغافورة أنها لن تتمكن من النمو والتقدم إلا بالتركيز على الطاقة البشرية، لذلك نجدها تنتهج خططاً إستراتيجية مبدعة لتطوير قطاع التعليم لما يقارب 6 ملايين مواطن. وتقدُم مستوى التعليم وتطوره في سنغافورة ومدى نجاح أنظمته ومناهجه، انعكس على مناحي الحياة كافة لاسيما الاقتصادية منها والإبداعية، إذ حلت سنغافورة في المرتبة الثانية عالمياً بعد سويسرا من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية على الصعيد العالمي، وذلك بحسب تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" لـ 2016-2017.

3: نظام تعليمي مرن ومتجانس: توجه رئيس وزراء سنغافورة "لي كوان يو" إلى تحديد أهداف النظام التعليمي، فجعل الهدف الرئيسي هو تطوير إمكانيات كل طالب من الناحية الذهنية، والأخلاقية، والبدنية، وكذلك أن يكتشف كل طالب مهاراته وقدراته الفردية، ليطبقها بالطريقة التي تمكنه من خدمة وطنه ومجتمعه على أكمل وجه، فجعل التركيز في التعليم على التحصيل النوعي بعد أن كان مرتكزا على التحصيل الكمي. ومن أجل الوصول إلى درجة الامتياز النوعي في

التعليم، قام بالتركيز بشكل أساسي على كفاءة المعلمين، وجميع العاملين في قطاع التعليم، بل أصبح يُنظر إلى المعلم على أنه الركيزة الأولى والأساسية بين ركائز العملية التعليمية، فتم الحرص على تنمية قدراته ومهاراته التعليمية والإدارية وحرصت الحكومة على الارتقاء بمستوى كفاءة المعلم عن طريق برامج تطويرية وتدريبية مختلفة، لدى أعرق مراكز التعليم في كل من أمريكا وبريطانيا وخصصت 159 مليون دولار لهذا الغرض بين 2013 و2017، وتهتم كثيراً برفع كفاءة العاملين بنظام التعليم من خلال برامج التدريب وتنمية المهارات الاحترافية.[19]

وكذلك تم الحرص على توفير عدد كاف من المعلمين، وذلك للتخفيف من العبء الإداري الروتيني على المعلم، فيصبح المعلم بذلك متفرغاً لطلابه وتعليمهم وكذلك لديه الفسحة الكافية من الوقت لتطوير مهاراته وتقوية معلوماته، ومن باب تحفيز المعلمين فقد تم إنشاء نظام دقيق لتقييم أدائهم، يعتمد هذا التقييم بشكل أساسي على إسهامات المعلم وإنجازاته التي يقدمها للمدرسة والجامعة والمجتمع ونتيجة لهذا التقييم قد يحصل المعلم المتفوق على مكافآت وعلاوات سخية وعالية جداً في نهاية كل عام.

ومن الجدير ذكره هنا، أن "لي كوان يو" لم يكتف بتحديد الأهداف التعليمية وطرق تطبيقها فحسب، بل كان يباشر بنفسه الإشراف والتأكد من أن التعليم يسير في الطريق الصحيح.

يذكر البروفيسور بيرتل أنديرسون (رئيس جامعة NTU السنغافورية) شهادته على أن رئيس الوزراء يقوم بإجراء زيارات مفاجئة للجامعات والمعاهد وكان يخصص أوقات عطل نهاية الأسبوع يتفقد فيها طلاب السكن الداخلي ويستمع إلى طلباتهم واقتراحاتهم، ثم يوصي بها إلى إدارة هذه الجامعات، وفي نفس الوقت كان يعقد ندوات ومحاضرات عامة يخاطب فيها الطلبة مباشرة ليذكرهم بالواجب الوطني الذي ينتظرهم فور تخرجهم، ويشاركهم بأفكار

ومخططات المستقبل والصعوبات التي قد تواجه الحكومة حيال تحقيقها، والدور الذي تتوقعه الحكومة منهم.[20]

4: تفوق سنغافورة في التعليم: أصدر البرنامج الدولي لتقييم الطلبة أحدث مقارنة شاملة للتعليم المدرسي عبر 72 دولة مختلفة، لتحتل سنغافورة وهونغ كونغ المراكز الأولى في أعلى الترتيب. وقدم برنامج (PISA) الممول من قبل منظمة التعاون والتمنية اختبارا موحدا لنحو 540 ألف طالب في سن (15) عاما من أجل دراسة كفاءتهم في القراءة والرياضيات والعلوم. جاءت سنغافورة في المرتبة الأولى لكل من الفئات الثلاث سنة 2015، [21]وتعتبر دراسة برنامج (PISA) المرفقة بالمقارنة الشاملة أن سنغافورة حققت نجاحا تاريخيا في مجال الكفاءة في إعداد الطلاب، حيث هنالك تحرك قوي في السنوات الأخيرة نحو "زيادة المرونة والتنوع"، والآن تقدم كل مدرسة في سنغافورة مجموعة من الخبرات التعليمية لتطوير معارف الطلاب، حيث أن تطور المنظومة التربوية فيها سيؤدي إلى تطور قطاع التعليم العالي، وهو ما انعكس على احتلال جامعاتها للمراتب الأولى آسيويا وعالميا. ويذكر بعض الباحثين أن دولا أوروبية بدأت تطبق مناهج سنغافورة لديهم، وقد تم رصد ارتفاع ونمو في مستوى معرفة ووعي الطلاب عندهم خلال فترة وجيزة .

أما محصلة هذه التجربة، فقد انعكست على التقييم العام لمستوى التعليم السنغافوري عند مقارنته ببقية دول العالم، فقد نشرت منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية العالمية في تقريرها الصادر في مايو 2015، نشرت تصنيفا دولياً للتعليم شمل مختلف دول العالم. فتوصل التقرير إلى أن سنغافورة تحتل المركز الأول عالمياً[22] . وأشار التقرير إلى أنه ثمة علاقة طردية بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي في البلد. فكلما تحسن المستوى التعليمي لبلد ما، كلما تحسن أداء هذا البلد اقتصادياً. وهذا يؤكد بطبيعة الحال صحة النظرية التي تبناها رئيس الوزراء

الراحل لي كوان يو عندما رهن نمو وتحسن اقتصاد بلاده بمستوى تعلم ومعرفة أفراد شعبه. فقدرة البلاد وتقدمها مرتبطان بتنمية وتثقيف عقول شعبها.

5: التعليم العالي في سنغافورة: يعتبر التعليمُ من أهم أولويات الحكومة السنغافورية، وبشكل خاص التعليم العالي. ولا تسعى وزارة التربية في سنغافورة إلى الرفع من مستوى التعليم، لأنه يعد حاليا جد متقدمًا. ولكنها تسعى إلى الرفع من قدرته على التأقلم مع رهانات التنافسية العالمية. حيث تسعى الحكومة السنغافورية، منذ سنوات 1990، إلى جذب معاهد أجنبية ذات سمعة عالمية جيدة، عن طريق إنشاء مراكز تكوين لها في سنغافورة،[23] والهدف من ذلك هو أن تصبح سنغافورة مركزا دوليا في التعليم، وتستقطب أكبر عدد ممكن من الطلبة الدوليين، ويشرف " مجلس التنمية الاقتصادية " على هذه السياسة.

إن النظام التعليمي السنغافوري جدّ متقدم، ولكنه أيضا جد انتقائي، حيث أن أقل من 25% من الطلبة يستطيعون الوصول إلى الجامعة، ومن جهة أخرى تستقبل سنغافورة 150000 متعلم من مختلف المستويات، من دول أخرى سنة 2015 هذا ويعتبر نظام التعليم العالي في سنغافورة واحدا من أفضل أنظمة التعليم في آسيا وعلى الصعيد العالمي، ففي سنة 2007، قدم 000 85 طالب من 120 بلدا للدراسة فيها[24]، وهو إن دل فهو يدل على جودة التعليم في هذا البلد.

ومن أبرز الجامعات في سنغافورة والتي احتلت المراتب الأولى عالميا:جامعة سنغافورة الوطنية(NUS) التي تأسست سنة 1905، وهي من أفضل الجامعات السنغافورية وأقدمها وأكبرها من حيث عدد الطلاب، حيث احتلت المرتبة (11) في ترتيب الجامعات العالمي للسنة الجامعية 2016/2015، بينما احتلت المركز الأول في ترتيب جامعات آسيا.

جامعة نانيانغ للتكنولوجيا(NTU) تأسست سنة 1991، وهي إحدى أكبر الجامعات في سنغافورة، تلقت الجامعة العديد من الجوائز والتكريمات منذ

تأسيسها، واستحقت بذلك المركز الثاني في ترتيب أفضل الجامعات في سنغافورة و(13) في ترتيب الجامعات العالمي.[25]

توجد جامعة سنغافورة الوطنية وجامعة نانيانغ للتكنولوجيا بالقرب من المجمعات التكنولوجية التي توجد بها شركات متخصصة في التكنولوجيا العالية.

جامعة سنغافورة للإدارة(SMU) والتي تأسست سنة 2000 في قلب المدينة لتكون قريبة من مراكز الأعمال والبنوك، لتصبح بذلك أول جامعة خاصة في سنغافورة، في بداية الأمر كانت الجامعة ممولة من قبل الحكومة، ولكنها أصبحت مستقلة بعد ذلك. جامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم (SUTD) تتيح للطلاب الاختيار بين تخصصات هندسة تطوير المنتجات، هندسة وتصميم الأنظمة تكنولوجيا وتصميم نظم المعلومات، والهندسة المعمارية والتصميم المستدام، وهي تشتهر ببرنامج أكاديمي مميز يجمع بين أساليب الشرق والغرب معا.[26]

كما انطلقت سنغافورة في تأسيس العديد من الجامعات الخاصة والتي تصنف كأفضل الجامعات على مستوى آسيا والعالم، هذا ويشهد التصنيف العالمي للتعليم في سنغافورة والتعليم العالي بوجه خاص تقدما مذهلا سنة تلو الأخرى لتحتل بذلك سنغافورة المراتب الأولى في هذا المجال قاريا وعالميا.

6: إمكانية استفادة الجزائر من تجربة سنغافورة في مجال التعليم والنهوض بالاقتصاد الوطني: تشير الإحصائيات أنه لا أثر لفرنسا ضمن قائمة عشرين منظومة تعليمية في العالم، ورغم ذلك تصر الجزائر على استقدام الفرنسيين فقط لإصلاح المنظومة التعليمية الجزائرية.[27]

وانطلاقا من ذلك وجب على الجزائر ضرورة اتباع مناهج جديدة ذات جودة ومناهج متطورة ، ولعل أنموذج سنغافورة يعتبر الأقرب إلى التجربة الجزائرية كونها تشترك معها في العديد من الصفات:

ــ ماضي مليء بالحروب والتدهور الاقتصادي والسياسي، وندرة الموارد الطبيعية لكنها الآن تتربع على قمة أفضل الدول بمجال التعليم، وهو ما يمكن أن

تستفيد منه الجزائر، من خلال خلق اتفاقيات تعاون أو شراكة لتحسين منظمة التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص.

ـ سنغافورة قصة نجاح استثنائية، إذ إنها في أقل من 50 عاما تحولت من جزيرة فقيرة يقطنها غالبية أمية من السكان إلى أكثر البلدان تطورا رغم عدم توفرها على الإمكانيات والموارد الطبيعية، وهو ما يمكن أن يكون عبرة للجزائر التي تستطيع استغلال مواردها في الرفع من جودة المنظومة التعليمية وبالتالي الرفع من جودة التعليم العالي وإصلاح الجامعات الجزائرية.

ـ تنطلق رؤية سنغافورة التنموية من التعليم، وتعتبره أساس الاستثمار في رأس المال البشري لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وهو ما تحتاجه الجزائر للانطلاق في مسار التنمية والإصلاح.

وفي هذا الصدد نشير إلى ما كتبه"لي كوان يو"حول تجربته ومسيرة سنغافورة من التخلف والهامشية إلى الحداثة والريادة، وفي الوقت ذاته ابرز عوامل نجاح سنغافورة استناداً لعدة عوامل أهمها الاندماج ما بين مكونات الشعب الثلاثة الصينيين 80 في المئة والملايو 15في المئة والهنود 5 في المئة والتعايش الايحابي ما بين 4 ملايين سنغافوري و 1,4 مليون عاملا مهاجرا.

هناك قول مأثور ل "لي كوان يو" في محاربة واستغلال الفساد وهو «اذا اردت ان تشطف السلم ابدأ من فوق إلى تحت»، أي اذا اردت أن تحارب الفساد وتشيع النزاهة فأبدأ من كبار المسؤولين نزولا الى صغارهم، وقد استثمر "لي كوان يو" مداخيل الميناء لبناء وتحديث اقتصاد ماليزيا الذي اعتمد في البداية على اقتصاد المعرفة واعتنى بشكل خاص بالتعليم الحديث، إذ كان المعلمون الأفضل تأهيلاً والأعلى أجوراً، ولهذا توافر لسنغافورة حكومة نظيفة، كما لم يقد"لي كوان يو" سنغافورة نحو التقدم والحداثة فقط، بل التحول التدريجي من حكم سلطوي إلى حكم ديمقراطي وعلى رغم هيمنة حزبه حزب العمل الشعبي (PAP) على

الحياة السياسية فإن أحزاب المعارضة تتمتّع اليوم بحرية العمل وتتمثل في البرلمان حيث تستند الوظيفة العامة إلى الكفاءة والنزاهة والأداء.

وتكمن مهمة التربية والتعليم في تكوين وبناء الإنسان السنغافوري، لتجعل منه عنصرا قادرا على المساهمة في تطوير مستقبل بلده، حيث تسعى وزارة التربية والتعليم إلى مساعدة الطلبة على اكتشاف مواهبهم، واستغلال طاقاتهم بأفضل شكل ممكن، والتعلم أكثر، وتحقيق نتائج جيدة.

كما تتوفر سنغافورة على نظام تعليمي جد متقدما، وعلى معاهد متطورة ومكونين وأساتذة أكفاء، وتجهيزات وبنية تحتية متطورة، ويوفر التعليم لجميع الطلاب فرصا عديدة ومتنوعة لتنمية قدراتهم ومواهبهم، كما أنه يتميز بالمرونة الكافية التي تمكن الطلبة من توظيف كامل إمكانياتهم.

لقد اعتنت الحكومة السنغافورية عناية بالغة بالتعليم، باعتباره ركيزة أساسية للتقدم والتفوق، وخصصت له خمس ميزانية الدولة، وهو ما نؤكد عليه حتى تقوم الحكومة الجزائرية لتفعيل التجربة السنغافورية لايلاء التعليم الأهمية البالغة إذا ما أرادت فعلا اللحاق بركب التنمية والتطور.

خلاصة: تكمن أهمية الجامعة من حيث كونها فكرة ومؤسسة بالنسبة للمجتمع تتيح الفرصة للتيارات الفكرية والآراء المتباينة للالتقاء والاحتكاك، مما ينجم عنه نمو الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة، ومن ثم حدوث التغير والتطور . و"الجامعة كمؤسسة إنما تهدف في حقيقة الأمر إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولا إلى تحقيق

أهداف المجتمع، وقيادة التغيير فيه". [28]

فالتعليم العالي الجزائري يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وادارية متعددة تحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة مدعمة في مجال تنمية الموارد البشرية والعمل على قراءة الوضع الراهن، وتشخيصه بعناية فائقة تمكن من رسم السياسات المناسبة ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة بما يساعد على تقليص

الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي الوطني واحتياجات التنمية ومتطلبات المجتمع . لكن الواقع الملاحظ يبين أن العملية التعليمية تسير باتجاه معاكس لتطورات الدول النامية والمجاورة . وذلك بسبب غياب قواعد سياسية تتماشى وواقع الدولة الجزائرية لاستجابة لما تشترطه الدول الأوروبية، لإعداد وتأهيل الأطر البشرية وهو ما أدى إلى التطورات السلبية لسير العملية التعليمية واختلال المخرجات التعليمية وعدم توافقها مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في المجتمع. وبالتالي سوف نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على ضمان جودة وتطوير التعليم العالي في الجزائر:

1. مواصلة دعم هذا الإصلاح لإزالة كل المشاكل المتعلقة بهذا النظام ؛

2. تحسين وتطوير الإعلام حول هذا النظام بالنسبة للطلبة و الأساتذة و المؤسسات الاقتصادية و كل فئات المجتمع ؛

3. إقامة حكم راشد من أجل التجديد البيداغوجي وضمان جودة التكوين ومقارنة المؤسسات فيما بينها ؛

4. وضع أسس هيكلية للتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية ؛

5. إعطاء فرصة للجامعة الجزائرية لتأمين تكوين ذو جودة يتجاوب مع المعايير الدولية ؛

6. تمكين مؤسسات التعليم العالي من الاندماج في المحيط الاجتماعي الاقتصادي والعمل على التجديد الدائم للتعليم العالي لإدماج حاملي الشهادات العالية لمواجهة التطورات المهنية وتدعيم آلية التكوين الذاتي ؛

7. نشر ثقافة المؤسسات يدعم مساهمة الجامعات في تشجيع المشاريع المصغرة، ويتم ذلك عن طريق إدراج ثقافة المؤسسة كوحدة تعليمية إجبارية يتابعها جميع الطلبة المسجلين؛

8. إدخال خلية المساعدة على الإدماج المهني للطلبة، اضافة إلى مساعدة الطلبة في عملية البحث عن العمل، وتكمن مهمتها في النصح والإرشاد ومد

الطلبة بعروض التشغيل والتوقعات التي تتعلق بتكوينهم. من المتوقع أن ترتقي هذه الخلية لتصبح الوسيط المثالي للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمؤسسات الإنتاجية على المستوى المحلي والوطني. من مهامها أيضا تطوير الشراكة الدائمة مع المؤسسات عن طريق الاتفاقيات وتلعب دور الوسيط مع وكالات التشغيل؛

9. تعزيز الشراكة والتعاون بين المحيط الاقتصادي والمؤسسات الجامعية لوضع وتطوير برامج متخصصة ملائمة للمتطلبات الاقتصادية ، مما يساعد الطلاب على الانخراط في سوق العمل؛

10. تبني إستراتيجية تنموية على مستوى المجتمع ، يتم في إطارها إعداد الخطط التنموية والبرامج الاستثمارية والانتاجية وتحديد مواصفات المتخرجين من حيث الكم والكيف ، بحيث نبدأ من احتياجاتنا الداخلية ، وهو ما يتطلب إعادة النظر في نظام أولويات الإنفاق العام على التعليم[29].

وفي الأخير نشير إلى أن الوزارة الوصية استعملت كل الطرق والأساليب من أجل تطبيق هذا النظام – وتعميمه– و تناست الطريق السليم هو الحوار و النقاش و فتح الباب أمام كل الشركاء لتقديم الآراء حول هذا النظام . فهذه التجربة و إن استوفت حقها من التحضير المادي والأكاديمي فهي لم تستوف حقها من النقاش حول آلية التطبيق في الجامعة.و يبقى هذا الملف أرضية للنقاش والإثراء كما يؤكد الاتحاد على أنه يبقى عاملا من عوامل استقرار الجامعة ويُسهم في كل ما من شأنه المحافظة على استقرارها ورقيها وتبقى أيدينا ممدودة إلى كل من يسعى للنهوض بها إلى مصاف الجامعات العالمية.

الإحالات والمراجع:

[1]شريط كمال، **دور الإصلاحات الجامعية في الجزائر(نظام ل.م.د) في تحسين التنسيق بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة، 2004، ص ص.3 ـــــ 4.

[2]عبد الكريم حرز الله، كمال بداري، **نظام ل.م.د**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص.17.

[3]Ministère De L'enseignement Supérieur Et De Recherche Scientifique, **Régles d'organisation et de gestion pédagogique modalités d'évaluation et de progression**, Licence et Master, Université Abou Bekr Belkaid, Telmcen,2009, p.6.

[4]مونيس بوخضرة، **نظام ل.م.د وإمكانياته المعرفية**، الملتقى الوطني: آفاق الدراسات العليا و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر 1، أفريل 2012، ص ص.51 – 54.

[5]مختار عيواج، زهية بوديار، **التكامل بين مخرجات ل.م.د ومتطلبات سوق العمل في الجزائر**، المؤتمر الدولي الثالث، تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام و الخاص، عمان، الأردن، 28 أفريل–1 ماي 2014، ص ص.12 ـــ 13.

[6] Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique. Le Système LMD : entre implémentation et projection. Actes du Colloque International, Alger 30 et 31 Mai 2007.

[7]إسماعيل سراج الدين، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي، 2009، ص.20

[8] المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي "مرجع سابق ؛ص ص 50–53.

[9]علي إسماعيل وبيار جدعون: "**المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي**"، ص10

[10] إسماعيل سراج الدين: مرجع سابق، ص ص 22–26.

[11] سيلان جبران العبيدي **ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع]:** 2009المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم] : **تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع :** « العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت: ص» 16

[12]يوسف حجيم الطائي وآخرون "**إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**"، ط 2008 ،ص: 142.

[13] AZOURY Nehme et SALLOUM Charbel , "**La gouvernance moderne des universités au Liban**"colloque sur la gouvernance universitaire, Liban, 2009 , p. 8.

[14] وثيقة المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي [2009]: "إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته، ،1998 2009،ص 26.

!http://www.arche10.org/office/downloads/1257331478، 2016/07/23

[15] VERNE Jean François , "Diplômés de l'enseignement supérieur et marché du travail, 2009,p33.

[16]عاطف قبوري، **بعض ملامح التجربة التعليمية في سنغافورة**،http://ktateeb.org/?p=1256، 2018/02/16.

[17]نور الدين عبد الكريم، **تجربة التعليم في سنغافورة**، http://mubasher.aljazeera.net/opinion، 2018/3/10.

[18]**تجربة السنغافورية في إدارة الجودة الشاملة في النظام التعليمي**، http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=2519471، 2018/03/11.

[19]شيخة الدوسري ، **كيف نجح النظام التعليمي في سنغافورة** ، مجلة المعرفة، 2011، ص ص .18ـــ19.

[20]العدواني مشعل بن سليمان، **سياسة التعليم في سنغافوره**، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود، 2010، ص .54.

[21]أبو حلاوة كريم،**أبن العرب من مجتمع المعرفة** www.mokarabat.com/mo10-21.htm ، 2018/02/18.

[22]**تفوق سنغافورة في التعليم: العوامل والتحديات**، https://aliqtisadi.com، 2018/03/08.

[23] **التعليم في سنغافورة**، http://note-mag.com/archives/4013، 2018/02/18.

[24] **التجربة السنغافورية**، http://www.alwasatnews.com/news/1024944.html، 2018/03/12.

[25] ايمان محمد غيث، أسيل أكرم الشوارب، **تطور تصورات الطلبة/ المعلمين حول التعلم والتعليم**، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم التربوية، جامعة البترا، 2016، ص ص.7 ـــــ 8.

[26] أون سينغ تان، **أفضل الممارسات العالمية الهادفة لتطوير مهنة التعليم**، مؤتمر القمة العالمي للإبتكار في التعليم، مؤسسة قطر، ص.177.

[27] عاطف قبوري، **بعض ملامح التجربة التعليمية في سنغافورة**، http://ktateeb.org/?p=1256، 2018/02/16.

[28] Djekoun, Abdelhamid. Reforme LMD en Aalgerie : Etat des lieux et perspectives. Le Système LMD : entre implémentation et projection. Actes du Colloque International, Alger 30 et 31 Mai 2007.

[29] المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي[2009]: "إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته1998 -2009 ،ص ص 29-50.

وثيقة إنترنت متوفرة على الموقع:

http://www.arche10.org/office/downloads/1257331478!Regional%20Report%20on%20Higher%20Education%20in%20the%20Arab%20States%20_Arabic%20-(Final).pdf

" التعليم العالي في الجزائر: الواقع والتحديات "

د. لخضر غـول د. غزالة بن فرحات
ج. 8 ماي 1945 الجزائر

الملخص: تحتل الجامعة مكانة هامة في المجتمع سواء تعلق الأمر بتكوين الطلبة وتخريج الكفاءات التي يتطلبها المجتمع، أم المساهمة في مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لأن إسهام الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف على نوعية الإطار البشري ومدى استجابته لاحتياجات سوق العمل، الشئ الذي يتطلب وضع تصورات ورسم استراتيجيات لمستقبل العلاقة بين الجامعة والمحيط الخارجي والجامعة الجزائرية رغم قيامها ببعض الإصلاحات وتحقيق بعض الانجازات خلال مراحل تاريخية معينة، إلاَ أن المتتبع للتحولات التي عرفتها الجامعة الجزائرية خلال العقود الثلاثة الماضية في المجال الاقتصادي والاجتماعي يدرك أن هذه التحولات لم تستجب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته من حيث تكوين وتأهيل الكفاءات التي تسهم في تحقيق التنمية المنشودة ... حيث أصبحت الجامعة عبارة عن مؤسسة تعليمية بحتة تراهن على الكم دون النوعية أو الكيف، وأصبح البحث العلمي فيها لا يرتقي إلى المستوى المطلوب ومسايرة مختلف التحولات في ظل التحديات المعاصرة وعلى رأسها التحدي العلمي والتكنولوجي، الشئ الذي دفع الباحثين وأهل الاختصاص إلى الإلحاح على ضرورة إعادة النظر في سياسة التعليم العالي وإيجاد حلول للمشكلات التي تعرفها الجامعة الجزائرية اليوم ...

الكلمات المفتاحية : الجامعة والمحيط – التعليم العالي – البحث العلمي – التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية– تكوين الكفاءات– التحديات الراهنة ...

تمهيد: تأتي هذه المداخلة لتشخيص واقع التعليم العالي في الجزائر وإبراز الأسباب التي تقف أمام تقدم وفعالية مؤسسات التعليم العالي ودورها في عملية التنمية ولقد فكرنا في محاولة إيجاد وصف أكثر ملائمة لواقع التعليم العالي في الجزائر، أي **هل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر ترتقي إلى مستوى الغايات المطلوبة لحل مشكلات التغيير والتنمية المطروحة على أرض الواقع أم لا ؟ وهل هذه المؤسسات هي قوى للتغيير أم هي مجرد وسائل لإعادة إنتاج الحاضر؟ وما هي العوامل الرئيسية المسؤولة عن الوضعية التي آل إليها التعليم العالي في الجزائر؟** كل هذه التساؤلات لا يمكننا الإجابة عنها دفعة واحدة، بل سنعمل على طرح مجموعة من المعطيات والتأملات حول واقع التعليم العالي في الجزائر بهدف طرح الموضوع أمام الباحثين للنقاش والإثراء.

أولا: واقع التعليم العالي في الجزائر: يحتاج مجتمعنا اليوم كباقي المجتمعات الأخرى إلى مؤسسات ذات مصداقية تكون لها القدرة على إنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها في حل المشكلات التي تواجه المجتمع، لأن المعرفة في حقيقة الأمر هي المصدر الحقيقي للقوَة والتفوق، ولكن تنظيم المؤسسات التعليمية لا يتم إلا ضمن عدة أنواع من المؤسسات نذكر منها المدارس العليا والكليات والجامعات ، وتبرز وتتأكد أهمية مثل هذه المؤسسات نتيجة اتساع ميادين المعرفة وتزايدها باستمرار، ولهذا يجب على كل مجتمع يهدف إلى تحقيق التنمية والتقدم رسم استراتيجية مناسبة وإعطاء أهمية أكثر لهذه المؤسسات حتى لا تتحول إلى مجرد مصانع لتسليم الشهادات فقط وإنما لتصبح فضاءات لها مصداقية في نشر وإنتاج المعرفة، والتي تعمل بدورها على تغيير الواقع بدلاً من إعادة إنتاج الحاضر.

ويعتبر التعليم العالي في الجزائر حديث النشأة، استمد معظم برامجه ومخططاته من فلسفة ومناهج البلدان المتقدمة وبالتالي فنحن بحاجة إلى فلسفة وبرامج نابعة من واقع بيئتنا، كما أن شبكة مؤسسات التعليم العالي في بلادنا ورغم تنوعها، فهي حديثة النشأة هي الأخرى، مع العلم أن عدد هذه المؤسسات تجاوز الخمسين في سنة 1998 [1] أي

انه قبل سنة 1981 كانت هناك إحدى عشرة مؤسسة تعليم عال فقط, بمعنى انه تم إحداث أكثر من 40 مؤسسة أخرى خلال العقدين الأخيرين .

ولقد صاحبت التغيرات والتحولات الاجتماعية تطورا ملحوظا فيما يخص عدد المسجلين بالجامعات الجزائرية سواء تعلق الأمر بمستوى التدرج أم ما بعد التدرج وهذا يعتبر مؤشرا هاما حول ديناميكية التغيير في الجزائر, حيث وصلت الزيادة في عدد المناصب البيداغوجية فيما بين 1990-1991و1998-1999 إلى 175087منصبا كما أن نسبة الإناث إلى الذكور في التدرج خلال سنة 1998-1999 قدرت بـ: 50.5 بالمائة، وهذا مقارنة مع نسبة ضعيفة في بداية الستينات ومحتشمة في بداية الثمانينات[2].

ويبدو أن المجهودات المبذولة فيما يخص تطوير التعليم العالي أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية (ارتفاع عدد الهياكل وعدد الطلبة والأساتذة، تنوع الفروع والتخصصات ...)، إلا أن الإشكال يبدو واضحا في تدني المستوى، بل إلى رداءته في بعض الجامعات، وهذه الصورة تعتبر مصدر تذمر وإحباط لكل من الأساتذة والطلبة وفي نفس الوقت فهي مصدرا لرغبة ملحة لإحداث التغييرات اللازمة لرفع المستوى. إن الواقع الذي نعيشه يكشف لنا بوضوح أن هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى تدهور وانهيار بناء التعليم العالي في مجتمعنا، وهذه الأسباب شرحها يتجاوز محتوى هذه المداخلة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر النقص في إمكانيات الاستقبال، وعدم وجود مخابر مجهزة، ونقص المدعمات البيداغوجية كالمجلات العلمية والكتب الحديثة ومن جهة أخرى نقص في التكوين المتواصل للأساتذة، وضعف البرامج ومحتواها...
وعلى الرغم من أن الهدف العام للمؤسسات الجامعية كان ولا يزال هو قيادة المجتمع نحو التغيير والتنمية، إلاَ أن الأهداف الخاصة لهذه المؤسسات شهدت بعض التطورات حيث مر تاريخ العلاقة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الإنتاجي (المحيط الاقتصادي والاجتماعي) منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها إلى يومنا هذا بأربع مراحل هي:

* **مرحلة الستينات:** في هذه المرحلة لم تطرح مسألة العلاقة بين الجامعة والقطاع الإنتاجي على بساط البحث من السلطات الجزائرية، ذلك أن هذه الأخيرة كان جل اهتمامها منصبا حول إعادة الحياة إلى مجاريها الطبيعية في المؤسسات المختلفة للمجتمع الجزائري ذلك أن تلك المؤسسات خرجت من الثورة التحريرية منهارة تماما .

* **مرحلة السبعينات :** شهدت العلاقة بين الجامعة والمحيط المهني الاجتماعي لهذه المرحلة تطورا ملموسا, حيث بدأت تتحقق الأهداف التي حددتها السلطات الجزائرية آنذاك للجامعة لأن المحيط تطور تطورا واسعا، وبالتالي فقد توفرت مناصب العمل بكثرة, وقد ساهمت الجامعة مساهمة واضحة في تزويده بالأطر الجامعية التي سد بها كثيرا من المناصب الشاغرة لديه.

* **مرحلة الثمانينات:** تميزت هذه المرحلة بالركود رغم أن الأهداف التي حددت للجامعة في السبعينات بقيت على حالها دون تغيير، فالجامعة استمرت في القيام بدورها المتمثل في إخراج الأطر الجامعية ، لكن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من إدماج هذه الأطر وتوظيفها لعدم وجود مناصب عمل شاغرة من جهة ، وضعف التكوين من جهة أخرى وكانت نتيجة ذلك ظهور البطالة في صفوف الأطر الجامعية .

* **مرحلة التسعينات :** شهدت هذه المرحلة إعادة النظر من جديد في سياسة التكوين, حتى تتمكن من تخريج أطر مكونة تكوينا قويا لصالح القطاع الإنتاجي ,كما شهدت عملا واسعا لإعداد الأساتذة الجامعيين إعدادًا بيداغوجيا عاليا، حتى يتمكنوا من رفع فعالية التكوين الجامعي ، تمثل هذا العمل في الملتقيات الجامعية التي نظمتها مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة، وفي الورشات التدريبية التي نظمتها وزارة التعليم العالي داخل وخارج الوطن [3].

إن ديمقراطية التعليم والرغبة في سد الفراغ الهائل الذي تركته الهجرة الجماعية للإطارات بعد الاستقلال وتلبية متطلبات سوق العمل الوطنية ,كما أن فقر غالبية مكتبات جامعتنا فيما يخص المراجع وخاصة باللغة الوطنية ، ونقص خبرة غالبية الأساتذة

وعدم استقرار نظمنا التربوية ، كل ذلك أدى إلى التأثير السلبي على مستويات خريجي كثير من المعاهد الجامعية الجزائرية [4].

ومن أجل تحقيق سياسة التوازن الجهوي في التعليم العالي في مختلف المناطق الجزائرية شرع ابتداء من 1970 ، وهو العام الذي أنشأت فيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأول مرة عملية إصلاح شامل للتعليم العالي في برامجه وأهدافه وطرق وأسلوب تكوين الإطارات الجامعية ومناهج البحث العلمي ,وقد أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي أهداف الإصلاح الجامعي الجديد وحددها في النقاط التالية :

1- تكوين الإطارات (الكوادر) التي تحتاج إليها البلاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

2- العمل على تكوين اكبر عدد من الإطارات بأقل ما يمكن من الكلفة ؛

3- أن يكون الإطار المكون في الجامعة حائزا على صفات ملائمة للمستوى الذي تحتاج إليه البلادحتى يكون قادرا على حل المشاكل الخاصة بها [5].

وعليه فإن صلاحية الوحدة الإنتاجية (الجامعة) يتأتى بناء على مجموعة إجراءات معينة تتمثل في تشخيص المشكلات الناجمة عن ضعف مستوى التكوين في المنظومة التربوية بصفة عامة، وفي الجامعة خصوصا، إذ أن نتيجة العملية التكوينية تقيم بمدى تأثير الخبرة التي تصنعها المؤسسة الجامعية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا نستنتج أن هناك ارتباطا وثيقا بين نوع التكوين ووظيفته في المجتمع, وتتمثل تلك الوظيفة خاصة في نوع التأثير الذي يمارسه المردود التعليمي على النسق الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، ولهذا السبب يجب أن نحرص على تتبع نتائج التكوين لمعرفة نوعية التعليم الذي تحصّل عليه الطلبة أثناء تكوينهم ومدى نجاحهم في أداء ما يوكل إليهم من مهام علمية وثقافية وتربوية...

ثانيا: مشكلات التعليم العالي في الجزائر: تعرف الجامعة الجزائرية ومنذ نهاية الثمانينات وضعا مترديا اثّر كثيرا على دورها في عملية التنمية, فهذه المؤسسة التي تتميز بكونها إحدى المؤسسات الأكثر تطورا وتأثيرا في حياة المجتمعات ومنبرا

للإشعاع الفكري ,أصبحت تعيش حاليا دوامة من ألازمات الأمر الذي جعلها عاجزة عن أداء وظيفتها، وبدلا أن تكون المؤثرة أصبحت المتأثرة ,ولكن السؤال الملح في نظرنا هو ما هي العوامل التي آل إليها الوضع المتردي الذي يسود قطاع التعليم العالي في الجزائر؟

إن الدول العربية لا تستهلك المعرفة العلمية التي ينتجها العالم المتقدم علميا وتكنولوجيا بالشكل المطلوب، على الرغم من توافر الكفاءات والأطر العلمية القادرة على إنتاج واستثمار هذه المعرفة ، ومرد هذا الضعف في إنتاج المعرفة ينحصر في النقاط الآتية: (6)

1- 1- إشكالية تتعلق بقيمة العلم والعلماء: وتتمثل في عدم رفع قدر العلماء والباحثين والاحتفاء بهم ماديا ومعنويا, لأنهم أثمن ما يملكه المجتمع وأبرزهم قدوة يتحدى بها في مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية وفي المحافل العلمية. لأن المعرفة العلمية هي إحدى الحقوق الإستراتيجية للإنسان,وهي السبيل لإنجاز التنمية في كل مجالاتها ؛

1- 2- إشكالية تتعلق بثقافة الديمقراطية : وتتمثل في عدم نشر ثقافة الديمقراطية بأبعادها المختلفة كثقافة الحوار وثقافة الرأي,وثقافة النقد البناء، وثقافة المادة والرقابة, والمشاركة الإيجابية لأبناء المجتمع وخاصة الشباب، والقضاء على حالات الانعزال والاغتراب والانغلاق الذي يعيشه شباب العالم العربي والإسلامي اليوم المتعلم منه والغير المتعلم .

1- 3- إشكالية تتعلق بالتحديات المعاصرة : وتتمثل في عدم القدرة على التكيف مع المعطيات المعرفية الناتجة عن تسارع النمو العلمي والمعرفي والتكنولوجي الجاري في الدول المتقدمة . ولعل هذا يتطلب منا مواجهة عدة تحديات أهمها: - التحدي العلمي والتكنولوجي - التحدي الاقتصادي والاجتماعي- التحدي الحضاري .

ثالثا: مشاكل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:

تعرف الجامعة الجزائرية ومنذ نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا وضعا مترديا أثّـر كثيرا على دورها في عملية التنمية، فهذه المؤسسة التي تتميز بكونها إحدى المؤسسات الأكثر تطورا وتأثيرا في حياة المجتمعات ومنبرا للإشعاع الفكري خلال السبعينيات، أصبحت تعيش حاليا دوامة من ألازمات، الأمر الذي جعلها عاجزة عن أداء وظيفتها، وبدلا أن تكون المؤثرة أصبحت المتأثرة، والسؤال الملح في نظرنا هو ما هي العوامل التي أدت إلى تقهقر مستوى البحث العلمي في الجزائر ؟ هناك عدة عوامل مسؤولة عن الوضعية التي آل إليها البحث العلمي في بلادنا، نذكر منها:

أ- ضعف العملية التكوينية :

أي ضعف وهشاشة التكوين، والتكوين كما يعرفه **ميلاري** (MILARET) "عبارة عن نوع من العمليات التي تقود الفرد إلى ممارسة نشاط مهني، كما أنه عبارة عن نتائج هذه العمليات " [7]،

وفي نظر **(مورينو ميناجير)** فإن التكوين "يسعى إلى البناء وإلى تحليل المواقف البيداغوجية مع إمكان استثمارها من جديد في التكوين وفي السلوك وفي تحليل المواقف البيداغوجية المختلفة بقدر الإمكان "[8]،

ومن خلال هذين المفهومين يتضح لنا أن التكوين هو عملية تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية والوظيفية بقصد تزويده بالمعارف والكفاءات العملية المختلفة كما تشمل العملية التكوينية طرائق التدريس كالمحاضرات والندوات والمشاريع البحثية ، كما تشمل البرامج الدراسية والمقررات ... الخ ، ولكن بالرغم من هذا فان عملية التكوين الموجودة حاليا في جميع أطوار التعليم العالي لم تصل إلى المستوى المطلوب في الاستجابة لظروف بيئتنا الحالية، كما أن الجامعات الجزائرية لم تستطع بعد الوصول إلى تأطير الطالب الذي يستطيع مواكبة المتطلبات العملية البيداغوجية في مختلف المؤسسات التربوية ، ومما يدعم ذلك أكثر الانتقادات والاتهامات الموجّهة لها فيما يخص تسييرها للمسائل البيداغوجية

كما أنه هناك العديد من الطلبة فشلوا في ميدان العمل لأخطاء راجعة إلى سوء التكوين طيلة سنوات الدراسة . وبالرغم من التعديلات والتحسينات التي طرأت على الجامعة فإنها غير كافية، إذ لا بد من تحول جوهري في كافة الأساليب والطرق والمناهج الدراسية، ولابد أيضا من فهم المتغيرات التي تحيط بموضوع التكوين في التعليم العالي ومعرفة سر هذه العملية داخل الجامعة بصفة عامة وعند الطالب الجامعي بصفة خاصة.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن طرق باب التكوين بالجامعة، تناولته عدة دراسات من جوانب مختلفة، وكل دراسة اهتمت بجانب معين، وهذه الدراسات التي دعت الجامعة إلى إعادة النظر في استراتيجية التعليم والتكوين تمثلت في بحوث علمية وملتقيات وندوات بيداغوجية مختلفة حيث تبين من خلال بعض الدراسات الميدانية أن البرامج التعليمية التي يدرسها الطلبة في الجامعة لم تحقق الأهداف المهنية المرجوة، وأن طريقة التدريس الشائعة في الجامعة هي طريقة المحاضرة، والتي لا تخرج عن كونها مجرد تلقين وحفظ ، إضافة إلى النقص في التدريب الميداني ولذلك تم تقديم مجموعة من التوصيات تتعلق بتحسين عملية التكوين للتمكن من تحقيق الأهداف المحددة في الاستجابة لمطالب التنمية الوطنية [9].

إن قطاع التعليم العالي قد حظي باستثمارات ضخمة، بحيث بلغت المبالغ المالية التي صرفت على القطاع خلال العشرية الماضية نحو 18 مليار دينار، غير أن هذا الاهتمام لم يكن كافيا لإعداد جامعة جزائرية متطورة قادرة على إخراج البلاد من دائرة التخلف، وذلك لكون الاهتمام بالتعليم العالي لم يكن ضمن خطة تنموية شاملة، ولم تكن هناك علاقة ارتباط بين التخطيط للتعليم والتخطيط الشامل للتنمية وقد ترتب عن ذلك إعداد العديد من الخريجين الذين لا تحتاج إليهم مشاريع التنمية والذين تم توظيف البعض منهم في قطاعات لا تحتاج إلى خدماتهم، وأمام كل هذا لا يمكننا الحديث عن نوعية تعليم فحسب بل عن الخسائر المادية والاجتماعية أيضا والتي أوصلت الجامعة إلى الوضع الذي تعرفه حاليا.

ب- هيمنة الخطاب السياسي على الخطاب العلمي : أي سيطرة السياسي على العلمي، وفي هذا الإطار بالذات تتدرج الأهمية الحاسمة التي تكتسبها قضية استقلالية الممارسة العلمية عن السياسة، فهذه الاستقلالية تشكل حجر الزاوية في بعث الحركة العلمية، وفي إعطاء مصداقية للممارسة العلمية ولنتائجها [10]، أي أن غياب الاستقلالية يعني حتما الخضوع للأطر والقوالب الجاهزة التي تعمل على تقييد حرية الفكر في المناقشة والتحليل مما يجعله يساهم في تبرير الواقع القائم وبذلك تفقد الممارسة العلمية صفتها النقدية لتصبح نشاطا سياسيا بدلا من أن تكون نشاطا علميا مبدعا، ومن هنا نجد أنفسنا مضطرين للتمييز بين المهام التي يقوم بها الباحث العلمي، والمهام التي يقوم بها المناضل السياسي الذي يتعامل مع الواقع كما يطرح نفسه، أي كما هو معطى للإدراك الحسي المباشر، لذلك يجب التمييز بين التزام الباحث العلمي وهي صفة ضرورية وموضوعية للمعرفة وبين هيمنة السلطة السياسية على الفكر والمعرفة العلمية، واستخدامها في كسب الشرعية وتبرير سيطرة القوى السياسية التي بيدها الحكم.

وبعبارة أخرى فإنه لم يكن التعليم العالي يوما بعيدا عن الأحداث الاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلدان العربية، حيث تفاعل الطالب الجزائري مثلا مع الواقع الذي يعيشه داخل المجتمع سلبا وإيجابا منذ بداية الثورة التحريرية، وهذا التفاعل يتجلى بوضوح في تلك المنظمات الطلابية التي لم تكن في الحقيقة سوى امتدادًا لأحزاب سياسية وإيديولوجيات متصارعة عرفتها الساحة السياسية في منتصف الثمانينيات ... وقد غلب على هذه المنظمات الأهداف الحزبية على حساب مشاكل الطلبة والتي من بينها سوء تحصيل المعارف العلمية المستجدة في حقول اختصاصاتهم ، ومن هنا يمكننا القول أن تسييس الجامعة كان وراء نكبتها ... فالخطاب السياسي التبريري الذي لا يخرج عن كونه مجرد شعارات فارغة من مضمون اجتماعي وسياسي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحل محل التحليل العلمي الدقيق الذي تتبناه مختلف مؤسسات التعليم العالي، وفي رأينا يجب الابتعاد

عن أي تسييس للجامعة حتى لا تصبح الرسالة العلمية عرضة لمزايدات سياسية وصراعات خفية لا تخدم المجتمع .

ج- تهميش البحث العلمي وعدم الاستفادة منه :إن قوة البحث العلمي تكمن في الغاية التي يهدف إليها لأن تطوّر الجامعة مرهون بمدى تدعيم البحث العلمي الموجه للتنمية, فهو الحجر الأساس في تطوير المعارف الجديدة، وتوسيع تطبيقاتها المحصلة، ومن ثم المساهمة في دفع عجلة التنمية... وعليه فإن تطوير البحث والاهتمام به يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للتكوين الجامعي الذي يبقى في ظل غياب مثل هذا الاهتمام مجرد اجترار للمعارف القديمة. ومن ثم فإن البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي لا يمكن أن يتطوّر إلاّ بتوفر مجموعة من الشروط أهمها: (11)

1- سيادة الفكر العلمي والقواعد العلمية الصارمة في مواجهة الممارسات والذهنيات المتخلفة والمنغلقة التي تفضل الفكر الخرافي والشعوذة ، وردود الأفعال الارتجالية التي تسيطر عليها مصالح آنية وفئوية ضيقة.

2- توفر باحثين في مستوى متطلبات الممارسة العلمية التي تقتضي الوعي بالدور الحاسم والمسؤولية المهمة المتمثلة في محاولة فهم المجتمع ووضع آليات عمل لتسيير مؤسساته، خاصة وأن المعرفة ترتبط بشكل وثيق بالتغيرات الحادثة في المجتمع ليس فقط كتطبيقات خارجية، بل من خلال عملية الممارسة المعرفية ذاتها.

3- توفر الشروط الموضوعية المادية والمعنوية من أجل القيام بالبحوث ونشر وتبادل نتائجها ووضعها في متناول كل المهتمين سواء من المختصين أم من القطاعات المستخدمة في المجتمع.

يبدو أن البحث العلمي في بلادنا يعاني حتما من صعوبات حقيقية ومعقدة. ومن الأسباب التي أدت إلى تهميش البحث وإهماله عديدة ومتنوعة، على رأسها انعدام سياسة واضحة في ميدان البحث العلمي من جهة، وسيطرة التسيير البيروقراطي وهيمنة الوصولية والانتهازية التي ضربت الكفاءات المهنية وأقصتها من جهة

أخرى، كذلك ضعف الوسائل والإمكانيات المخصصة للبحث، وفي بعض الأحيان انعدامه، وغياب هياكل بحث مرنة ومستقلة...الخ. وهناك أيضا أسباب معنوية تتعلق انعدامها حرية البحث وحرية التعبير، وذلك بممارسة الرقابة بأشكال متعددة لدرجة أنه رفضت مشاريع بحثية وأعمال ذات مستوى علمي، لا لشيء سوى لأنها تتبنى مقاربات معينة، أو تثير قضايا مسكوت عنها أو مكبوتة من طرف سلطات معينة. إن عدم الاهتمام بالبحث ونقص الإقبال عليه من طرف المختصين، وفي ظل نقص الوسائل وغياب الشروط الموضوعية المادية والمعنوية، يجد الباحث نفسه مهمشا ومهملا ويبقى البحث العلمي مقصى تماما، حتى أن الباحثين الطلبة على مستوى الماجستير والد كتوراة تصبح أعمالهم مجرد تمارين بحثية إجبارية لابد من القيام بها لنيل الشهادات الجامعية، ذلك أن هذه الأعمال غير مندمجة ضمن إستراتجية بحث جامعي وطني يسعى إلى حل مشاكل معينة تساعد على نجاح الجهود التنموية . وعندما ندرك الفجوة التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدم، وعندما ندرك أنه لا مجال لتدارك هذه الفجوة إلا بواسطة استثمار اجتماعي ضخم في ميدان التعليم العالي تزداد في رأينا أهمية القيام بتشخيص دقيق للتجارب السابقة في هذا القطاع ، من أجل إبراز جوانب الضعف وتقويمها والعمل على تداركها، وكلامنا هذا لا يعني أن تجربة التعليم العالي في الجزائر لم تلعب دورها ، ولكن ساهمت على الأقل في تحقيق مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا، ودعمت مختلف القطاعات بالإطارات الفنية، غير أننا في حاجة ماسة اليوم إلى مراجعة أنظمتنا التعليمية العالية للتطلع للمستقبل وتغيير الواقع بدل من إعادة إنتاج الحاضر.

1- المشاكل التي تواجه الجامعة : إن الجامعة الجزائرية اليوم تعاني من مشاكل عديدة، يمكن تصنيف تلك المشاكل إلى صنفين أساسيين هما مشاكل متعلقة بالجانب البيداغوجي، والثانية متعلقة بالجانب التسييري .

1- 1- مشاكل بيداغوجية: إن الجامعة الجزائرية ورثت نظامها التعليمي من العهد الاستعماري الشيء الذي حتم على الدولة الجزائرية بضرورة إصلاح الجامعة

حتى تتكيف مع طموحات وثقافة المجتمع الجزائري، إذ شهدت الجزائر أهم إصلاح في عشرية السبعينات، تهدف هذه الإصلاحات إلى تكيّف الجامعة مع التطورات العلمية والتكنولوجية، والنهوض بالبحث العلمي باعتباره أحد الوظائف الأساسية للجامعة...

1- 2- مشاكل تسييرية : أما من الجانب التسييري فلم يتغير شيء سوى التحويل الرسمي من نظام الكليات إلى نظام المعاهد من تخصص كل معهد واستقلاليته في الإدارة والميزانية وتمكين الأساتذة من التسيير الإداري للمعهد الذي يدرسون فيه، كما أن العدد الهائل للطلبة المتخرجين ومتكونين باللغة العربية وأغلبهم من زاولوا دراساتهم في العلوم الإنسانية والاجتماعية لم يندمجوا في سوق العمل نظرا لان اغلب المؤسسات الاقتصادية في فترة السبعينات والثمانينات وحتى بعض المؤسسات إلى يومنا هذا سيّر باللغة الفرنسية. وأدى سوء التسيير والتنظيم أيضا إلى عدة مشاكل يعاني منها الأساتذة والطلبة بالدرجة الأولى، فأمام العدد الهائل للطلبة جعلهم يعانون من مشاكل النقل الجامعي، ومشاكل الإطعام والإيواء وسوف تؤثر هذه المشاكل طبعا على مردودية الطلبة التي تؤدي بدورها إلى مشكل تكوين الكفاءات وأمام هذا الوضع المتأزم شرعت الدولة في إصلاحات هيكلية أخرى ابتداء من سنة 1998. التغيير في أنظمة التسيير الجامعي والعودة مرة أخرى إلى نظام الكليات والجذوع المشتركة. والعودة مرة أخرى إلى نظام الكليات مع استقلاليته المالية والتسييرية وهذا على مستوى كل كلية، لكن الواقع العام لا يعكس هذه الاستقلالية المالية، فأغلب الكليات الموزعة عبر جامعات الوطن، وحتى التسيير الإداري داخل الكلية نفسها يطرح عدة مشاكل نتيجة عدم التنسيق بين أقسام الكلية، وسوء العلاقة الموجودة بين الأستاذ والإدارة. وما يمكن أن نستخلص من هذا العنصر أن هذه الإصلاحات حتى وإن اتخذت على شكل مبادرات ايجابية إلا أنها لم تأخذ إلا المعنى الشكلي الذي لا يتعدى القرارات الرسمية، دون تطبيقه على ارض الواقع، و بذلك أصبحت الجامعة عبارة عن نظام متحجر ثقافيا ومنغلقا على نفسه، مما اثر على

عملية اندماج الطالب المتخرج في الحياة الاجتماعية، فالطالب الجامعي يريد إعادة اكتشاف الحياة وان تكون ثقافته انعكاسا لها في ظل ما اكتسبه من الجامعة إلا انه غالبا ما يجد نفسه بين عالمين مختلفين، سواء بأخذ الجامعة كمرجع لأفكاره أم المجتمع فيما لو أصابه مشكل في حياته، فهل يتعامل معها حسب المكتسبات المعرفية التي اكتسبها من الجامعة، أو يتعامل معها حسب ما هو موجود في المجتمع متظاهرا انه فرد جامعي متثقف، لكن تصرفاته لا تأخذ هذا كمرجع فيخالف بذلك الدور المتوقع منه، فالجامعة بسوء تسييرها الإداري والبيداغوجي تنتج لنا أفرادا لا يستطيعون التكيف مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة تناقض أفكارهم مع ما هو موجود وسائد في المجتمع.

1-2- المشاكل التي تواجه البحث العلمي : وفي إطار هذا الاستخلاص العام وكإضافات تدعيمية وتأكيدية لكل ما سبق عرضه، يمكن طرح العديد من المشكلات التي تواجه كفاءة البحث العلمي بجامعاتنا ومحدودية تأثيراته في جهود التنمية الشاملة والتي من شأنها أن تشكل مجالات للتدخل الإصلاحي، وأيضا موضوعات للنقد المعرفي والفلسفي، ولعل **من** أبرز هذه المشكلات ما يلي :

1- 2-1 - غياب التخطيط العلمي: وهو ما يعكسه فرض موضوعات معينة للبحث والدراسة والتي قد يكون بعضها بعيدا عن متطلبات الواقع الجزائري وحاجاته وأولوياته في اللحظة الراهنة. ذلك أن مهام الجامعة الجزائرية لا تزال تركز على تكوين الإطارات العليا على حساب مهامها في البحث العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي جعلها لا تتحمل مسؤولياتها ومهامها كاملة والذي أصبح التخطيط له والتحكّم في قنواته يشكل أحد الشروط الأساسية للقيام بأية تنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وبالتالي احتلال موقع داخل المجتمع الدولي الجديد.

1-2- 2- التبعية العلمية والفكرية للخارج : ويظهر ذلك من خلال ما يعرف ببرامج البحوث المشتركة (Les Accords Programmes)، أو طريقة التكوين عن بعد (Formation à Distance) وتمويل البنك الدولي للبحث

العلمي. إضافة إلى المنح التي تقدمها الحكومة الفرنسية للأساتذة الباحثين...ولعل هذا العامل يشكل أبرز المظاهر السلبية التي لا تزال تطبع مسار البحث العلمي ببلادنا حيث تؤكد الكثير من القيم والممارسات المتعارضة تماما مع مقتضيات التنمية أو التحديث. إنها ترتبط ارتباطا وثيقا مع الفكر والسلوك، تحت تأثير التبعية والتخلف وإكراهات التقسيم الدولي للعمل، وللمكانة والأدوار، الأمر الذي يجعل من الاستثمارات، ومن الاقتصاد بشكل عام المدعم بالبحث العلمي، في مجتمعنا قطاعات تخدم في المقام الأول الأهداف الاقتصادية و السياسية والإستراتيجية للمراكز الأجنبية المهيمنة، أكثر مما هي خادمة لحاجاتنا الذاتية وتوجهاتنا الفكرية والاجتماعية. إذ تهدف فلسفة دول المركز (المشكلة من الدول الصناعية الكبرى والتي تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها) إلى خلق ثقافة عالمية يدين بها كل الناس في مختلف أنحاء العالم، وتتمثل هذه الثقافة في النظرة الرأسمالية بوصفها أسلوبا للحياة ينطوي على قيم و اتجاهات تحكم سلوك الأفراد والجماعات [12] .

وما يؤكد هذا الطرح، تأكيد **رالف تيرنر** (Ralph Turner) أستاذ التاريخ بجامعة ييل حينما تولى وظيفة الإشراف على بحوث قسم العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية الأمريكية على ضرورة خلق إيديولوجية واحدة يتم على أساسها إعادة ترتيب النظام العالمي. وبالفعل ارتكزت استراتيجيه الاختراق الاقتصادي والثقافي والفكري على استقطاب صفوة من المجتمع المزمع دمجه في النظام الرأسمالي العالمي و إخضاعه للتبعية، فنجد **فرنون ماكي** (VERNON MEKAY) أحد قيادات الخارجية الأمريكية ومستشار شركة " كارينجي" وشركة " فورد " للبرامج التربوية في إفريقيا ينادي بصورة مكشوفة بضرورة دعم الحكومة الأمريكية والمؤسسات الاحتكارية للمعاهد التربوية الإفريقية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها من أجل تحقيق المصالح الأمريكية.

وهكذا يتضح أن التغلغل الأجنبي بآلية البحوث العلمية يهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية التخلف العلمي في البلدان العربية – النامية والتي من بينها بلادنا، مما يسمح لهذه الدول المتقدمة علميا على الدوام أن تعرف عن الدول الأخرى أكثر بكثير مما تعرفه هذه الدول عن نفسها، ويظل الباحثون في الدول العربية كما في الجزائر في حالة تبعية كاملة لمصادر القرار العلمي الأجنبي المتقدم – بحكم أنه يمثل في اعتقادهم باب الولوج إلى التطور والرقي المادي النفعي– حيث يتلهفون دوما للحصول على آخر تطورات المعرفة العلمية حتى فيما يتعلق ببلدانهم وشؤونها.

وفي حقيقة الأمر فإن التبعية العلمية والثقافية تسهم في "تنمية التخلف" وهي أكثر الأدوات الرئيسية دهاء، والأكثر خطورة في تحقيق اندماج المجتمعات النامية والعربية – والتي منها الجزائر – في النظام الرأسمالي العالمي الجديد – الذي اتخذ لنفسه في السنوات الأخيرة تسميات مختلفة منها : أمركة الاقتصاد والثقافة– العولمة الثقافية والفكرية والاقتصادية... مما يجعل بلادنا وكغيرها من البلدان المتخلفة الأخرى، أسيرة هذا الوضع، فكيف يتحقق للبحث العلمي في غياب الاستقلالية. وبلادنا لم تتمكن بعد من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وهذا ما لا يجعلها قادرة على فرض أولويات البحث ومجالاته.

1-2- 3- نقص التحفيزين المادي والمعنوي للباحثين : إن معظم الباحثين الجزائريين – مع استثناءات قليلة للبعض منهم– لا يزالون يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية ومادية، أقل ما يقال عنها أنها لا تسمح بفرض مكانتهم في المجتمع. فضعف الدخل الشهري، ورداءة الفضاء السكني الذي يمنح لهم، إضافة إلى تدني القيمة المعنوية للباحث الجامعي، كلها عوامل أفقدت هذا الأخير قوة الدافعية وقتلت في نفسه روح التضحية والاجتهاد لتمضية مزيد من الوقت في المخابر وفي ميادين البحث الأخرى سعيا للكشف عن الجديد في ميدان العلم، أو لإيجاد حلول للمشكلات المختلفة التي تطبع المجتمع الجزائري (مشكلة نقص الاستثمارات الاقتصادية، مشاكل التلوث وعدم الاتزان البيئي، مشكلات صحية عديدة لعل أهمها

عودة الكثير من الأمراض الناتجة عن الفقر وسوء التغذية، مشكلات الأمية بنوعيها الوظيفية والهجائية (دون ذكر الأمية التكنولوجية) ، مشكلات البطالة، مشكلات التخلف والرسوب المدرسي، مشكلات ضعف كفاية ومردودية النظام التربوي...).

وقياسا على ذلك فإذا كانت الجامعة الجزائرية ينظر إليها –من خلال ما يتردد في الخطابات الرسمية– بكونها محورا مركزيا للبحث العلمي النظري والتطبيقي إلا أن الواقع في كثير من أوجهه يفند هذه النظرة، فالجامعة لا تزال بعيدة عن القيام بهذه المهام والأدوار، ولعل من أهم العوائق التي تحول بينها وبين ذلك، الوضعية المزرية للبحث العلمي وللأطر الباحثة فيها، فلا تزال مختلف الجامعات لا تتوفر على هياكل منظمة للبحث، ولا على بنى تحتية مناسبة، من تجهيزات وعتاد علمي وبيداغوجي في المستوى... الخ هذا فضلا عن الأوضاع المتدهورة للأساتذة الباحثين الذين نزلوا بفعل التأثيرات المتعددة لتحولات المجتمع الجزائري المعاصر مع بداية النصف الثاني من التسعينيات من القرن الماضي، إلى الدرك الأسفل، أو ما يقرب منه في سلم المراتب المادية، إضافة إلى ما يعيشه هؤلاء من أوضاع إدارية وتربوية وعلمية متردية. وقد ساهم ذلك في إفراز أشكال متعددة من محاولات التكيف – كالعمل بالساعات الإضافية أو الإحالة على الاستيداع، كما أفرز أيضا هذا الوضع هجرة الكثير من الأساتذة الباحثين الجامعيين إلى الخارج، وذلك سعيا منهم للبحث عن مناخ علمي وأدبي جديد وآفاق وإمكانيات للعيش والعطاء أرحب وأوسع.

1-2- 4- غلبة النشاط التدريسي على البحث العلمي: ومع الدخول الجامعي لسنة 2001 / 2002، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإصدار أربعة قرارات ترمي في جوهرها إلى إعادة تثمين النشاط الإضافي الذي يقوم به الأساتذة الجامعيون، والتي رفعت بموجبها المقابل المالي للساعات الإضافية إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه من قبل، وذلك حسب الدرجة العلمية والوظيفية لكل أستاذ .

وقد أدى ذلك بالكثير من الأساتذة إلى البحث عن كيفية تدريس ساعات إضافية أو الاشتغال في مناصب إدارية، أو الالتحاق بإحدى مؤسسات التكوين العالي

الأخرى لشغل منصب أستاذ مشارك، وذلك سعيا من كل واحد إلى تحسين ظروفه المادية والمعيشية، وقد ترتب عن هذا الوضع الجديد أن أصبح معظم الأساتذة يدرسون مقاييس متعددة وأحيانا مختلفة، مما يكلفهم الكثير من الوقت والجهد، وكل ذلك على حساب التفرغ لجهود البحث العلمي... وإذا أضفنا لكل ذلك مهام الأستاذ الجامعي الأخرى من تأطير وإشراف على الرسائل والمذكرات، فأين له الوقت والجهد اللذين سيستثمرهما في البحث والدراسة.

1-2- 5- النقص في الأدوات والأجهزة و مواد المخابر: وذلك سواء لتكلفتها المادية أم للأعباء الإدارية والجمركية المفروضة عليها.

1-2- 6- عدم جدية الملتقيات والندوات العلمية: التي من شأنها السماح للأساتذة الباحثين من عرض نتائج أبحاثهم ودراساتهم ومناقشتها لأجل إثرائها من جهة، ولأجل اكتساب الخبرة والتجربة من خلال عملية الاحتكاك بالباحثين الأجانب – وهذا العامل زادته التعقيدات الإدارية حدة، حيث لا يسمح للأستاذ الجامعي الباحث المشاركة في هذه الملتقيات– إلا مرة واحدة في كامل السنة.

1-2- 7- الفراغ القانوني فيما يتعلق بوضعية ومكانة الأستاذ الباحث: لغياب قانون أساسي يحدد واجباته وحقوقه، ويكفل له بعض الامتيازات التي يجب أن يحظى بها في المجتمع من الدولة.(منذ عام 1996 والأساتذة ينتظرون إصدار الحكومة الجزائرية لقانون أساسي للأستاذ الجامعي)

1-2- 8- التباين الواضح في الاهتمام بين صنف العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية والتكنولوجية: وذلك ما ينعكس على حجم الإنفاق المادي عليها (مثل توزيع منح التربصات حيث تمنح لأساتذة الصنف الأول عددا قليلا من التربصات (أقل من 8 شهور في السنة الواحدة) ، بينما تتراوح المدة الممنوحة لأساتذة الصنف الثاني من العلوم عددا يسمح لمعظمهم من الاستفادة منها.

1-2- 9- سياسة إنشاء مخابر البحث : في السنوات القليلة الماضية برزت إلى الوجود نصوص تنظيمية جديدة ترمي إلى تشجيع الأساتذة الجامعيين على إنشاء

مخابر بحث في كل التخصصات بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات وهي عبارة عن فضاء علمي يشتمل على العديد من فرق البحث المجازة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (CNERU). وتعتبر هذه الفكرة جيدة في بعدها الفلسفي، لكن إذا ما حللنا بعض الممارسات السائدة لدى بعض المشرفين على هذه المخابر(خاصة مخابر العلوم الإنسانية) من استغلال وتعسف، وتهميش وإقصاء للآخرين ، بالإضافة إلى ضحالة ما يتم إنتاجه من معارف ودراسات أكاديمية تكون في الغالب عديمة المعنى وضعيفة التأثير في مسار تنمية المجتمع ثقافيا واجتماعيا، فإننا لا ننتظر الشيء الكثير منها لذا نعتقد أن هذا الأمر سابق لأوانه في ضوء المراهنات الحالية للمجتمع الجزائري الذي لا يزال يبحث عن النموذج الاقتصادي الفعال الكفيل بإخراجه من دائرة التخلف، و التبعية للغير، حيث أن قطاع البحث العلمي هو من القطاعات الإستراتيجية التي يجب على الدولة أن تجعله الأداة الطيعة لها في سبيل التطور والتقدم، وذلك بربطه بالمحاور الكبرى لسياستها التنموية الشاملة.

وهكذا وعوض توفير الأطر النظامية والمادية للأستاذ الجامعي الباحث قصد التفرغ النهائي لعملية إنتاج المعرفة وتوظيفها، دفع القائمون على شؤون سياسة التعليم والبحث العلمي ببلادنا هذا الأستاذ لأن يفكر في الأمور المادية الصرفة بمقياس المنفعة الضيق.

كما أن نوعية التعليم حسب **جون فيزي** – تتأثر هي الأخرى بحالة الفقر والغنى إضافة إلى تأثر الناحية الكمية، ويضرب (جون فيزي) مثلا بالهند وغيرها من البلدان الفقيرة، ففيها العديد من المدارس ليس بأفضل من الأكواخ ، يشكو تلاميذُها سوء التغذية ودوامهم غير منتظم ومعلموهم يفتقرون إلى ابسط العلوم والتعليم فيها يتم عن طريق الاستظهار، أما في الدول الغنية في العالم الغربي فالمدارس مجهزة تجهيزا حسنا ويلقى فيها العلم إلى الأطفال الذين يقدر آباؤهم قيمة العلم بحد ذاته

زد على ذلك أن المعلمين قد أعدوا إعدادا جيدا، والمناهج حسب جون فيزي – متصلة بالمهن التي سيعمل فيها التلاميذ بعد التخرج [13].

ثمة مؤشر آخر يورده عزيز حنا للتدليل على دور الاقتصاد الغني في زيادة حجم المتعلمين **يتمثل في نسبة طلبة الجامعات إلى الشباب في مثل سنهم** (18– 23) سنة، إذ تراوحت هذه النسبة ما بين **4 %** في الصومال و**27 %** في لبنان، أما البلدان الأخرى فان هذه النسبة بلغت في أوروبا الغربية **45%** مع تباين النسب داخل أوروبا ، أما في اليابان فبلغت **52 %** وفي الولايات المتحدة الأمريكية **62%** .

ويرى المؤلف نفسه أنه يمكن اعتبار هذا المؤشر دليلا على مستوى (تقدم – تخلف) في الدول المختلفة، مع ملاحظة أنه مؤشر كمي فقط ، إذ لابد من ربطه بالنوعية وحجم التشغيل، ثمة مؤشر آخر يورده حنا يكمن في نسبة الطلبة الجامعيين والمتخرجين في الدراسات الإنسانية مقارنة بمن يدرسون العلوم الفيزيائية والبيولوجية والرياضيات والتكنولوجية ، فقد كانت النسب على النحو التالي: [14]

- **في الوطن العربي 55%.**
- **في الولايات المتحدة 23%.**
- **في أوروبا حوالي 25%.**
- **في اليابان 18%.**

ومما لا شك فيه أن النسب العالية للطلبة في العلوم البحتة والتطبيقية تعد دليلا على مدى التقدم في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والبحث العلمي المكرس للإنتاج وفي المقابل تقع المجتمعات التي تقل في النسب في العلوم والتكنولوجيا، فهي مجتمعات مستهلكة متخلفة.

الخاتمة: على الجامعة الجزائرية أن تؤدي وظائفها الأساسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، من أجل أن تصبح مؤسسة منتجة بمعنى أن تنتج المعارف من خلال البحث العلمي المتواصل، وتطبيق تلك المعارف والأبحاث بما يتناسب واحتياجات المجتمع في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فهي أي الجامعة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالمشاركة الجادة في التغيير والتنمية وصنع الاقتصاد، "بكل ما يتطلبه هذا الاقتصاد من أفكار ومعارف وقيم واستثمار للتكنولوجيا وامتلاك القدرة على إنتاج المعارف التي تمثل ثروة هائلة" تدفع المجتمع إلى التقدم. ولا يتأتى هذا حتى تدخل الجامعة في عمليات إصلاحية عميقة، فعلية وليست شكلية تمس الجانبين التسييري والبيداغوجي. في هذه الحالة فقط تصبح الجامعة قادرة على مواجهة التحديات الراهنة ، كما أنها تستطيع إنتاج جيل جديد يملك القدرة على مسايرة ومواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي مع محافظة هذا الجيل على خصوصيته السوسيو– تاريخية، والسوسيو– ثقافية .

لقد بات إسهام التعليم الجامعي في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شرطا من شروط التنمية الإنسانية وعاملا فاعلا في تطوير القدرات الذاتية بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيسي للرفاهية الاجتماعية التي تنشدها المجتمعات الحديثة. كما يتعين على الجامعات العربية تطوير البحث العلمي كمصدر من مصادر التنمية الشاملة والذي لا يمكن تحقيقه إلاّ بترقية وتفعيل المناهج والبرامج التعليمية في التعليم العالي.

إن الغرض من هذه المداخلة هو محاولة الوقوف على أهم جذور الخلل أو الأزمة التي علقت بالتعليم العالي في العالم العربي عموما وفي الجزائر خصوصا باعتباره من المهام التي تقوم بها الجامعة في محاربتها للتخلف وسعيا منها لتحقيق نهضة تنموية شاملة وسيلتها البحث العلمي الرصين باعتباره عنصرا ديناميكيا فعالا ومؤثرا في جهود التنمية الوطنية...

- المراجع:

1- محمود بوسنة : **تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية: عرض تجربة الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، جامعة منتوري قسنطينة ، 2000، ص8

2- المرجع نفسه ، ص 12 .

3- لحسن بو عبد الله ، محمد مقداد : **تقويم العملية التكوينية في الجامعة**، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،الجزائر ،1995 ص4 .

4- بوفلجة غيات: **التربية والتكوين بالجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ب. ت ، ص 69 .

5 - تركي رابح: **أصول التربية والتعليم**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 جامعة الجزائر 1989 ص165.

6 - نبيل السمالوطي : **التنمية ومجمع المعلومات في العالم العربي** , دراسات إسلامية , العدد 112 الظاهرة 2004 ، ص57-62.

7- مقداد وآخرون : **قراءة في التقويم التربوي** ، ديوان المطبوعات الجامعية , باتنة الجزائر، 1993، ص.302

8- لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد : مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

9- المرجع نفسه ، ص ص 10- 11.

10- العياشي عنصر: **نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003 ، ص67.

11- المرجع نفسه ، ص77.

12- Encyclopédie universalise, France, S.A PP 7-9. 1997

13 - أبو طالب محمد سعيد ، رشراش أنيس عبد الخالق : **عوامل التربية – الجسمية والنفسية والاجتماعية** ، دار النهضة العربية ، ط 1،بيروت ،لبنان ، 2001 ، ص108.

14 - المرجع نفسه ،ص ص108- 109.

تمثلات طلبة الماستر للفرص المتاحة من طرف المؤسسات المرافقة لهم في المحيط الخارجي، الواقع والمأمول

د.عمر حمداوي د. مليكة جابر

ج. قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

ملخص: تعد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر أهم التنظيمات الإستراتيجية بصفتها المنتج الرئيسي للموارد البشرية المؤهلة، لكن مع التغيرات والتحولات العالمية والمحلية التي شهدتها مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت تعتمد على الكم الهائل من المتخرجين في التخصصات المختلفة لمواكبة التغيرات الحاصلة بتخليها تدريجيا عن النظام الكلاسيكي وانتهاجها نظام ل م د (LMD) حيث جاء الاهتمام به كحتمية في مرحلة الإصلاحات الجديدة التي تسعى إلى ضمان مواءمة خريجي الجامعات لسوق الشغل، ولهذا تأتي هذه الدراسة حسب أهميتها للكشف عن تمثلات طلبة الماستر بجامعة ورقلة للفرص المتاحة من طرف المؤسسات المرافقة لهم في المحيط الخارجي، للاستثمار الجيد والفعال في مخرجاتها من الإطارات ذوي الشهادات العالية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل الذي تطرحها مختلف مؤسسات المجتمع المحلي، والكشف عن مدى وجود الاعتراف والتبادل المشترك في عملية التأثير والتأثر بين الجامعة ومحيطها، لذلك جاءت إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيس التالي: ما هو استشراف طلبة الماستر للفرص المتاحة من طرف المؤسسات المرافقة لهم في المحيط الخارجي؟

الكلمات المفتاحية: طلبة الماستر – فرص الشغل– روح المبادرة – المجتمع المحلي – المؤسسة – الاعتراف.

Abstract: Higher education institutions in Algeria are the most important strategic organizations, being the main producers of qualified human resources. In the course of the global and local changes and transformations taking place in the various social and economic sectors, such institutions began to depend on the huge numbers of graduates in various disciplines in order to keep pace with the developments by gradually abandoning the classical system and its replacement by the LMD system. The interest in these graduates has become inevitable in the new reform phase, which seeks to ensure the compatibility of university graduates to the demands of the labor market. Given its importance, this study attempts to uncover the representations of Master students at the University of Ouargla about the opportunities they are offered by the institutions accompanying them in the external environment for an effective investment of these highly qualified graduates, which responds to the requirements of the labor market presented by different institutions of the local community. The study also seeks to reveal the extent to which recognition and exchange exist in the process of mutual influence between the university and its surrounding context. The study addresses the following main question: What prospects do master students have regarding the opportunities offered to them by the institutions accompanying them in their external environment?

Keywords: Master students, job opportunities, initiative, local community, institution, recognition

تمهيد: شهدت الجامعات الجزائرية تدفق الأعداد الهائلة من الطلبة الوافدين من المرحلة الثانوية الذين يتم استقبالهم في شتى الفروع والتخصصات الجامعية مما جعلها تعاني من الاكتظاظ في المقاعد البيداغوجية وهذا ما أثر سلبا على نوعية خريجي الجامعات الجزائرية وعدم مواءمة الشهادات المقدمة لعدد وطبيعة المناصب المعروضة في سوق الشغل، لا سيما أن التطورات والتغيرات العالمية التي فرضها النظام العالمي الجديد تجعل طبيعة التكوين الجامعي ومتطلبات سوق الشغل متأثرة بالإيديولوجية السائدة في العالم وهي محاولة نشر ثقافة الإنسان ذو البعد الواحد وثقافة الاستثمار الخاص وابتكار الأفكار البراغماتية والبحث عن المشروعات المنتجة وسياسة استغلال

الفرص المتاحة وروح المغامرة من أجل التنافس ودفع وتيرة التنمية التي تعتمد على قدرات الأفراد في إبداع الأفكار.

من هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على تحديد مستوى مواءمة مخرجات الجامعات الجزائرية مع احتياجات المؤسسات المرافقة في المجتمع بقطاعيه العام والخاص.

أولا: تحديد الإشكالية: تعد مؤسسات التعليم العالي أهم التنظيمات الإستراتيجية في المجتمعات الحديثة، بصفتها المنتج الرئيسي للموارد البشرية المؤهلة، حيث تحتل مكانة هامة في نظم الابتكار والاختراع خاصة فيما يتصل بتكوين الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة لتوظيف المعرفة في خدمة احتياجات سوق الشغل بصفتها تستقطب الطلبة كمدخلات من مختلف شرائح المجتمع، حيث تقوم بتحويلها إلى مخرجات، تقدمها من خلال آلاف الخريجين المؤهلين في جميع التخصصات لشغل مناصب العمل المختلفة أو إنشاء مشاريع خاصة بصيغتيها (تمويل عمومي أو تمويل خاص).

حيث شهدت الجامعة الجزائرية في مرحلة إصلاحات السبعينيات التركيز على إمداد القطاع الاقتصادي في أسرع وقت بالإطارات الخريجة القادرة على شغل مناصب العمل (كميا وكيفيا) لتلبية متطلبات التنمية الشاملة وإيجاد الحلول للمشكلات المختلفة في الميدان العملي، لذلك تجسد التعاون بين الجامعة ومحيطها في مجال سوق الشغل الذي كان يشهد فائضا في مناصب العمل في إطار ما يعرضه الوظيف العمومي.

ولكن مع التغيرات والتحولات العالمية والمحلية التي شهدتها مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في مطلع القرن الواحد والعشرين، والتوجه نحو اقتصاد السوق، أصبح خرّيجو الجامعة بالآلاف فهي تعتمد على الكم الهائل الذي أغرقت به سوق الشغل حتى أصبح حامل الشهادة غير مرغوب فيه، بهذا العدد نظرا للعجز الواضح في هياكل استقبال الإطارات في المؤسسات (الوظيفة العمومية) رغم اتجاه سياسة الجامعة نحو إثراء البرامج والتخصصات المختلفة لمواكبة التغيرات الحاصلة

بتخليها تدريجيا عن النظام الكلاسيكي وانتهاجها نظام ل م د (LMD) الذي يساهم في تأمين الكم الهائل من الخريجين في مرحلة الإصلاحات الجديدة التي تسعى إلى ضمان مواءمة خريجي الجامعات مع سوق الشغل.

إن التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية تترجم عدم مواءمة وقدرة نظام التعليم العالي القديم على الاستجابة بفعالية لمتطلبات المحيط الخارجي، و تلك التي نجمت عن عولمة الاقتصاد وعن بزوغ مجتمع المعلومات وبروز المهن الجديدة وصيغ تدعيم الشباب لفتح مشاريع مقاولاتية في شتى المجالات وإيجاد مؤسسات مرافقة، هذه الإصلاحات التي فرضت على الجامعة في كل مرحلة من مراحل تطورها التكيف باستمرار مع التحولات العميقة التي يشهدها العالم و أن تكون قادرة على استيعاب نتائج هذه التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مما جعلها ترتكز على مقاربات جديدة للعلاقات البيداغوجية بتخليها تدريجيا عن النظام الكلاسيكي وبإتباعها نظام LMD .

ولهذا تأتي هذه المحاولة حسب أهميتها للكشف عن مساهمة المؤسسات المرافقة لخريجي الجامعة وفق نظام LMD في الاستثمار الفعال للإطارات، بما يتناسب مع متطلبات المحيط الخارجي (سوق الشغل)، والكشف عن مدى وجود الاعتراف والتبادل المشترك في عملية التأثير والتأثر بين الجامعة والمحيط الخارجي، انطلاقا من إيجاد وتوفير المعابر والآليات الناجحة لربط خريجي الجامعات بالمؤسسات الاجتماعية المرافقة لهم والتي من المفروض أن توفر لهم فرص الشغل (وظائف أو مشاريع استثمارية) انطلاقا من الأفكار التنموية التي يطرحونها كحلول لمشكلات الواقع.

انطلاقا مما سبق جاءت الإشكالية تتمحور حول التساؤل الرئيس التالي: ما هو استشراف طلبة الماستر للفرص المتاحة من طرف المؤسسات المرافقة لهم في المحيط الخارجي؟

التساؤلات الفرعية:

1- هل تساهم برامج التكوين الجامعي في ربط الطالب بالمؤسسات المرافقة له حسب متطلبات واحتياجات سوق الشغل؟

2- هل هناك آليات تعمل عليها الجامعة في استشراف حاجة سوق الشغل من خريجي الجامعة؟

3- هل هناك روح المبادرة من أجل التواصل مع المؤسسات المرافقة لدى خريجي الجامعة الجزائرية ؟

ثانيا: الاطار العام للموضوع

1. أهداف ا لدراسة:

1.1. معرفة تمثلات الطلبة لأوضاع سوق الشغل، باعتبارهم مخرجات الجامعة الجزائرية الكمية والنوعية.

2.1. معرفة جدوى محتويات التكوين الجامعي الذي تتبناه الجامعة حالياً ومواءمته مع احتياجات سوق الشغل.

3.1. التنبؤ بمتطلبات سوق الشغل الجزائري وفرص الشغل الجديدة والمتوقعة للوقوف على توجهات السوق نوعاً وكماً في رسم الإستراتيجيات المناسبة لذلك.

4.1. معرفة منظور طلبة الماستر لآفاق الشغل والوظيفة بعد الحصول على الشهادة.

2. المفاهيم الإجرائية:

1.2. الطلبة الجامعيين: يقصد بهم الذين سجلوا رسميا في السنتين الأولى والثانية ماستر والذين اشرفوا على إنهاء مذكرات التخرج وفي هذه الدراسة هم الأفراد الفاعلون في ابتكار الأفكار التنموية.

2.2. سوق الشغل: المشاريع التي يمكن أن تتاح لكل خريج من الجامعة حسب تخصصه ويتحصل عليها عن طريق المؤسسات المرافقة لذلك، أو الوظائف الشاغرة التي يعلن عنها في مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

3.2. فرص الشغل: مدى توفر إمكانية الحصول على تمويل لممارسة الفكر المقاولاتي لدى خريج الجامعة أو توفير فرص لشغل الوظائف الشاغرة من طرف هؤلاء الطلبة المقبلين على التخرج.

4.2. المرافقة: مصاحبة مؤسسات المحيط الاجتماعي لأفكار ومشاريع الطلبة المتخرجين من الجامعة حسب التخصص ودعمها ماديا ومعنويا.

3.مقومات الجامعة:

يتوقف أداء المؤسسة الجامعية لوظائفها على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

3.1.هيئة التدريس: يعتبر الأساتذة نقطة تحقيق أهداف الجامعة فإذا كانت الجامعة تحتاج في أداء وظيفتها إلى خلفية تربوية تنظيمية تتصف بالمرونة والقابلية للتطور مع مراعاة البعد الإنساني في العلاقات الاجتماعية، فإن الطرق الأكثر أهمية هي دون شك هيئة التدريس. فالجامعة لا تضع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري والتشريعات فحسب، بل لا بد أن تجمع في مخابرها ومدرجاتها أعدادا من الأساتذة والباحثين.

والمدرس كما يرى جون ديوي هو: "ذلك الذي يدرب طلابه على استخدام الآلة العلمية وليس الذي يتعلم بالنيابة عنهم، هو الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذواتهم ليصلوا إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة."(محمد العربي ولد خليفة، سنة 1989م، ص197).

3.2.الجماعة الطلابية: يعتبر الطلبة من المقومات الأساسية للمؤسسة الجامعية ولذلك فالتعليم الجامعي يهدف إلى تطوير مهارات الطالب وتحسين قدراته من جميع النواحي الجسمية والعقلية والنفسية، لكي يتجلى فيما بعد في فعل متزن ومتكامل، يؤهل عن طريقه إلى خدمة المجتمع في التخصصات المتعددة، فنجد أن الطالب اليوم له أهدافه وطموحاته، ويرغب في الحصول على العلم والمعرفة من جهة، ويريد أيضا أن يحصل على العمل الذي يساعده على الحياة الكريمة من جهة أخرى.(حبيب الله بن محمد التركستاني، خريف1999م، ص ص85-86).

3.3.الهيكل التنظيمي والإداري الذي يحتويها: وهو نقطة الارتكاز لتحقيق الأهداف وضمان السير الحسن للجميع (زليخة طوطاي، سنة 1996م، ص65).

وما يمكن أن نلاحظه عن الجامعة كمؤسسة، فهي تتميز بتنظيم وإدارة وهيكلة وأهداف خاصة بها، والتي تقوم على العلاقات الموجودة بين مختلف فئات الأسرة الجامعية والوظائف الموكلة لكل منها.

4.أهداف المؤسسة الجامعية: باعتبار أن الجامعة مؤسسة تتأثر بمختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الموجودة في المجتمع، فهي تتلقى أهدافها من أهداف المجتمع الذي توجد فيه، والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات تقوم بمجموعة من الوظائف منها: (عبد الله بوخلخال، 1997م)

– المساعدة في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها.

– تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد وفقا للأهداف المحددة في التخطيط الوطني.

– تضطلع بترقية الثقافة الوطنية وتسهم في تطوير البحث وتنمية الروح العلمية.

– تتولى تلقين الطلاب المناهج الخاصة بالبحث.

– تقوم بأي عمل لتحسين المستوى وتجديد المعارف والتكوين الدائم، كما تقوم بنشر الدراسات ونتائج البحوث.

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن الجامعة تسعى إلى تحقيق أهداف أساسية تختلف باختلاف أنواعها: اقتصادية أو خدمية أو تعليمية، تدور في مجملها حول التعليم والتدريس، والبحث العلمي، وتنمية المجتمع وهي على الشكل التالي:

1.4.التعليم والتدريس: إذا كان التعليم هو أبرز وظائف الجامعة فإن دورها في تكوين وإعداد الإطارات أمر لا يستهان به، نظرا لما يلعبه الرأسمال البشري في عملية التنمية والتدريس.

إن الجامعة تعمل دوما على تجديد نظمها وبرامجها التعليمية لتبقى وثيقة الصلة بالمجتمع الذي تنتمي إليه وذلك لتلبية حاجاته من الإطارات الفنية. فعن طريق التعليم

تتمكن الجامعة من مجاراة عصر التكنولوجيا باتساع تطبيقاته الإلكترونية والبيولوجية والمعلوماتية وتلك هي منطلقات تقدم مجتمعات القرن الحادي والعشرين.

وهكذا فإن التعليم العالي ليس مجرد نقل للمعرفة، بل هو المساعدة على إنتاجها من خلال البحث لتكوين رأسمال بشري وثقافي قادر على مواجهة تحديات العصر والعولمة والحياة الاجتماعية بصفة عامة.

2.4.البحث العلمي: يعرف حسانة محي الدين البحث العلمي على انه: "سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة هامة أو توضيح موقف أو ظاهرة معينة، أو الوصول إلى حل ناجح لمشكلة أكاديمية أو اجتماعية تهم الفرد والمجتمع، فالبحث العلمي نشاط منظم وطريقة في التفكير وأسلوب لتقصي الحقائق اعتمادا على مناهج موضوعية محققة لمعرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية"(حسانة محي الدين، خريف1999م ص106).

إن البحث العلمي هو مسؤولية الأساتذة والخريجين والحركة الطلابية أي هو عمل تقوم به الجامعة ويدعم من طرف الدولة ورجال الأعمال. ومن شروط البحث العلمي الطاقة الفكرية والتفرغ لإنجازه والجو الأكاديمي الملائم لنقده وتصحيحه ورصد الأموال الكافية له. ويعتبر البحث العلمي من أكثر الوظائف التصاقا بالجامعة وذلك لأن الجامعة هي التي تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية المؤهلة للبحث العلمي، كما أنها تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة منضبطة، وهي التي يمكن لها تقديم خدمات استشارية تحتاجها قطاعات المجتمع فهو النشاط الذي يسمح للجامعة بالاقتراب من الواقع الاجتماعي لمحيطها الخارجي من خلال الأعمال البحثية للأساتذة والطلبة على حد سواء.

وفي الجزائر بصفة خاصة هناك مبادرات وهناك صعوبات تحول دون تحقيق المواءمة بين ما تنتجه المؤسسة الجامعية من أبحاث علمية وبين ما تحتاجه المؤسسات الشريكة الاقتصادية منها والاجتماعية، ضف إلى ذلك عدم تنسيق نتائج الأبحاث العلمية والمؤسسات الأخرى في المجتمع (رياض الزغل، 1985 ص131).

3.4.تنمية المجتمع المحلي: لا يمكن للجامعة تأدية دورها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع المحلي ومتطلبات نموه وازدهاره، ولذا فإن الخدمة العامة أصبحت وظيفة أساسية للجامعة لا يقل شأنها عن الوظيفتين السابقتين، ويرى بيليكان أن واجبات الجامعة توجه الاهتمام أولا إزاء المجتمع المحلي والقومي والإنساني مؤكدا أن معالجة مشكلات المجتمع المحلي وحاجات البيئة التي تغيّرت كليا نتيجة التقدم التقني تتطلب أخذ الكفاية التقنية والمنفعة الاجتماعية والقيمة الإنسانية معا بالحسبان. كما أن لها واجبات إزاء الإصلاح التربوي عامة والإصلاح الذاتي خاصة (بيليكان ياروسلاف ديسمبر1993م، ص128).

ومجالات خدمة الجامعة للمجتمع المحلي كثيرة جدا وذلك من خلال المعاهد الزراعية والتجارية والتكنولوجية الصناعية والطبية والاجتماعية والأدبية والفنية أما في قطاع الخدمات فإن أكثر العوامل صلة بالتنمية هي وجود القوى العاملة للقيام بوظائف سائر الخدمات المالية والإدارية والصحية والإسكان. وتعمل الجامعة على فهم المشكلات الشخصية والأسرية والاجتماعية للأفراد ومساعدتهم على حلها من خلال علمائها ومفكريها.

وتأخذ بعين الإعتبار حاجيات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة في سوق العمل أي ضرورة وجود توازن بين مخرجات التعليم وحاجيات التنمية، ونجد أن التعليم الجامعي بحكم رسالته يسعى لتحقيق أهداف معينة تتمحور حول التنمية الشاملة وتماشيا مع المتغيرات العالمية ازداد انشغال الجامعة في رسالتها بالتكنولوجيا والحاسوب واللغات الأجنبية، كما أن السعي إلى إنشاء جامعات مفتوحة ودراسات عن طريق التعليم عن بعد والجامعة الافتراضية من خلال الوسائط التكنولوجية المختلفة الذي لازال قائما كهدف متوقع (حامد عمار، أوت2002م، ص16)

وتستطيع الجامعة تحقيق أهدافها إذا توافرت لديها جملة من المدخلات، فإن الطلاب أهم تلك المدخلات والأساتذة أهم مقوماتها، فالجامعة تحتاج لنوعية متميزة من أعضاء هيئة التدريس ذلك لأن "الجامعة بأساتذتها لا بمبانيها و الجامعة بفكر هؤلاء

الأساتذة وعملهم و خبرتهم وبحوثهم قبل كل شيء"(وفاء محمد البرعي سنة 2002م، ص 302).

ويرى علي أحمد مذكور أن من أهداف التعليم العالي الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس فاعلية التعليم العالي منها معدل البطالة بين الخريجين، الهجرة الخارجية لخريجي الجامعة، التراكم التكنولوجي المحلي، ومدى قدرة الخريج على القيام بواجباته عند اندماجه في سوق العمل(علي أحمد مذكور ، سنة 2000م، ص198).

وعلى العموم فإن الجامعة الجزائرية على غرار الجامعات العالمية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تكوين إطارات ذوي قدرات فنية متشبعة بالشخصية الوطنية، وتهيئتهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وفق مقتضيات التنمية.

– تطوير البحث العلمي وتنمية وبعث الروح العلمية لدى الطلاب والمدرسين على حد سواء، والعمل على إرساء قواعده واستمراريته.

– ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري بصفة عامة، باعتبار أن الثقافة أصبحت رهينة القدرات البشرية التي تعدها الجامعة.

– العمل على توثيق الروابط الثقافية وذلك بإنشاء علاقات بحثية وعلمية بين مختلف الجامعات، وتبادل الوثائق والمطبوعات عن طريق وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنيت.

– إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة بذلك من الحصيلة العلمية.

5. الجامعة وتحديات القرن الواحد والعشرين:

إن المؤسسة الجامعية في هذا العصر تعيش عصر التحديات والتناقضات والتحولات في كل المجالات لاسيما مجال القوة والمعرفة وتغير نظم التفكير وأساليب

الإنتاج والتوزيع، إنه قرن التحدي العلمي والمعرفي والتقني والاقتصادي والإعلامي لذا فإن الجامعة في هذا العصر تواجه تحديات كثيرة أهمها مايلي:

5. 1. التحديات الاجتماعية: يواجه التعليم العالي الجزائري تزايدا كبيرا في عدد الطلاب، بسبب النمو السكاني السريع واتساع فئة العمر بين (18- 23 سنة). واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة في حد ذاتها، بغض النظر عن الشهادة التي يتحصل عليها الطالب، إضافة إلى ذلك اهتمام الدولة بتعليم أبنائها، وتطبيق مبدأ الديمقراطية في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، والطموح التعليمي المتزايد للآباء والأبناء، الأمر الذي ترتب عليه تزايد في عدد المقبولين في الجامعة، ويتضح هذا في الزيادة المتنامية لنسبة الملتحقين بالجامعة الذي أدى إلى زيادة إنشاء الجامعات والمعاهد العليا، خاصة المراكز الجامعية في المدن الصغيرة، لتخفيف الضغط على الجامعات الكبرى، ومع اختلاط الثقافات وتمازجها أصبح الحصول على شهادة في التعليم العالي محل تنافس بين جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن مستواهم المعيشي أو أعمارهم وكأنه من حتميات المطالب الاجتماعية.

5. 2. التحديات الاقتصادية (التمويلية): يواجه التعليم العالي أزمات مالية واقتصادية باستمرار، وذلك بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم. التي تتوسع باستمرار، سواء في عدد الطلاب أم الهياكل، لكن في المقابل هناك تقلص في ميزانيتها السنوية، نتيجة عدة عوامل خاصة منها ضغوط التقشف وترشيد الإنفاق وارتفاع الديون الخارجية.

وأمام هذه الصعوبات المالية، لا بد من التفكير في بدائل وأساليب جديدة لتمويل التعليم العالي. بحيث تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، بما في ذلك القطاع الاقتصادي(علي أحمد مذكور. سنة2000م، ص157). وإلا ستظل الجامعة في هذه الحلقة المفرغة لا تستطيع الخروج منها.

5. 3. تحديات مسيرة البحث العلمي: إن البحث العلمي عبارة "عن سلوك إنساني منظم، يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة هامة، أو توضيح موقف أو ظاهرة معينة، أو الوصول إلى حل مشكلة أكاديمية أو اجتماعية لفهم الفرد والمجتمع (حسانة محي الدين، سنة1999م، ص106).

كما أنه لا يتقدم إلا بتوفر شروطه الأساسية كالتراكم المعرفي ومستلزماته المادية والمعنوية، وتخصيص ميزانية خاصة به. وقد حاولت الجامعة الجزائرية الاهتمام بميدان البحث العلمي منذ إنشائها ومع مختلف المراحل التي مرت بها بتوسيع هياكلها وبناء مراكز جديدة باعتماد مواصفات الجودة الشاملة في التعليم العالي، ورغم ذلك تبقى المقارنة بما توصل إليه الغير في الدول المتقدمة بعيدة نوعا ما، فمثال على ذلك نجد أنه في إحصائية للأمم المتحدة تشير إلى أن عدد الباحثين لكل مليون نسمة في عام2000 حوالي 250 إلى450 باحثا في الوطن العربي يقابلها 2000 إلى2500 في أوروبا الغربية (محمد مصطفى الأسعد، سنة 2000م، ص189).

6. حاجة خرجي الجامعة للمؤسسات المرافقة (مواءمة سوق الشغل)

إن أبرز التحديات التي تواجه خريجي الجامعة هو إيجاد المؤسسات المرافقة في مجال تخصصهم مهما كانت طبيعتها من القطاع العام أو القطاع الخاص، وكذا سعيها لامتلاك القدرة على التأقلم والتكيف السريع، في ظل ما يشهده العالم من تحولات كبرى مرتبطة بالتطورات العلمية والتقنية الهائلة، ورغم أن المؤسسات الجزائرية ومنها الجامعية شرعت في عمليات التحديث والعصرنة للمعدات والأجهزة واعتمدت على التكنولوجيا وإدخال الذكاء الإلكتروني في أساليب الإدارة والتسيير إلا أن العنصر البشري هو أهم العناصر الفاعلة فيها، ومحركها الأساسي نحو تحقيق أهدافها.

إذا كان العامل البسيط يهتم بإنتاج المواد والسلع، فالمؤسسة الجامعية تهتم بإنتاج الأفكار والمعرفة التي تحملها الموارد البشرية المتمثلة في خريجي الجامعات والمعاهد في مختلف التخصصات ليتم استثمارها من طرف مؤسسات المجتمع ولهذا كان لها دور كبير في تهيئة الاطارات المختلفة لتحمل مسؤوليات المجتمع.

ولا يمكن أن تكون في المستوى المطلوب إلا إذا أخذ بعين الاعتبار متطلبات مقوماتها الأساسية ومنها الطالب في نهاية التخرج وحاجاته الأساسية المختلفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية، فما أحوجه إلى استثمار كفاءته في الأداء وروح معنوياته العالية بإيجاد استقبال مناسب من طرف مؤسسات المجتمع في ميدان سوق الشغل فتكون الفائدة عامة بالنسبة له ولمجتمعه.

فخريج الجامعة يعتبر متغيرا بارزا في تنمية رأس المال البشري الذي يدفع بعجلة التنمية، لأنه يعتبر " من أدوات التغيير في المجتمعات، باعتبارها تتعامل مع القوة البشرية المتمثلة في فئة الشباب بعمر (18) سنة فما فوق، التي يقع على عاتقها مهمات مباشرة داخل المجتمع بمجرد انقضاء السنوات الدراسية" (نقلا عن موقع الأنترنت محمد ناجي الدعيس، رسالة ماجستير، 2002م، صحيفة 26 سبتمبر).

ثالثا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1. مجال الدراسة

1.1.المكاني: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الآداب واللغات الأجنبية.

2.1.الزماني: أجريت الدراسة الميدانية في السنة الجامعية 2017/2016.

3.1.العينة وطريقة اختيارها: اتبعت الدراسة العينة القصدية من طلبة الماستر: بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الآداب واللغات الأجنبية. وتتمثل في 30 طالبا من مختلف المستويات (الماستر).

2.المنهج: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته مع موضوع الدراسة الموسوم تمثلات طلبة الماستر للمرافقة بعد التخرج، الواقع والمأمول.

3. أدوات الدراسة

1.3.الملاحظة: لطبيعة الموضوع المدروس تم اختيار الملاحظة بالمشاركة وذلك لمعرفة تمثلات طلبة الماستر للمرافقة بعد التخرج.

2.3.المقابلة: اعتمدت الدراسة على استمارة المقابلة التي وزعت على طلبة الماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، لمعرفة آرائهم وتوقعاتهم حول المرافقة وعلاقتها بفرص الشغل بعد التخرج. (الملحق الأول: دليل المقابلة).

4.عرض وتحليل الجداول الإحصائية

جدول رقم (01): يوضح بيانات عينة البحث المتعلقة بالجنس،الحالة العائلية والوظيفة.

البيانات الشخصية / الإجابة المحتملة		التكرار	النسبة%
الجنس	ذكور	12	% 40
	إناث	18	% 60
	المجموع	30	% 100
الحالة العائلية	أعزب	26	%86.6
	متزوج	04	% 13.4
	المجموع	30	100
الوظيفة	موظف	02	% 06.6
	طالب جامعي	28	% 93.4
	المجموع	30	% 100

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يوضح بعض البيانات الشخصية لعينة البحث المتمثلة في الجنس، الحالة العائلية والوظيفة.

يتضح بأن عينة البحث تنتمي إلى جنس الإناث بنسبة 60% و نسبة الذكور40% ولعل هذا ما يفسر غالبية الجنس الأنثوي في كل مراحل التعلم كما يفسر الاهتمام المتزايد للمرأة بالتعليم والشهادات العليا التي تعتبر من مؤشرات إعادة الاعتبار وتقدير الذات واحتلال مكانة تعطيها القيمة الاجتماعية جنبا إلى

جنب مع أخيها الرجل. وأن أفراد عينة البحث أكثرهم عزابًا أي بنسبة 86.6 % ولا تتعدى نسبة المتزوجين نسبة 13.4% وهذا ما يفسر عزوف الشباب عن الزواج بحجة تكملة مشوار الدراسة والحصول على الشهادة فأصبح التعليم من بين أسباب تأخر سن الزواج عند معظم الطلبة والطالبات، كما يتوزع المبحوثون حسب الوظيفة 06.6 % موظفون، و 93.4% غير موظفين أي يزاولون دراستهم فقط وهذه النسبة تعتبر كبيرة من المبحوثين وهنا نلاحظ أن الكثير من الطلبة يعتمدون في دخلهم على أسرهم أو على المنح الدراسية ولا يفكرون في أعمال ثانوية تساعدهم على تحمل مسؤولية مصاريفهم أثناء الدراسة وهذا ما يولد لديهم عزة النفس والعزوف عن الأعمال المتوفرة في سوق الشغل فيفضلون البطالة والانتظار عن خوض المغامرة وكسب مدخولهم المادي.

جدول رقم (02): يوضح بيانات عينة البحث المتعلقة بمحل الإقامة والمستوى الدراسي و التخصص.

البيانات الشخصية / الإجابة المحتملة		التكرار	النسبة%
مقر الإقامة	ورقلة	12	% 40
	خارج ورقلة	18	% 60
	المجموع	30	% 100
المستوى الدراسي	أولى ماستر	12	% 40
	ثانية ماستر (مرحلة إعداد المذكرة)	18	%60
	المجموع	30	100
التخصص	العلوم الإنسانية و الاجتماعية	18	% 60
	الآداب واللغات الأجنبية	12	% 40
	المجموع	30	% 100

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يوضح بعض البيانات الشخصية لعينة البحث المتمثلة في مقر الإقامة، المستوى الدراسي والتخصص. يتضح بأن أغلبية

عينة البحث تسكن خارج ولاية ورقلة وهذا ما جعلها تقيم بالأحياء الجامعية وذلك بنسبة 60% ، أما نسبة 40% فهي تقيم بولاية ورقلة. وأن أفراد عينة البحث أكثرهم من السنة الثانية ماستر أي بنسبة 60% ولا تتعدى نسبة الدارسين في السنة الأولى نسبة 40%.وكان اختيار مستوى الماستر كونهم أقرب المراحل الدراسية احتكاكا بالواقع خاصة عند اختيار مواضيع التخرج.و يتوزع المبحوثون حسب التخصص بنسبة 60% من تخصصات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، أما نسبة 40% فهم من تخصصات الآداب واللغات الأجنبية.

جدول رقم (03): يوضح البيانات المتعلقة بمساهمة برامج التكوين الجامعي في ربط الطالب بالمؤسسات المرافقة له حسب متطلبات واحتياجات سوق الشغل

الاحتمالات		التكرار	النسبة%
ملاءمة المقاييس التي تدرس في الجامعة لاحتياجات السوق	نعم	20	% 66.6
	لا	10	% 33.4
	المجموع	30	% 100
مدى تطبيق نتائج البحوث العلمية التي يقوم بها الطلبة في المؤسسات الاقتصادية	نعم	04	% 13.33
	لا	26	% 86.6
	المجموع	30	100

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يوضح البيانات المتعلقة بمواكبة برامج التعليم الجامعي لمتطلبات واحتياجات سوق الشغل نجد أن 86.6% يرون أن نتائج البحوث العلمية التي يقوم بها الطلبة في المؤسسات الاقتصادية لا تؤخذ بعين الاعتبار ولا تطبق، وهذا راجع إلى القطيعة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لهذا نجد أن البحوث العلمية التي تجرى في الجامعات الجزائرية ونذكر على سبيل المثال مذكرات الماستر التي ينجزها الطلبة ويتوصلون إلى عدة نتائج ميدانية من خلال اختيار مواضيع ذات الصلة بالواقع بمساعدة أساتذة مشرفين على ذلك يحتاجها المجتمع وسوق الشغل بالفعل، ولكن في معظمها لا نجد لها تغذية راجعة

من المحيط الخارجي ولا مؤسسات المرافقة فهي لا تأخذها بعين الاعتبار بحجة عدم كفاية التمويل أو حجج متعلقة بقوانين تنظيمية، وبالتالي تبقى هذه البحوث في رفوف المكتبات الجامعية ليستفيد منها الطلبة في إعدادهم للبحوث المقبلة كدراسات سابقة، أما نسبة 13.33% فهم يرون أنها تطبق في العلوم التقنية أكثر منها في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وعن ملاءمة مضامين المقاييس التي تدرس في الجامعة لاحتياجات الوظيفة نجد أن نسبة 66.6% يرون أنها ملائمة ، لكن نسبة 33.4% فهم يرون أنها غير ملائمة وذلك راجع إلى أن البرامج مثلا في نظام L .M .D لم يدخل عليها تغييرات كبيرة جدا فنجد أن مضامين البرامج يغلب عليها الطابع الكلاسيكي لأنها غير مستوحاة من واقع المحيط الاجتماعي.

جدول رقم (04): يوضح البيانات المتعلقة بوجود آليات تعمل عليها الجامعة في استشراف حاجة سوق الشغل من خريجي الجامعة.

الاحتمالات			التكرار	النسبة%
- مدى تصفح الجرائد		نعم	21	% 70
		لا	09	% 30
		المجموع	30	% 100
- مدى تصفح مواقع التوظيف بالانترنت		نعم	09	%30
		لا	21	% 70
		المجموع	30	100
المصادر الموثوق بها في الإعلان عن التوظيف.	الجريدة الرسمية	نعم	18	% 60
		لا	12	%40
	موقع الوظيف العمومي	نعم	22	% 73.3
		لا	08	% 26.7
	الجرائد اليومية	نعم	10	%33.3

		لا	20	% 66.7
		المجموع	30	% 100

من خلال الجدول المبين – أعلاه – الذي يوضح البيانات المتعلقة بمدى وجود مصادر لاستشراف سوق الشغل.يتضح بأن70 % من عينة البحث لا تتصفح الجرائد بالمقارنة مع نسبة 30% منها فهي تتصفح الجرائد ولعل هذا ما يفسر غلبة استخدام الوسائل التكنولوجية في عملية البحث، و نسبة 70% من أفراد العينة لا تتصفح مواقع التوظيف بالانترنت بالمقارنة مع نسبة 30% فهي تتصفح هذه المواقع بالأنترنت. بينما نجد أكثر المصادر الموثوق بها في الإعلان عن التوظيف فهو موقع الوظيف العمومي بنسبة 73.3 % وهذا ما يفسر استخدام الطلبة للعلاقات غير الرسمية في عملية البحث والاتكال على المعلومات الجاهزة دون عناء، ثم الجريدة الرسمية بنسبة 60% وأخيرا تأتي الجريدة اليومية بنسبة 33.3%. أما عن المصادر الأخرى التي ذكرتها عينة البحث فتتمثل فيما يلي: مكتب التشغيل + وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة + الإعلان بالمؤسسة المعنية بالتوظيف خاصة الصناعية + العلاقات الشخصية بواسطة الهاتف النقال مثلا.

جدول رقم (05): يوضح البيانات المتعلقة بروح المبادرة من أجل التواصل مع المؤسسات المرافقة لدى خريجي الجامعة الجزائرية

الاحتمالات		التكرار	النسبة%
زيارة شركات في ميدان تخصصكم	نعم	17	% 56.6
	لا	13	% 43.4
	المجموع	30	% 100
تلقي دعوات من مؤسسات المجتمع	نعم	03	% 10
	لا	27	% 90
	المجموع	30	100

هل لديك رغبة في تكوين مؤسسة خاصة	نعم	22	%73.3
	لا	08	% 26.7
	المجموع	30	% 100
المبادرة في إيجاد فرصة للشغل	نعم	25	%83.3
	لا	05	%16.7
	المجموع	30	% 100
الاعتماد كلية على رهن المستقبل بالوظيفة	نعم	16	% 53.3
	لا	14	% 46.7
	المجموع	30	% 100
مدى وجود فرص أخرى غير الوظيفة توضع في الحسبان	الزواج وتكوين الأسرة	13	% 43.3
	إنشاء مشروع خاص (عمل حر + تجارة + قروض مؤسسات صغير ومتوسطة)	09	% 30
	أستاذ جامعي	06	% 20
	الانخراط في المؤسسات العسكرية	01	% 3.3
	الهجرة أو الحرقة	01	% 3.3
	المجموع	30	% 100
في رأيك هل هناك مجال للاعتراف بين الجامعة والمحيط الاجتماعي؟	نعم	08	% 26.66
	لا	22	% 73.34
	المجموع	30	% 100

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يوضح البيانات المتعلقة بروح المبادرة من أجل التواصل مع المؤسسات المرافقة لدى خريجي الجامعة الجزائرية لايجاد فرص الشغل المناسبة:

يتضح بأن83.3% من أفراد عينة البحث لديهم الاستعداد للمبادرة في إيجاد فرص الشغل،وهي نسبة كبيرة وهذا ما تسعى إليه الدولة من خلال تشجيع الشباب المتخرجين من الجامعة على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة وذلك من خلال ما توفره الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب كمؤسسة مرافقة وما تقدمه من مساعدات مالية من خلال التمويل الثنائي والثلاثي، أي من خلال توفير نسبة من الموارد المالية وذلك لتشجيع هذه الفئة من الشباب و إعطائهم فرصة أخرى لعدم الاعتماد فقط على الوظيف العمومي والمؤسسات الاقتصادية لتقديم الوظيفة لخريج الجامعة ونسبة 73.3% من أفراد عينة البحث لديهم الرغبة في تكوين مؤسسة خاصة، وأن نسبة 53.3% من أفراد عينة البحث يعتمدون كلية على رهن مستقبلهم بالوظيفة، وأن نسبة 56.6 % من أفراد عينة البحث قاموا بزيارة مؤسسات في ميدان تخصصهم، وأن نسبة 10 % من أفراد عينة البحث فقط تلقوا دعوات من مؤسسات المجتمع، بينما نجد أن هناك من يضع في حسبانه فرصا أخرى غير الوظيفة فنجد مثلا 43.3 % من عينة البحث ترى من الزواج وتكوين الأسرة أنه فرصة لطلب الرزق والاستقرار فهي لا تكلف نفسها عناء البحث عن الوظيفة بل ترى في الزواج مشروعا في حد ذاته يحملها مسؤوليات الحياة وهاته العينة كلها من الجنس الأنثوي (طالبات)، بينما 26 % من أفراد عينة البحث لهم طموح أن يصبحوا أساتذة جامعيين، لكن نسبة 3.3% من أفراد عينة البحث يجدون أن الإنخراط في المؤسسات العسكرية هو أحسن وسيلة لضمان الوظيفة والاستقرار.

وبالنسبة للإجابة عن السؤال الأخير المتعلق برأي المبحوث حول ما إذا كان هناك مجال للاعتراف بين الجامعة والمحيط الاجتماعي نجد أن هناك نسبة 73.34% لا يرون أن هناك مجالا للاعتراف بين المحيط الاجتماعي ومخرجات الجامعة كونهم يجدون دائما صعوبات للاتصال بالمؤسسات من أجل إجراء البحوث الميدانية أو التربصات فهي عادة ما توصف بالتهميش وعدم جدواها في الواقع وهذا ما يثير الإحباط في نفوس الطلبة المقبلين على التخرج لأنهم لا يجدون إطارا رسميا وقانونيا من طرف المؤسسات المستقبلة لأفكارهم وبحوثهم، لاستثمار نتائجها وتثمينها، أما نسبة 26.66%

فهم يرون أن هناك اهتماما من طرف المؤسسات المستقبلة لكنها لا تملك حرية القرار للاستثمار فيها فهي تعترف بها معنويا وذات قيمة اجتماعية لكنها تحتاج إلى آليات قانونية لإدماجها والأخذ بها.

5.النتائج الجزئية: على ضوء تساؤلات الدراسة: نستنتج أن الإجابات على التساؤل الأول المتوقعة من خلال المبحوثين، جاءت لتثبت أن برامج التكوين رغم حداثتها في مؤسسات التعليم العالي لا زالت لم تصل بعد إلى درجة مواكبة متطلبات واحتياجات سوق الشغل، خاصة وأن هذه المضامين لازالت تعتمد طرق تدريس كلاسيكية لفقدانها معايير الجودة اللازمة لتحقيق ذلك، ومبررات هذا الاتجاه هو عدم التنسيق بين محتويات عروض التكوين مع واقع المحيط الخارجي والتغيرات المستمرة التي تطرأ عليه ضف إلى ذلك ضعف البحوث الميدانية وربط العلاقات مع المؤسسات واحتياجات سوق الشغل.

ورغم أن الجامعة الجزائرية عرفت تغيرات جديدة ومن بينها النظام الجديد LMD الذي كان من الأسباب التي جعلت الجزائر ككل بلدان العالم تطبقه، بما يتميز من هيكلة جديدة للتعليم، إعادة تنظيم التعليم ، ومحتويات جديدة لبرامج التكوين ومواءمتها مع متطلبات الواقع واحتياجات السوق، وهذا ما نأمل في الواقع أن يتحقق من هذا النظام لكي يواكب ويتلاءم مع كل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كما استنتجنا من خلال نتائج التساؤل الثاني أن الآليات المتبعة في استكشاف سوق الشغل وما يتضمنه من متطلبات لفرص الشغل تبقى ضعيفة وليست في مستوى العدد الهائل من الخرجين، ومن خلال إجابة المبحوثين نجدها ترتكز أساسا على مواقع الأنترنيت، مدى تصفح الجرائد، والجريدة الرسمية وغيرها، ويغيب عنها الاستخدام الفعال للبحوث الميدانية والتربصات التي يقوم بها الطلبة الجامعيون في نهاية فترة تكوينهم الجامعي بحيث أنها لا تستثمر بالشكل المناسب من طرف مؤسسات المرافقة ولا المحيط الخارجي للمؤسسة الجامعية، وبالتالي ضعف الاهتمام بالتعليم المقاولاتي كآلية يمكن الاعتماد عليها في الربط بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل.

وأخيرا وعلى ضوء الإجابة على التساؤل الثالث من طرف المبحوثين التي ترى بعدم ضرورة الاعتماد فقط على التوظيف في القطاع العمومي لإيجاد مناصب شغل بل يجب الاعتماد على تشجيع الشباب خريج الجامعات على إنشاء وتكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأن يكونوا أصحاب مشاريع وأفكار تنموية وذلك لبث روح المبادرة الفردية لدى هذه الفئة من الشباب والبحث عن توفير آليات مناسبة للدعم والاستثمار فيها فالفرص موجودة على المستوى النظري ولكن الممارسة والتطبيق يبقى غير مفعل لعدة أسباب متداخلة منها ما هو خاص بالفرد المتخرج نفسه فهو لا يقتنع بأي شغل ومنها ما هو خاص بالإعلام وتسويق الأفكار والمشاريع المقبولة من طرف المؤسسات المرافقة ومنها ما هو سوسيوقيمي يتعلق بالمكانة التي يفترض لخريج الجامعة أن يحتلها.

نتيجة عامة: من خلال ما سبق ذكره يمكن استخلاص نتيجة عامة لكل الإجابات المقدمة نختصرها في محاولة إسقاط فكرة "فلسفة الاعتراف" التي أشار اليها السوسيولوجي أكسيل هونيث (نور الدين علوش: 11 أغسطس 2013) في طرح أبرز وأهم المستويات التي يفترض أن تتشكل فيها المعابر بين الجامعة والمحيط الاجتماعي نذكر منها:

– المستوى الفردي ويشمل جانبين الداخلي منه بما فيه العواطف ومشاعر الحب والتسامح والتضامن ومنها الخارجي ويعبر عن المواقف التي ينتجها الفرد حسب ردود أفعاله تجاه الآخرين.

– المستوى القانوني من حيث الواجبات والحقوق التي يمتلكها الفرد داخل التنظيم العام للمؤسسة.

– المستوى القيمي ويقصد به القيمة الاجتماعية التي يتحصل عليها الفرد ضمن جماعة معينة أو الآخرون، والتي تعطيه المعنى أو تقدير الذات.

فهذه المستويات تتطلب من الطلبة المقبلين على التخرج كأفراد، نموذجا من الخصائص والمميزات الواجب توفرها في كل فرد منهم يمكن الاستثمار فيها من أجل إنجاز النشاطات التنموية المختلفة التي تبنى على أساس التراكم الفكري والمعرفي

الموروث من التكوين الجامعي، ومن هذا المنطلق نجد فكرة الاعتراف كمرحلة أولية بين مخرجات الجامعة والمحيط الخارجي ضرورة يجب التركيز على بنائها وفق خطوات المقاربات المنهجية المعاصرة التي تستشكل وتستكشف الواقع كما هو موجود في الحياة اليومية الراهنة وتصحح نظرة كل فرد لنفسه و للآخرين دون احتقار أو تهميش انطلاقا من انتمائه لهم في هوية واحدة لها رموز وصفات ومعايير وقيم منها ما هو نابع من ثقافة الآخرين (الفريق الذي يشتغل معه) ومنها ما هو نابع من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد ويفترض أنه بالدرجة الأولى يملي عليه ضوابطه بشكل عام.

خاتمة: ومن خلال ما سبق نستنتج أن الجامعة تعتبر من أهم التنظيمات الإستراتيجية، بصفتها المنتج الرئيسي للموارد البشرية المؤهلة، في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، فهي تعتمد على الكم الهائل من خريجيها في التخصصات المختلفة للتوجه نحو اقتصاد السوق ومواكبة التغيرات الحاصلة بتخليها نهائيا عن النظام الكلاسيكي وانتهاجها نظام ل م د (LMD) الذي يسهم في مرحلة الإصلاحات الجديدة في إرساء قواعد وآليات جديدة لاستشراف المحيط الخارجي وضمان مواءمة واقعية بين برامج التكوين وسوق الشغل، ولهذا فهذه الورقة البحثية ألقت الضوء باستشارة مجموعة من الطلبة الجامعيين، من خلال التعبير عن تمثلاتهم حول فرص الشغل بعد تخرجهم من الجامعة ومدى إمكانية بث روح المبادرة فيهم في إنشاء مشاريع وتكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتخلي عن ربط مصيرهم بالوظيفة العمومية.

كما أن تفكير المؤسسات الجامعية في الاستثمار الجيد والفعال في مخرجاتها من الإطارات ذوي الشهادات العالية يتناسب مع متطلبات سوق الشغل الذي تشكله وتتحكم فيه مختلف مؤسسات المجتمع المحلي، ويساهم في وجود التبادل المشترك في عملية التأثير والتأثر بين الجامعة ومحيطها، انطلاقا من توفير الآليات الناجحة لربط خريجي الجامعات بالمؤسسات المحلية الاجتماعية والاقتصادية التي توفر فرص الشغل ولا يتأتى هذا إلا اذا تظافرت الجهود لبناء معابر ومعاييرواضحة بين الجامعة والمحيط الخارجي.

المراجع:

1- حبيب الله بن محمد التركستاني: دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي. مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع3، مج37، جامعة الكويت خريف1999م، ص ص85-86.

2- زليخة طوطاي: النسق التربوي في الجزائر.- رهانات التغير، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، سنة 1996م، ص65.

3- عبد الله بوخلخال: نظرة على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر. مسيرة الماضي وآفاق المستقبل. يومية الخبر، ع2039، 2040، الجزائر، 08/12-97/08/03/ 1997م.

4- حسانة محي الدين: التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة اللبنانية. بيروت: خريف1999م، ص106.

5- رياض الزغل: التعليم الجامعي والتنمية العلمية. دراسات عربية، ع12، 1985 ص131.

6- بيليكان، ياروسلاف: فكرة الجامعة.- نظرة جديدة، المركز العربي للتعليم والترجمة والتأليف التعريب، ع6، دمشق: ديسمبر1993م، ص128.

7- حامد عمار: استقلالية الجامعة. المؤسسة العربية الحديثة، الهلال، القاهرة، أوت2002م ص16.

8- وفاء محمد البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري. دار المعرفة الجامعية، مصر سنة 2002م، ص 302.

9- علي أحمد مذكور: التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل. دار الفكر العربي مصر، سنة 2000م، ص198.

10- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1989م، ص207.

11- محمد مصطفى الأسعد: رسالة الجامعة في الألف الثالث. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، سنة 2000م، ص189.

12- نقلا عن موقع الأنترنت: محمد ناجي الدعيس: "أنماط السلوك الإداري لدى مديري عموم ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام بجامعة صنعاء وعلاقته برضا موظفي الجامعة عن العمل"، رسالة ماجستير، 2002م، صحيفة 26 سبتمبر.

13- http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=2951, 09/06/2008, 09h:45.

14- حوار مع الفيلسوف الألماني أكسيل هونيث-الصراع مع القيم العالمية مغامرة ناقصة- بقلم نور الدين علوش، 11 أغسطس 2013.

15- http://www.mominoun.com/articles/1541

تمّ إخـــراج وطبــع بـ :

دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة القديمة–الجزائر

الهواتف: 05.42.72.40.22–021.68.86.48–021.68.86.49

البريد الإلكتروني :khaldou99_ed@yahoo.fr